المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبدالعزيز
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

موقف الأزهري من ابن هشام في التصريح

Al-Azhari's Attitude Toward Ibn Hisham in Al-Tasreeh

إعداد الطالب

أحمد بن أبكر يوسف مباركي

بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير
من قسم اللغة العربية، تخصص: لغة ونحو
١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يعد كتاب (التصريح بمضمون التوضيح) من أشهر كتب الشيخ خالد الأزهري وأغزرها مادة، فقد تناول فيه شرح كتاب لا تخفى قيمته ومكانته العلمية في النحو العربي وهو (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) الذي يعد أهم شروح الألفية على الإطلاق.

وقد تعددت مصادر الشيخ خالد تعدداً واضحاً أثرت الكتاب بآراء مجموعة كبيرة من اللغويين والنحاة على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم.

ومن خلال قراءتي لهذا الكتاب وجدتُ مؤلفه وقف مواقف متباينة من ابن هشام، فقد خالفه في مسائل ، وعرض لمسائل تناقضت فيها آراؤه، بالإضافة إلى مسائل أخرى وقف فيها مستدركاً ومتمماً لما فاته.

وقد جعلت ذلك محور الدراسة في البحث، ورأيت أن يضم إلى ما سبق المسائل التي أيد الأزهري فيها ابن هشام لكي يكون البحث دراسة وصفية تحليلية للموقف وعنونته بـ(موقف الأزهري من ابن هشام في التصريح).

أما الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع فأهمها:

١- أن الكتاب يمثل ثلاثة مصادر أصيلة وهي: ألفية ابن مالك، وأوضح المسالك، والتصريح .

٢- وجود الأزهري في عصر متأخر يتيح له الاطلاع على مؤلفات سابقيه، والوقوف على مواطن الاختلاف، واختيار الصائب من الآراء أو الراجح منها دون تعصب لمذهب نحوي بعينه.

٣- البحث في الخلاف النحوي، ومعرفة أساليبه وصوره تبني الباحث وتصقله، وتفضي به في نهاية المطاف إلى الاقتناع بصحة الرأي أو خطئه، وهذا البحث يقتضي

الوقوف على قضايا خالف فيها الأزهري ابن هشام، وغالباً ما تكون مسائل نُقل فيها الخلاف سابقاً.

وتكمن أهمية البحث في توضيح الخلاف في كل مسألة، والاستعانة بمصادر النحو في تبيُّن وجه الصواب، والتأكد مما نقله الأزهري عن ابن هشام في المسائل التي ناقض فيها نفسه، والتعرف على أهمية ما أسقطه أو فاته التطرق إليه فيما استدركه الأزهري عليه.

ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- رسم صورة لجهود المتأخرين في تناول كتب المتقدمين.

٢- حصر مسائل المخالفة بين الأزهري وابن هشام.

٣- معرفة منهج وأساليب المخالفة والاستدراك والتأييد.

٤- إبراز جهود الأزهري، وموقعه في الدرس النحوي.

٥- تجلية موقف الأزهري وابن هشام من ألفية ابن مالك.

وسيقوم هذا البحث بالإجابة عن أسئلة عديدة من أهمها:

س/ هل كان الأزهري مصيباً في اعتراضاته أو مخطئاً؟

س/ هل أقام أدلة على المسائل التي خالف فيها ابن هشام؟

س/ هل كان للأزهري انفرادات أو آراء خاصة به؟

س/ ما مدى أهمية ما استدركه الأزهري على ابن هشام أو أيده فيه؟

س/ ما الأسس التي يبني عليها الأزهري مواقفه العلمية؟

. منهج البحث:

١- التأكد من وجود الآراء – كما رواها الأزهري – في كتب ابن هشام، وقراءة كل رأي في السياق الذي ورد فيه فربما كان الرأي بعيداً عن سياقه.

٢- عرض الرأي على ما سبق ابن هشام من مؤلفات لمعرفة ما إذا كان الرأي له أم أنه مسبوق إليه من نحوي آخر.

٣- مناقشة الرأي نفسه لمعرفة وجه الصواب فيه، والوصول إلى رأي يقتنع الباحث بصحته أو خطئه.

٤- اتباع المنهج التحليلي لكل مسألة كان الأزهري فيها حاضراً برأي، أو شارحاً، أو مستدركاً، أو موضحاً توضيحاً لم يفعله ابن هشام.

٥- إقامة الدراسة على الاستقراء لكل الآراء المبثوثة في التصريح التي تُشكل موقفاً؛ لتوظيفها في تغطية فصول البحث.

٦- ترتيب المسائل بحسب أبوابها النحوية التي وردت فيها.

٧- كتابة الآيات الكريمات بالرسم العثماني، أما القراءات القرآنية فقد كُتبت بالخط المعتاد ووضعت بين العلامتين ﴿﴾ .

٨- الأحاديث النبوية الشريفة والأقوال المأثورة وضعت بين العلامتين (( )).

٩- أقتصر في تخريج الشواهد الشعرية على المراجع التي أوردتها منسوبة لقائليها، أما إن كانت مجهولة القائل فإني أورد عبارة (بلا نسبة).

١٠- أرتب النحاة – عند الاستدلال بآرائهم – بحسب تاريخ وفاة كل منهم – ما أمكنني ذلك –، وبه يعلم السابق لرأي، والتابع له، أو السائر عليه.

١١- في المسائل التي يكون فيها خلاف في الآيات والقراءات القرآنية أستدل بآراء المفسرين الذين اهتموا بذلك في تفاسيرهم ورجحوا رأياً على رأيٍ أو مجموعة آراء، أو أخذوا بإحداها دون الأخرى، وهؤلاء المفسرون هم: ابن عطيةالأندلسي في (المحرر الوجيز)، والقرطبي في (الجامع لأحكام القرآن)، وابن عادل الحنبلي في (اللباب في علوم الكتاب).

١٢- استخدمت لفظي (المُصَرِّح) و (المُوَضِّح) – غالباً – أثناء عرض المسألة من باب التنويع في الألفاظ والبعد عن التكرار، ويُقصد بالأول الشيخ خالد، وقد أطلقه عليه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني، وبالثاني ابن هشام، وقد استخدمه صاحب التصريح.

. خطة البحث:

<u>التمهيد:</u> وفيه مبحثان:

الأول/الأزهري حياته وآثاره.

الثاني/التصريح: اسمه . سبب تأليفه . طبعاته . منهجه.

فصول البحث:

<u>الفصل الأول:</u> موقف الأزهري من ابن هشام مخالفةً وفيه ثلاثة مباحث هي:

١- المسائل التي خالف فيها الأزهري ابن هشام وهي في التوضيح.

٢- المسائل التي ذكر الأزهري مخالفته لها وهي في كتب ابن هشام الأخرى.

٣- المسائل التي ناقض فيها ابن هشام نفسه ونبه إليها الأزهري.

وقد سلكت في المبحثين الأول والثاني الطريقة الآتية:

أ- عرض نص ابن هشام.

ب- عرض نص الأزهري المخالف له، ثم مناقشته بالتأكد مما نقله عن ابن هشام وعن النحاة ومذاهبهم بعامةً ممن اعتمد عليهم في اعتراضه سواءً صرح بهم أم لم يصرح.

ج- إن كان في المسألة خلاف وتبيّن أن الشيخ خالد قد تبع فيها نحوياًأومذهباً فإني أبين الآراء الأخرى كي تكون حاضرة في الموضع نفسه بتعليلاتها وأدلتها.

د- إن كان قول الأزهري مردوداً عليه أو منظّراً فيه عرضت لذلك معتمداً فيه على ما ورد في حاشية الشيخ ياسين على التصريح، وحاشية الصبان على الأشموني، ومرجحاً أو مبيناً الصواب في إحداهما.

هـ- استعراض آراء ابن هشام في كتبه الأخرى لمعرفة ثباته على ما قاله في (التوضيح) أو تنحيه عنه واختيار غيره.

و- بيان ما اختاره ابن هشام من رأي في المسائل التي يقع فيها الخلاف كما أشير سابقاً.

ز- إن كان في قوله إجمال أو نوع من الغموض فصلت الحديث عنه كي يكون الأمر واضحاً والمراد ظاهراً.

ح- أُورد – أحياناً – من سار على نهجه واقتفى أثره من النحاة فيما ذهب إليه.

أما في المبحث الثالث فإني أعرض لآرائه في بقية كتبه بعد نص الأزهري لمعرفة ما وافق فيها المنقول عنه أو خالفه، ويكون التعويل في ذلك على ما استقر عليه من رأي في (المغني) باعتباره آخر مؤلفاته، وكان الهدف في هذا الموضع أن تُرتب كتبه زمنياً بحسب تاريخ تأليفها لمتابعة رأيه في كل مسألة وثباته عليه من عدمه، ولكنه لم يكن يحدد أو يذكر زمن تأليف كتبه غالباً سوى (مغني اللبيب) من ضمن الكتب التي اعتمدت عليها، وهي:

- شرح قطر الندى وبل الصدى.
- شرح شذور الذهب.
- شرح اللمحةالبدرية.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد.
- الجامع الصغير في النحو.
- شرح بانت سعاد (لتوثيق رأي نقله عنه الأزهري).

أما إن كان في نص الأزهري ما يحتاج إلى بيان وتوضيح فإني أبدأ به قبل استعراض آراء ابن هشام في مؤلفاته.

<u>الفصل الثاني:</u> موقف الأزهري من ابن هشام استدراكاً:

اقتصرت فيه على ما صرح به الأزهري من استدراك على ابن هشام؛ لأنه قد يُضيف فصلاً أو يُتم مسألة من غير تصريح، وقد يكون ذلك عائداً إلى التزام الموضح بشرح الألفية.

وقد سرت في هذا الفصل إلى مناقشة المسائل المستدركة من حيث أهميتها، وارتباطها بالألفية، ومن تطرق إليها من النحاة قبل الأزهري، ومن ردَّ بعضها ممن جاء بعده، وإن كان فيها خلاف ذكرته، ثم أبحث في كتب ابن هشام لمعرفة ما إذا كانت حاضرة لديه أم

لا، أما إن كان الأزهري قد اعتمد في استدراكه على ما ورد في أحد هذه الكتب فإني أبدأ الحديث باستعراض ما تطرقت منها للمسألة.

وقارنت أحياناً ما قيل في (التوضيح) بما قيل في بعض شروح الألفية وخاصة شرح المرادي المعروف بـ (توضيح المقاصد والمسالك)، وشرح الأشموني، والهدف من ذلك الوقوف على أهمية ما أسقطه ابن هشام أو فاته التطرق إليه.

<u>الفصل الثالث:</u> موقف الأزهري من ابن هشام تأييداً:

اكتفيت فيه بذكر مسائل التأييد وتوثيق ماورد فيها من آراء – قدر المستطاع– دون دراسة لها، لأن الغاية من ذلك إكمال الموضوع بما يتمم الدراسة التحليلية الوصفية لتجلية موقف الأزهري من ابن هشام .

<u>الفصل الرابع:</u> الدراسة التحليلية التقويمية للبحث:

وقد قامت هذه الدراسة وفق الآتي:

١- منهج الأزهري في المخالفة والاستدراك والتأييد.
٢- أساليب الأزهري مع ابن هشام مخالفة أو موافقة.
٣- المآخذ والمزايا التي تحسب للأزهري في موقفه من ابن هشام.

ثم ختمت البحث بما توصل إليه من نتائج.

وأسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

-التمهيد-

أولاً: الأزهري حياته وآثاره: [١]

أ- اسمه ونسبه: [٢]

هو خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الخزرجي الجرجاوي – نسبة إلى (جَرْجَا) [٣] من أعمال الصعيد – الأزهري الشافعي، الملقب بالوقاد؛ لأنه كان يشتغل بإيقاد مصابيح الجامع الأزهر في أول حياته.[٤] كني بأبي الوليد كما ذكر الشنواني،[٥] وكني بأبي الفضل.[٦]
أما نسبه الأزهري فقد قال عنه الشنواني: " نسبة إلى الأزهر، لأنه كان مستقراً فيه ".[٧]

ب- ولادته ووفاته:

ولد الشيخ خالد الأزهري سنة ثمان وثلاثين وثمان مئة للهجرة في (جرجا) إحدى قرى الصعيد بمصر، [٨] ولم تذكر المصادر – بالتحديد – اليوم أو الشهر الذي ولد فيه.
وتوفي – رحمه الله – سنة خمس وتسع مئة للهجرة في الرابع عشر من شهر المحرم، بعد أن حج وعاد من حجه، وكانت وفاته بـ(بركة الحاج) خارج القاهرة، وهو في صحبة الركب الأول من الحجيج، ثم نقل إلى تربة (يَشْبَك الدوادار)، ودفن بها.[٩]

ج- نشأته:

اضطرت ظروف الحياة المعيشية والد الشيخ خالد إلى الانتقال من قرية (جرجا) بحثاً عن مصدر رزق في غيرها، وكانت القاهرة آنذاك من أشهر مدن مصر وأكثرها نشاطاً وحركة، فشد عبد الله الرحال إليها، وكان خالد صغيراً، فتحول مع أبويه إلى القاهرة.[١٠]

---

(١) اعتمدت في ذلك على ما ذكره د. عبد الله السلمي في رسالة الدكتوراه التي بعنوان: العقود الجوهرية في حل الأزهرية للشيخ/منصور الطبلاوي، دراسة وتحقيقاً، أشرف عليها د/ محمد عبد الرحمن المفدى، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية اللغة العربية، العام الجامعي: ١٤١٦هـ – ١٤١٧هـ.

(٢) انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي ١٧١/٣، وبدائع الزهور لابن إياس ٣٦١/٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٢٦/٨، وروضات الجنات للموسوي ص٣٦٨، وهدية العارفين للبغدادي ٣٤٣/١، والكواكب السائرة للغزي ١٨٨/١، وكشف الظنون لحاجي خليفة ٤٢٥/١، والخطط الجديدة التوفيقية لعلي مبارك ٥٣/١٠.

(٣) بجيمين مفتوحتين وراء ساكنة كما في معجم البلدان ١١٩/٢.

(٤) انظر: الضوء اللامع ١٧١/٣، وشذرات الذهب ٢٦/٨.

(٥) انظر: حاشيته على شرح مقدمة الإعراب ١٢/١.

(٦) انظر: روضات الجنات ص٢٦٨.

(٧) انظر: حاشيته على شرح مقدمة الإعراب ١٢/١.

(٨) انظر: الضوء اللامع ١٧٢/٣.

(٩) انظر: الكواكب السائرة ١٨٨/١، وشذرات الذهب ٢٦/٨، وحاشية يس على التصريح ٢/١.

(١٠) انظر: الضوء اللامع١٧١/٣.

وفي القاهرة، ترعرع خالد، وسلمه أهله إلى كتّاب من كتاتيبها، فقرأ فيه القرآن، وحفظه وهو صغير، وقرأ العمدة في الفقه.[١]

ولما تجاوز سن الطفولة أخذ يفكر – كأبيه – في مصدر رزق له، وبتوفيق من الله تحول إلى الأزهر أكبر قلعة علم في ذلك العصر،[٢] ولكنه لم يشتغل فيه أولاً بطلب العلم ومواصلة التعليم، وإنما عمل فيه وقاداً يقوم بإصلاح فتائل القناديل،[٣] وظل يمارس هذه المهنة حتى بلغ السادسة والثلاثين من عمره، تحول بعدها إلى الاشتغال بالعلم. [٤]

وتذكر لنا المصادر حكاية طريفة للشيخ خالد كانت سبباً في تحوله من مهنة الوقادة إلى طلب العلم، يقول ابن العماد: " سقطت يوماً فتيلة على كراس أحد الطلبة فشتمه، وعيّره بالجهل "،[٥] وكان أبياً عزيز النفس فتألم بمقولة الطالب أشد الألم، ووقعت منه كلماته موقعاً مؤثراً، فترك الوقادة، واتجه إلى ما هو أشرف وأنفع، فأكب على طلب العلم.

وهذه القصة دليل على بداية انقطاعه الكلي لطلب العلم، وإلا لم يكن الشيخ خالد – رحمه الله – قبلها مجرد عامل لإيقاد الفتائل، بل كان يخلو إلى حلق الدرس ومجالس العلماء.

وقد تفرغ لطلب العلم، ولم تقعد به همته عن نوع واحد من أنواع العلوم، بل إنه "برع في العربية وشارك في غيرها".[٦]

وكان جليل القدر عند العلماء الذي ترجموا له حتى فُضّل على عبد الرحمن الجامي، وجلال الدين السيوطي من علماء عصره. يقول الخونساري: "كان من أعاظم الأدباء المتأخرين، وأفاخم فضلاء المتبحرين، وفي طبقة سهيمية العلامتين في العربية، والإمامين في العلوم الأدبية: عبدالرحمن الجامي والسيوطي، بل مقدماً من بعض الجهات عليهما، وقد فاق سائر من تقدمه في رشاقة التأليف، وطرافة التصنيف، وجودة البيان، وعذوبة

---

(١) انظر: شذرات الذهب ٢٦/٨.

(٢) انظر: الضوء اللامع ١٧١/٣.

(٣) انظر: السابق١٧١/٣، وشذرات الذهب ٢٦/٨.

(٤) انظر: شذرات الذهب ٢٦/٨.

(٥) انظر: السابق ٢٦/٨.

(٦) انظر: الضوء اللامع ١٧٢/٣.

اللسان، وصفاء القريحة، واستقامة السليقة، وكثرة وزيادة التطلع، وغير ذلك مما يتم به الزين وتقر به العين".[١]

د- شيوخه:

أخذ الأزهري عن كثير من العلماء الأجلاء الذين هم صفوة عصره، ومن أبرزهم:

١- يعيش المغربي (.... - ٨٦٤هـ):

وهو شيخ الأزهر في العلوم العربية، قرأ الأزهري عليه كثيراً من كتب النحو، وهو عالم خيّر، كان مقيماً بسطح الأزهر.[٢]

٢- داود المالكي (.... - ٨٧٠هـ):

وهو داود بن محمد بن علي القلتاوي الأزهري المالكي، ولد بـ(قلتا)، وقدم القاهرة بعد بلوغه، وقطن الأزهر، وحفظ فيه القرآن، وقرأ كافية ابن الحاجب وشافيته، ورسالة أبي زيد، وألفية ابن مالك في النحو، وأخذ عن جماعة منهم: أبو القاسم النويري، وزين الدين طاهر، وأبو الجود، برع في العربية والفقه، وتصدى للإقراء، فانتفع به صغار الطلبة، ودرّس بالجامع الأزهر، واستفاد منه كثير من الطلبة، ومنهم الشيخ خالد الأزهري، وقد كتب شروحاً على رسالة أبي زيد، وكافية ابن الحاجب، وشافيته، وغيرها.[٣]

٣- المناوي:

يحيى بن محمد المناوي شرف الدين القاهري (٧٩٨-٨٧١هـ)، نشأ في القاهرة فحفظ القرآن والعمدة والملحة، ودرس الحديث والنحو، وتتلمذ على يد شمس الدين البرماوي، وشمس الدين العراقي، ومجد الدين البرماوي، وولي الدين العراقي، ثم تصدى للإفتاء والإقراء، وتخرّج به كثير من الأعيان، ومنهم الشيخ خالد الأزهري. وللمناوي تصانيف منها: حاشية على شرح البهجة الوردية، وحاشية على الروض الأنف للسهيلي.[٤]

---

(١) انظر: روضات الجنات ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) انظر: الضوء اللامع ١٧١/٣، ٢٨٧/١٠.

(٣) انظر: السابق ٢١٥/٣-٢١٦.

(٤) انظر: السابق ٢٥٤/١٠-٢٥٦، وحسن المحاضرة ١٨٩/١، وهدية العارفين ٥٢٨/٢، وشذرات الذهب ٣١٢/٧.

٤- تقي الدين الشمني:

أبو العباس أحمد بن محمد التميمي (٨٠١-٨٧٢هـ)، ولد بالإسكندرية، وقدم القاهرة، وأخذ عن عدة شيوخ، منهم: شمس الدين الشنطوفي في النحو، وولي الدين العراقي في الحديث، وانتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في زمانه. كما عني بنشر العلم وتدريسه، فتلمذ عليه عدد من المشاهير من أمثال السيوطي، والسخاوي، وخالد الأزهري، وله مصنفات منها: حاشية على مغني اللبيب، ومزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء. (١)

٥- العبادي:

عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي الأنصاري العبادي المالكي النحوي (٨١٤-٨٨٠هـ)، عالم بالنحو والفقه، نشأ بمكة وعاش بها زمناً، ثم رحل إلى القاهرة والتقى فضلاءها، ومنهم الأزهري. له تصانيف منها: هداية السبيل في شرح التسهيل لم يتمه، وحاشية على شرح الألفية للمكودي.(٢)

٦- الأمين الأقصرائي:

يحيى أمين الدين بن محمد الأقصرائي (٧٩٧-٨٨٠هـ)، نشأ بالقاهرة، فحفظ القرآن، وحفظ بعض المنظومات والمتون في مختلف الفنون، وتلمذ على أساتذة كثيرين منهم: العز بن جماعة، والشهاب أحمد اليماني، وتصدر للإفتاء والتدريس، فدرس عليه كثير من الطلبة، منهم: الشيخ خالد الأزهري الذي أخذ عنه النحو، وقرأ عليه الإيضاح العضدي.(٣)

٧- تقي الدين الحِصَني:

أبو بكر محمد بن شادي الشافعي (٨١٥-٨٨١هـ)، ولد بمدينة حِصَن، ونشأ في كفالة والده، وحفظ القرآن والشاطبية والحاوي والشافية والكافية، وقرأ القراءات، وتلمذ على يدي جلال الدين محمد الحلواني، وعلم الدين البلقيني، وعلاء الدين القلقشندي، وغيرهم، وتصدى

---

(١) انظر: حسن المحاضرة ٢٠٢/١، والضوء اللامع ١٧٤/٢-١٧٧، وشذرات الذهب ٣١٣/٧-٣١٤، والبدر الطالع ١١٩/١-١٢١.

(٢) انظر: شذرات الذهب ٣٣٠/٧.

(٣) انظر: حسن المحاضرة ٢٠٤/١، والضوء اللامع ٢٤٠/١٠-٢٤٢.

للإقراء سنة (٨٤٥هـ) بالأزهر، وبالمدرسة البدرية والملكية، وأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة، وكثر تلاميذه، وصار إمام العصر بلا منازع، ومن تلامذته الشيخ خالد الأزهري، أخذ عنه المعاني والبيان والأصول والصرف والعربية.[١]

٨- العجلوني:

إبراهيم بن أحمد بن حسن برهان الدين العجلوني المقدسي ثم الشافعي، نزيل القاهرة (.... - ٨٨٥هـ) كان تاجراً راغباً في بر الطلبة، ونشأ أول حياته في القدس تاجراً، وطالب علم، ساعده على ذلك ما كان يتمتع به من فطنة وذكاء ورغبة في القراءة، وقرأ الحاوي الصغير على أحد علماء القدس، وألفية النحو على أبي علي الناصري، ثم رحل إلى القاهرة فأقرأ الطلاب في فنون كثيرة، وأخذ عنه غير واحد، [٢] ومنهم الشيخ خالد الأزهري.

٩- السنهوري:

الإمام أبو الحسين نور الدين علي بن عبد الله بن علي السنهوري القاهري المالكي (٨١٤-٨٨٩هـ)، سكن الجامع الأزهر، وأقبل على العلم، فحفظ جملة من الكتب في مختلف الفنون، وبرع في اللغة العربية والقراءات، كما أجاد في الأصول والتفسير والفقه، فعلا كعبه وذاع صيته، وتوافد على دروسه في الفقه وعلوم اللغة والقراءات كثير من الطلاب، ومنهم خالد الأزهري الذي قرأ عليه كافية ابن الحاجب وشافيته، وللسنهوري من المصنفات شرح الآجرومية. [٣]

١٠- الجوجري:

محمد بن عبدالمنعم بن محمد بن محمد بن أبي طاهر شمس الدين الجوجري، ثم القاهري الشافعي (٨٢١-٨٨٩هـ) بجوجر، ثم تحول منها إلى القاهرة، عالم بارع في القراءات والبيان والمنطق والعروض والنحو، وكان متصدراً في الإقراء والإفتاء، عمل شاهداً مع العز بن عبد السلام، ثم صار شيخ القاهرة سنة ٨٨٣هـ حتى وفاته، فقصده طلاب العلم وكثروا

---

(١) انظر: الضوء اللامع ٧٦/١١-٧٧.

(٢) انظر: السابق ١١/١-١٢، ١٧٢/٣.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٢٤٩/٥، وهدية العارفين ٧٣٧/١.

في درسه، ومنهم سعد الدين الذهبي، والكمال الغزي، والأزهري، له مؤلفات في علوم مختلفة، منها: شرح شذور الذهب، وشرح البردة للبصيري. [١]

١١- السخاوي:

الإمام المؤرخ محمد شمس الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ). تلقى العلم عن أساتذة أجلاء أمثال شهاب بن أسد، والمناوي والأمين الأقصرائي، وابن المجدي، وجلال الدين المحلي، وغيرهم. تصدى للتدريس فانتفع بعلمه الطلاب، ومنهم خالد الأزهري، له مصنفات منها: فتح الغيث بشرح ألفية الحديث، والحث على تعلم النحو، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع.[٢]

هـ تلاميذه:

تتلمذ على يديه عدد كثير من طلاب العلم، قال السخاوي: "وبرع في العربية، وشارك في غيرها، وأقرأ الطلبة".[٣] وقال الغزي: "برع وانتفعت الطلبة... وكثر النفع بتصانيفه لوضوحها".[٤]

هذا ما قيل عن طلبته إجمالاً، غير أن هناك تلميذاً من أبرز تلامذته على الإطلاق وهو الإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر شهاب الدين القسطلاني الأصل المصري الشافعي (٨٥١-٩٢٣هـ)، ألف مؤلفات قيمة منها: إرشاد الساري على صحيح البخاري، والعقود السنية في شرح المقدمة الجزرية، وشرحاً على الشاطبية، وشرحاً على البردة سماه: مشارق الأنوار المضيئة في مدح خير البرية، وشرح صحيح مسلم ولم يتمه. [٥]

ومن تلامذته أيضاً: أحمد بن يونس بن محمد بن الشلبي[٦]، ومحمد بن هلال النحوي. [٧]

---

(١) انظر: السابق ٨/١٢٤-١٢٦.

(٢) انظر: السابق ٨/٢-٣٢، والكواكب السائرة ١/٥٣-٥٤، والبدر الطالع ٢/١٨٥-١٨٦، والنور السافر ص١٦-٢١.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٣/١٧٢.

(٤) انظر: الكواكب السائرة ١/١٨٨.

(٥) انظر: الضوء اللامع ٢/١٠٣-١٠٤، وشذرات الذهب ٨/١٢١-١٢٣، والنور السافر ص١١٣-١١٥، والبدر الطالع ١/١٠٢-١٠٣.

(٦) انظر: الكواكب السائرة ٢/١١٥-١١٦.

(٧) انظر: السابق ١/٦٨.

و- آثاره:

ترك لنا الشيخ خالد مؤلفات عدة من أشهرها:

١- إعراب الآجرومية:

وهو غير كتاب شرح الآجرومية، عزاه إليه العلامة حاجي خليفة.[١] وموضوع الكتاب: إعراب متن الآجرومية إعراباً تفصيلياً، وهو عبارة عن رسالة صغيرة، لها بدار الظاهرية نسختان إحداهما رقمها (١٧٨١)، والأخرى رقمها (٦١٧٥) عام.[٢]

٢- إعراب الكافية:

ورد في فهارس المكتبة الظاهرية، ولم يتحدث عنه أي ممن ترجموا للأزهري. والكتاب إعراب مفصل لكافية الشيخ جمال الدين بن الحاجب، ويقع في (٨٨) ورقة، كتبت بخط معتاد، وتاريخ نسخها (٩٩٥هـ)، وعلى هوامش النسخة بعض التعليقات والشروح، وهو محفوظ بالظاهرية برقم (١٦٨٢) عام.[٣]

٣- الألغاز النحوية:

عبارة عن أبيات شعرية كان العلماء المتقدمون يتساءلون عنها، ويتملحون بها، وقد جمعها الأزهري وأوضح مشكلها،[٤] فجاءت صغيرة الحجم، محفوظة برقم (١٠٦٩١) عام، بدار الكتب الظاهرية.[٥] وقد طبع بمصر عام ١٢٨١هـ على الحجر.[٦]

٤- التصريح بمضمون التوضيح:

يعتبر أشهر كتبه على الإطلاق، وهو شرح لأوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، سلك فيه طريقة المزج، وسيأتي الحديث عنه في موضعه.

٥- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب:

---

(١) انظر: كشف الظنون ص ١٧٩٧.

(٢) انظر: فهرس مخطوطات الظاهرية ص ١٨-١٩.

(٣) انظر: السابق ص ٤٤ -٤٥.

(٤) انظر: هدية العارفين ٣٤٣/١، وإيضاح المكنون ١١٨/١.

(٥) انظر: فهرس مخطوطات الظاهرية ص ٥٥.

(٦) انظر: معجم المطبوعات العربية ص ٨١١.

وهو المشهور بـ(معرب الألفية)،[١] وسماه الخونساري (كتاب التركيب)، فقال: "وأما كتاب تركيبه المشهور الذي هو على أيدي المبتدئين فبمنزلة در منثور"،[٢] وقد تناول الأزهري في هذا الكتاب إعراب ألفية ابن مالك، وشرح غرائبها دون أن يتعرض لمعانيها، والكتاب طبع مراراً، وأول ما طبع بمصر سنة (١٢٧٤هـ).

٦- الحواشي الأزهرية في شرح المقدمة الجزرية: [٣]

وهي رسالة صغيرة عبارة عن شرح ممزوج للمقدمة الجزرية في علم التجويد، وقد طبعت لأول مرة بمطبعة حسن الطوخي بمصر، ثم طبعت مرة أخرى بمطبعة شرف سنة (١٣٠٤هـ). [٤]

٧- شرح الآجرومية: [٥]

وهو كتاب يتناول فيه شرح المقدمة الآجرومية استجابة لطلب الشيخ عباس الأزهري كما في المقدمة. وقد طبع مراراً، فطبع ببولاق مرتين(١٢٧٤-١٢٩٠هـ)، كما طبع مع حاشية أبي النجا في السنوات(١٢٧٩هـ،١٢٨١هـ،١٣١٧هـ،١٣٨٠هـ).

٨- شرح المقدمة الأزهرية: [٦]

تناول في هذا الكتاب شرح متن المقدمة الأزهرية وهو متن مختصر شمل جميع أبواب النحو، واتبع في شرحه طريقة المزج، ألفه استجابة لطلب ممن يعتقد صلاحه، ولا تسعه مخالفته، فأجابه طلباً للثواب، وترغيباً للطلاب فكان هذا الشرح.[٧] والكتاب طبع مرتين مع المقدمة الأزهرية، وحاشية العطار. [٨]

---

(١) انظر: الكواكب السائرة ١٨٨/١، وشذرات الذهب ٢٦/٨.

(٢) انظر: روضات الجنات ص ٢٦٩.

(٣) انظر: الكواكب السائرة ١٨٨/١، وكشف الظنون ص١٨٠٠، وشذرات الذهب ٢٦/٨، وهدية العارفين ٣٤٣/١.

(٤) انظر: معجم المطبوعات العربية ص ٨١٢.

(٥) انظر: الضوء اللامع ١٧٢/٣، والكواكب السائرة ١٨٨/١، وكشف الظنون ص ١٧٩٦، وشذرات الذهب ٢٦/٨، وهدية العارفين ٣٤٣/١.

(٦) انظر: الكواكب السائرة ١٨٨/١، وكشف الظنون ص١٧٩٨، وشذرات الذهب ٢٦/٨.

(٧) انظر: شرح المقدمة مع حاشية العطار ص٦.

(٨) انظر: معجم المطبوعات العربية ص٨١٢.

٩- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: [١]

والكتاب شرح لكتاب ابن هشام (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وهو شرح ممزوج مختصر واضح.

وقد طبع ومعه حاشية للشيخ الشنواني، وقدم له الشيخ محمد شمام، كما طبع في تونس مرتين أخراها في مطبعة النهضة سنة (١٣٧٧هـ)، كما طبع بهامش كتاب (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب).

ثانياً: كتاب التصريح:

أ- اسمه:

قال الشيخ خالد في مقدمة الكتاب "وسميته: التصريح بمضمون التوضيح".[٢]

وعلق محقق الكتاب د. عبدالفتاح بحيري على ذلك بقوله: "هذا هو الاسم الذي يجب أن يكون عنواناً لهذا الكتاب حتى يكون موافقاً لما قصده الشارح ".

والذي دعاه إلى هذا القول أنه قد عُرف بـ(شرح التصريح على التوضيح) في الطبعة المشهورة بين أيدينا وهي طبعة دار إحياء الكتب لعيسى البابي الحلبي وشركاه، وبهامشها حاشية الشيخ ياسين، وهذا الاسم الأخير يوحي بأنه شرح لكتاب التصريح لا أنه التصريح نفسه.

وقد ذكر العنوانان على غلاف الكتاب في طبعة دار الكتب العلمية كما سيأتي.

ب- سبب تأليفه:

بيّن الأزهري الحافز على تأليف الكتاب في المقدمة فقال: " إن الشرح المشهور بـ(التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو) للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد

---

(١) انظر: الكواكب السائرة ١٨٨/١، وكشف الظنون ص ١٢٤، ٤٨٣، وشذرات الذهب ٢٦/٨، وهدية العارفين ٣٤٣/١.

(٢) انظر: ٨٦/١.

الله بن يوسف بن هشام الأنصاري – تغمده الله بالرحمة والرضوان – في غاية حسن الوقع عند جميع الإخوان، لم يأت أحد بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب مثُله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكلُه.

غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدّراته النقاب،[١] ويبرز من خفِيّ مكنوناته ما وراء الحجاب.

وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام، فاعترف بهذا الكلام، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يُبيّن مراده، ويُظهر مَفادَه.

فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان، فقال: هذا إذن لك يا فلان، إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز، كقولهم: بنى الأمير المجاز،[٢] وليس هو الباني بنفسه، وإنما يأمر العملة من أبناء جنسه، وكنت أنت المشار إليه، لما تمثلت بين يديه، وخاطبك بهذا الخطاب، فانهض وبادر بالأجر والثواب.

فاستخرت رب العباد، وشمرت ساعد الاجتهاد، وشرحته شرحاً كشف خفاياه، وأبرز أسراره وخباياه، وباح بسره المكتوم، وجمع شمله بأصله المنظوم. [٣]

ج- طبعاته:

كانت أولى هذه الطبعات طبعة بولاق سنة (١٢٩٤هـ)، ثم طبع بمطبعة محمد مصطفى سنة (١٣٠٥هـ)، ثم بالمطبعة الأزهرية مرتين في سنتي (١٣٢٥هـ)، (١٣٢٦هـ).[٤]

أما الطبعات الموجودة بين أيدينا حالياً فهي:

١- طبعة دار إحياء الكتب العربية المشار إليها سابقاً.

---

(١) هذا أسلوب استعارة: حيث شبه المسائل الخفية في كتاب (التوضيح) بالنساء، ثم أطلق (المدرات) اسم المشبه به على المشبه به على وجه الاستعارة التصريحية وجعل الوجوه والنقاب والإسفار ترشيحاً للاستعارة. [انظر: حاشية يس على التصريح١/٣٣].

(٢) أي: الطريق والمسلك [انظر: الصحاح للجوهري ٣/٨٧١].

(٣) انظر: مقدمة الكتاب ١/٨٥-٨٦.

(٤) انظر: معجم المطبوعات العربية ص٨١١-٨١٢.

٢- طبعة قام فيها د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم – رحمه الله – بدراسة الكتاب وتحقيقه تحقيقاً متميزاً يقع في خمسة أجزاء، خرج الجزء الأول منها في سنة (١٤١٣هـ)، والبقية في سنة (١٤١٨هـ)، الناشر: مطبعة الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في هذا البحث.

٣- طبعة دار الكتب العلمية بلبنان، حققها: محمد باسل عيون السود سنة (١٤٢١هـ)، وهي طبعة تقل عن سابقتها كثيراً في التحقيق، وإن كان صاحبها قد بذل جهداً يشكر عليه، وتقع هذه الطبعة في مجلدين، وثالث للفهارس العامة.

د- منهجه:

قال الشيخ خالد: " ووشحته بعشرة أمور مهمة، مشتملة على فوائد جمة:

أحدها: أنني مزجت شرحي بشرحه حتى صار كالشيء الواحد لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة، ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة.

ثانيها: أنني تتبعت أصوله التي أخذ منها، وربما شرحت كلامه بكلامه، ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه.

ثالثها: أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه.

رابعها: أنني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره، وعزوته إلى قائله إلا قليلاً لم أظفر بذكره، وشرحت منه الغريب، ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريباً حتى يتم به التقريب.

خامسها: أنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف، وبينت جميع معانيها، ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف، وحفظ مبانيها.

سادسها: أنني طبّقت الشرح على النظم – وقد كان أغفله – ، ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة.

سابعها: أنني ذكرت حجج المخالفين، وقوة الترجيح، ومن فوائد ذلك العلم بما يُفتى به على الصحيح.

ثامنها: أنني ذكرت غالب عِلل الأحكام وأدلتها، ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان، والجزم بمعرفتها.

تاسعها: أنني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها، وما خالف فيه التسهيل، ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل.

عاشرها: أنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه، ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عندياته". [1]

(١) انظر مقدمة التصريح ١/٨٧-٨٨.

الفصل الأول

موقف الأزهري من ابن هشام مخالفةً

المبحث الأول:

المسائل التي خالف فيها الأزهري ابن هشام وهي في (التوضيح)

. ١ .

حد الكلام :

. قال ابن هشام :

" في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة "[١].

. قال الشيخ خالد:

" والظرفيــة هنــا مجازية،كقولــه تعــالى:↓ ♦ ⇧ ⇗ ↗ ↑ [٢] أي: إنه في نفسه أسوة حسنة . كما قال في الكشاف ..

والمعنى: الكلام في نفسه اللفظ والإفادة، لا أن هناك ظرفاً ومظروفاً حقيقة، ولو قال: عبارة عن اللفظ والإفادة . كما قال الناظم: (... لفظ مفيد ...) . كان أجود "[٣].

. **الكلام في أصل اللغة:** الأصوات المفيدة[٤].

ويطلق على الدوال الأربع[٥]، وعلى ما يفهم من حال الشيء مجازاً، وعلى التكَلُّم، وعلى التكليم كذلك، وعلى ما في النفس من المعاني التي يُعبَّرُ بها، وعلى اللفظ المركب أفاد أم لا، ويطلق على الخطاب، وعلى جنس ما يتكلم به من كلمة ولو كانت على حرف كواو العطف، أو أكثر من كلمة مهملة أولا[٦].

وقد تطرق ابن هشام لهذا المعنى اللغوي بالتفصيل في شرح الشذور[٧] فقال:

" وأما في اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: الحديث الذي هو التكليم، تقول: (أعجبني كلامُك زيداً)، أي تكليمك إياه، وإذا استعمل بهذا المعنى عَمِل عَمَل الأفعال كما في هذا المثال....

والثاني: ما في النفس مما يُعبرَّ عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى (قام زيد) أو (قعد عمرو) ونحو ذلك، فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاماً....

---

(١)انظر: أوضح المسالك ١٢/١.

(٢)الأحزاب /٢١.

(٣)انظر: التصريح ١١٨،١١٧/١.

(٤)انظر: المعجم الوسيط ٧٩٦/٢.

(٥) الإشارة، والكتابة، والعقد(أي عقد الأصابع بما يدل على عدد مخصوص)،والنصب(العلامة الدالة على معالم الطريق أو الاتجاه).

(٦)انظر: تاج العروس للزبيدي ٦٢٣/١٧ . ٦٢٤.

(٧)انظر: ص٢٧ . ٣١.

والثالث: ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظاً، أو خطاً، أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال، والدليل على ذلك في الخط قول العرب: ((القلم أحد اللسانين))، وتسميتهم ما بين دفتي المصحف:((كلام الله)).

والدليل على الإشارة قوله تعالى: [1] فاستثنى الرمز من الكلام، والأصل في الاستثناء الاتصال.

والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال قول نصيب بن رباح:

فعاجوا فأثْنَوا بالذي أنتَ أهلُه ولو سكتوا أثنتْ عليكَ الحقائبُ[2]

وقال الله تعالى: [3]، فزعم قوم من العلماء أنهما تكلمتا[4] حقيقة، وقال آخرون: إنهما لما انقادتا لأمر الله عز وجل نُزِّل ذلك منزلة القول".

- **والكلام عند المتكلمين:** المعنى القائم بالنفس الذي يُعبَّر عنه بالألفاظ[5].
- **وعند الأصوليين:** الكلام ما انتظم من الحروف المسموعة المتواضع عليها الصادرة عن مختار واحد. والحروف: فصل عن الحرف الواحد فإنه لا يُسمي كلاماً.

والمسموعة: فصل عن المكتوبة والمعقولة.

والمتواضع عليها: من المهمل.

والصادرة إلخ: عن الصادر من أكثر من واحد، كما لو صدِّر بعض الحروف عن واحد والبعض من آخر[6].

وبعد هذه المقدمة عن تعريف الكلام نعود إلى ما قاله المصرح، حيث نجده اتخذ مما ورد في الكشاف جسراً للوصول إلى صحة اعتراضه، ونص كلام الزمخشري: " فإن قلت: فما حقيقة قوله:

---

(١) آل عمران /٤١.

(٢) البيت من الطويل في ديوانه ص٥٩ ، والأغاني ٣٢٣/١.

(٣) فصلت /١١.

(٤) أي: السماء والأرض.

(٥) انظر: المعجم الوسيط ٧٩٦/٢.

(٦) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي١٣٧١/٢.

﴿ لقد كان لكم في رسول الله إسوة[1]حسنة ﴾[2]، وقرئ ﴿ أسوة ﴾ . بالضم[3]ـ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أنه في نفسه أسوة حسنة، أي: قدوة، أي: المؤتسى، أي: المقتدى به[4] كما تقول: في البيضة[5] عشرون منّاً حديداً، أي: هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد.

والثاني: أنه فيه خصلة من حقها أن يؤتسى بها وتتبع، وهي المواساة بنفسه"[6].

واللفظ الذي صُدر به الحد جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكَلِم، ويشمل المهمل كـ: دَيْز، والمستعمل كـ: عمرو.

ولكن لاكتمال معيار الجودة في الحد كان الأحرى أن يُصدَّر بالقول، وقد فات المصرح التطرق لذلك؛ لأن القول لا يختص بالمهمل، قال ابن هشام: " اللفظ جنس بعيد، لانطلاقه على المهمل والمستعمل، كزيد ، ودَيْز . مقلوب زيد، والقول جنس قريب؛ لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر"[7].

وممن أيد تصدير حد الكلام به أبو حيان[8]، والمرادي[9]، والفاكهي[10].

والقول أعم من الكلام؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، ومن الكلم؛ لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر، ومن الكلمة؛ لانطلاقه على المفرد والمركب. [11]

---

(١) بالكسر: قراءة ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي، وأبي عمرو، وابن عامر، وخلف، ويعقوب، وأبي جعفر، والحسن.
انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٤٨/٢، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص٥٢١، ومعجم القراءات ٨٤/٤.

(٢) الأحزاب/٢١.

(٣) هي قراءة عاصم بن أبي النجود. انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٢٨٣/٣

(٤) قال القرطبي في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن)١٠٢/١٤: " فلقد شُجَ وجهه، وكُسرت رباعيته، وقُتل عمه حمزة، وجاع بطنه، ولم يُلف إلا صابراً محتسباً . وشاكرا راضياً ".

(٥) البيضة: واحدة البيض من الحديد، والبيضة من السلاح؛ سميت بذلك لأنها على شكل بيضة النعام، وابتاض الرجل: لبس البيضة، وفي الحديث: ((لعن الله السارق يسرق البيضة فتُقطع يدُه)) يعني الخوذة. انظر:لسان العرب لابن منظور١٢٤/٧. ١٢٥

(٦) انظر: الكشاف ١٥/٣.

(٧) انظر: شرح القطرص٣٨، وشرح الشذورص٣٢.

(٨) انظر: التذييل والتكميل ١٥/١.

(٩) انظر: توضيح المقاصد ٢٦٩/١

(١٠) انظر: شرح الحدود النحوية ص ٢٣٦ . ٢٣٧.

(١١) انظر: التصريح ١٣٠/١ . ١٣١.

والتقييد بالمفيد فائدة يحسن السكوت عليها يخرج الكلمة المفردة، نحو: زيد، والكلمة المضافة، نحو: غلامك، والموصول وصلته، نحو: الذي ضربته، فإن الاقتصار على كل منها لا يفيد.

ويخرج . أيضاً . المركب الذي لا يجهل أحد معناه، نحو: السماء فوق الأرض، فإنه لا يفيد، فلا يعده النحويون كلاماً.[١]

وقد آثر ابن مالك في (شرح التسهيل)[٢] استخدام (الكَلِم) على اللفظ والقول في تصدير الحد؛ لأن اللفظ أبعد الثلاثة؛ لوقوعه على المهمل والمستعمل، بخلاف القول والكلم فهما يتساويان في عدم تناول المهمل، لكن القول قد يقع على الرأي والاعتقاد مجازاً، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة، ولم يعرض هذا للكَلِم، فكان تصدير الحد به أولى، لكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعداً.

فحدَّ الكلام بأنه: "ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته".

وذكر بأنه لم يقل:(الكلم المتضمن)؛ لأن الكلم اسم جنس جمعي كالنَّبِق، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، ولذا صدر الحد بـ (ما)؛ لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تضمن الإسناد المفيد، فبقي الاثنان فصاعداً.

واحترز بـ (مفيد) مما لا فائدة فيه، نحو: السماء فوق الأرض.

وبـ (مقصود) من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلامَ.

وبـ (مقصود لذاته) من المقصود لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها، والمضاف إليها؛ فإنه إسناد لم يُقصد هو ولا ما تضمنه لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلاماً بل جزء كلام.

واعترض أبو حيان على تصدير الحد بـ (ما)، فذكر بأن ذلك ليس بجيد؛ لأنها لفظ مشترك، والحدود تصان عن الألفاظ المشتركة، ولو أنه قال: (الكلام المتضمن من الكلم) لخلص من لفظ (ما)، ودل على ما أراد من معنى، ومعنى التضمن هنا: الدلالة، لا التضمن الذي هو قسيم المطابقة والالتزام[٣].

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن مالك ١/١٥٧ . ١٥٨.

(٢) انظر: ١/٥ . ٨.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١/٢٩.

أما ابن هشام فنجده يحد الكلام في (الجامع الصغير)[1] بأنه:" قول مفيد "، وكذلك في (شرح الشذور)[2]، و (مغني اللبيب)[3]، غير أنه قَيَّده في هذين الأخيرين بـ (القصد).

واعتذر عمن أسقط هذا القيد ممن يعتبره بأن المعنى المذكور يستلزمه؛ إذ حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً بما تكلم به، وعليه فذكره في الحد من قبيل التصريح بما عُلِم التزاماً[4].

والباحث يأخذ بهذا القول في المسألة.

---

(١) انظر: ص٢.

(٢) انظر: ص٢٧.

(٣) انظر: ٢/٥.

(٤) نقله عنه الفاكهي في (شرح الحدود النحوية) ص٢٣٧ وذكر محقق هذا الكتاب أن الألوسي في حاشيته على قطر الندى ذكر أن ابن هشام قد أورد ذكر ذلك في كتاب (التعليقة الكبرى)، وهو مفقود.

. ٢ .

الكلام والكلم

. قال ابن هشام:

" و قد تبين بما ذكرناه في تفسير الكلام من أن شرطه الإفادة، وأنه من كلمتين، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة أن بين الكلام والكلم عموماً وخصوصاً من وجه، فالكلم أعم من جهة المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، وأخص من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو:

(زيد قام أبوه) كلام لوجود الفائدة، وكلم لوجود الثلاثة بل الأربعة، و (قام زيد) كلام لا كلم، و (إن قام زيد) بالعكس"[١].

. قال الشيخ خالد:

" وفي كلامه ثلاث مناقشات:

إحداها: أن ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلاوي: يُعد من فضول الكلام.قال تلميذه الشيخ عزالدين بن جماعة: لابد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور: معروضَيْن، وعارضين، وثلاث ما صدقات، ومادة، ومتعلق[٢]. وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن . انتهى ..

الثانية: أنه جعل جهة العموم في (الكلم) راجعة إلى المعنى، وجهة الخصوص راجعة إلى اللفظ، وهذا مما لا يليق؛ لأن النسبة بين اللفظين إنما هي بحسب المعنى، لا بحسب اللفظ. فكان ينبغي أن يقول: الكلم أعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره، وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين، قاله بعض المتأخرين.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٣/١ . ١٤.

(٢) المعروضان: ما هية الكلام والكلم، والعارضان: الإفادة، وجمع الكلمات الثلاث فأكثر، فالإفادة: عارض الكلام، والجمع المذكور عارض الكلم. والماصدقات: ثلاث صور: ↓ ♦♌❑↖↻↘✎⇗♦←☺↘❧⁓✂ ⍓⊠■❐▫↘☺⇳⑨♦🕭 🕮 ↑، قام زيد، إن قام زيد. والمادة: الكلمات الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف. والصورة هي: المتعلق، والمراد بها: الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات، والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور. انظر: حاشية ياسين على التصريح ٢٧/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٤٠/١.

الثالثة: أن ما صدق (الاجتماع) يفسد حد كل منهما؛ لدخول كل منهما في حد الآخر، والمتغايران في المفهوم ينبغي أن يتغايرا في الماصَدق[1] ويمكن أن يدفع بأن الحيثية في التعريفات مرعية "[2].

أما المناقشة الأولى فقد ردها الشيخ ياسين بقوله: " لما كان الغرض تفسير الكلام، والمقام مقام تفسيره، وتفسيره تعريفه، والغرض من التعريف تمييز المعرَّف عما عداه، وبيان النسبة بينه وبين الكلم، وما هو كذلك لا يقال: إن ذكره من فضول الكلام"[3].

وأما الثانية: فقد رأى الشيخ ياسين في تناوله لها أن قول ابن هشام: (وأخص من جهة اللفظ) قد يدفع بأنه يقصد بـ (اللفظ): اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا الكلم، أي: أن اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام. وعليه فإنه لم ينظر في النسبة إلا إلى معنى الكلم[4].

ولا أرى أن هناك داعياً لهذا الدفع، ولا للاعتراض الذي ساقه المصرح؛ لأن قول ابن هشام واضح تمام الوضوح، فهو عندما قال: " وأخص من جهة اللفظ " أردف هذه العبارة بقوله: " لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين"، فعلم مراده بأن الكلم أخص من الكلام من جهة التركيب، فاللفظ جنس يشمل . بالإضافة إلى الكلمة . النوعين السابقين.

أما ما كان ينبغي أن يقال في رأي المصرح فإن قول ابن هشام . في نظري . أدق عبارة منه؛ لأن اللفظ المفيد وغير المفيد يصب في قالب المعنى، والمركب من كلمتين . وهو الكلام .، والمركب من ثلاث فصاعداً . وهو الكلم . يصب في قالب اللفظ.

أما المناقشة الثالثة وجوابها فقد أوضحها الشيخ ياسين بقوله :

" الكلام والكلم متداخلان؛ لأنهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة أنهما يتصادقان في مثل ↓ 🕮❐▫◪■🖬◪☒◪ ⇳⑨♦🔔 ♦♌❑↖☪🔍✍⬀♦←☺◹↝◉✍✂↑[5]؛ إذ قد يصدق عليه ما اجتمع فيه

---

(١) مصطلح فلسفي منطقي يعني مجموع الموضوعات التي يدل عليها المعنى،أو مجموع الأفراد الداخلين تحت صنف أو كلي،على عكس المفهوم الذي يدل على مجموع الصفات المشتركة بين الأفراد. والماصدق والمفهوم متناسبان تناسباً عكسياً، كلما ازداد الماصدق نقص المفهوم، والعكس بالعكس. انظر: المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا ٣١١/٢.

(٢) انظر: التصريح ١٢٩/١ . ١٣٠.

(٣) انظر: حاشيته على التصريح ٢٧/١.

(٤) انظر: السابق، الصفحة نفسها.

(٥) المؤمنون/١.

أمران: اللفظ والإفادة، وما تركب من ثلاث كلمات، وعدم تباينها بحسب الذات قادح في حديهما بأن يقال: إنهما غير مميزين؛ لأنهما غير جامعين، ولا مانعين، فيكونان، فاسدين.

مثلاً: كل من حد الكلام والكلم صادق على نحو: ↓ 🔔♦⑨⇳ 🕮❐▫↘🔒■☒🖂 ✂🙰↘☺←♦🖉🖐ↀ❑♌ℴ♦ ↑، فلم يكن حد الكلام مميزاً له، ولا مانعاً من دخول فرد الكلم فيه ، وكذا حد الكلم.

هذا ما يتعلق بإيضاح المناقشة، وأما إيضاح الجواب: فبأن نقول إن قيد الحيثية معتبر في الأمور التي تختلف بالاعتبار وإن لم يكن مذكوراً، فتكون ذات الكلام، وذات الكلم متمايزين بالاعتبار، وحد كل منهما مميز له، ومانع من دخول غيره، مثلاً: ↓ 🔔♦⑨⇳ 🕮❐▫↘🔒■☒🖂 ✂🙰↘☺←♦🖉🖐ↀ❑♌ℴ♦ ↑ باعتبار ملاحظة كونه لفظاً مفيداً غيره باعتبار كونه مركباً من ثلاث كلمات، فهو بالاعتبار الأول من أفراد الكلام مندرج في حده، وباعتبار الثاني ليس من أفراده وخارج عن حده، فهو من أفراده وليس من أفراده، وداخل في حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين، وتداخلهما لا يقدح في صحة التقسيم". ثم قال: "ولك أن تقول: هذه المناقشة ساقطة ولا يتجه إيرادها ليحتاج إلى الجواب؛ لأنه لم يشترط في الكلام عدم التركيب من الثلاث، ولا في الكلم عدم الإفادة فـ↓ 🔔♦⑨⇳ 🕮❐▫↘🔒■☒🖂 ✂🙰↘☺←♦🖉🖐ↀ❑♌ℴ♦ ↑ كلـــم وكلام بكل اعتبار"[1].

وقد يقال أيضاً: إن دفع المناقشة من قبل المصرح هو إسقاط لها، وإلغاء لأهمية ذكرها.

وفي المقابل فإن قول ابن هشام ليس من فضول الكلام ولو كان كذلك لما تطرق إليه بعض النحاة كابن الناظم[2]، والمرادي[3]، والأشموني[4]، والفاكهي[5].

وما أراه أن المناقشتين الأولى والثالثة لا تستحق الإيراد؛ لما مرَّ من أسباب أثناء عرضهما، أما الثانية المتعلقة بصياغة عبارة النسبة بين الكلام والكلم فأتفق فيها مع ما قاله الموضح.

---

(١) انظر: حاشيته على التصريح ٢٧/١.

(٢) انظر: شرح الألفية ص٢١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٢٧٢/١.

(٤) انظر: شرح الألفية ٢٥/١.

(٥) انظر: شرح الحدود النحوية ص٢٥٢.

. ٣ .

من علامات الاسم (الجر):

. قال ابن هشام:

"يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات، إحداها: الجر، وليس المراد به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: عجبتُ من أن قمت، بل المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر سواء كان العامل حرفاً، أم إضافة، أم تبعية، وقد اجتمعت في البسملة"(١).

. قال الشيخ خالد :

" فـ (اسم) مجرور بالحرف، و (الله) مجرور بالإضافة، و (الرحمن الرحيم) مجرور بالتبعية للموصوف. هذا هو الجاري على الألسنة، والتحقيق خلافه، قال الموضح في باب الإضافة من هذا الكتاب(٢): ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقاً لسيبويه(٣)، وقال في شرح الشذور(٤): وإنما لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة، لأن التبعية ليست عندنا العامل، وإنما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البدل. وقال في شرح اللمحة(٥) في باب المجرورات: كان ينبغي للمؤلف . يعني أباحيان . ألا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات، والمنصوبات، الرفع، والنصب بها . يعني بالتبعية . كجاء زيدٌ الفاضلَ، ورأيت زيداً الفاضلَ. انتهى"(٦).

وقد صرح المرادي(٧) بذلك فرفض الجر بالتبعية، وصححه الصبان(٨)، وأخذ به الخضري(٩). ومن النحاة من يدل كلامه على تأييد هذا الرفض حيث رأى أن الجر لا يكون إلا بالحرف أو بالإضافة، كأبي حيان(١٠).

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٤/١ . ١٥.

(٢) انظر: السابق ٧٦/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤١٩/١ . ٤٢٠.

(٤) انظر: ص٣١٧.

(٥) انظر: ١٨٥/٢.

(٦) انظر: التصريح ١٣٧/١.

(٧) انظر: توضيح المقاصد ٢٧٥/١.

(٨) انظر: حاشيته على الأشموني ٤٤/١.

(٩) انظر: حاشيته على ابن عقيل ١٩/٢.

(١٠) انظر: الارتشاف ١٠٦٥/٣.

والخلاف في قبول الجر بالتبعية، أو رفضه مبني على خلاف بين النحاة في عامل النعت، وقد ذكره المصرح في (باب النعت)[١].

وقد فصل القول فيه أبو حيان في (الارتشاف)[٢]: فذكر أن مذهب الخليل[٣]، وسيبويه[٤]، والأخفش[٥]، والجرمي[٦]، وأكثر المحققين أن العامل في النعت تبعيته للمنعوت. وذهب المبرد[٧]، وابن السراج[٨]، وابن كيسان[٩]، إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وهو مذهب الجمهور، وذكر بأن هذا المذهب قد نسب لسيبويه[١٠].

وقد دلل الرضي على صحة المذهب الثاني بقوله: " لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه من تابعه، فإن المجيء في جاءني زيدٌ الظريفُ، ليس في قصده منسوباً إلى (زيد) مطلقاً، بل إلى (زيد) المقيد بقيد الظرافة، وكذا في: جاءني زيدٌ العالمُ، وجاءني زيدٌ نفسه، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى"[١١].

وعلى النقيض منه كان ابن عصفور فقد دلل على أن العامل في النعت التبعية: بأنه قد وُجد في النعوت ما لا يصلح دخول العامل عليه، نحو: مررتُ بهم الجماءَ الغفيرَ، ولا يجوز في (الغفير) إلا أن يكون نعتاً لـ (الجماء) [١٢].

---

(١) انظر: التصريح ٤٦٢/١.

(٢) انظر: ١٩٢٥/٤ . ١٩٢٦.

(٣) انظر رأيه في: الهمع للسيوطي ١٦٦/٥.

(٤) انظر: الكتاب ٦٠/٢ وفيه: " وتقول: هذا رجل وامرأته منطلقان، وهذا عبدالله وذلك أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان يبنيان على مبتدأين، وانطلق عبدالله ومضى أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان ". وعلق المبرد عليه بقوله: " وليس القول عندي كما قال؛لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت ". انظر:المقتضب٤/ ٣١٥.

(٥) انظر رأيه في: الهمع للسيوطي ١٦٦/٥.

(٦) انظر: السابق.

(٧) انظر: المقتضب ٣١٥/٤.

(٨) لم أجد في الأصول ما يثبت ذلك.

(٩) انظر رأيه في: المساعد لابن عقيل ٤١٥/٢.

(١٠) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣.

(١١) انظر: السابق ٣/ ٥.

(١٢) انظر: شرح الجمل ٢١٥/١.

أما ابن هشام فقد استعرض المصرح آراءه في كتبه، ولكن يؤخذ عليه أنه قد تناقض رأيه في (شرح اللمحة)، فعند تطرقه لعلامات الاسم أقر الجر بالتبعية، فقال:

" قد اجتمعت الثلاثة في البسملة الشريفة، فبسم: مجرور بحرف الجر، وهو الباء، والجلالة المعظمة: بالإضافة إليها، والرحمن الرحيم: بالتبعية، لأنهما نعتان للجلالة والنعت يتبع المنعوت في إعرابه "[1].

وما أميل إليه هو إسقاط الجر بالتبعية، فلا جر إلا بالحرف، أو بالإضافة.

(١) انظر: شرح اللمحة ٢٢١/١.

. ٤ .

من علامات الاسم

(تنوين التعويض)

. قال الشيخ خالد معلقاً على اسم (التعويض) الذي ذكره ابن هشام[١]:

" وهو تفعيل من العِوَض، والتعويض: فعل الفاعل[٢]، وليس هو عوضاً عن شيء، فأولى التعبير بـ(العِوَض) كما عبر به في المغني[٣]".[٤]

ـ قال الدنوشري: "لم يزعم أحد أن فعل الفاعل عوض عن شيء، والتنوين هو العوض، وأضيف إلى فعل الفاعل لكونه سببه".

وهو مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي فإنه قال: " قوله: (تنوين العوض) أي: تنوين سبب الإتيان به العِوَض من إضافة المسبب إلى السبب فلا اعتراض، بل هذا التعبير لكون الإضافة فيه حقيقية أولى من التعبير بتنوين العوض لكون الإضافة فيه بيانية"[٥].

والعِوَض في اللغة: البَدَل، تقول: عُضْتُ فلاناً وأَعَضْته وعَوَّضْتُه إذا أعطيته بدل ما ذهب منه، والمستقبلُ: التعويض، وتَعَوَّضَ منه: أخذ العِوَض.[٦]

وبين العوض والبدل فرق، فالبدل أشبه بالمبدل منه من العِوَض بالمعَّوض منه، وإنما يقع البدلُ في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك؛ فيقال في الألف من (قام): إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا يقال: إنها عوض منها. وكذلك لام (غازٍ وداعٍ) يقال فيها: إنها بدل من الواو، ولا يقال: عوض منها.

أما في العوض: فإن التاء في (عدة) و (زِنَة) . مثلاً . عوض من فاء الفعل، وليس بدلاً منها، فإن قيل ذلك فهو قليل وتجوُّز في العبارة.

ومثله الميم في (اللهم)، يقال فيها: إنها عوض من (يا) في أوله، ولا يقال بدل.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٦/١.

(٢) أي جعل الشيء عوضاً عن شيء آخر. انظر: حاشية يس على التصريح ٣٣/١.

(٣) انظر: ٦٤٣/١.

(٤) انظر: التصريح ١٤٤/١.

(٥) انظر: حاشية يس على التصريح ٣٤/١.

(٦) انظر: لسان العرب لابن منظور ١٩٢/٧.

فالبدل أعم تصرفاً من العوض. فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضاً[١].

وتنوين العِوَض: بإضافة بيانية يكون على معنى (مِنْ) التي لبيان الجنس، ولكن المضاف وهو كلمة (تنوين) ليس بعضاً من المضاف إليه (العوض)، وليس من قبيل إضافة الأعداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدرات، وبهذا يسقط شرط من شرطي الإضافة بمعنى (من) وهو ما يجعل الإضافة بمعنى (اللام) بغض النظر عن تحقق الشرط الآخر وهو صحة الإخبار بـ(العوض) عن (تنوين) نحو: التنوينُ عوضٌ[٢].

وممن أخذ بكون الإضافة هنا بيانية: الأشموني[٣].

وقد استعمل اسم (تنوين العوض) دون إشارة إلى بيان أو غيره في الإضافة عدد من النحاة، كسيبويه[٤] والزجاجي[٥]، وعبد القاهر الجرجاني[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، وأبي حيان[٩]، والمرادي[١٠]، والسيوطي[١١].

أما تنوين التعويض:

فهو من إضافة المسبب إلى سببه . كما مر . على تقدير لام الاختصاص.

وممن قال به دون تطرق إلى معنى الإضافة:

الرضي[١٢]، وابن مالك في (شرح الكافية الشافية)[١٣]، وابنه بدر الدين[١٤].

وعلة أولوية التعبير بـ (العوض) . فيمن رأى أن الإضافة على معنى (مِنْ) – أن البيانية أشهر من إضافة المسبب إلى السبب.

---

(١) انظر: الخصائص لابن جني ٢٧٦/١ . ٢٧٧.

(٢) انظر شروط الإضافة بمعنى (من) في: أوضح المسالك لابن هشام ٧٨/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٣.

(٣) انظر: شرح الألفية ٣١/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣١٠/٣.

(٥) انظر: الإيضاح في علل النحو ص ٩٧ . ٩٨.

(٦) انظر: المقتصد ٧٤/١.

(٧) انظر: شرح الجمل ١٠٩/١.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١١/١.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٦٦٨/٣.

(١٠) انظر: توضيح المقاصد ٢٧٦/١ والجنى الداني ص١٧٨.

(١١) انظر: همع الهوامع ٤٠٦/٤.

(١٢) انظر: شرح الكافية ٣٢/١.

(١٣) انظر: ١٦١/١.

(١٤) انظر: شرح الألفية ٣١/١.

أما من قال بأولوية (التعويض) فلأن الإضافة إليه حقيقية على معنى اللام. [1]

وما أراه أن الأولى هو استعمال اسم (تنوين العوض) لكن على اعتبار أن الإضافة بمعنى اللام.

(١) انظر: حاشية الصبان ٥١/١.

. ٥ .

(هذان وهاتان) بين الإعراب والبناء:

. قال ابن هشام:

" وإنما أعرب (هذان) و (هاتان) مع تضمنهما لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء"[١].

. قال الشيخ خالد:

" وهذا القول ملفقٌ من قولين، فإن قال: جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة، وهو الأصح؛ لأن من شروط التثنية قبول التنكير، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور[٢].

ففي حالة الرفع وُضِعا على صيغة المثنى المرفوع، وفي حالتي النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب.

فقوله أولاً: وإنما أعرب (هذان) و (هاتان)، يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول.

وقوله ثانيا: لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني.

وإذا جمع بين طَرَفَيْ كلامه أُنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما، وهذا قول ثالث لم أقف عليه"[٣].

. ورد الشهاب القاسمي ما ذكره المصرح قائلاً:

" الوصف بصورة المثنى لاينافي أنه مثنى حقيقة، إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته، غاية الأمر أنه موهم، فالتلفيق ممنوع..." [٤].

والمسألة خلافية، انقسم فيها النحاة إلى فريقين:

الأول: ذهب إلى أنهما مثنيان حقيقة ولذلك أعربا، ومنهم: سيبويه: فقد ذكر أنهما من الأسماء المبهمة، وأن (ذان) مثنى (ذا)، و(تان) مثنى (تا)، وحذفت الألف منهما للتفريق

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٠/١.

(٢) انظر: ص١٤٠.

(٣) انظر: التصريح ١٨٧/١.

(٤) انظر: حاشية يس على التصريح ٥٠/١.

بينهما وبين ما سواهما من الأسماء المتمكنة غير المبهمة[١] وتبعه: المبرد[٢] وابن السراج[٣] وابن مالك[٤].

وبيَّن ابن يعيش أن هذا الفريق قد اختلف في نون (هذان) و (هاتان)، فذهب قوم منهم إلى أنها عوض من الحركة والتنوين، كما كانت في (الزيدان) و (العُمَران) كذلك، وإن كان الواحد مبنياً لاحركة ولاتنوين فيه؛ لأنه بالتثنية فارق الحرف، وعاد إلى حكم التمكن، فُقدِّر فيه في التثنية الحركة والتنوين، فصارت النون عوضاً منهما.
وقال آخرون: إن النون فيهما عوض من الألف الأصلية حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين[٥].

أما الثاني: فرأى أنهما اسمان صيغا للتثنية على صورة ما هو مثنى حقيقة وليسا منه، والنون فيهما ليست عوضاً من الحركة والتنوين، ولا عوضاً من الحرف المحذوف.
ومن هذا الفريق: أبو علي الفارسي[٦]، وابن جني[٧]، وعبد القاهر الجرجاني[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن الحاجب[١٠]، وأبوحيان[١١].
واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١- أن التثنية لا تلحق إلا النكرة، وأسماء الإشارة معارف لا يجوز أن تتنكر، وعليه فلا يجوز أن يثنى شيء منها؛ لأن حال أسماء الإشارة بعد التثنية على حد ما كانت عليه قبله، نحو: هذان الزيدان قائمين.

فتنصب (قائمين) على الحال بمعنى الفعل الذي دل على الإشارة والتثنية، كما ينصب في الواحد، نحو: هذا زيد قائماً، فالحال واحدة قبل التثنية وبعدها.

---

(١) انظر: الكتاب ١٠٤/٢.
(٢) انظر: المقتضب ٢٧٨/٤.
(٣) انظر: الأصول ١٢٧/٢.
(٤) انظر: شرح الكافية ٣١٥/١.
(٥) انظر: شرح المفصل ٢٥٤/٢ ، وانظر أيضاً : شرح الكافية للرضي ٢٢٣/٣ . ٢٢٤.
(٦) انظر: كتاب الشعر ٣٦/١.
(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ٤٦٥/٢ . ٤٦٩ ، والخصائص ٨٢/٢ . ٨٣.
(٨) انظر: المقتصد ١٩١/١ . ١٩٢.
(٩) انظر: شرح المفصل ٣٥٤/٢ . ٣٥٥.
(١٠) انظر: شرح المفصل ٤٧٩/١ . ٤٨٠.
(١١) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٤/١ . ٢٢٥، وارتشاف الضرب ٢٥٢/٢.

فطريق (هذان) و (هاتان) غير طريق (الزيدان والعمران)؛ لأن تعريف (زيد وعمر) بالوضع والعلمية، فإذا ثنِّي واحد منهما تنكر حتى صار كأسماء الأجناس الشائعة، نحو:

هذان زيدان ظريفان، ورأيت عمرَيْن ظريفَيْن، فلو لم يكونا نكرتين لما صح وصفهما بالنكرة.

أما إذا أريد التعريف بعد ذلك فبالألف واللام أو بالإضافة، ويكون تعرفهما بعد التثنية من غير وجه التعرف قبلها[1].

٢- أن (هذين) و (هاتين) لو كانا مثنيين حقيقة لوجب أن يدخل عليهما الألف واللام كما يدخل سائر الأسماء المعارف إذا ثُنِّيت[2].

ولوجب أيضاً أن يقال فيهما: هذيان وهتيان[3].

وبناء عليه فـ (هذان) و (هاتان) و (هذين) و (هاتين) صيغ موضوعة للمثنى مخترعة لها ليست بتثنية للواحد على حد (زيد وزيدان)، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة لئلا تختلف التثنية؛ لأنهم يحافظون عليها ما لا يحافظون على الجمع. فيوجد في الأسماء المتمكنة ألفاظ الجموع من غير ألفاظ الآحاد، وذلك نحو: رجل، ونفر، وامرأة، ونسوة، وبعير، وإبل، وواحد، وجماعة، ولا يوجد في التثنية شيء من هذا، وإنما هي من لفظ الواحد، نحو: زيد وزيدان، ورجل ورجلان، لا يختلف ذلك.

والدليل على أن الأسماء التي لا يمكن تنكيرها لا يجوز تثنيتها، وأنه يصاغ لها في التثنية اسماً مخترعاً ليس على حد (زيد وزيدان) قولهم: أنت، وأنتما، وهو، وهي، وهما. فكما لا يشك في أن (أنتما) ليس بتثنية (أنت)؛ إذ لو كان تثنية له لوجب أن يقال في (أنت): أنتان، وفي (هو): هُوَان، وفي (هي): هيان، فكذلك لا ينبغي أن يشك في أن (هذان) ليس تثنية: هذا، وإنما هو اسم صيغ ليدل على التثنية كما صيغ (أنتما) و (هما) ليدل على التثنية، وهو غير مثنى على حد (زيد وزيدان).

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٤٦٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٤/٢.

(٢) انظر: المقتصد لعبد القاهر ١٩١/١ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٢٥/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٥/١ ، وشرح اللمع للأصفهاني ٢٥٤/١.

وسبب صياغة اسمين لـ (ذا) و(تا) على صورة التثنية دون الأسماء المضمرة أن أسماء الإشارة أشبه بالأسماء المتمكنة من المضمرة؛ لأنها توصف ويوصف بها، نحو: مررت بهذا الرجل، ومررتُ بزيدٍ ذا.

فلما قربت الأسماء المشار بها من المتمكنة صيغت لها أسماء التثنية على نحو تثنية الأسماء المتمكنة[1].

وما ساقه هذا الفريق من أدلة يثبت صحة ما ذهبوا إليه، وقد اختاره الشيخ خالد كما يدل عليه كلامه.

أما ابن هشام فهو من أنصار الفريق الأول رغم ما في نصه من إيهام، ويدل على ذلك تمسكه بإعرابها في كتبه الأخرى، قال في شرح القطر[2]:

"ولتثنيـــة المـــذكر: ذان، بـــالألف رفعـــاً، كقولـــه تعـــالى: ↓ ▫♦❶☒☼①🖗 ↑[3]، وذين، بالياء جراً ونصباً، كقوله تعالى: ↓ ❻◆☪✸🖗 ✂🖉🖗◆☪🕓🖂♎❶❒🕮 ✂🖗♦☼❻ ↑[4].

ولتثنية المؤنث: تان، بالألف رفعاً، كقولك: جاءتني هاتان، وهاتين بالياء جراً ونصباً كقوله تعـــــــــــــــالى: ↓ ❽🖂⑨■ ✂🖗☹◆☪ ❺❍ ↑[5] ".

وقال في شرح الشذور:

" ولتثنية المذكرين (هذان) رفعاً، و(هذين) جراً ونصباً، ولتثنية المؤنثين (هاتان) رفعاً، و (هاتين) جراً ونصباً"[6].

أما ما يتعلق بما قاله في (التوضيح) فقد علق اللقاني عليه قائلاً:

" إن قوله: (على صورة المثنى) إشارة إلى أن تثنيتهما الحقيقية: هذيان وهتيان، بقلب ألف (ذا) و(تا) ياءً، كالفتيان، فتثنيتها ههنا بحذف ألف (ذا) و (تا)، فهما على صورة المثنى لا

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٤٦٦/٢ . ٤٦٧، وانظر أيضاً: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٤/٢ . ٢٥٥.

(٢) انظر: ص١٧٦.

(٣) القصص /٣٢.

(٤) فصلت /٢٩.

(٥) القصص /٢٧.

(٦) انظر: ص١٤٠.

على قياسه، وكونهما كذلك محقق أنهما معربان لا مثنيان؛ لأن ذلك حقق كون الألف الموجودة ألف الإعراب لا ألف (ذا) و(تا)" [1].

وما أراه أن قول الموضح موهم كما ذكر الشهاب القاسمي، ومقصوده أن (هذان وهاتان) أعربا لضعف الشبه بالحرف لأن أسماء الإشارة . كما قال ابن عقيل . بنيت لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع؛ لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي: لا، وللتمني: ليت، وللترجي: لعل، ونحوها، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً[2].

ولو أن ابن هشام استبدل قوله: "بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى" بقوله: "بما عارضه من شبههما للمثنى المعرب" أو نحوه لكانت العبارة سليمة لا يُداخلها شك.
قال ابن مالك:
"وهذا السبب . أي شبه الحرف . يقتضي بناء كل اسم إشارة، ولكن عارضه في (ذين وتين) شبههما بمثنيات الأسماء المتمكنة فأعربا "[3].

(١) انظر: حاشية يس على التصريح ٥٠/١.
(٢) انظر: شرح الألفية ٣٥/١.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٥٢/١.

. ٦ .

دخول (أل) على الصفة المشبهة

. قال ابن هشام عند حديثه إعراب الاسم الذي لا ينصرف:

" وهو ما فيه علتان من تسع كأحسن، أو واحدة منها تقوم مقامها كـ: مساجد، وصحراء، فإن جره بالفتحة، نحو: 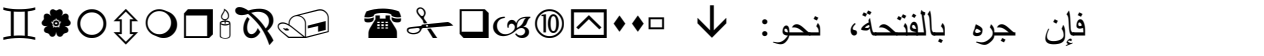 ، إلا إن أضيف، نحو: 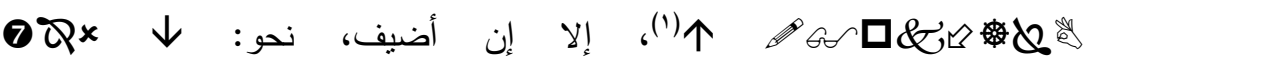 ، أو دخلته (أل) معرِّفة، نحو: ، أو موصولة، نحو: [٥] ".

. اعترض الشيخ خالد على (أل) الداخلة على الصفة المشبهة (الأعمى والأصم) قائلاً: " فإنها حرف تعريف . على الأصح . كما في المغني، وغيره، لا موصولة"[٦].

وقد نقل أبو حيان الخلاف في هذه المسألة، فذكر أن ابن العلج في البسيط يمنع دخول (أل) الموصولة على الصفة المشبهة؛ لضعفها وقربها من الأسماء، إذ ليس معناها: الذي فعل، فإذا أدخلت عليها فعلى حذف الموصوف، والعائد إنما يكون عليه في قوله: مررتُ بالحسن وجه ابنه.

وابن مالك يجيز كونها موصولة[٧].

والمتتبع لكلام ابن مالك يجد أنه يتناقض حتى في الكتاب الواحد، ففي (التسهيل) [٨] يقول: "وبمعنى (الذي) وفروعه الألفُ واللام.. وتوصل بصفة محضة". وقال في الشرح[٩]: " وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة".

---

(١) النساء /٨٦.

(٢) التين /٤.

(٣) البقرة /١٨٧.

(٤) هود /٢٤.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٦٧/١.

(٦) انظر: التصريح ٢٧٨/١.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ٦٥/٣، والارتشاف ١٠١٣/٢، وانظر ذلك في: الهمع للسيوطي ٢٩٣/١.

(٨) انظر: ص٣٤.

(٩) انظر: ٢٠١/١.

وذهب في موضع آخر (وهو إعراب الممنوع من الصرف) إلى أن (أل) معرِّفة في (الأعمى والأصم)[١]

وفي (شرح الكافية) ذكر بأنها في الآية معرِّفة أيضاً[٢]، وفي (باب الاسم الموصول) مثل لـ (أل) الموصولة بـ: رأيت الكريم وجهه والحسن وجهها.

وممن صرح بأنها موصولة مع الصفة المشبهة: المرادي[٣]، وابن عقيل[٤]، والأشموني[٥].

وصرح البعض بأنها معرِّفة: كالرضي[٦].

ومن النحاة من يدل كلامهم على ذلك؛ لأنهم ذكروا أنها لا تكون موصولة إلا عند دخولها على اسم الفاعل، واسم المفعول، كابن الخباز[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن عصفور[٩].

وتجدر الإشارة إلى أن (أل) هذه قد وقع فيها خلاف بين النحاة، فمذهب الجمهور أنها اسم موصول، واستدلوا لذلك بأمور، منها: عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه.

وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، واستدل على ذلك بأن العامل يتخطاها، نحو مررت بالضارب، فالمجرور هو (ضارب) ولا موضع لـ (أل)، ولو كانت اسماً لكان لها موضع الإعراب.

وزاد الشلوبين دليلاً آخر على حرفيتها، وهو أن نحو: جاء القائم، لو كانت (أل) فيه اسماً لكانت فاعلاً، واستحق (قائم) البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل؛ لأنه صلة، والصلة لا يُسلط عليها عامل الموصول.

وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف[١٠].

وهناك ردود ذكرها من أخذ برأي الجمهور على ما ذهب إليه المازني والأخفش أحيل القارئ الكريم على مراجعها[١].

---

(١) انظر: السابق ٤١/١.

(٢) انظر: ١٨٠/١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٤٤٥/١.

(٤) انظر: شرح الألفية ١٤٨/١.

(٥) انظر: شرح الألفية ٧٣/١ ، ١٣٩.

(٦) انظر: شرح الكافية ٢٤٨/٣.

(٧) انظر: توجيه اللمع ص٣١٦.

(٨) انظر: شرح المفصل ٣٧٨/٢.

(٩) انظر: شرح الجمل ٤١٦/١.

(١٠) انظر: توضيح المقاصد ٤٣٤/١ . ٤٣٥.

أما ابن هشام فنجده في (شرح الشذور)[٢] يذكر بأن (أل) تكون موصولة عند دخولها على اسم الفاعل، واسم المفعول، ولم يقرن معهما الصفة المشبهة.
وفي (شرح القطر)[٣] أقر بكونها كذلك مع الصفة المشبهة.
وفي (شرح اللمحة)[٤] يوحي كلامه بتردده في قبول ذلك، حيث قال: "... الداخلة على اسم الفاعل كالضارب، أو على اسم المفعول كالمضروب، وقيل: الصفة المشبهة، نحو: الحسن الوجه".

وفي المغني[٥] يقطع هذا التردد باليقين، ويبين رأيه صراحة بأنها ليست موصولة، وعلل ذلك بقوله:
"لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل،ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق".

وأتفق معه ومع المصرح في كون (أل) للتعريف.

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٠ . ٢٠٣، التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/٥٩ . ٦٥.
(٢) انظر: ص١٤٨.
(٣) انظر: ص١٨١.
(٤) انظر: ١/٣٢٢ . ٣٢٣.
(٥) انظر: ١/١٠٦.

. ٧ .

ضابط الضمير المستتر:

. قال ابن هشام :

" وألفاظ الضمائر كلها مبنية، ويختص الاستتار بضمير الرفع، وينقسم المستتر إلى: مستتر وجوباً، وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو المرفوع بأمر الواحد كـ: قم، أو بمضارع مبدوء بتاء الخطاب كـ: تقوم، أو بمضارع مبدوء بالهمزة كـ: أقوم، أو بالنون كـ: نقوم، أو بفعل استثناء كـ (خلا وعدا ولا يكون) في نحو قولك: قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، ولا يكون زيداً، أو بأفعل في التعجب، أو بأفعل في التفضيل كـ: ما أحسن الزيدين، و ↓ ♎➔⚷ 🕮❐♉❁○⇳❍❐🕮 ←♊❁○⇳❍❐⚐❐🕓⌖✪☪ ↑[1]، أو باسم فعل غير ماض كـ : أَوَّه ونزال"[2].

. قال الشيخ خالد:

" فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر، ولا الضمير البارز، إلا (أَفْعَل) التفضيل فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب، ويرفع الضمير البارز على لغة، نحو: (مررتُ برجل أحسن منه أنت) إذا لم يُعرب (أنت) مبتدأ، وعلى هذا فعدُّ (أفعل) التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوباً يشكل على الضابط المذكور"[3].

بل لا إشكال فيما قاله ابن هشام؛ لأنه لم يركز في نصه السابق على عدم رفع الأمثلة المذكورة للظاهر أو الضمير البارز، بل خص كلامه برفعها للضمير الواجب الاستتار، ولا يخل بذلك ذكره لأفعل التفضيل؛ لأنه عند رفعه للضمير المستتر فإنه لا يمكن أن يحل محله الظاهر أو الضمير البارز، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن رفع أفعل التفضيل للظاهر والضمير البارز يكون في لغة قليلة، وذكر ابن مالك أنها لغة ضعيفة[4]، كالمثال الذي ذكره المصرح.

أما رفعه للظاهر المتفق عليه عند جميع العرب فلا يكون إلا بشروط هي:

---

(١) مريم /٧٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١/٨٠ . ٨١.

(٣) انظر: التصريح ١/٣١٨ . ٣١٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٦٥.

أن يحل محل الفعل، وأن يُسبق بنفي، وأن يكون مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو:

(ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ)[1].

فالموضح ـ في نظري ـ كان مصيباً في إدراجه لأفعل التفضيل ضمن ما يستتر فيه الضمير وجوباً؛ لأنه لا يرفع الظاهر أو الضمير البارز إلا في اللغة المشار إليها سابقاً، أو يرفع الظاهر باطراد ولكن بشروط، وهو الأمر الذي دعاه إلى إرجاء الحديث عن ذلك إلى بابه الخاص به، كي يبقي ضابط المسألة سليماً لا يعتريه خلل.

وقد حذا حذوه في هذا الصنيع: السيوطي[2]، والأشموني[3].

(١) انظر تفصيل ذلك في: أوضح المسالك ٣/٢٦٦.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/٢١٤.

(٣) انظر: شرح الألفية ١/٩٠.

. ٨ .

الجملة التي تكون نفس المبتدأ في المعنى:

. قال ابن هشام :

"والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط نحو: 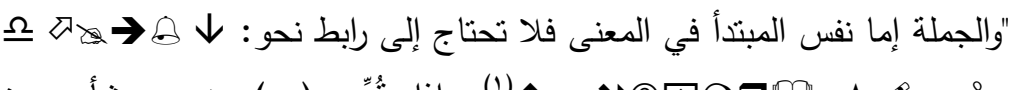 [1]، إذا قُدِّر (هو) ضمير شأن، ونحو: [2]، ومنه: نطقي الله حسبي؛ لأن المراد بالنطق المنطوق به" [3].

. قال الشيخ خالد معترضاً على التمثيل بـ(نطقي الله حسبي):

" والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، قاله الدماميني، والمرادي[4]"[5].

وقد ذكر ذلك ابن هشام في المغني[6] فقال في مبحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

"... وقولهم الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عن جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، وفي المثل: زعموا مطيةُ الكذب، ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو: قولي لا إله إلا الله، كما لايحتاج إليه الخبر المفرد الجامد".

وبناء عليه فقد قال الشيخ ياسين إن الأولى نقله عنه[7].

ولكن ابن هشام لم يثبت على هذا الرأي؛ إذ ذكر في مبحث: (روابط الجملة بما هي خبر عنه) كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى[8].

---

(١) الإخلاص /١.

(٢) الأنبياء /٩٧.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١٧٨/١ . ١٧٩.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٤٧٧/١.

(٥) انظر: التصريح ٥٢٨/١.

(٦) انظر: ٤٩/٢.

(٧) انظر: حاشية يس على التصريح ١٦٤/١.

(٨) انظر: مغني اللبيب ٢٠٦/٢.

وهو ما اتفق عليه النحاة سواء من شرح منهم الألفية، وتطرق للمثال (نطقي الله حسبي) كابن الناظم[١]، وابن عقيل[٢]، والأشموني[٣]، أو من تطرق للمسألة بأمثلة مشابهة كابن عصفور[٤]، والرضي[٥]، وأبي حيان[٦]، والسيوطي[٧].

وأقول: إن ما ذهب إليه الشيخ خالد مستنداً فيه إلى قول الدماميني والمرادي هو قول صحيح لا غبار عليه، ولكن الأصح الأخذ بالرأي المتفق عليه؛ لأن الجملة .كما هو معروف . إذا وقعت خبراً فلابد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، والسير على القاعدة أولى من إخراج الجملة عن إطارها المألوف واعتبارها من باب الإخبار بالمفرد قياساً على الجملة الواقعة مبتدأ كما في المثال: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، والذي يشفع لها كون المبتدأ مفرداً مستغنياً عن الرابط.

---

(١) انظر: شرح الألفية /٧٧ . ٧٨.

(٢) انظر: شرح الألفية ١٧٧/١.

(٣) انظر: شرح الألفية ٢٩٢/١.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١.

(٥) انظر: شرح الكافية ٢٣٢/١.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ١١١٥/٣ . ١١١٦ والتذييل والتكميل ٣٠/٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٥/٢.

. ٩ .

المسوغ للابتداء بالنكرة إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً

. قال ابن هشام:

"ولا يبتدأ بنكرة إلا إن حصلت فائدة كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور"[١].

. قال الشيخ خالد:

" وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسويغ، والتحقيق: أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص، والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة، وصرح به في المغني[٢]"[٣].

وهذا الكلام المنقول عن ابن هشام لم أجد . فيما أتيح لي من كتب . من سبقه إليه سوى عبد القاهر الجرجاني وابن مالك.

قال الأول: " وتقول: عندي مالٌ ، فيكون (مال) مبتدأ مع كونه نكرة؛ لأجل حصول الاختصاص في الخبر؛ إذ كل واحد لا يعلم أن عندك مالاً، ويلزم في هذا النحو تقدم الخبر على المبتدأ، فلا يكاد يقال: مالٌ عندي، إنما يجيء ذلك في حال قريبة من الاضطرار؛ وذلك أنهم لو قالوا: مالٌ عندي، لجاز أن يظن أن (عندي) صفة للمال، وأن الخبر مقدم كقولك: مالٌ عندي حسنٌ، وما أشبه ذلك، فلما كان كذلك قُدِّم الخبر تقديماً يقرب من اللازم ليرتفع اللبس؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بمالٍ عندك، لم يجز أن تقدم (عندك) على (مال) فتقول: مررتُ بعندك مالٌ، كما أنك إذا قلت: مررت برجلٍ حسنٍ، لم يجز أن تقول: مررت بحسنٍ رجلٍ، فتقدم الصفة على الموصوف"[٤].

وقال الثاني:

"ومثال التالية ظرفاً مختصاً: عندك مالٌ ، وقيد بالاختصاص تنبيهاً على أنه لو جيء به غير مختص لم يفد الإخبار به، نحو: عند رجلٍ مالٌ .

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/١٨٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢/١٥٨ . ١٥٩.

(٣) انظر: التصريح ١/٥٤١.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٠٨ . ٣٠٩.

وأشرت بقولي: (أولا حق به[1]) إلى الجار والمجرور المختص نحو: لك مالٌ . وإلى الجملة المشتملة على فائدة[2]، نحو: قصدك غلامُه رجلٌ ، فإنه جائز جواز: عندكَ رجلٌ؛ لأن في تقديم هذه الجملة وشبهها ما في تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية مع عدم قبوله الابتداء"[3].

وقد وهم الصبان إذ نسب القول في المسألة لابن هشام[4].

والرأي المذكور فيه عمق فكر، وبعد نظر، لم يتنبه إليه كثير من النحاة، وهو التحقيق في المسالة كما ذكر الشيخ خالد.

---

(١) من نص كلامه في التسهيل.

(٢) قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٣٣٠: " ولا أعلم أحداً أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف".

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٩٤، وقد عاد وذكر هذا الكلام في (مواضع تقديم الخبر وجوباً) ص٣٠١ من نفس الجزء، وقال في سبب الإخبار بالجملة: " ونحو: قصدك غلامه رجلٌ ، لولا الكاف من (قصدك) لم يفد الإخبار بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما".

(٤) انظر: حاشيته على شرح الأشموني ١/٣١٧.

. ١٠ .

خبر عسى وأوشك:

. **ذكر ابن هشام** أن الغالب في خبر (عسى وأوشك) اقتران الفعل المضارع بـ(أنْ) [١].

. **قال الشيخ خالد** بادئاً بـ(عسى):

"وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن، حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من (أن) خاص بالشعر[٢].

وأما (أوشك) فإنما يغلب معها الاقتران بـ(أن) حيث جعلت للترجي أختاً لـ (عسى). قال الشاطبي:

والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته: ابن الضائع، والأُبَّذي، وابن أبي الربيع، أن (أوشك) من قسم (عسى) الذي هو للرجاء قال ابن الضائع: والدليل على ذلك أنك تقول: (عسى زيدٌ أن يحج)، و (يوشك زيد أن يحج)، ولم يخرج من بلده، ولا تقول: (كاد زيد يحج) إلا وقد أشرف عليه، ولا يقال ذلك وهو في بلده. انتهى كلام الشاطبي.

وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهب إليه الموضح هنا تبعاً للناظم فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في (عسى)" [٣].

وفي قوله مأخذان :

الأول: يتعلق بخبر (عسى):

فقد أغفل ما أورده سيبويه من جواز حذف (أن) في النثر، حيث قال: "واعلم أن من العرب من يقول: عسى زيد يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فـ(يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب"[٤].

وهو ما تطرق إليه غالبية النحاة مبينين أن ظاهر كلامه يدل على عدم اختصاص حذف (أن) بالشعر[٥]. وقد تبع سيبويه في ذلك أبو علي الفارسي في أحد رأييه[٦].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٧٨/١.

(٢) انظر: الكامل للمبرد ١٩٦/١ والجمل للزجاجي ص٢٠٠ ، والإيضاح العضدي لأبي على الفارسي ص٧٨.

(٣) انظر: التصريح ٦٨٧/١.

(٤) الكتاب ١٥٨/٣.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢٢٥/٣ و توضيح المقاصد للمرادي ٥١٧/١ و المساعد لابن عقيل ٢٩٧/١.

(٦) نقل عنه أبو حيان قوله: "إن دخول (أَنْ) في خبر (عسى) هو الأكثر، ولا يلزم، وتقول: (عسى زيد يقوم) في الكلام، وظاهر كلام سيبويه أن استعمال خبر (عسى) بغير (أَنْ) جائز في الكلام؛ لأنه قال: ....، فأطلق القول ولم يقيد ذلك بالشعر". انظر:التذييل والتكميل ٣٤٠/٤.

وإسقاط الشيخ خالد لهذا الرأي يدل ضمناً على رفضه له، وكان الواجب عليه أن يذكره، ويبين رأيه فيه صراحة؛ كي لا يفهم من قوله أن ابن هشام صاحب رأي لا تابع له.

والثاني / يتعلق بـ(أوشك) وخبرها :

بدأ برأي الشلوبين وتلامذته . في قول الشاطبي .؛ لأنه مقدم في نفسه على مذهب الجمهور الذي يرى أن (أوشك) لا تكون إلا للمقاربة، وهو الصحيح.

وكان ينبغي عليه أن يبدأ برأي الجمهور ويبني عليه اعتراضه، ثم يعقبه برأي الشلوبين ومن اقتفى أثره.

أما فيما يتعلق بالخبر فليس هناك أدنى إشكال فيما قاله ابن هشام، وهو رأي جماعة من النحاة منهم:

ابن عصفور[١]، وابن مالك في الألفية[٢]، وابنه[٣]، وأبو حيان[٤]، وابن عقيل[٥]، والسيوطي[٦]، والأشموني[٧].

في حين رأت جماعة أخرى أن ذكر (أن) وحذفها سواء، منهم: ابن يعيش[٨]، والرضي[٩]، وابن مالك[١٠].

---

(١) انظر: شرح الجمل ١٧٦/٢.

(٢) قال: وألزموا اخلولق (أن) مثل حرى وبعد أوشك انتفا (أن) نزرا.

(٣) انظر: شرح الألفية ص١١٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٢٦/٣.

(٥) انظر المساعد ٢٩٦/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٣٩/٢.

(٧) انظر: شرح الألفية ٥٠٣/١.

(٨) انظر: شرح المفصل ٣٨٦/٤.

(٩) انظر: شرح الكافية ٢٣٦/٥.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٣٩٠/١.

. ١١ .

هل يجيز الكوفيون عمل (إنْ) المخففة ؟

. قال ابن هشام :

" تخفف (إنَّ) المكسورة لثقلها،فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها نحو:

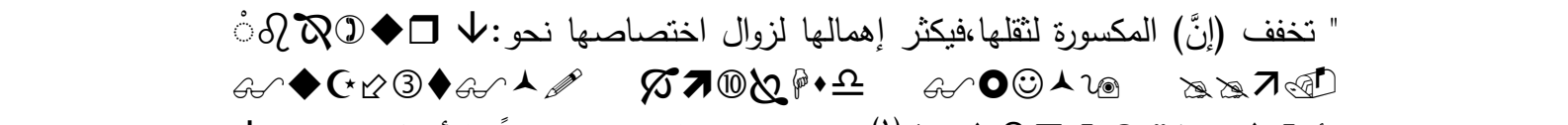

ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل نحو:

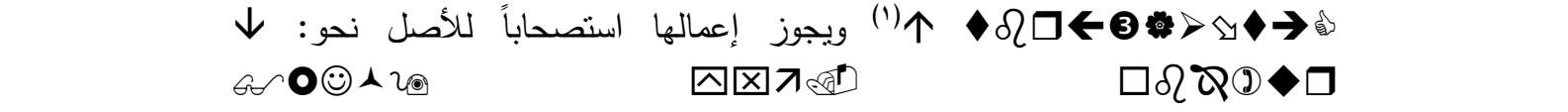

وتلزم لام الابتداء[٣] بعد المهملة فارقة بين الإثبات والنفي، وقد تغني عنها قرينة لفظية، نحو : (إنْ زيدٌ لن يقوم) أو معنوية:

* وإن مالكٌ كانت كرامَ المعادن[٤]*

وإن ولي (إنْ) المكسورة المخففة فعل كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو:

وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً، نحو:

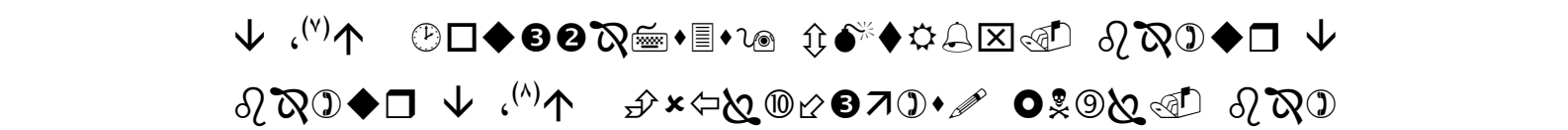

وندر كونه ماضياً غير ناسخ، كقوله:

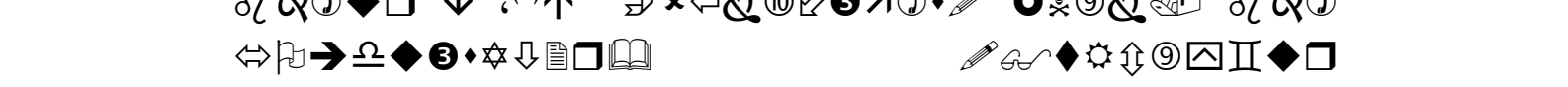

---

(١) يس /٣٢.

(٢) هود /١١١.

(٣) اختلف في هذه اللام، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣:

" وأكثر نحاة بغداد أن هذه اللام لام الابتداء التي كانت مع المشددة لزمت للفرق بين التي هي لتأكد النسبة، وبين (إنْ) النافية، وهو اختيار أبي الحسن بن الأخضر من أئمة بلادنا، وابن عصفور، وابن مالك. ومذهب الفارسي أنها ليست لام الابتداء بل لام أخرى اجتلبت للفرق، وهو اختيار أبي عبدالله ابن أبي العافية، والأستاذ أبي على، وأبي الحسين بن أبي الربيع".

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره: * أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * البيت للطرماح في ديوانه ص٥١٢، وفي المقاصد النحوية للعيني ٦٩/٢.

(٥) القلم /٥١.

(٦) الشعراء /١٨٦.

(٧) البقرة /١٤٣.

(٨) الصافات /٥٦.

(٩) الأعراف /١٠٢.

* شَلَّتْ يميُنك إنْ قتلْتَ لمُسلِما[1]*

ولا يقاس عليه: إنْ قامَ لأنا، وإن قعدَ لزيدٌ، خلافاً للأخفش[2] والكوفيين"[3].

. قال الشيخ خالد معترضاً على إقحام الكوفيين:

" وهو يوهم أنهم يجيزون تخفيف (إنّ) المكسورة، ويدخلونها على نحو: قام وقعد، وذلك مخالف لقاعدتهم، فإنهم لا يجيزون تخفيف (إنّ) المكسورة، ويحملون ما ورد من ذلك على أنّ (إنْ) نافية بمعنى (ما)، و (اللام) إيجابية بمنزلة (إلا)، قال في المغني[4] في بحث (اللام): وزعم الكوفيون أن (اللام) في ذلك كله بمعنى (إلا) وأنّ (إنْ) قبلها نافية.١هـ

ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود[5]: ﴿ قال إنْ لبثتم لقليلاً ﴾[6]، حكاها الأخفش في معانيه[7]، وقول امرأة من العرب: ((والذي يحلف به إنْ جاء لخاطبا)) [8]، فدخلت على الماضي غير الناسخ"[9].

وأقول: لقد اختلف النقل عن الكوفيين في المسألة، فمن النحاة من ذكر أنهم يجيزون الإعمال كالزمخشري[10]، وابن يعيش[11]، وابن عصفور[12]، والأشموني[13].

أما في حال الإهمال نحو: إنْ زيداً لقائم، فـ(إنْ) نافية بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)، والمعنى: ما زيد إلا قائم[14].

---

(١) صدر بيت من الكامل ، وعجزه : * حلَّتْ عليكَ عقوبةُ المتعمدِ *. لعاتكة بنت زيد في: الأغاني للأصفهاني١١/١٨،وشرح شواهد المغني للسيوطي٧١/١،والمقاصد النحوية للعيني٧٠/٢،ولأسماء بنت أبي بكر في: العقد الفريد لابن عبدربه٢٣١/٣.

(٢) أيده ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧/٢ فقال: " وبقوله أقول لصحة الشواهد نظماً ونثراً ".

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٢٧/١ . ٣٢٩، وفي المغني ٥٨/١: لم يذكر الكوفيين مع الأخفش.

(٤) ٤٥١/١.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤١٩/٢، ومعجم القراءات ٦٤/٣ و ٣٤٨.

(٦) الإسراء/٥٢، والمؤمنون /١١٤.

(٧) انظر: معاني القرآن ٦٤٠/٢.

(٨) تعني النبي صلي الله عليه وسلم. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧/٢.

(٩) انظر: التصريح ٨٥/٢، وانظر: المسألة في:

. الإنصاف لابن الأنباري ١٩٥/١ . ٢٠٨ (م٢٤)
. ائتلاف النصرة للزبيدي ص١٦٩ . ١٧٠ (م٤٨)
. شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٢ . ٣٧
. التبيين للعكبري ص٣٤٧ . ٣٥٢ (م ٥٣)
. شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٧/٤ . ٥٥٤
. ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢٧١/٣ . ١٢٧٤

(١٠) انظر: المفصل ص٣٠١.

(١١) انظر: شرح المفصل ٥٤٩/٤.

(١٢) انظر: شرح الجمل ٤٣٨/١ . ٤٣٩.

(١٣) انظر: شرح الألفية ٥٨٨/١.

(١٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٩/٤.

ومنهم من ذكر عدم الجواز مطلقاً كالعكبري[١]، والرضي[٢]، وابن مالك[٣]، وأبي حيان[٤]، والسيوطي[٥].

ومنهم من ذكر تفصيلاً في المسألة عن الكسائي الذي جعل (إنْ) مع (اللام) في الأسماء هي المخففة، أما في الأفعال فهي النافية، واللام بمعنى (إلا)؛ لأن المخففة بالاسم أولى نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى؛ لأن معنى النفي راجع إلى الفعل[٦].

وحجج من لم يعملها مخففة . كما أوردها ابن الأنباري . هي :

١- أن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها.

٢- ومنهم من قال: (إنّ) المشددة من عوامل الأسماء و (إن) المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[٧].

وقد بَيَّن أن القول الأول باطل؛ لأن (إنّ) إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى، وذلك من خمسة أوجه[٨].

الأول: أنها على وزن الفعل.

والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

والثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم.

والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية، نحو: إنني وكأنني، كما تدخل على الفعل، نحو: أعطاني وأكرمني، وما أشبه ذلك.

والخامس: أن فيها معنى الفعل، فمعنى (إنَّ) حققت[٩].

---

(١) انظر: التبيين ص٣٤٧.

(٢) انظر: شرح الكافية ١٢٧/٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٤/٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧١/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٨٣/٢.

(٦) انظر: الإنصاف ١٩٥/١.

(٧) انظر: السابق ١٩٥/١.

(٨) انظر: السابق ٢٠٨/١.

(٩) انظر: السابق ١٧٨/١ (م٢٢)

فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، نحو: عِ الكلام، و: شِ الثواب، و: لِ الأمر، وما أشبه ذلك، ولا تبطل عمله، فكذلك (إنْ) المخففة.

وأما الدليل الثاني فظاهره الاختلال؛ لأنها إن قدرت مخففة من الثقيلة فهي من عوامل الأسماء، وإن لم تكن كذلك فليست من عوامله، و (إنْ) الخفيفة في الأصل غير (إنْ) المخففة من الثقيلة؛ لأن الخفيفة من عوامل الأفعال، والمخففة من عوامل الأسماء، ولم يقع الكلام في (إنْ) الخفيفة بل في المخففة[1].

أما البصريون فيجيزون إعمالها إن دخلت على الجملة الاسمية، ودليلهم على ذلك:

١- قراءة الحرميين (نافع وابن كثير) وأبي بكر[2] ﴿ وإن كُلاًّ لَماَ ليوفِّينهَّم ربُّك أعمالهم ﴾[3].

٢- حكاية سيبويه:((إنْ عمراً لمنطلقٌ)) [4].

وزعم الكوفيون أن (كلاً) في الآية الكريمة منصوب بفعل يفسره (ليوفينهم)، أو بـ (ليُوفينهم) نفسه.

ورد ابن مالك ذلك بقوله:

" وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل، أو بضعفه؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها، ولذلك قال الفراء في كتاب المعاني[5]: وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا (كلا) بـ(ليوفينهم)، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كلا) لصلح ذلك كما يصلح: إن زيداً لقائم، ولا يصلح أن تقول: إن زيداً لأضرب، لأن تأويله بقولك: ما زيد إلا أضرب، وهذا خطأ في اللام، وإلا فهذا نصه. فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا) خطأ، ولا شك في صحة القراءة؛ لأنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها

---

(١) انظر: السابق ٢٠٨/١.

(٢) وهي – أيضاً – قراءة عاصم وشعبة وابن محيصن، انظر:السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٣٣٩، ومعجم القراءات ٤١٢/٢.

(٣) هود /١١١. و(إنْ) في الآية مخففة من الثقيلة،و(كلاً) اسمها،واللام في (لَما) لام الابتداء،و(ما) موصولة خبر (إنْ)،و(ليوفينهم)جواب لقسم محذوف،وجملة القسم وجوابه صلة (ما)،والتقدير :وإن كلاً للذين والله ليوفينهم،وقيل:(ما) نكرة موصوفة، وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة،والتقدير :وإن كلاً لخلقٌ موفى عمله. انظر: التصريح١٤٠/٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥٧/١، وانظر: ما حكاه سيبويه في الكتاب ١٤٠/٢.

(٥) لم أجد هذا القول في معاني القرآن .

إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته. ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه: وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: إن عمراً لمنطلق. وهذا نص لا احتمال فيه.

وقال الأخفش: زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيداً لمنطلقُ ، وهي مثل: [1] يقرأ بالنصب[2] والرفع.

وأما قولهم: اللام بمعنى (إلا) فدعوى لا دليل عليها[3]، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إنْ) من حروف النفي أولى؛ لأنها أنص على النفي من (إنْ)، فكان يقال: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو، بمعنى: لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد"[4].

وبعد هذا الاستعراض تبين أن من الكوفيين من يعمل (إنْ) المخففة، ويكفي دليلاً على ذلك رأي الكسائي رأس مدرسة الكوفة.

أما فيما يتعلق بإقحام ابن هشام للكوفيين مع الأخفش فهو خطأ وقع فيه صححه بعدم ذكرهم معه في المغني[5]؛ لأنهم وإن التقوا في نقطة واحدة وهي جواز ورود أي فعل بعدها إلا أن ذلك قائم على اختلاف في المفهوم، فالأخفش يتفق مع البصريين على أنَّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة، أما الكوفيون فيتفقون على أنها النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا).

---

(١) الطارق/٤.

(٢) حكى هارون أنه قرئ (إنَّ) بالتشديد، و (كلاً) بالنصب، و(لمَا) بالتخفيف، انظر: روح المعاني للألوسي ٣٠٧/١٥، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٥٤/٨.

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١٢٩/٦ رداً على البصريين:

" ولا يلزم ما قالوا؛ إذ ربما اختص بعض الأشياء ببعض المواقع كاختصاص (لَمَّا) بالاستثناء بعد النفي أو معنى النفي".

وقد خلط في الأمر؛ لأن البصريين يقرون بذلك، وإنما يستشهدون بـ (لما) مخففة الميم.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٥/٢، وانظر: الإنصاف لابن الأنباري ٩٦/١.

(٥) انظر: ٥٨/١.

. ١٢ .

إعمال القول إعمال ظنَّ:

. قال ابن هشام:

" تحكى الجملة الفعلية بعد القول، وكذا الاسمية، وسليم يعملونه فيها عمل ظن مطلقاً، وعليه يروى قوله: * تقولُ هزيزَ الريحِ مرَّتْ بأثأَبِ *[١]

بالنصب، وقوله: * إذا قُلْتُ إني آيِبٌ أهلَ بلْدةٍ *[٢]

وغيرهم يشترط شروطاً وهي: كونه مضارعاً، وسوى به السيرافي (قلتَ) بالخطاب، والكوفي: قُلْ، وإسناده للمخاطب، وكونه حالاً، قاله الناظم[٣]، ورُدَّ بقوله:

* فمتى تقولُ الدارَ تجمعنا ؟ [٤] *

والحق أن (متى) ظرف لـ (تجمعنا) [٥] لا لـ (تقول)، وكونه بعد استفهام بحرف أو باسم"[٦].

. وللشيخ خالد على هذا النص اعتراضان:

الأول: يتعلق بعبارة صياغة شروط إعمال القول إعمال ظن، حيث قال:

" ولو قال: وإسناده للمخاطب، وسوى به السيرافي إلى آخره كان أبين للتسوية "[٧].

والكلام حينئذ يكون على النحو التالي: وغيرهم يشترط شروطاً، وهي كونه مضارعاً، وإسناده للمخاطب، وسوى به السيرافي (قلتَ) بالخطاب.

وهذه ملحوظة من الشارح لها وجاهتها[٨].

الثاني: على كون (متى) ظرف لـ (تجمعنا)، قال:

---

(١) عجز بيت من الطويل وصدره: * إذا ما جرى شَأْوَيْنِ وابتلّ عِطْفُه * لامرئ القيس في ديوانه ص٦٨، وفي المقاصد النحوية للعيني ١٨٣/٢.

(٢) صدر بيت من الطويل وعجزه: * وضعْتُ بها عنه الوليَّة بالهَجْرِ * للحطيئة في ديوانه ص١٤٨، وفي المقاصد النحوية ١٨٤/٢.

(٣) قال في شرح التسهيل ٩٥/٢:

" وهذا الاستعمال عند غير بني سليم لا يكون إلا في المضارع، المسند إلى المخاطب، مقصوداً به الحال بعد استفهام متصل".

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره: * أما الرحيلُ فدون بعدِ غدٍ * لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه ص٤٠٢، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٧٩/١، والمقاصد النحوية للعيني ١٨٦/٢.

(٥) قال اللقاني: " يعني أن (متى) ظرف لـ (تجمعنا) فهو استفهام عن وقت الجمع في مستقبل، ولا ينافيه وقوع القول حالاً ".

انظر: حاشية يس على التصريح ٢٦٢/١.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٦٥/٢ . ٦٩.

(٧) انظر: التصريح ٢٠٥/٢ . ٢٠٦.

(٨) قاله محقق التصريح د. عبدالفتاح بحيري.

" وفيه نظر؛ لأن (تقول) على هذا غير مستفهم عنه، فلا يكون عاملاً؛ لعدم اعتماده على استفهام، إلا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه، ويشترطُ كونه مضارعاً لمخاطب فقط، على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية، وليس التفريع عليه".[١]

ويرد هذا النظر بما أورده الشيخ ياسين في حاشيته[٢] حيث قال:

" قال الدماميني في شرح التسهيل: ولقائل أن يقول: لا نسلم بتعليق (متى) بـ(تقول)، بل هي متعلقة بقوله (تجمعنا)، فالمستبعد هو الجمع، والظن حال، وليس المراد: متى تظن في المستقبل أن الدار تجمعنا؟، فإن قيل: المسئول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام، فالجواب: إن ذلك في الهمزة، وأم، وهل على ما فيه...؛ لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب ثم قال: لا فرق بين الاستفهام عن الفعل، والاستفهام عن متعلقات الفعل، نحو: أتقول زيداً قائماً؟، ومَنْ تقول أخاه قائماً؟، وأجهالاً تقول...البيت، فالمراد وقوعه بعد الاستفهام وإن لم يكن مستفهماً عنه ١٠هـ

وبه يعلم سقوط النظر الذي ذكره الشارح. وقول الناظم: * إن ولي مستفهماً به * ولم يقل: إن كان مستفهماً عنه، مرشداً إلى ما قاله الدماميني، وكذا قول المصنف كونه بعد الاستفهام فتدبر. ولم يذكر الشارح علة اشتراط الاستفهام فليحرر، فلعل بها ينكشف الحال، هل الشرط في القول أن يكون مستفهماً عنه أو وقوعه بعد الاستفهام".

والشيخ خالد فيما قال يؤيد ما ذهب إليه أبو حيان من اعتراض على ابن مالك في اشتراط الحال للمضارع الذي لم يذكره أحد غيره على حد قوله، وأن الظاهر من حيث شرط الاستفهام في البيت أن يكون المضارع مستقبلاً؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه، بل استفهمه عن وقوع ظنه [٣]،بناءً على أن (متى) ظرف لـ (تقول).

وتبع اللقانيُّ أبا حيان، قال: "متى ظرف لـ (تقول) والاستفهام عن حاصل"[٤].

وأخذ به الأستاذ محمد محي الدين[٥].

وقال أبو رجاء:

---

(١) انظر: التصريح ٢٠٥/٢ . ٢٠٦.

(٢) انظر: ٢٦٢/١ . ٢٦٣.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٣٧/٦.

(٤) انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين ٦٨/٢.

(٥) انظر: السابق ٦٨/٢.

" جرى الشيخان أبو حيان واللقاني على أن (متى) ظرف زمان متعلق بـ(تقول)، وبنيا الرد على هذا، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون (تقول) بمعنى (تظن) للزمان الحاضر هو المستقيم، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجهين:

الأول: أنا لا نسلم أن (متى) ظرف متعلق بقوله (تقول) بل هو متعلق بقوله (تجمعنا)، والمستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم، فالمعنى: أتظن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة، وليس المراد في أي وقت تظن أن الدار تجمعنا، ووقوع (تقول) بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه.

الوجه الثاني:

سلمنا أن (متى) متعلق بـ(تقول)، ولكنا لا نسلم أنه إذا تعلق (متى) بـ(تقول) كان ذلك مستلزماً أن يكون (تقول) للمستقبل لا للحاضر؛ إذ يجوز أن يكون (متى) متعلقاً بـ(تقول) وهو مع ذلك للحاضر، وبيان ذلك أن القول بمعنى الظن مما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته، ويجاب بما يحدد الزمن الذي يحصل فيه، أو بيان أنه حاصل الآن فعلاً، ألست تقول: متى يحصل عندك ظن أنني ملاق أحبتي؟ فتجاب أن الظن حاصل فعلاً، وفي هذا القدر كفاية"[1].

أما ابن هشام فقد أخذ برأي ابن مالك وهو الصواب عندي.

(١) السابق ٢/٦٨.

. ١٣ .

تذكير الفعل وتأنيثه

. قال ابن هشام إن :

" سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو:

قام الزيدون، والتأنيث في نحو: قامت الهندات، خلافاً للكوفيين فيهما[١]، وللفارسي في المؤنث، واحتجوا بنحو: [٢]، ، وقوله:

[٣]، وقوله:

* فبكى بناتي شجوَهُن وزوجتي[٤]*

وأجيب بأن (البنين والبنات) لم يسلم فيهما لفظ الواحد، وبأن التذكير في (جاءك) للفصل، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن (أل) مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع"[٥].

. وقال الشيخ خالد:

" قيل: وفي هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة نظر:

أما الأول: فلأن الفصل بغير (إلا) الأرجح فيه التأنيث، وتركه مرجوح، وقد أجمعت السبعة على تركه، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على أمر مرجوح.

وأما الثاني: فلأنه يلزم منه حذف الفاعل، والبصري لا يقول به، فلا يحسن منه ارتكابه، وفيه نظر؛ لأن الصفة قامت مقام الموصوف.

أما الثالث: فلأن (أل) في نحو المؤمن والكافر معرِّفة؛ لكون الوصف للثبوت والدوام، لا للحدوث والتجدد"[٦].

---

(١) ذكر المرادي في (توضيح المقاصد) ٥٩٢/٢: أن الكوفيين أجازوا نحو: قام الهندات، كجمع التكسير، واختاره أبو علي، واستدلوا بالآية الآتية.

(٢) يونس /٩٠.

(٣) الممتحنة /١٢.

(٤) وعجزه: * والطامعون إليّ ثم تصدعوا * البيت من الكامل لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص٥٠، وفي المفضليات للمفصل الضبي ص١٤٨، وقد وردت فيهما كلمة (والأقربون) مكان (والطامعون).

(٥) انظر: أوضح المسالك ١٠٤/٢ . ١٠٦.

(٦) انظر: التصريح ٢٨٤ . ٢٨٥، وانظر المسألة في: ، شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٢ . ١١٤، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٨/٦ . ١٩٩،وشرح اللمع للأصفهاني٣٢١/١،وشرح الجمل لابن أبي الربيع٢٦٨/١،وشرح الأشموني٤٠١/٢-٤٠٢،وحاشية الصبان عليه٨٤/٢.

أما رحجان تأنيث الفعل المفصول عن فاعله بغير (إلا) في الوجه الأول فهو المجمع عليه عند النحاة، وذهب الأخفش[١] إلى أن التأنيث مع (إلا) خاص بالشعر، كقول الشاعر:

ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبةٍ وذمٍّ في حرْبنا إلا بناتُ العمِّ[٢]

قال ابن مالك:

" والصحيح جوازها في غير الشعر، ولكن على ضعف، ومنه قراءة مالك بن دينار، وأبي رجاء، والجحدري بخلاف عنه: ﴿ فأصبحوا لاتُرَى إلا مساكنُهم ﴾[٣]، ذكرها أبو الفتح بن جني وقال: إنها ضعيفة في العربية[٤]"[٥].

وقد كان تذكير الفعل (جاءك) في الآية للفصل بينه وبين الفاعل بالمفعول به (الكاف).

ولا أرى أن هناك داعياً لإيراد هذا الوجه، لأن الأمر المرجوح لا يقع فيه النظر.

وأما الثاني: فقد سقط بما أورد المصرح فيه من نظر، قال ابن أبي الربيع:

" فإن قلت: قد جاء في الكتاب: ↓ ⓫🔗❶•✂ ⌶🖂🕭◆↗🖉☒🖱 ✂🖋☺•⬀🔏✡🕓•❒🖵←•⬀🖉🔗✡🕓❒←●↑،[٦] والمؤمنات جمع سالم، قلتُ : هذا من إقامة الصفة مقام الموصوف ، والأصل : النساء المؤمنات ، كما جاء : ↓ ❒◆🕭•🖋♦ ♦🔗○⇔❑◆□⋖ ↑[٧] ، ثم حذف (النساء)، وأقيم (المؤمنات) مقامه، فبقي الفعل مع الصفة على حاله مع الموصوف مراعاة للأصل[٨]، وبهذا كان الأستاذ أبو علي يتعلل لهذا الموضوع وهو عندي صحيح"[٩].

وأما الثالث فيرد بما ذكره ابن هشام، قال الدنوشري في توضيحه:

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/ ١٠١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٩/٦.

(٢البيت من الرجز، بلا نسبة في المقاصد النحوية للعيني ٢٢٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢.

(٣) الأحقاف /٢٥. وانظر القراءة في: إعراب القرآن للنحاس ١١٢/٤، والبحر المحيط لأبي حيان ٦٥/٨، ومعجم القراءات٤١٣/٤.

(٤) انظر: المحتسب ٢٦٦/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١١٤.

(٦) الممتحنة/ ١٢.

(٧) يوسف /٣٠.

(٨) وهو: إذا جاءك النساء المؤمنات. (النساء): اسم جمع مجازي التأنيث يجوز تأنيث فعله وتذكيره.

(٩) انظر: البسيط في شرح الجمل ٢٦٨/١، وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٨/٦.

" قد يرد هذا النظر بأن (أل) إنما كانت معرِّفة لا موصولة في (المؤمن) و (الكافر)؛ لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث، وأما (المؤمنات) فـ(أل) فيها موصولة؛ لأنها للحدوث، والمعنى: إذا جاءت اللاتي تجدد منهن الإيمان، وحدث بعد أن لم يكن"[1].

(١) انظر: حاشية يس على التصريح ٢٨١/١، وانظر أيضا: شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢، وشرح الأشموني ٤٠٢/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٨٤/٢.

. ١٤ .

حكم تقدم الفعل على الفاعل

. قال ابن هشام:

" وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل تمسكاً بنحو قول الزباء:

* ما للجمال مشْيُها وئيدا *[١]

وهو عندنا ضرورة، أو مشْيُها مبتدأ حذف خبره، أي: يظهر وئيدا، كقولهم: ((حكمك مسمطاً)) [٢]، أي: حكمك لك مثبتاً، قيل: أو مشيُها بدل من ضمير الظرف"[٣].

. قال الشيخ خالد :

" وهذه التخريجات ضعيفة: أما الضرورة فلا داعي إليها لتمكنها من النصب على المصدرية، أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال، وأما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه[٤]، وأما الإبدال من الضمير فلأنه بدل بعض أو اشتمال، وكلاهما لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظاً أو تقديراً، وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر، وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير (ما) الاستفهامية؛ وإذا أبدل (مشيُها) منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام؛ لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني[٥]"[٦].

وهو بذلك يجيز تقدم الفاعل على مذهب الكوفيين؛ ولكن نظرة ثاقبة محايدة تثبت أن تخريج الضرورة عند بعض البصريين تخريج صحيح لا يمكن رفضه أو تضعيفه، بل يجب الأخذ به؛ لأن التخريجين الآخرين شاذان ولاشك، أما الأول منهما فلأنه من شروط حذف الخبر وسد الحال مسده أن تكون غير صالحة للخبرية[٧]، وهو غير متحقق في البيت؛ لأن (وئيداً) لو ورد بالرفع لصح كونه خبراً.

---

(١) تمامه: * أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حديداَ * البيت من الرجز للزَّباء في أدب الكاتب ص١٧٠، والأغاني للأصفهاني ٢٥٦/١٥، ولها أو للخنساء في المقاصد النحوية للعيني ١٩٩/٢.

(٢) انظر: مجمع الأمثال للميداني ٢١٢/١ رقم ١١٣٣، وجمهرة الأمثال للعسكري ٣٠٢/١ رقم ٥٦٥.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٧٨/٢ . ٨٠.

(٤) انظر: التصريح ٥٨٠/١.

(٥) انظر: ٣٢٧/٢ قال ابن هشام: " ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام؛ ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه".

(٦) انظر: التصريح ٢٤٨/٢.

(٧) انظر: عمدة الحافظ لابن مالك ١٧٧/١ . ١٧٨ ، وأوضح المسالك ٢٠٤/١.

وأما الثاني فلما ذكره ابن هشام في المغني من تعليل .

وممن جوز تقدم الفاعل في الشعر للضرورة :
سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والأَعلم[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن مالك[٧]، وأبو حيان[٨].
والدليل على ذلك قول الشاعر:

صددَتِ فأطولتِ الصدودَ وقلَّما
وصالُ[٩] على طولِ الصدودِ يدومُ[١٠]

لأن (قلَّما) من الحروف التي لا تليها إلا الأفعال.

فاقتصار التقدم على الضرورة هو الأسلم؛ لأن الشعر محل الضرورة، ولأنه لا يصح القياس على البيت أو البيتين في إطلاق الجواز.

---

(١) انظر: الكتاب ١١٥/٣.
(٢) انظر: المقتضب ٨٤/١.
(٣)انظر: الأصول ٢٣٤/١، ولكنه قال في ٤٦٦/٣:
" وليس يجوز أن يرفع (وصال) بـ (يدوم) وقد أخره، ولكن يجوز عندي على إضمار (يكون) كأنه قال: قلَّ ما يكون وصالُ يدوم على طول الصدود، وحق (ما) إذا دخلت كافة في مثل هذا الموضع فإنما تدخل ليقع الفعل بعدها".
(٤) انظر: النكت ١٥١/١.
(٥) انظر: شرح المفصل ٦٩/٤.
(٦) انظر: شرح الجمل ١٦٠/١.
(٧) انظر: شرح التسهيل ١٠٩/٢.
(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٣٥/٤.
(٩) قال ابن هشام في المغني ٣٢٧/٢: " والصواب أنه فاعل بـ (يدوم) محذوفاً مفسراً بالمذكور".
(١٠) البيت من الطويل، للمرار الفقعسي في ديوانه ص٤٨٠، وفي الأزهية للهروي ص٩٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٠٤/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧١٧/٢.

- ١٥ -

امتناع تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً مجروراً بحرف جر زائد

- قال ابن هشام في نيابة المجرور عن الفاعل:

" نحـــــــــــو ↓ ❑◆✈❍☼✹ ✍ ☾←◐☝☞⓿ ☒ ✗☯♉☑

📖❑③⇗⑨☯③♑✍☠⇗ ↑[١]، وقولك: سير بزيدٍ.

وقال ابن درستويه، والسهيلي، وتلميذه الرُّندي: النائب ضمير المصدر[٢] لا المجرور؛ لأنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع، ولأنه يُقدَّم، نحو: ↓ ☝☒♎♌◆ ⇖◆✡⇗❍← ✌◆❍⇔★⇗❑◆☪ ↑[٣]، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: مُرَّ بهندٍ.

ولنا قولهم: سير بزيدٍ سيراً، وأنه إنما يُراعى محل يظهر في الفصيح، نحو: لست بقائمٍ ولا قاعداً، بخلاف نحو: مررتُ بزيد الفاضلَ - بالنصب -، أو مُرَّ بزيد الفاضلُ - بالرفع - فلا يجوزان؛ لأنه لا يجوز: مررتُ زيداً، ولا: مُرَّ زيدٌ، والنائب في الآية ضمير راجع إلى مارجع إليه اسم كان، وهو المكلَّف، وامتناع الابتداء لعدم التجرد، وقد أجازوا النيابة في: لم يُضْرَب من أحد، مع امتناع: من أحدٍ لم يُضْرب، وقالوا في:

↓ ❑◆☝☒✂⬧❼🗐 ☜☯✍✍✎★ ✸☐☞☘⓿⑨✡✁

↑[٤]: إن المجرور فاعل مع امتناع: كفتْ بهندٍ"[٥].

---

(١) الأعراف /١٤٩.

(٢) أي: الضمير العائد إلى المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير في نحو: سير بزيد: سير هو، أي: السير. انظر:التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٢٨/٦.

(٣) الإسراء /٣٦.

(٤) النساء /٧٩.

(٥) انظر: أوضح المسالك ١٢٣/٢. ١٢٤، وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٢٧/٦ - ٢٣٢، وارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣ - ١٣٣٧، ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٦٨/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٠٣/٢ - ١٠٤، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين ١٢٤/٢. ١٢٦.

. قال الشيخ خالد معترضاً على امتناع (كفتْ بهندٍ):

" وهو معارض بنحو: ↓ ❐◆🖉◆🖉 ⇔○■🖉 ↗➊→◑ 🖉⌘Ⅱ

🖉⌘Ⅱ ←●↖❷↘③❐🖉 🖉◆🖉◆❐ ↓ ،[1]↑ ☮◘⬩🔔◆❻◆❐

⇳Ⅱ⌘🖉 ↖🖉⌘☺↘♦❐🖉 🖉◆🖉◆❐ ↓ ،[2]↑ 🖴☠🕓♦❷🖂☺❐🏳

🕮🡅⬩❀☼🗐🛇 ↑[3] بتأنيث الفعل مع أن فاعله مجرور بحرف جر زائد"[4].

. قال الشهاب القاسمي:" قد يجاب عنه بمنع وروده، فإن المصنف لم يدع أن كل مجرور بحرف زائد لا يؤنث له الفعل، وإنما أراد استدلال المخالف بأن الفعل لا يؤنث للمجرور بأنه لا يلزم إذا كان المسند إليه مؤنثاً أن يؤنث له الفعل؛ دليله أنه لا يقال: كفتْ بهند – بالتأنيث – فلا يضر أن المجرور المؤنث أنث له الفعل في هذه المواضع"[5].

ويحتمل أن يكون بياناً لامتناع (كفتْ بهند) وهو أن:

نائب الفاعل في صورة الفضلة؛ لأنه جار ومجرور، والفضلة المرتبطة بالفعل لا تستتبع تأنيث الفعل من أجلها، فأخذ ما جاء على صورة الفضلة حكم الفضلة نفسها، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفضلة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً[6].

وإنما قيل: ↓ ❐◆🖉◆❐ ⇔○■🖉 ↗➊→◑ 🖉⌘Ⅱ ❐◆❻◆🔔⬩◘☮

↑، ↓ ❐◆🖉◆🖉 ↖🖉⌘☺↘♦❐🖉 🖉◆🖉◆❐ ⇳Ⅱ⌘🖉 🕮🡅⬩❀☼🗐🛇 ↑؛ لأن جر الفاعل بـ(مِنْ) كثير فضعف كونه في صورة الفضلة[7].

وأما ما ذكره ابن هشام فيحتاج إلى تفصيل، فمذهب جمهور البصريين[1] أن المجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت: ما قام من أحدٍ، فالمجرور بـ(مِنْ) في موضع رفع

---

(١) الأنعام /٥٩.

(٢) فصلت /٤٧.

(٣) فصلت/٤٧، وفاطر/١١.

(٤) انظر: التصريح ٢/٣١٦ . ٣١٧.

(٥) انظر: حاشية ياسين على التصريح ١/٢٨٨.

(٦) انظر: السابق ١/ ٢٨٩، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/١٠٤، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين ٢/١٢٦.

(٧) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢/١٠٤

بالفعل، وسواء عندهم في ذلك أن يكون الجر بحرف جر زائد، نحو: ما ضُرِبَ من أحدٍ، أو بحرف جر غير زائد، نحو: سير بزيدٍ.

وأما مذهب الكوفيين، وبعض البصريين[٢]: أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد: نحو: (أحد) من قولك: ما ضُرِبَ من أحد، أما إذا كان غير زائد فلا يجوز ذلك، واختلف هؤلاء في الذي يقام مقام الفاعل إذا كان حرف الجر غير زائد على ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب بعض البصريين (ابن درستويه، والسهيلي، وتلميذه الرُّنْدي) كما ذكره ابن هشام- وهو أن النائب ضمير المصدر- ، ولهم أدلة أربعة كما بينها:

١- أن الجار والمجرور لو كان نائباً عن الفاعل لجاز أن يجيء التابع لهذا نعتاً أو عطفَ بيان مرفوعاً.

٢- أن الجار والمجرور قد يتقدم على عامله الذي يتطلب نائب فاعل كقوله تعالى:

[٣]، ولو كان نائباً عن الفاعل لما جاز تقدمه.

٣- أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل إذا تقدم على عامله كان مبتدأ، فلما لم يصح جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم يصح جعله نائب فاعل.

٤- أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثاً، نحو: مُرَّ بهند، ولو كان الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لوجب تأنيث الفعل؛ لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه.

وردَّ الجمهور هذه الأدلة بأدلة تثبت صحة مذهبهم وهي:

١- أن العرب تقول: سير بزيدٍ سيراً، بنصب المصدر، ولو كان نائباً عن الفاعل لورد مرفوعاً، ولما لم يُنَب مع وجود المجرور فالأولى عدم إنابة ضميره.

وفي هذا الدليل رد لدعواهم من أصلها.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٢٨/٦ . ٢٣١، وارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣ . ١٣٣٧، وشرح الأشموني ١٩٢/٢ . ١٩٤، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٦٧/٢ . ٢٦٩.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) الإسراء/٣٦.

٢- جواز الإتباع على المحل مخصوص بما إذا كان هذا المحل يظهر في فصيح الكلام، نحو: لست بقائم ولا قاعداً، بنصب (قاعد) عطفاً على محل (قائم)؛ لأن الأصل: لست قائماً.

وأما نحو: (سير بزيدٍ العاقلُ)، برفع (العاقلُ) عطفاً على محل (زيد) فممتنع لامتناع (سير زيدٌ)، كما امتنع (مررتُ بزيد الفاضلَ) لامتناع (مررتُ زيداً) [١].

٣- لا يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل، وأما النائب في قوله تعالى:

↓ ☜☒🔔ஃ♦↖ ♦✍ ←❍⬀✡♦↖ ♦ஃ🔔☒☜ ↑ ☪⬥❑↗★⇔○♦✍ ←❍⬀✡♦↖ ♦ஃ🔔☒☜ ↑ فهو ضمير مستتر يعود إلى المكلَّف (المعلوم من السياق) الذي يعود إليه الضمير المستتر في (كان) وتقدير الكلام: كل أولئك كان هو (أي المكلف) مسئولاً هو (أي: المكلف) عنه.

٤- لا يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إلا إذا تقدم على الفعل، وجرد من العوامل اللفظية بما فيها حروف الجر[٢].

٥- عدم تأنيث الفعل المبني للمجهول هو نظير (كفى بهندٍ فاضلة)، فـ(هند) فاعل مجرور بحرف جر زائد، ولم يؤنث له الفعل (كفى).

المذهب الثاني[٣]:

ذهب الكسائي وهشام الضرير إلى أن نائب الفاعل ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وجعلا الضمير مبهماً ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر ، أو ظرف مكان ، أو زمان ، إذ لا دليل على تعيين أحدها .

. المذهب الثالث[٤]:

ذهب الفراء إلى أن النائب حرف الجر وحده، كما أن الفعل في (زيد يقومُ) في موضع رفع، وهذا بناء على قولهم: مرَّ زيدٌ بعمرو، فمذهب البصريين أن المجرور في محل نصب، فإذا بُني مثل هذا للمفعول كان المجرور في موضع رفع، وذهب الفراء إلى أن حرف الجر في موضع نصب، فلذلك ادّعى أنه إذا بُنيِ للمفعول كان حرف الجر في موضع رفع.

---

(١) وقد ورد شذوذاً كقول الشاعر:

تمرُّون الديارَ ولم تعوجوا كلامكمُ عليَّ إذاً حرامُ

(٢) جوز السهيلي: بزيدٍ سير، وقد اتفق النحويون على منعه والإجماع حجة. انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢٣٠ . ٢٣٢.

(٣) انظر: السابق ٦/٢٣١، وارتشاف الضرب ٣/١٣٣٦، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/٢٦٨.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

قال الصبان:" ومذهبه في غاية الغرابة إذ الحرف لا حظ له في الإعراب أصلاً "[1].
وذهب ابن السراج[2]، وأبو علي الفارسي[3]، وابن جني[4]، وابن برهان[5]، وعبد القاهر الجرجاني[6]، وابن مالك[7]، إلى أن النائب هو الجار والمجرور مجتمعان.

وما أراه أن الأخذ بهذا أولى إن كان الجار حرفاً أصلياً، أما إن كان زائداً فالمجرور هو النائب كما ذهب جمهور البصريين .

(١) انظر: حاشيته على شرح الأشموني ١٠٤/٢.
(٢) انظر: الأصول ٧٨/١ . ٨٠.
(٣) انظر: الإيضاح العضدي ص٧٣.
(٤) انظر: اللمع ص٣٤.
(٥) انظر: شرح اللمع٤٦/١.
(٦) انظر: المقتصد ٣٥٣/١
(٧) انظر: شرح التسهيل ١٢٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ١٨٣/١ . ١٨٨.

. ١٦ .

إيهام جواز إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم) نائباً للفاعل:

. قال ابن هشام:

" وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً، نقله الخضراوي[١]، وابن الناظم[٢]، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلبس[٣]، نحو: (أعلمتُ زيداً كبشك سميناً)، وأما الثاني ففي باب (كسا) إن ألبس، نحو (أعطيت زيداً عمراً) امتنع اتفاقاً، وإن لم يلبس، نحو: (أعطيت زيداً درهماً) جاز مطلقاً[٤]، وقيل: يمتنع مطلقاً[٥]، وقيل:

إن لم يُعتقد القلبُ[٦]، وقيل إن كان نكرة والأول معرفة[٧]، وحيث قيل بالجواز فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة فإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن[٨].

وفي باب (ظن) قال قوم: يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين، ولعود الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة؛ لأن الغالب كونه مشتقاً، وهو حينئذ شبيه بالفاعل؛ لأنه مسند إليه فرتبته التقديم، واختاره الجزولي[٩]، والخضراوي[١٠]، وقيل: يجوز إن لم يُلبس ولم

---

(١) انظر رأيه في: توضيح المقاصد ٦٠٩/٢.

(٢) انظر: شرح الألفية ص١٧١.

(٣) هذا رأي ابن مالك بشرط عدم كون المفعول جملة ولا شبيهاً بها. انظر: شرح التسهيل ١٢٩/٢، و شرح الكافية الشافية ٦١١/٢.

(٤) هذا مذهب الجمهور.

(٥) ذهب إليه الفراء وابن كيسان وجماعة من النحويين ،ولكل منهم تعليل سيأتي بيانه.

(٦) وهو كون المرفوع منصوباً والمنصوب مرفوعاً، فإن اعتقد القلب جاز، ويكون النائب في الحقيقة هو الأول؛ لأن نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجازي صوري، كما أن كلاً من نصبه ورفعه مجاز، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب والعكس عند أمن اللبس، نحو كُسرَ الحجرُ. انظر: ضياء السالك لمحمد النجار ٥١/٢ . ٥٢.

(٧) نسبه أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخُشَنِيُّ لأبي علي الفارسي. وقال أبو عبد الله بن هشام: " لا أعرف هذا المذهب لأبي علي إلا من قول أبي ذر، وإن كان لم تُسمع إقامة النكرة في هذا الباب كان ما ذكروه قياساً ". انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٥٠/٦.

(٨) هذا مذهب الكوفيين. انظر:التذييل والتكميل لأبي حيان٢٥١/٦،وارتشاف الضرب١٣٢٩/٣،وشرح ابن عقيل٤٦٥/١.

(٩) انظر: الجزولية ص١٤٣.

(١٠) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٥١/٦.

يكن جملة، واختاره ابن طلحة[١]، وابن عصفور[٢]، وابن مالك[٣]، وقيل: يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع (ظُنَّ قائم زيداً).

وفي باب (أعلم) أجازه قوم[٤] إذا لم يُلبس، ومنعه قوم منهم الخضراوي[٥]، والأُبَّذي[٦]، وابن عصفور[٧]؛ لأن الأول مفعول صحيح، والأخيران مبتدأ وخبر شَبَّهها بمفعول (أعطى)، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال:

* ونُبِّئْتُ عبدَالله بالجَوِّ أصْبَحَتْ [٨]*

وقد تبين أن في النظم[٩] أموراً، وهي:

١- حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب (كسا) حيث لا لبس.

٢- وعدم اشتراط كون الثاني من باب (ظن) ليس جملة.

٣- وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع"[١٠].

وقال الشيخ خالد:

" فهذه ثلاثة أمور: الأولان مسلمان، والثالث منظور فيه من وجهين:

---

(١) انظر: السابق ٢٥٢/٦.

(٢) انظر: شرح الجمل ٥٣٨/١ ، والمقرب ٨١/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٢٩/٢.

(٤) منهم ابن مالك. انظر: السابق ١٢٩/٢.

(٥) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٥٣/٦.

(٦) انظر: السابق ٢٥٣/٦.

(٧) انظر: شرح الجمل ٥٣٨/١ ، والمقرب ٨١/١.

(٨) البيت من الطويل، وتمامه: * كراماً مواليها لئيماً صميمُها *

للفرزدق في الكتاب ٣٩/١، والمقاصد النحوية للعيني ٢٥٣/٢، والتصريح للشيخ خالد ٣٣٥/٢، وليس في ديوانه.

(٩) قال ابن مالك:

وباتفاق قد ينوب الثاني من باب (كسا) فيما التباسه أُمِنْ

في باب (ظن وأرى) المنع اشتهرْ ولا أرى منعاً إذا القصد ظهرْ

وقد عورض بما ذكره هنا كما سيأتي بيانه.

(١٠) انظر: أوضح المسالك ١٣٥/٢ . ١٣٨.

أحدهما: أن الناظم وإن لم يتعرض للثالث صريحاً فقد تعرض له التزاماً؛ وذلك لأن الثالث في باب (أعلم) هو الثاني في باب (علم)، وقد ذكر الثاني، ولو ذكر الثالث لكان تصريحاً بما عُلِمَ التزاماً، ففيه شائبة تكرار.

والثاني: أن ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع، وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوي، فلا يُنسب حاكيها إلى غلط، غاية ما في الباب أن حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف"[1].

وقد رد الدنوشري التسليم بالأمرين الأولين بقوله:

" غير مسلم، فقد تقال: دعواه الاتفاق على نيابة الثاني من باب (كسا) ناشئة عن عدم الاعتداد بالمخالف، وكثيراً ما يقع ذلك للمصنفين، وعدم اشتراط أن لا يكون الثاني من باب (ظن) جملة ولا شبهها؛ للاستغناء عنه بما تقرر في باب الفاعل أنه لا يكون إلا اسماً صريحاً، وإما مؤولاً، ونائبه مثله"[2].

وما ذكره من عدم الاعتداد برأي المخالف عند بعض المصنفين يبقى وجهة نظر تختص بهم لا ينبغي تعميمها والتسليم بها، وحجر الآراء إزاءها.

وقال أبو حيان في رد دعوى الاتفاق التي أطلقها ابن مالك:

" وما قاله من أنه لا خلاف في كذا ليس بصحيح؛ لأنك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً، ففي نصب درهم خلاف: ذهب الجمهور إلى أنه منصوب بـ(أعطيتُ) نفسِها، وكذلك ما كان من بابها، وذهب الفراء، وابن كيسان إلى أن (درهماً) ليس منصوباً بـ(أعطيتُ)، وإنما هو منصوب بفعل آخر تقديره: وقَبِل درهماً، أو أخذ درهماً.

فعلى مذهب هذين ومن تبعهما لا يجوز أن يُقام هذا الذي هو ثانٍ عند الجماعة مقام الفاعل، فكيف يقول: لا خلاف.

وأيضاً فإن من النحويين من زعم أن أعطى وبابها إذا بنيت للمفعول لم ينتصب الثاني بالفعل المبني للمفعول، وإنما هو منصوب بفعل الفاعل، لمّا بُني هذا للمفعول بقي (درهماً) منصوباً على أصله بفعل الفاعل، وإذا كان نصبه كذلك فكيف يجوز أن يقوم مقام الفاعل، ويؤثر عليه فعل ليس عاملاً فيه، فكيف يقال: لا خلاف فيه.

---

(١) انظر: التصريح ٣٣٧/٢.

(٢) انظر: حاشية يس على التصريح ٢٩٣/١.

وأيضاً من النحويين من زعم أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله، كما في: كان زيد قائماً، فكما أن خبر (كان) لا يقوم مقام الفاعل، فكذلك خبر ما لم يسم فاعله.
وهذه المذاهب وإن كانت ضعيفة... تقدح في قول المصنف: لا خلاف في كذا"[١].

وأما ما يتعلق برد الدنوشري للأمر الثاني فهو رد صحيح ومقنع خاصة وأن ابن مالك قد بين رأيه صراحة فقال:
" ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن وأعلم، والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً"[٢].
ولكن يبقى تفصيل المسألة في موضعها، وبيان الرأي مزيلاً لأي شبهة أو وهم قد يتبادر إلى الذهن.
وأما الأمر الثالث الذي وقع فيه النظر فقد كان الشيخ خالد محقاً في الوجه الأول منه، يؤيد ذلك ما قاله ابن مالك في التسهيل[٣]:
" ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أُمِن اللبس، ولم يكن جملة[٤] ولا شبهها".
وعلق أبو حيان على ذلك بأنه يفهم من كلامه جواز إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم) إذا لم يُلبس؛ لأن غير الأول يندرج فيه ثاني ظن، وثاني وثالث أعلم[٥].

وأما الوجه الثاني فأتفق مع قول الدنوشري:
" قد يرد بأن حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع إقامة الثاني تدل على عدم تثبته الذي أوقعه في الغلط، وكونه مسبوقاً بما ذكر لا يدفع عنه وصمة الغلط"[٦].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٩/٦ . ٢٥٠.
(٢) انظر: شرح التسهيل ١٢٩/٢.
(٣) انظر:التسهيل ص٧٧.
(٤) جوز الكوفيون نيابة الجملة إن عُدم المفعول الأول، نحو: عُلِمَ أيهم أخوك، وأجاز ذلك السيرافي والنحاس. انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٥٢/٦، وارتشاف الضرب ١٣٢٨/٣.
(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٥٤/٦. والتعليق نفسه عند المرادي في (توضيح المقاصد٦٠٩/٢).
(٦) انظر: حاشية يس على التصريح ٢٩٣/١.

. ١٧ .

التسوية بين (إنْ) و (حيثما) في وجوب نصب الاسم بعدهما على الاشتغال

. قال ابن هشام:

" فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض، نحو: هلا زيداً أكرمته، وأدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيداً رأيته، ومتى عمراً لقيته، وأدوات الشرط، نحو: حيثما زيداً لقيته فأكرمه، إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليها إلا صريح الفعل، إلا إن كانت أداة الشرط (إذا) مطلقاً، أو (إن) والفعل ماض فيقع في الكلام، نحو: (إذا زيداً لقيته . أو تلقاه . فأكرمه) و (إن زيداً لقيته فأكرمه، ويمتنع في الكلام (إن زيداً تلقه فأكرمه)، ويجوز في الشعر، وتسوية الناظم بين (إن) و (حيثما) مردودة"[١].

. قال الشيخ خالد :

" وجوابه: أن الغرض من التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدها، وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة، وعبارة الناظم ناطقة بذلك، ونصها:

والنصبُ حَتْمٌ إنْ تلا السابقُ ما يختصُّ بالفعلِ كإنْ وحيثما"[٢].

وهو ما أكد عليه الصبان بقوله: " أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب، وفي مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر، وعبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك"[٣].

ويقطع الشك باليقين في صحة ذلك أن ابن مالك عندما تطرق للبيت السابق في (شرح الكافية الشافية)[٤]، قال: "والنصب لازم بعد ما يختص بالأفعال، نحو: إنْ زيداً لقيته فاضربْه، وحيثما عمراً لقيته فأهِنْه".

ولذا فإن رد ابن هشام في غير محله؛ لأن مراد الناظم واضح تمام الوضوح، فقد نظر إلى المسألة في إطارها العام دون تفصيل.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٤٣/٢ . ١٤٤. وقد تابعه الأشموني في هذا الرد في شرح الألفية ٢١٤/٢.

(٢) انظر: التصريح ٣٥٦/٢.

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١١٦/٢.

(٤) انظر: ٦١٤/٢.

مرجحات الرفع في باب الاشتغال

- قال ابن هشام:

" وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو: زيدٌ ليقم"[١].

- قال الشيخ خالد:

" لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب، والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت.
هذا تقرير كلامه وفيه نظر؛ لأن رفع (زيد) على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر لمفسره، وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب[٢]: إن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ. فكيف يكون راجحاً مع كونه شاذاً ؟!" [٣].

- وقد علق الدنوشري على هذا النظر بقوله:

" فيه نظر؛ فإن ابن مالك صرح في قوله تعالى: ↓ ✂ 👓 ꝏ ⬄ ▤ ⬈ ♊ ⇳
🕮 ❒ ☼ ☀ 💣 ✾ ❒ ◆ ꝏ ⍓ ⬃ ♉ ⬉ ⌨ ⍓ ✂ 👓 💻 ⬂ ♑ ◘ ✡ ☐ ◘ ⧫ ↑ [٤]
بأن التقدير: وليسكن زوجك، ومخالفة ابن هشام لا تضره، ولا نسلم أن ذلك شاذ، ولو سُلم فالشاذ وارد في القرآن، لاسيما إذا كان مخلصاً من محذور كما هنا"[٥].

وأي محذور هنا إذا كان مذهب الجمهور ماعدا ابن الأنباري وبعض الكوفيين يجيز مجيء الخبر جملة طلبية ويصف منع ذلك بالفساد والوهم؛ لأن خبر المبتدأ الأصل فيه الإفراد، وهو - أي الإفراد - لا يحتمل الصدق والكذب، وبناء عليه فإن الجملة الواقعة موقعه لا يشترط احتمالها لذلك[٦].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٥٥/٢.
(٢) انظر: السابق ٧٢/٤.
(٣) انظر: التصريح ٣٩٢/٢.
(٤) البقرة /٣٥.
(٥) انظر: حاشية يس على التصريح ٣٠٨/١.
(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/١ - ٣١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١ - ٣٤٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣١/١ - ٢٣٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٤، والارتشاف ١١١٥/٣، والمساعد لابن عقيل ٢٣٠/١، والهمع للسيوطي ١٤/٢.

ويدل على جواز كون جملة الخبر طلبية:

قوله تعالى: [1].

وأيضاً – كما قال ابن مالك– وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو: كيف أنت ؟ وهو ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع وشائع في كلام العرب، كقول رجل من طيء[2]:

قلتُ من عيل صبره كيف يسلو ؟ صالياً نارَ لوعةٍ وغرامِ[3]

أضف إلى ما سبق أن مذهب الجمهور ما عدا المبرد[4] يجيز فقط حذف لام الطلب، وإبقاء عملها في ضرورة الشعر[5]، وذهب الكسائي[6] إلى جواز حذفها في النثر بشرط تقدم (قل)، نحو: قل له يفعل، ومنه قوله تعالى: [7].

ومنهم من نسبه للفراء[8].

واتفق الصبان مع الشيخ خالد، فقال:

" وفيه كما قال المصرح أن ذلك يستدعي حذف الفعل بلام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجحاً"[9].

وممن أخذ بترجيح الفاعلية: أبوحيان[10]، والأشموني[11]، دون أن يعللا لما ذهبا إليه.

وممن لم يذكر سوى الابتدائية أثناء حديثه عن مرجحات النصب على الرفع إذا كان المتلو فعلاً مضارعاً مسبوقاً بلام الطلب: ابن أبي الربيع[1].

---

(١) ص /٦٠، واستدل بها الرضي في شرح الكافية ٢٣٢/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣١٠/١.

(٣) البيت من الخفيف، في: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٧/٤، المساعد لابن عقيل ٢٣٠/١، همع الهوامع للسيوطي ١٤/٢.

(٤) المقتضب ١٣٢/٢ . ١٣٣.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٨٩/٥،وشرح المفصل لابن يعيش١٤٥/٥،والارتشاف لأبي حيان١٨٥٦/٤،وتوضيح المقاصد للمرادي١٢٦٨/٣،ومغني اللبيب لابن هشام٤٣٨/١.٤٣٩.

(٦) انظر: مغني اللبيب ١/ ٤٤١، وتوضيح المقاصد ١٢٦٩/٣.

(٧) إبراهيم /٣١.

(٨) كالرضي في شرح الكافية ٨٩/٥ . ٩٠.

(٩) حاشيته على الأشموني ١٣٢/٢.

(١٠) انظر: التذييل والتكميل ٣٥٠/٦ ، الارتشاف ٢١٧٦/٤.

(١١) انظر: شرح الألفية ٢٢٩/٢.

وممن وافقه في الرأي ممثلاً بأمثلة أخرى للجملة الطلبية: ابن يعيش[٢]، وابن عصفور[٣].

وذلك لأن الطلب بالأمر أو النهي أو الدعاء لا يكون إلا بالفعل فرجح النصب على الرفع ولم يجب؛ لجواز الإخبار بالطلب كما مر.

أما ابن هشام فكان بين أخذ ورد في وقوع الجملة الطلبية خبراً، فنجده في (شرح القطر)[٤] يقول:

" وإنما يترجح النصب على الرفع في ذلك؛ لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس؛ لأنها لا تحتمل الصدق أو الكذب".

ويعضده قوله في (شرح اللمحة)[٥]: " .... لأنك إذا رفعت أوقعت الطلب خبراً عن المبتدأ، وفيه من المخالفة للظاهر ما فيه، حتى قال ابن الأنباري وبعض الكوفيين بمنعه مطلقاً".

وعلى النقيض من ذلك نجد قوله في:

. الجامع الصغير[٦]: " ويأتي جملة ولوطلبية ".

وفي مغني اللبيب[٧]:" فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لاخبر المبتدأ؛ للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز: أين زيد؟ وكيف عمرو".

وبناء عليه فإن اتباع الجائز . إن لم يكن واجباً . أولى من ارتكاب الشاذ ، فاعتبار الرفع على الابتدائية هو الصحيح ، كما هو رأي الشيخ خالد .

---

(١) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٣٩/٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ٤١٢/١ . ٤١٣.

(٣) انظر: شرح الجمل ٣٦٤/١ . ٣٦٥.

(٤) ص٣٢٢.

(٥) ٣٨٨/١ . ٣٨٩.

(٦) ص٢١.

(٧) ٥٥/٢.

نصب (حيث) على المفعولية:

- **ذكر ابن هشام** أن (حيث) في قوله عز وجل: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [١] ليست منصوبة على الظرفية؛ لأنها ليست على معنى (في)، بل على المفعول به، وناصب (حيث) فعل محذوف تقديره (يعلم)؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً[٢].

. قال الشيخ خالد:

" وفي جعل (حيث) مفعولاً به نظر؛ لأن هذا ضرب من التصرف، وفي التسهيل[٣] أن تصرف (حيث) نادر، وشرحه المرادي بقوله: لم تجئ (حيث) فاعلاً، ولا مفعولاً بها، ولا مبتدأ. انتهى.

ولهذا قال الدماميني: ولو قيل إن المراد: يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء (حيث) على ما عهد لها من ظرفيتها، والمعنى: إن الله لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسلُه من الآيات؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، ولستم كذلك. انتهى"[٤].

وكان أبو حيان هو السابق لهذا الرأي . وهو إبقاء (حيث) على الظرفية . رافضاً النصب على المفعول، فقد قال:

" ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالاته ﴾[٥]... قالوا: (حيث) لا يمكن إقرارها على الظرفية هنا. قال الحوفي: لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان، فإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً على السعة، والمفعول على السعة لا يعمل فيه (أعلم)؛ لأنه لا يعمل في المفعولات، فيكون العامل فيه فعل دل عليه (أعلم)، وقال أبو البقاء: والتقدير: يعلم موضع رسالاته،

---

(١) الأنعام /١٢٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٠٦/٢.

(٣) انظر:التسهيل ص٩٦.

(٤) انظر: التصريح ٥١١/٢.

(٥) ((رسالاته)) قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٦٢/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٢١٧/٤، ومعجم القراءات ١٣٢/٢.

وليس ظرفاً؛ لأنه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا، وليس المعنى عليه، وكذا قدره ابن عطية[1].

وقال التبريزي: حيث هنا اسم لا ظرف، انتصب انتصاب المفعول كما في قول الشماخ[2]:

وحلأها عنْ ذي الأراكةِ عامرٌ أخو الخُضْرِ يرْمي حيث تُكْوى النواحزُ

فجعل(حيث) مفعولاً به؛ لأنه ليس يريد أنه يرمي شيئاً حيث تكوى النواحز، إنما يريد أنه يرمي ذلك الموضع . انتهى ..

وما قاله من أنه مفعول به على السعة، أو مفعول به على غير السعة، تأباه قواعد النحو؛ لأن النحاة نصوا على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف، وشذَّ إضافة (لدى) إليها، وجرها بالباء، ونصوا على أن الظرف الذي يُتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي إقرار (حيث) على الظرفية المجازية على أن تضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: الله أنفذُ علماً حيث يجعل رسالاته، أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز"[3].

وردَّ عليه السمين الحلبي في الدر المصون[4] قائلاً:

" قد ترك ما قاله الجمهور، وتتابعوا عليه، وتأول شيئاً هو أعظم مما فر منه الجمهور؛ وذلك أنه يلزمه على ما قرر: أن علم الله في نفسه يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة، فيكون في مكان أنفذ منه في مكان، ودعواه مجاز الظرفية لا ينفعه فيما ذكرته من الإشكال، وكيف يقال مثل هذا ؟! وقوله: نص النحاة على عدم تصرفها، هذا معارض أيضاً بأنهم نصوا على أنها قد تتصرف بغير ما ذكر، هو من كونها مجرورة بـ (لدى)، أو (الباء) أو (في)، فمنه أنها جاءت اسماً لـ (إنَّ) في قول الشاعر:

إنَّ حيثُ استقرَّ من أنت راجيِ ـه حِمًى فيه عزةٌ وأمانُ[5]

---

(١) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣٤٢/٢.

(٢) البيت من الطويل، في ديوانه ص١٨٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢١٦/٤.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٧٢/٣ . ١٧٣: فقد فصل القول في (حيث)، وعزى نصبها على المفعول به للفارسي، وتبعه الحوفي، وابن عطية، وأبي البقاء، والتبريزي .

. ونقل ابن عادل الحنبلي هذا القول كما هو في : اللباب ٤١٣/٨ . ٤١٥،غير أنه صرح برد السمين على أبي حيان .

(٥) البيت من الخفيف في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢، والمساعد لابن عقيل ٥٢٩/١، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٥٩/١.

فـ (حيث) اسم (إنَّ)، و (حمى) خبرها، أي: إن مكاناً استقر من أنت راعيه مكان محميّ فيه العز والأمان.

ومن مجيئها مجرورة بـ (إلى) قول القائل في ذلك:

فشدَّ ولم يَنْظرْ بيوتاً كثيرةً إلى حيثُ ألقتْ رحلَها أمُّ قَشْعمِ[1]

وقد يجاب عن الإشكال الذي أوردته عليه بأنه لم يرد بقوله: (أنفذ علماً) التفضيل، وإن كان هو الظاهر، بل يريد مجرد الوصف، ويدل على ذلك قوله: (أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته)، ولكن كان ينبغي أن يصرح بذلك فيقول: وليس المراد التفضيل".

وفيه رد على من أخذ برأي أبي حيان.

أضف إلى ذلك أن الشيخ خالداً لو أنكر تصرف (حيث) كما فعل أبو حيان في الارتشاف[2] لكان اعتراضه أوجه، لكنه استدل بما ذكره ابن مالك في التسهيل بندور تصرف (حيث)، والحكم بهذا الندور لا يمنع ثبوت تصرفها، وقد استشهد ابن مالك في شرحه[3] بتجردها عن الظرفية بالبيتين السابقين في نص السمين الحلبي.

أما ابن هشام فإن الرأي الذي تبناه هو ـ كما ذكر في المغني[4]ـ رأي الفارسي، وقد صرح به في (كتاب الشعر) [5] عند تطرقه لقول الشماخ السالف الذكر، فقال:

"... ومما جاء فيه مفعولاً به قوله: ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالاته ﴾، ألا ترى أن (حيث) لا تخلو من أن تكون جراً أو نصباً، فلا يجوز أن تكون جراً؛ لأنه يلزم أن يضاف إليها (أفعل)، وأفعل إنما يضاف إلى ما هو بعض له، وهذا لا يجوز في هذا الموضع، فلا يجوز أن يكون جراً، وإذا لم يكنه كان نصباً بشيء دل عليه يُعلم أنه مفعول به، والمعنى: الله يعلم مكان رسالاته، وأهل رسالته، فهو إذاً اسم...".

ثم راح بعدها يدلل على صحة ما ذهب إليه بما يأتي:

١- كونها اسماً فيما أنشده بعض البغداديين:

---

(١) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٠٨، وهو أحد أبيات المعلقة، وفي (كتاب الشعر) لأبي علي الفارسي ١٧٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٥٨/١.

(٢)انظر: ٢٣٢٦/٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٣٢/٢.

(٤) انظر:٢٠٩/١.

(٥) أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٧٨/١ . ١٨١ (باب من الأسماء المبنية).

كأنَّ منها حيثُ تلوي المِنْطَقا[1] حِقْفا[2] نقاً[3] مالا على حِقْفَيْ نقا[4]

وفيما أنشده الكسائي:

* أَمَا ترى حيثُ سهيلُ طالعاً[5]*

٢- مجيئها اسماً في غير الشعر، كما حكى أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه أنهم قالوا:" هي أحسنُ الناسِ حيثُ نظرَ ناظرٌ " يعنى الوجه.

ذكر ذلك رداً على من قال إن (حيث) إنما جاءت اسماً في الشعر.

٣- كونها اسماً لا يوجب خروجها عن البناء، مثلها مثل:

أ- (منذ): إذا استعملت اسماً في نحو: مُذْ يومان

ب- عن: إذا قلت * من عن يمين الخط ... [6]*

ج- على: كقول الشاعر: * غَدتْ مِنْ عليه[7]*

د- (كم) الاستفهامية: إذا صارت خبراً بقيت على بنائها.

ذكر ذلك جواباً لمن تساءل عن عدم إعراب (حيث) إذا كانت اسماً.

وممن أخذ برأي الفارسي: ابن خروف[8]، وابن يعيش[9]، وابن مالك[10]، والرضي[11]،

---

(١) المنطق: شُقَّة تلبسها المرأة وتشد بها وسطها . انظر: القاموس المحيط ٣٨٧/٣.

(٢) الحِقْف: المُعوَج من الرمل . انظر: السابق ١٧٣/٣.

(٣) النَّقا من الرمل: القطعة تتقاد مُحْدَودِبة . انظر: السابق ٤٥٨/٤.

(٤) البيت من الرجز بلا نسبة في : شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٣٤/٣، وقد نص فيه المؤلف على ما قاله الفارسي.

(٥) البيت من الرجز بلا نسبة وتمامه : * نجماً يضيءُ كالشهابِ لامعاً *

في مغنى اللبيب لابن هشام ٢٦١/١ ، والمقاصد النحوية للعيني٥٢٠/٢.

(٦) جزء من مشطور السريع، وتمامه: * مِنْ عنْ يمينِ الخطِّ أو سَماهيجْ *

نسبه ابن بري في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٣ إلى رجل من بني سعد.

(٧) تمامه: غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تمَّ خِمْسُها تَصِلُ وعن قيضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ

البيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العُقيلي في أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٢، والأزهية في علم الحروف للهروي ص٢٠٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٦/١.

(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي ٨٩١/٢.

(٩) انظر: شرح المفصل ١٤٢/٤.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٦٩/٣، وشرح الكافية ١١٤١/٤.

(١١) انظر: شرح الكافية ١٢/٢.

ومن المفسرين: القرطبي[١]، وابن عادل الحنبلي[٢].

ورأي الجمهور يعتبر حجة، فالإقرار بتصرف (حيث) في الندور لا يمنع كونها كذلك في الآية، خاصة وأن صحة التقدير مقتضية لذلك، بخلاف كونها ظرفية، فقد يوقع تقدير الآية على هذا المعنى في إشكال يمكن تجنبه استناداً لما ورد عن العرب، ويدل له أن بني فقعس يعربونها، فيقولون: جلستُ حيثَ كنتَ، وجئتُ من حيثِ جئتَ[٣].

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥٣/٧.

(٢) انظر: اللباب ٤١٣/٨ . ٤١٥.

(٣) انظر: التسهيل لابن مالك ص٩٧، وشرحه ٢٣٢/٢ .

. ٢٠ .

فاعل (خلا وعدا):

. ذكر ابن هشام أن في المستثنى بـ (خلا وعدا) وجهان، أحدهما:

" النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما موقع (إلا)، وفاعلهما ضمير مستتر، وفي مفسره وفي موضع الجملة البحث السابق"(١).

ويقصد البحث في (ليس ولا يكون) حيث قال:

" والمستثنى بـ (ليس) و (لا يكون) واجب النصب؛ لأنه خبرهما، وفي الحديث: (ما أنهرَ الدمَ وذُكِرَ اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ) (٢)، وتقول: (أَتَوْني لا يكون زيداً)، واسمهما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو البعض المدلول عليه بكلِّه السابق، فتقدير (قاموا ليس زيداً) ليس القائمُ، أو ليس بعضهم"(٣).

. وقال الشيخ خالد مِعترضاً على عود الضمير على البعض:

" وفيه نظر؛ لأن المقصود من قولك: (قام القوم عدا زيداً) أن زيداً لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه، ومجاوزة بعضهم إياه، خلو الكل، بخلاف قولك: (قاموا ليس زيداً) أي ليس بعضهم زيداً؛ لأن البعض هنا في سياق النفي، فيشمل كلَّ بعض من القوم، فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه"(٤).

وهذا التنظير سبقه إليه الرضي قائلاً :

" وفاعل (خلا وعدا) عند النحاة (بعضُهم) وفيه نظر؛ لأن المقصود في: جاءني القوم خلا زيداً، وعدا زيداً، لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه، وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل، وخلو الكل، فالأولى أن نضمر فيهما ضميراً راجعاً إلى مصدر الفعل المتقدم، أي جاءني القوم خلا مجيئهم زيداً، كقوله تعالى: ↓ ➲☮♦❷⇘🕭❐🕮 ◆❑➔♎☎✂❑↗⍥⍣⑨⇳↖🖋✂ ⍥⍣❗✸✌⑦⇘❑◆❽▤ ↑(٥)، فيكون مفسر الضمير سياق القول"(٦).

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٥٣/٢.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح ١٧٧١/٤ حديث رقم ٥٥٠٣.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٤٨/٢ . ٢٤٩.

(٤) التصريح ٥٨٩/٢ . ٥٩٠.

(٥) المائدة /٨.

(٦) انظر: شرح الكافية ١٣٧/٢.

وهذا الرأي الذي بنى عليه الرضي الأولوية المذكورة هو قول ابن مالك، فقد ذكر ذلك قائلاً: " قاموا عدا زيداً، إن جُعل تقديره: جاوز بعضهم زيداً، لم يستقم، إلا أن يراد بالبعض مَن سوى زيد، وهذا وإن صح إطلاق البعض على الكل إلا واحداً فلا يحسن؛ لقلته في الاستعمال.

فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدر (قاموا عدا زيداً) : جاوز قيامهم زيداً، ويستمر على هذا السنن أبداً ما دعت عليه الحاجة"[١].

ورد عليه أبو حيان بأن جعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه لا يَطَّرد إذ ينتقض في نحو: القوم إخوتك عدا زيداً، لم يتقدم فعل، ولا ما جرى مجراه. [٢]

وعود الضمير المستتر على (البعض) هو مذهب سيبويه[٣]، وأكثر البصريين[٤]، ولا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث.

ورده الكسائي و هشام؛ لأن البعض عندهما لا يقع إلا على ما دون النصف.

قال المرادي: " والصحيح وقوعه على النصف، وعلى أزيد منه، كقوله:

داينتُ أروى والديون تُقْضى فمطلتْ بعضاً وأَدَّتْ بعضا[٥]"[٦].

وذهب البعض إلى أنه عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق – كما مر في نص الموضح –.

ونقل أبو حيان عن المبرد أنه ذهب إلى أن الضمير فيها عائد على (مَنْ) المفهوم من معنى الكلام، فإذا قيل: قام القوم عدا زيداً، فالتقدير: عدا هو، أي: عدا مَنْ قام زيداً[٧].

وتبعه في هذا النقل: المرادي[٨].

والذي في (المقتضب)[٩] خلاف ذلك، فقد أخذ بمذهب سيبويه والبصريين، فقال:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣١١/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ١٥٣٦/٣ . ١٥٣٧، وانظر: توضيح المقاصد للمرادي ٦٨٧/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣٤٨/٢ . ٣٤٩.

(٤) انظر: الارتشاف لأبي حيان ١٥٣٦/٣ ، وشرح اللمحة لابن هشام ١٨٢/٢.

(٥) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص٧٩، والأغاني لأبي الفرج ٣١١/٢٠، والمقاصد النحوية للعيني ٣٥٩/٢.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٦٨٧/٢.

(٧) انظر: الارتشاف ١٥٣٦/٣.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٦٨٧/٢.

(٩) انظر: ١٨٢/٢.

" وأما (عدا وخلا) فهما فعلان ينتصب ما بعدهما، وذلك قولك: جاءني القوم عدا زيداً؛ لأنه لما قال: جاء القوم، وقع عند السامع أن بعضهم زيداً، فقال، عدا زيداً، أي: جاوز بعضهم زيداً".

ففي المسألة ـ إذن ـ ثلاثة مذاهب:

مذهب البصريين، ومذهب ابن مالك، ونسبه السيوطي في (الهمع) [1] للكوفيين، والمذهب القائل بعود الضمير على اسم الفاعل.

وابن هشام اكتفى في (التوضيح) بالمذهبين الأول، والثالث.

وذكرها جميعاً في (شرح اللمحة) [2]، إلا أنه لم يرتضِ مذهب البصريين، فقال: " وفيه بعد؛ لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحداً".

وأتفق مع هذا القول، والذي آخذ به في هذه المسألة هو كون الضمير المستتر عائداً على اسم الفاعل؛ لأنه ـ في نظري ـ الأنسب من حيث التقدير.

---

(١) انظر: ٢٨٦/٣.

(٢) انظر: ١٨٢/٢.

. ٢١ .

اختلاف عامل الحال وصاحبها

. قال ابن هشام:

" وأصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغ، كأن يتقدم عليه الحال، نحو: في الدار جالساً رجلٌ، وقوله:

* لمية موحشاً طللُ[١]

أو يكون مخصوصاً، إما بوصف كقراءة بعضهم[٢]: ﴿ ولما جاءَهم كتابٌ من عندِ الله مصدقاً ﴾[٣] ..." [٤].

. وللشيخ خالد على هذا النص اعتراضان:

الأول يتعلق بتقدم الحال، قال:

" فالمسوغ في المثال تقديم الخبر، وفي البيت هو أو الوصف، وما ذكره من أنه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه[٥]، وقيل: من الضمير المستكن في الظرف، وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها، والصحيح المنع؛ لأنه يجب أن يكون عاملهما واحداً "[٦].

والثاني يختص بالآية الكريمة، فقال:

" فـ (مصدقاً) حال من (كتاب) لتخصيصه بالجار والمجرور بعده، وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون (مصدقاً) حالاً من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ[٧]"[٨].

---

(١) وعجزه: * يلوحُ كأنه خِلَلُ *، البيت من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦، وفي الكتاب لسيبويه ١٢٣/٢، والمقاصد النحوية للعيني ٣٧٥/٢.

(٢) هي قراءة أبي بن كعب، وابن أبي عبلة. انظر: البحرالمحيط لأبي حيان٣٠٣/١، ومعجم القراءات ٢٣٠/١.

(٣) البقرة /٨٩.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢٧٠/٢ . ٢٧٣.

(٥) انظر: الكتاب ١٢٢/٢.

(٦) انظر: التصريح:٦٢٥/٢.

(٧) قال في: ١٨١/١ . ١٨٢: " ويقع الخبر ظرفاً، نحو: ↓ ❐◆✂☜❷▪⇩🖬➲❐🕮 ⊠🖷⇔☜❐🕮➲🖬⇩🖹▪❷☜☜✂◆❐ ↓ [الأنفال /٤٢] ، ومجروراً، نحو:

↓ ✂☜☜◆▪⇩⇧☺🖂⑨⇧☺🖂◆▪⑨☜☜✂ ← ✎★ ↑ [الفاتحه/١]، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف، وأن تقديره: كائن أو مستقر، لا كان أو استقر، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور".

(٨) انظر: التصريح ٦٢٧/٢.

فالمصرح يأخذ باتحاد العامل في الحال وصاحبها، وقد اختاره أبو حيان، وذكر أنه مذهب الأكثرين[١].

وبه أخذ العيني[٢].

ولكن يؤخذ على الشيخ خالد قوله بأن الحال من الضمير المستكن في الظرف مبني على اختلاف العامل، وهو غير صحيح؛ لأن من ذهب من النحاة إلى اتحاد العامل قد ردّ بهذا القول على ما ذكره سيبويه من كون الحال من النكرة في البيت.

ويؤكد ما وقع فيه من خطأ أنه قد بَيَّن في الآية الكريمة أن (مصدقاً) حال من الضمير في الجار والمجرور، وهو مبني على اتحاد العامل، وإلا لكان الأمر تناقضاً في القول.

وأما ما يتعلق بكون العامل واحداً كما ذكر فإنه الصحيح فعلاً، ولكن: هل قوة هذا الرأي تمنع قبول الرأي الآخر رغم أن الصحة ظاهرة فيه؟ أجاب عن ذلك ابن جني قائلاً:

" ألا ترى أن العالم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أَجوبة وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوي من إجازة الوجه الآخر، إذا كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم، كرجل له عدة أولاد، فكلهم ولد له ولا حق به، وإن تفاوتت أحوالهم في نفسه، فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه فلأنه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به وإن كان مجيزاً للآخر وقائلاً به؛ ألا ترى إلى قول سيبويه في قولهم: له مائة بيضاً: إنه حال من النكرة، وإن كان جائزاً أن يكون (بيضاً) حال من الضمير المرفوع في (له) وعلى ذلك حمل قوله:

* لعزة موحشاً طلل *

فقال فيه: إنه حال من النكرة، ولم يحمله على الضمير في الظرف، أفيحسن بأحد أن يدَّعي على أحد متوسّطينا أن يخفى هذا الموضع عليه، فضلاً عن المشهود له بالفضل: سيبويه.

نعم، وربما أفتى بالوجه الأضعف عنده؛ لأنه على الحالات وجه صحيح"[٣].

والذي جعل سيبويه يأخذ بجواز تنكير صاحب الحال هو قبح تقديم الصفة على الموصوف، وضرب لذلك بنحو: هذا قائماً رجلُ ، فقال: " لما لم يجز أن توصف الصفة

---

(١) انظر: الارتشاف ٣/١٦٠٠.

(٢) انظر: المقاصد النحوية ٢/٣٧٦.

(٣) انظر: الخصائص ٢/٢٤٧ . ٢٤٨.

بالاسم، وقبح أن تقول فيها (قائم)، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم، وأتاني قائم، وجعلت (القائم) حالاً، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده، وحمل هذا على جواز: فيها رجل قائماً[١]، وصار حين أُخّر وجه الكلام فراراً من القبح ".
ثم قال: "والحال المتقدمة من النكرة أكثر ما تكون في الشعر، وأقل ما تكون في الكلام"[٢].
وقصر الرضي الاشتباه بالوصف في حال انتصاب ذي الحال، نحو: رأيتُ رجلاً راكباً[٣].
قال ابن يعيش عن هذا التقديم: " يسميه النحويون أحسن القبيحين، وذلك أن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح"[٤].

وعلى هذا القول هل يجوز أن يتحد العامل، فيكون الابتداء المرفوع به (طلل) هو العامل في الحال أيضاً ؟
قال الرضي: " ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ (طلل) للإسناد إليه مقيد بكونه (موحشاً)، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيداً به؟"[٥].

وأما الاعتراض الثاني المتعلق بالآية الكريمة فهو في محله؛ لأنه قام على أساس صحيح، والضمير المستكن أقرب إلى الحال من النكرة، ولكن لا يقدح ذلك في قبول ما ذكره الموضح؛ إذ ليس هناك ما يبرر المنع سوى الحمل على الصحيح.
وما يقال في هذه الآية يقال في آية أخرى استدل بها بعض شراح الألفية كالمرادي[٦]، وابن عقيل[٧] تبعاً للناظم[٨]، وهي قوله تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾ [الحجر: ٤٦]، فيحتمل أن يكون (أمناً) حال من (أمر) الموصوف بـ (حكيم)، أو من الضمير المستتر في (حكيم).
والشيء نفسه يقال في قول الشاعر:

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٣/٢: بأن هذا القول يشير إلى أن صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوغ.
(٢) انظر: الكتاب ١٢٢/٢ . ١٢٤.
(٣) انظر: شرح الكافية ٦٢/٢.
(٤) انظر: شرح المفصل ٢٠/٢.
(٥) انظر: شرح الكافية ٦٢/٢.
(٦) انظر: توضيح المقاصد ٧٠٢/٢.
(٧) انظر: شرح الألفية ٥٧٧/١.
(٨) انظر: شرح التسهيل ٣٣١/٢.
(٩) الدخان / الآية (٤) وجزء الآية (٥).

نجَّيْتَ يارِبِّ نوحاً واستجبْتَ له في فُلْكٍ ماخرٍ في اليمِّ مشحونا[١]

فـ (مشحوناً) حال من (فلك)، أو من الضمير المستتر في (ماخر).

ولو اتبعنا ما قاله المصرح في الآية لشمل كل ما استُدل به في هذا الجانب، ومن ثم وجب إسقاط المسألة، إذ لا دليل في الأمثلة المضروبة لها؛ لحملها على الأصل.

ولكن نجده في البيت بخلاف ما وجدناه في الآية، فيذكر الاحتمالين دون منع لكون الحال من النكرة[٢].

ولو قال بجواز الاحتمالين مع أولوية كون الحال من الضمير لكان أوجه.

. أما ابن هشام فهو يأخذ باختلاف العامل في الحال وصاحبها، قال في المغني[٣]: "ليس بلازم أن يكون عاملهما واحداً عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

أحدها: قولك: (أعجبني وجهُ زيد متبسماً، وصوته قارئاً)، فإن صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر، والحال منصوبة بالفعل.

والثاني: قوله: * لمية موحشاً طلل *

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

والثالث: ↓ ❐◆◔◑⓿◼🔗🕐🔗☐🔗◑🔗 🕐🔗◼🔗⓿🕐🔗🔗☐🔗🔗⇔🔗↗🔗🡐☞☐🔗🡅🕮

🕮🡅🔗☐◘☐ ☪ ❐◆◔⑨🔗◼◔🔗☐☪ ↑[٤]، فإن (أمة) حال من معمول (إن) وهو (أمتكم)، وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة".

وممن صرح بجواز اختلاف العامل: الرضي[٥] .

وممن لم يصرح بذلك ولكن أخذه بقول سيبويه يدل عليه ابن يعيش[٦]، وابن مالك[٧].

---

(١) البيت من البسيط بلا نسبة في: شرح التسهيل ٣٣١/٢، أوضح المسالك ٢٧٣/٢، وشرح ابن عقيل ٥٧٨/١، والمقاصد النحوية للعيني ٣٦٦/٢.

(٢) انظر: التصريح ٦٢٧/٢.

(٣) انظر: ٤٥٣/٢.

(٤) المؤمنون /٥٢.

(٥) انظر: شرح الكافية ٦٢/٢.

(٦) انظر: شرح المفصل ٢٠/٢

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣٣٣/٢.

أما القراءة التي استدل بها، وهي قوله تعالى ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً ﴾ فقد ذكر أبو جعفر النحاس أن جواز النصب على الحال يكون في غير القرآن[١]، وتبعه من المفسرين: القرطبي[٢].

وقد استشهد الموضح بهذه القراءة، وبالآية الأخرى في (شرح الشذور)[٣]، وعقب على جواز مجيء الحال من النكرة بقوله: " وليس ما ذكر بلازم؛ لجواز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف".
والشيء ذاته قاله في (موحشاً) [٤].

وأتفق مع ابن هشام في كل ما قاله في هذه المسألة.

(١) انظر: إعراب القرآن ٦٧/١.
(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠/٢.
(٣) انظر: ص٢٥٣.
(٤) انظر: المغني ٤٥٣/١ . ٤٥٤.

تأخير الحال عن صاحبها:

ـ قال ابن هشام عند حديثه عن الحالة الثانية للحال مع صاحبها وهي تأخيرها عن صاحبها وجوباً:

" وذلك كأن تكون محصورة، نحو: ↓ ❒◆☜♦ ☼➔❷☙↗ ↖✍ ♦✗⇦ ⃠❸ ♏ ¤ ◆▭↖☜ ⋆⋆ ⃠ ♦✗✓ ⃠ ❷←☺ ☜ ☎ ⌘Ⅱ③ ❻ ❶ ☪↖☜◆❒ ↑[1]، أو يكون صاحبها مجروراً: إما بحرف جر غير زائد كـ: مررت بهندٍ جالسةً، وخالف في هذه الفارسي[2]، وابن جني[3]، وابن كيسان[4]، فأجازوا التقديم، وقال الناظم: وهو الصحيح؛ لوروده[5]، كقوله تعالى:

↓ ❒◆☜♦ ✍ 🕮❒❻☙↗ ☒ ⌨ 🕓☐✲▫ ☒☙↗❷❒📖 ⃠ ⋆⋆

🖹●☙✍▫ ⯈☐ ⅄ ☪ ☜ ☐✲ ☐☙☐ ↰ ↑[6]، وقول الشاعر:

* تسلَّيتُ طرّاً عنكمُ بعد بَيْنِكم[7]*

والحق أن البيت ضرورة، وأن (كافة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث[8]، ويلزمه تقديم الحال المحصورة، وتعدي (أرسل) باللام، والأول ممتنع، والثاني خلاف الأكثر"[9].

قال الشيخ خالد:

" ويدفع الأول بأن تقديم المحصور بـ (إلا) ليس ممتنعاً عند الجميع، كيف؟! وقد قال في باب الفاعل في المفعول المحصور بـ (إلا): وأجاز البصريون، والكسائي، والفراء، وابن الأنباري تقديمه على الفاعل[10]. وأي فرق بين الحال والمفعول؟ لأن الاقتران بـ (إلا) يدل على المقصود.

---

(١) الأنعام /٤٨ ، والكهف /٥٦.

(٢) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢، و شرح الكافية للرضي ٦٩/٢، و الارتشاف لأبي حيان ١٥٧٩/٣.

(٣) لم أجد هذا الرأي له في كتبه التي اطلعت عليها.

(٤) انظر رأيه في: المراجع الواردة في الهامش رقم (٢).

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٣٧/٢ . ٣٣٨.

(٦) سبأ /٢٨.

(٧) البيت من الطويل وتمامه: *بذكراكمُ حتى كأنكُم عندي*

وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢، والمقاصد النحوية للعيني ٣٧٣/٢.

(٨) وهو رأي الزجاج، وسيأتي بيانه مع رأي ثالث للزمخشري في الآية.

(٩) انظر: أوضح المسالك ٢٧٩/٢ . ٢٨٤.

(١٠) انظر: السابق ١٠٨/٢.

ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر، فإن تعدي (أرسل) باللام كثير فصيح واقع في التنزيل، كقوله: ↓ ❐◆🕮❐❻☙⇗☙🖂❐✡▫🖬🖂☐🕔📻🖂 ☙🖬☪☐↩☐🗠☐☪❻◆←❑•☪ 🗐 ↑[1]"[2].

وما دفع به الشيخ خالد الأمر الأول وافق فيه ما نقله أبو حيان من جواز تقدم الحال المحصورة بـ (إلا) على رأي بعض النحاة، فقال: " ... وكاقتران صاحبها بـ (إلا) على رأي، نحو: ما جاء مسرعاً إلا زيد، حكمها حكم المفعول المحصور فيه الفاعل"[3].

وبيان ذلك: أن في تقدم المفعول به المحصور بـ (إلا) خلاف[4]:

١- مذهب البصريين والكسائي والفراء وأبي بكر بن الأنباري:

جواز تقديم الفاعل عليه وتأخيره عنه، نحو: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً، وما ضرب إلا عمراً زيدٌ.

ونقل ابن مالك هذا المذهب عن الكسائي وابن الأنباري فقط[5]، وردَّه أبو حيان بأنه موهم أن مذهب البصريين والكوفيين غير الكسائي، وليس كذلك، بل مذهبهم في هذه المسألة هو مذهب الكسائي[6].

وحجة الجواز عند الكسائي أن الاقتران بـ (إلا) يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين[7].

ومما استدل به قول الشاعر:

تزوَّدتُ من ليلى بتكليمِ ساعةٍ فمازادَ إلا ضعفَ مابي كلامُها[8]

واختار هذا المذهب ابن مالك[9]، وأبو حيان[10]، والعيني[11].

---

(١) النساء /٧٩.

(٢) انظر: التصريح ٦٣٨/٢.

(٣) انظر: الارتشاف ١٥٧٩/٣.

(٤) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٨٦/٦ ، والارتشاف ١٣٤٩/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/٢، وتوضيح المقاصد للمرادي٥٩٦/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٢٨٦/٦.

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٨٨/٦.

(٨) البيت من الطويل، لمجنون ليلى (قيس بن الملوح) في ديوانه ص١٩٤، والمقاصد النحوية للعيني ٢٢٩/٢.

(٩) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢.

(١٠) انظر: التذييل والتكميل ٢٩٠/٦.

(١١) انظر: المقاصد النحوية ٢٢٨/٢.

٢- مذهب الجزولي[١] وأبي علي الشلوبين[٢]:

وهو وجوب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول؛ لأن المحصور بـ (إلا) كالمحصور بـ (إنما) لا يُعرف متعلق الحصر منه إلا بتأخره وكذلك الفاعل عندهما إن حصر فإنه يجب تأخيره. واختار هذا المذهب: الرضي[٣]، والأشموني[٤].

أما ما يتعلق بالأمر الثاني، فقد ذكر الشيخ خالد بأن الأكثر تعدي (أرسل) بـ (إلى) [٥]. كما هو مراد ابن هشام . ودفعه بما يثبت صحة ما قال.

ويعضده أن اللام تأتي بمعنى (إلى)[٦]، كقوله تعالى: ↓ ✍♐🕯❒♌□
❻◆✍✸①☙ 🕮❒❒⬀❒⍓✆⎗ ♍♑⍓✍ ↑[٧]، ↓ ✍↗✍✍
⑥♦♑⬂❽❷⊠❽ ❀☹♉⍓✍♍ ✌❿○✿☺♦❻ ⎗ ↑[٨]، ↓
❒◆♍♦❑⬀ ❻↓⑩♋❒✃☎ ♍♦➔⍓✍⑩←❒✃☎
♍♋☺⍓✍ ✠←☙⇙❑✃☎ ⇖♦✡⬀❍← ↑[٩].

أما ابن هشام فإن ما ذكره من كون (كافة) حال من (الكاف) في الآية، والتاء فيه للمبالغة هو رأي الزجاج[١٠].
وقد وصف الرضي هذا الرأي بأنه تعسف[١١].
ورأى ابن مالك أن البطلان فيه بَيِّن؛ " لأنه جعل (كافة) حالاً مفرداً، ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً، ولا يتأتَّى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة، وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتى غالباً ما هي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة، كـ: نسَّابة، وفروقة، ومهذارة، و(كافة) بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها؛ لكونها على (فاعلة)،

---

(١) في (المقدمة الجزولية ص٥٠ . ٥١): تحدث فقط عن تأخير الفاعل المحصور، أما تأخير المفعول المحصور فلم يتطرق له.
(٢) في (التوطئة ص١٦٥) و (شرح الجزولية ٢/٥٩٠-٥٩٢) لم يذكر سوى ما عرض له الجزولي.
(٣) انظر: شرح الكافية ١/١٩٠.
(٤) انظر: شرح الألفية ١/٤٠٦.
(٥) انظر: التصريح ٢/٦٣٨.
(٦) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ١/٤١٧.
(٧) الزلزلة /٥.
(٨) الرعد /٢.
(٩) الأنعام /٢٨.
(١٠) انظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٣٧، والبحر المحيط لأبي حيان ٧/٢٨١، والكشاف للزمخشري ٣/٢٩٠.
(١١) انظر: شرح الكافية ٢/٧٠.

فإن حملت على (راوية) حملت على شاذ الشاذ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ، فيعبَّر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه، فكيف على شاذ الشاذ ؟!" [١].

وفي الآية رأيان آخران:

أحدهما للزمخشري، وهو أن (كافة) صفة لـ (إرسال)، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه[٢].

ورأى ابن مالك ألا يلتفت إلى رأيه؛ لأنه جعل (كافة) صفة، ولم تستعمله العرب إلا حالاً[٣].

والثاني منهما: رأى أن (كافة) حال من (الناس)، والأصل: للناس كافة، أي جميعاً.

وهو مذهب: ابن كيسان، وأبي علي.

واختاره ابن برهان[٤]، وابن مالك[٥]، وأبوحيان[٦].

وأخذ بهذا الرأي من المفسرين: ابن عطية[٧]، والقرطبي[٨]

ومدار الخلاف في قبول هذا الرأي أن الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور، وهو مذهب البصريين، واتفق معهم الكوفيون في ذلك إن كان صاحب الحال اسماً ظاهراً، أما إن كان مضمراً، نحو: مررتُ بكِ ضاحكةً، أو كان ظاهراً والحال فعل، نحو: مررتُ بهندٍ تضحك، فيجوز التقديم[٩].

وقد بين ابن مالك علل المانعين بقوله: " ودليلهم في منع ذلك أن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٧ . ٣٣٨.

(٢) انظر: الكشاف ٣/٢٩٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٧.

(٤) انظر: شرح اللمع ١/١٣٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٦ . ٣٣٨.

(٦) انظر: البحر المحيط ٧/٢٨١.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤/٤٢٠.

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤/١٩٢.

(٩) انظر: الارتشاف لأبي حيان ٣/١٥٧٩.

وبعضهم يعلل منع التقدم بالحمل على حال المجرور بالإضافة[١]، وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحالٍ عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار، نحو: زيد في الدار متكئاً، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه، نحو مررت بهند جالسةً "[٢].

ثم قال: " وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفس منَ لا تثبت له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو: مررت بهند جالسة، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع".

وقد استدل بالآية التي نحن بصددها، وبما ورد السماع به، وذكر أبيات منها ما هو منسوب لمن يحتج بشعرهم[٣].

وبعد هذه الإطلالة نعود إلى ابن هشام مرة أخرى، فإنه قد صرح بعدم جواز تقديم الحال على صاحبها، ولذا نجده يأخذ برأي الزجاج في الآية، وبالضرورة في تخريج البيت.

ويتضح لنا من ذلك أنه ممن لا يرى تقديم الحال المحصورة على صاحبها قياساً على تقديم المفعول المحصور بـ (إلا).

ولكني أخالفه فيما ذهب إليه وآخذ بصحة التقديم، وأستدل بما قاله الرضي بأن حرف الجر معدٌّ للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فـ: ذهبتُ راكبةً بهند، كـ: أذهبتُ راكبةً هنداً[٤].

---

(١) وهو متفق عليه عند النحاة . كما قال الرضي . سواء كانت الإضافة محضة أو غير محضة؛ لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، فلا يتقدم تابعه أيضاً.

انظر : شرح الكافية ٦٩/٢، وأجاز ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٥/٢: تقديم الحال على المضاف إن كانت الإضافة غير محضة؛ لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها. انظر: الارتشاف لأبي حيان ١٥٨٠/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢.

(٣) انظر: السابق ٣٣٦/٢ . ٣٣٨، وانظر ما استدل به من أبيات في: المقاصد النحوية للعيني ٣٦٩/٢ . ٣٧٥.

(٤) انظر: شرح الكافية ٦٩/٢.

. ٢٣ .

جر التمييز بـ (من)

. قال ابن هشام في المسألة الثالثة التي لا يجر فيها التمييز بـ (من):

" ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل صناعة كـ (طابَ زيدٌ نفساً)[١] أوعن مضاف غيره، نحو: (زيد أكثر مالاً)، إذ أصله مال زيدٍ أكثر، بخلاف: (لله دَرُّه فارساً)، و* ... وأبرحْتِ جاراً[٢]*

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى، إذ المعنى: عظمتَ فارساً، وعظمتَ جاراً، إلا أنهما غير محولين، فيجوز دخول (مِنْ) عليهما[٣]، ومن ذلك: (نعم رجلاً زيدٌ) يجوز: نعم من رجلٍ، قال:

* فنعمَ المرءُ من رجلٍ تِهامي*[٤] "[٥].

ـ قال الشيخ خالد: " وفي كلامه أمور، منها: أنه قيد الفاعل المعنوي بأن يكون محولاً صناعة، ولم أقف عليه لغيره.

ومنها: أنه تبع الشارح[٦] في جعل: (لله دره فارساً) و* نعم المرء من رجل ... * من تمييز الجملة.

---

(١) والأصل: طابت نفسُ زيد .

(٢) جزء بيت من المتقارب ، وتمامه :

أقول لها حين جَدَّ الرحيـ ـل أبرحتِ ربّاً وأبرحت جارا

للأعشى في ديوانه ص٨٣، والكتاب لسيبويه ١٧٥/٢ ، والأصول لابن السراج ٣٠٩/١.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤١/٢:

" فإن قيل: كيف جاز دخول (من) ههنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها، فقلت: من رجلٍ، ومن فارسٍ، ومن ناصرٍ، وحسُن ذلك، وأنت لا تقول: هو أَفْرَهُ منك من عبد، ولا: عندي عشرون من درهم، بل تردُّه عند ظهور (مِنْ) إلى الجمع، نحو:من العبيد، ومن الدراهم ؟ فالجواب: أَنَّ هذا الموضوع رُبَّما التبس فيه التميز بالحال، فأتوا بـ (من) لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك إذا قلت: ويحه رجلاً، ولله دره فارساً، وحسبك به ناصراً، جاز أن تعني في هذه الحال، فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهَيْن، فصل بينهما بدخول (مِنْ)".

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره: * تخَيَّره فلم يعدلْ سواهُ *

للأسود بن شَعُوب في: شرح المفصل لابن يعيش ٣٩٧/٤، ولأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في: المقاصد النحوية للعيني ٤١٦/٢، ولبجير بن عبدالله في: الاشتقاق لابن دريد ص١٠١.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٣٢١/٢ . ٣٢٣.

(٦) ابن الناظم، فقد قال في شرح الألفية ص٢٥١:

"والنوع الثاني ما يبين إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، نحو: طاب زيدٌ نفساً، وقوله تعالى: ↓ ❐◆♦▫➚⊙➋⇗☼♦ ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾ ↑ [القمر/١٢] ومن ذلك: تصبب زيدٌ عرقاً ... ومثله أيضاً: ويحه رجلاً، وحسبك به فارساً، ولله دره فارساً؛ لأنه في معنى ذي النسبة المجملة، فكأنه قيل: ضعُف رجلاً، وكفاك فارساً، وعظم إنساناً".

واعترضه المرادي بأنه تمييز مفرد لا تمييز جملة[١].

ومنها: أنه حكم على (أبرحت جاراً) أنه غير محول، والمنقول عن الأعلم[٢] أنه مما انتصب عن تمام الكلام، وأنه منقول عن فاعل، والتقدير: أبرح جارُك، فأسند الفعل إلى غيره، ثم نصبه تفسيراً.

وذهب ابن خروف[٣] إلى أنه مما انتصب عن تمام الاسم. فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محولاً قول ثالث.

ومنها: أنه خالف كلامه في (نعم رجلاً زيدٌ)، فقال هنا: (يجوز: نعم رجل)، ومنع ذلك في (شرح اللمحة) [٤]، فقال: " لا تدخل (من) على ما كان منقولاً، أو مشبهاً بالمنقول، أو بعد عدد".

وقدَّم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم: (نعم رجلاً زيد)، ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى: نعم رجل زيد ، فكأن هذا هو الأصل، ثم حِّول الإسناد من الظاهر إلى المضمر، وجعل المرفوع تمييزاً لذلك الضمير – انتهى – فجعله محولاً ومنع دخول (من) عليه.

ومنها: أن قوله: (إذ المعنى: عَظُمْتَ فارساً، وعَظُمْتِ جاراً) ليس فيه أن (فارساً) و(جاراً) فاعلان معنى، وكان حقه أن يرفعها، ويقول: (إذ المعنى: عَظُمْتَ فروسيتُك، عَظُمَ جوارُك)، فيسند الفعل إلى أصل التمييز، أو إلى التمييز، فيقول: عَظُم فارسٌ، عَظُم جارٌ "[٥].

فهذه خمسة أمور وقف عندها الشيخ خالد.

فالأول: وهو تقييد ابن هشام الفاعل المعنوي بأن يكون محولاً صناعة، وعدم الوقوف عليه لغيره لا يعد مأخذاً عليه، بل مما يحسب له؛ لأن فيه تحرياً للدقة، وضبطاً للمسألة. قال الشيخ ياسين:

" وكونه لم يسبق بذلك القيد لا يضيره حيث كان صحيحاً، بل محتاجاً إليه، فهو من محاسنه"[٦].

---

(١) قال في توضيح المقاصد ٧٣٣/٢: "ولا نسلم صحة استثناء الشارح؛ لأن التمييز في نحو: لله دره فارساً، و * نعم المرءُ من رجلٍ تهامي * تمييز مفرد لا تمييز جملة، والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة".

(٢) انظر: تحصيل عين الذهب ص ٣٠٥، والارتشاف لأبي حيان ١٦٢٩/٤.

(٣) انظر: الارتشاف لأبي حيان ١٦٢٩/٤.

(٤) انظر: ١٥٢/٢.

(٥) انظر: التصريح ٧٠٧/٢ ، ٧٠٩.

(٦) انظر: حاشيته على التصريح ٣٩٩/١.

وتبع ابن هشام في استخدام هذا القيد: الأشموني، ورأى في استعماله إخراجاً لما قد يكون فاعلاً في المعنى ولكنه غير محول، فيجوز دخول (مِنْ) عليه[١].

وأما الثاني:

الذي يتعلق بتبعية ابن هشام لابن الناظم في جعل (لله دره فارساً) و (نعم المرء من رجل) من تمييز الجملة، فإن إيراد الشيخ خالد لرأي المرادي في المثالين السابقين وهو أنهما من تمييز المفرد يدل على أخذه به، وقد ناقض نفسه في المثال الأول إذ قال:

" وكون (فارساً) من مميز النسبة إنما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه (الدر) معلوم المرجع، أما إذا كان مجهوله كان من مميز الاسم، لا من مميز النسبة؛ لأن الضمير مبهم فيحتاج إلى ما يميزه قاله في الحواشي"[٢].

فهذا نص صريح يبين موافقته للموضح، ذكره قبل إيراده لاعتراضه.

والقول بإفراد التمييز في (لله دره فارساً) أخذ به قبل المرادي بعض النحاة، منهم: الزمخشري[٣]، وابن يعيش[٤]، وشمس الدين الكيشي[٥].

وأما الثالث المختص: بـ (أبرحت جارا) فالحق مع المصرح؛ لأن البيت محل خلاف، ولابد من بسط الآراء فيه؛ كي لا يتبادر إلى الذهن أن الأمر محل اتفاق، تماماً كما فعل أبو حيان[٦].

وبين في الرابع تناقض ابن هشام في جر تمييز (نعم) بـ (من)، فهو يجيزه هنا، ويمنعه في (شرح اللمحة).

أما الأخير فاعتراض المصرح في غير محله؛ لأن تقدير الرفع ينبني على أن التمييز محول عن الفاعل صناعة، والموضح لا يقول بذلك. قال الشيخ ياسين رداً على ما قاله المصرح:

---

(١) انظر: الألفية ٢/٤٩.

(٢) انظر: التصريح ٢/٧٠٠، وقد ذكر ذلك الرضي في شرح الكافية ٢/١٠٨ فقال:

" وأما قوله: (لله دره فارساً) فقد ذكرنا أنه يكون عن نسبة إن كان الضمير معلوماً، أو كان (در) مضافاً إلى ظاهر، وأما إن كان (در) مضافاً إلى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد ".

(٣) انظر: المفصل ص ٨٤.

(٤) انظر: شرح المفصل ٢/٤١.

(٥) انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٤٤.

(٦) انظر: الارتشاف ٤/١٦٢٨ . ١٦٢٩.

" كيف يصح أن يقول ذلك وقد قال: إن التمييز ليس محولاً عن الفاعل صناعة، ولو كان المعنى على ما قال كانا محولين عنه فتدبر "[1].

وأما معنى: (لله دره فارساً) وهو: (عَظُمْتَ فارساً) فقد بين الصبان بأن (فارساً) واقع على مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلاً في المعنى[2].

ومما سبق تبين لنا أن ابن هشام كان أول من قيد الفاعل في المعنى بأن يكون محولاً عن الفاعل صناعة، وأما القول بأن: (وأبرحتِ جاراً) تمييز جملة وليس محولاً عن الفاعل صناعة، فقد تبعه فيه: الدماميني[3]، والأشموني[4].

وكان عليه أن يعرض الخلاف في البيت كما مر.

والباحث يأخذ برأي الموضح في التقييد الذي ذكره وفيما نص عليه من قول في المسألة عموماً.

(١) انظر: حاشيته على التصريح ٤٠٠/١.

(٢) انظر: حاشيته على شرح الأشموني ٣١٠/٢، وقد ذكر ما قاله الأستاذُ محمد النجار في ضياء السالك ٢٥٥/٢.

(٣) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣١٠/٢.

(٤) انظر: شرح الألفية ٥٠/٢.

. ٢٤ .

من معاني اللام

. قال ابن هشام :

" تقوية العامل الذي ضعف،إما بكونه فرعاً في العمل،نحو: [1]، [2]، وإما بتأخره عن المعمول نحو: 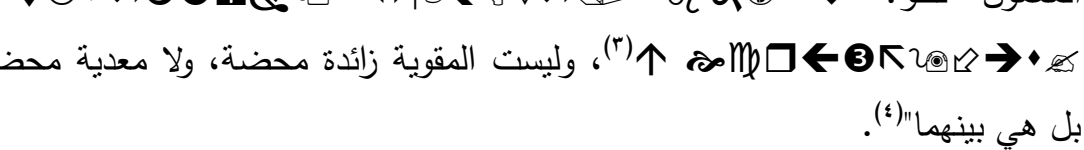 [3]، وليست المقوية زائدة محضة، ولا معدية محضة، بل هي بينهما"[4].

. قال الشيخ خالد:

" وهو مشكل، فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوَّته – عند الموضح – فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد، وهو ممتنع؛ لأدائه إلى الجميع بين متنافيين"[5].

وعلق الزرقاني عليه بقوله: " الجواب: أنا لا نسلم أنها متعلقة وغير متعلقة في آن واحد، بل يجوز أن تتعلق نظراً إلى كونها مقوية، ويجوز أن لا تتعلق نظراً إلى كونها زائدة، فلم يجتمع الأمران في وقت واحد، وبهذا يجاب عن قولهم: معدية وغير معدية، أي: يجوز أن تكون معدية نظراً إلى كونها مقوية، ويجوز أن تكون غير معدية نظراً إلى كونها زائدة"[6].

ونظّر الشيخ ياسين في قوله: (فلم يجتمع الأمران في وقت واحد) بأن الظاهر أن يقول: "من جهة واحدة"[7].

أما الموضح فلم أجد من سبقه إلى هذا القول، وإن ثبت ذلك فيكون مما تفرد به.

---

(١) البقرة /٩١.

(٢) البروج /١٦.

(٣) يوسف /٤٣.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٣/٢٩ . ٣٠.

(٥) انظر: التصريح ٣/٣٦.

(٦) انظر: حاشية يس على التصريح ٢/١١.

(٧) انظر: السابق٢/١١.

وقد عللله الدسوقي بقوله:

" لأن تأخر العامل يوجب ضعفه فكأنه لازم اللام كأنها معدية له، ومن حيث كونها يصح أن تسقط صارت كالزائدة، فلذا يأتي للمصنف أن لام التقوية لها منزلة بين المنزلتين، أي: أنها أخذت شبهاً من الأصلية من حيث تقوية العامل، وشبهاً من الزائدة من حيث صحة السقوط"[1].

وما أراه أن ما ذكره ابن هشام لا إشكال فيه؛ لأنه قام على تغليب جانب المعنى.

(١) انظر: حاشيته على المغني ٢/٢٦.

. ٢٥ .

ما يختص بالإضافة لضمير المخاطب[١]

. قال ابن هشام رداً على الأعلم في كون الكاف لمجرد الخطاب في: (هذاذيك) ونحوه:

" وقوله فيه وفي أخواته: إن الكاف لمجرد الخطاب مثلها في (ذلك) مردود أيضاً؛ لقولهم: (حنانيه) و (لبَّيْ زيدٍ)، ولحذفهم النون لأجلها[٢]، ولم يحذفوها في (ذانك) وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف"[٣].

. قال الشيخ خالد:

" فهذه ثلاث علل للرد على الأعلم؛ علتان وجوديتان، وعلة عدمية، فاستعمل مع الوجودي اللام؛ لأنها الأصل في التعليل، واستعمل مع العدمي الباء تغايراً بينهما، وتفنناً في التعبير. والجواب عن الأولى: أن (حنانيه) و (لبَّيْ زيدٍ) شاذان، وخارجان عن القياس – كما سيأتي[٤]– فلا يصلحان للرد، وقول أبي حيان في (الارتشاف)[٥]: ودعوى الشذوذ فيهما باطلة، ضعيف.

وعن الثانية: أن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم[٦] في نفس المسألة، كما في (اثني عشر)، وإنما لم تُحذف في (ذانك وتانك) للإلباس بالمفرد"[٧].

فالمصرح يكتفي بالعلة الثالثة لرد رأي الأعلم فيرفض التعليل بالشاذ، وهو إضافة هذه المصادر المثناة إلى اسم ظاهر أو ضمير غائب.

---

(١) قال الموضح: "وهي مصادر مثناة لفظاً، ومعناها التكرار، وهي: (لبيك) بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة، و(سعديك) بمعنى: إسعاداً لك بعد إسعاد، ولا تستعمل إلا بعد (لبيك)، و(حنانيك) بمعنى تحنناً عليك بعد تحنن، و (دواليك) بمعنى تداولاً بعد تداول، و(هذاذيك) – بذالين معجمتين – بمعنى إسراعاً بعد إسراع". انظر: أوضح المسالك ١٠٥/٣.

(٢) أي لأجل الكاف.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١٠٩/٣.

(٤) انظر: السابق ١٠٩/٣ . ١١١ فقد قال الموضح: " وشذت إضافة (لبى) إلى ضمير الغائب، في نحو قوله:

* لقلت لبَّيْهِ لمن يدعوني * وإلى الظاهر في نحو قوله:

* فلبَّى فلبّى يَدَيْ مِسْوَر * ".

(٥) انظر:١٣٦٤/٣(باب المفعول المطلق). ويقصد أنه لا شذوذ في إضافة المصادر المثناة إلى اسم ظاهر أو ضمير غائب.

(٦) انظر مذهبه في: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢، والارتشاف لأبي حيان ١٣٦٤/٣ (باب المفعول المطلق)، وتوضيح المقاصد للمرادي٨٠٠/٢، وشرح الأشموني ٢٥٣/٢.

(٧) انظر: التصريح ١٤٦/٣.

ولكن يرد عليه بأن سيبويه لم يذكر شذوذاً في (حنانيه)، بل قال: " وسمعنا من العرب من يقول: سبحان الله، وحنانيه"[١].

وأن الموضح لم يقل بشذوذه أيضاً كما ذكر عنه الشيخ خالد، بل قال بشذوذ إضافة (لبى) إلى الظاهر أو إلى الضمير الغائب[٢].

وأما رفضه للتعليل الثاني فلا وجه له؛ لأن الأعلم يرى أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في: (أَبْصِرك زيداً) أي: أَبْصِر زيداً، وحذفت النون لشبهها بالإضافة، ولأن الكاف اتصلت بالاسم كاتصالها بـ (ذلك)، والنون تمنعها من ذلك فحُذفت[٣].
فهو يريد إيجاد تعليل لصحة ما ذهب إليه، فالاسم لا يضاف إلا لاسم مثله، وحذف النون يدل على الإضافة
قال ابن عصفور:
" وأما ما ذهب إليه من جعل الكاف خطاباً فليس ذلك مقيساً بالفعل حيث سمع، وكذلك حذف النون لغير إضافة، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك؛ لأن الاسم جعل عوضاً منه"[٤].

وأما استدلاله بحذف النون في (اثني عشر) فخارج عن هذا الموضوع؛ لأنها لم تحذف لإضافة، بل لأن (عشر) بدل منها. **قال سيبويه:**
" وأما (اثنا عشر) فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة (خمسة عشر)؛ وذلك أن الإعراب يقع على الصدر، فيصير (اثنا) في الرفع، و (اثني) في النصب والجر، و(عشر) بمنزلة النون، ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز في (مسلمين)، ولا تُحذف (عشر) مخافة أن يلتبس بالاثنين، ويكون علم العدد قد ذهب"[٥].
وقال: " فإن زاد المذكر واحداً على (أحد عشر) قلت له: اثنا عشر، وإن له اثني عشر، لم تغير الاثنين عن حالهما إذا ثنيت الواحد، غير أنك حذفت النون؛ لأن (عشر) بمنزلة النون، والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب وليس كخمسة عشر"[٦].

---

(١) انظر: الكتاب ٣٤٩/١.
(٢) انظر: هامش رقم (٤) في الصفحة السابقة.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ١١٣/٢ . ١١٤.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢ . ٤١٦.
(٥) انظر: الكتاب ٥٥/٢ . ٥٦.
(٦) انظر: الكتاب ١٧١/٢.

ولكن المصرح استحسن شبه الإضافة لهذا الحذف، فقال عن الكلمة (عشرة): " أما بناؤها مع (اثنين واثنتين) فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة، والاسم إذا وقع موقع الحرف بُني"[(١)].

وهو مردود بما قاله سيبويه، والنحاة من بعده كالمبرد[(٢)]، وأبي علي الفارسي[(٣)].

وبناء على ما سبق فإن رأي الشيخ خالد في هذه المسألة غير واضح؛ لأن عدم رده للعلة الثالثة التي ذكرها ابن هشام يدل على رفضه لمذهب الأعلم، وأخذه بـ (شبه الإضافة) علةً لحذف النون يوحي بغير ذلك.

أما الموضح: فقد اتضح لنا موقفه الرافض لرأي الأعلم.

وقد سار على نهجه السيوطي، حيث قال: " ورُدَّ بأن وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفاً "[(٤)].

وكذلك الأشموني الذي نص على ما ذكره من أدلة[(٥)].

وما أراه هو إسقاط العلة الأولى؛ لأن فيما بعدها ما يغني عن الاستدلال بها، أو الاكتفاء في ذكرها بما لا شذوذ فيه.

---

(١) انظر: التصريح ٤/٤٨٠.

(٢) انظر: المقتضب ٢/١٦٢.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ص ٢١٦. ٢١٧، وانظر أيضاً شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٠٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/٥٢٦، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/١٣٢٦، والمقتصد لعبد القاهر ٢/٧٣٧.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣/١١٤.

(٥) انظر: شرح الألفية ٢/١٤٦.

ما يختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية:

. قال ابن هشام:

" (إذا) عند غير الأخفش والكوفيين، نحو: 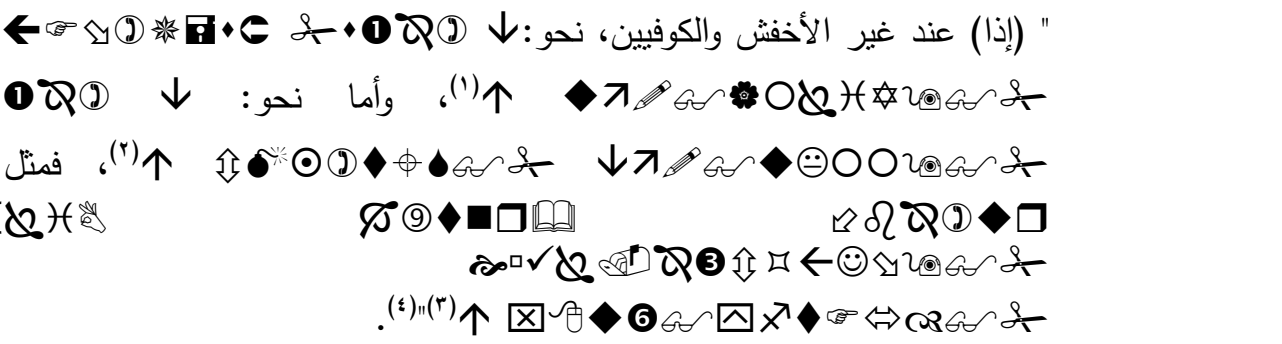 [1]، وأما نحو: [2]، فمثل   [3] [4] [5].

. قال الشيخ خالد:

" وفي هذا القياس نظر؛ لأن شرط المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه عند الخصمين، وليس هو هنا كذلك؛ لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن (أحد) في الآية يتعين أن يكون فاعلاً بفعل محذوف، بل يجيزون ابتدائيته؛ لأن (إنْ) الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال، كما قاله الموضح وغيره[٥]، فلا فرق عندهم بين (إذا) و(إنْ) في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية "[٦].

يؤخذ هنا على المصرح أن ابن هشام أخرج مذهب الأخفش والكوفيين في حديثه، والتزم المذهب البصري الذي يرى أن (السماء) مثل (أحد) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور، فلا سبيل للاعتراض عليه.

وتفصيل المذهبين: أن البصريين يرون وجوب تقدير فعل؛ لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملاً فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يُقدَّر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعاً بلا

---

(١) الطلاق /١.

(٢) الانشقاق/١.

(٣) التوبة /٦.

(٤) انظر: أوضح المسالك ١١٤/٣.

(٥) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٣٢٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢ . ٢١٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ٨٠٩/٢ . ٨١٠، والإنصاف لابن الأنباري ٦١٥/٢ . ٦٢٠ (م ٨٥).

(٦) انظر: التصريح ١٥٥/٣ . ١٥٦.

رافع، وذلك لا يجوز، فدلَّ على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدَّر[١].

وذهب الأخفش إلى ذلك، وأجاز أيضاً جعل المرفوع مبتدأ[٢]، ولكنه قال في المرفوع بعد (إنْ) بأن أقيس الوجهين فيه أن يكون على فعل مضمر؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، وقيل ذلك في (إنْ) لتمكنها، وحسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ[٣].

وتبعه: ابن جني[٤]، وابن مالك[٥] في جواز رفع الاسم بعد (إذا) على الابتداء.

وأجاز الكوفيون بالإضافة إلى الرأيين السابقين أن يكون الاسم مرتفعاً بالفعل المتأخر عنه، فيكون فاعلاً مقدماً. [٦]

أما ابن هشام فهو بصري المذهب، ولذا لم يلتفت إلى رأي الأخفش والكوفيين، بل استثناه في نصه، ويدل على ذلك قوله في المغني[٧]:

" من الوهم.. أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو: ↓
❒◆♋♑♌⬀ ✂🕶♒🖓⬀➎⌘🕮❒☐➘ ❁♦🔔▫♦💣⇳ ↑[٨]، ↓
❒◆♋♑♌⬃ 🕮❒■♦⑨♏ 🖏♓♌♊⌘
✂🕶♒🖅⬂☺←⌑⇳➌♑📬♌✓▫♐
✂🕶♎⬄☞♦♂⌂🕶➏◆🖰☒ ↑، و↓ ♋♑➊♦✂
✂🕶♒○○😐◆🕶✏⬈↓ ✂🕶💧⌖◆♋⊙💣⇳ ↑، إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي، فلا يعد ذلك الإعراب خطأ؛ لأن هذا المذهب ذهبوا إليه، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة ، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً

---

(١) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٢/٦١٦، وائتلاف النصرة للزَّبيدي ص١٢٩.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٣٢٧، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٦/١٨٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٢/٣٢٦، وشرح الكافية لابن مالك ٢/٩٤٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/٨١٠.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/٣٢٧.

(٤) انظر: الخصائص ١/١٤٤ . ١٤٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٣ . ٢١٤.

(٦) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢/٣٢٦.

(٧) انظر: السابق ٢/٣٢٦.

(٨) النساء /١٢٨.

على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجازوا وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير".

وبهذا يتضح لنا أنّ نظر المصرح في غير محله .

. ٢٧ .

أحكام المضاف للياء:

. قال ابن هشام:

" وتسلم ألف التثنية من القلب ياءً اتفاقاً، كمسلماي، وأجازت هُذَيل في ألف المقصور قلبها ياءً، كقوله:

* سبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهم[١]*

واتفق الجميع على ذلك في (عليّ ولدَيَّ) . الظرفيتين . "[٢] .

. قال الشيخ خالد:

" وفي دعواه الاتفاق نظر؛ فإن بعض العرب لا يقلب فيقول: (لداي وعلاي)، قاله المرادي في شرح التسهيل[٣]"[٤].

وهذا القول في المسألة منقول عن أبي حيان، حيث قال:

" وأما (لديَّ، وعليَّ، وإليَّ) فأكثر العرب يقلب ألفها وتدغم، فتقول: لديَّ، وعليَّ، وإليّ، وبعضهم لا يقلب، فيقول لدايَ، وعلايَ، وإلايَ "[٥] .

قال السيوطي: " نقله أبو حيان معترضاً على (صاحب التمهيد[٦]) في نفيه ذلك"[٧].

ولذا كان ينبغي على المصرح أن ينقل القول عن صاحبه لا عن تلميذه الذي نقل عنه.

---

(١) وعجزه : * فثُخُرِّموا ولكل جنبٍ مصرع *

البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذليّ في: شرح أشعار الهذليين للسكري ٧/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٨/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٧٧/٣ . ١٧٨.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٨٣٦/٢.

(٤) انظر: التصريح ٢٤٨/٣.

(٥) انظر: الارتشاف ١٨٥٠/٤.

(٦) وهو ابن بطال محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي اليمني المشهور ببطال، انظر: بغية الوعاة ٤٣/١ – ٤٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٩٨/٤.

أما دعوى الاتفاق التي ذكرها ابن هشام فقد قال بها:

الزمخشري[١]، وابن يعيش[٢]، وابن عصفور[٣]، والإسفراييني[٤]، والأشموني[٥].

ومما وردت فيه الألف مثبتة في(إلى ولدى وعلى) قول الشاعر:

إلاكُم ياخُناعَةُ لا إلانا عزا الناس الضَّراعةَ والهوانا

فلو برأت عقولُكُم بصَرتُم بأن دواءَ دائكُمُ لدانا

وذالكُمُ إذا واثقْتُمونا على قصرِ اعتمادِكُمُ علانا[٦]

---

(١) انظر: المفصل ص١١٣.

(٢) انظر : شرح المفصل ٢٠٩/٢.

(٣) انظر: المقرب ٢١٧/١.

(٤) انظر: لباب الإعراب ص٣٨٠.

(٥) انظر: شرح الألفية ١٩٤/٢.

(٦) الأبيات من الوافر بلا نسبة في: همع الهوامع للسيوطي ١٦٦/٣.

. ٢٨ .

باب أبنية أسماء الفاعلين[١]

وباب أبنية أسماء المفعولين[٢]

. اعترض الشيخ خالد على هذا الجمع، ورأى بأنه غير سائغ[٣].

وسبق أن تطرق لذلك في (باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) فقال:

" لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة؛ لأن مفعولاً اسم اللفظ، وهو غير عاقل.قاله الموضح في الحواشي "[٤].

. قال الصبان: " إضافة (أبنية) إلى (أسماء) للبيان، أي: أبنية هي أسماء الذوات الفاعلين، وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل على غيره فجمع بالياء والنون، فاندفع ما اعترض به"[٥].

ويدل على صحة هذا الجمع – استناداً إلى التعليل السابق – أنه قد استعمله النحاة المتقدمين كأبي علي الفارسي[٦]، والزجاجي[٧]، وتبعهما: عبد القاهر الجرجاني[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن عصفور[١٠]، والمرادي[١١]، والأشموني[١٢].

فلم يكن ابن هشام مخطئاً في استعمال الجمع السالف الذكر، بل هو جمع سائغ، ولو كان فيه خلاف ذلك لما استساغه النحاة، وتعاقبوا على استخدامه في كتبهم.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢١٨/٣.

(٢) انظر: السابق ٢٢٠/٣.

(٣) انظر: التصريح ٣٢٨/٣، وكذلك (أسماء المفعولين) ص٣٣٧ من نفس الجزء.

(٤) انظر: السابق٢١٥/٢. وقد استعمله سيبويه فقال:" باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين". [الكتاب ٤١/١].

(٥) انظر: حاشيته على الأشموني ٤٨٨/٢.

(٦) انظر: الإيضاح العضدي ص١٤١.

(٧) انظر: الجمل ص٣٠٠.

(٨) انظر: المقتصد ٥٠٥/١ ، ٦٢٩.

(٩) انظر: شرح المفصل ١٠٦/٤

(١٠) انظر: شرح الجمل ٤٠٢/٢ ، ٤٤٩ ، ٦١٣.

(١١) انظر: توضيح المقاصد ٨٦٩/٢.

(١٢) انظر: شرح الألفية ٢٤٢/٢.

. ٢٩ .

باب أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها

ـ قال ابن هشام – منبها – بعد حديثه عن أبنية اسم الفاعل والصفة المشبهة من الفعل الثلاثي:

" جميع هذه الصفات صفات مشبهة؛ إلافاعلاً كـ: ضارب، وقائم، فإنه اسم فاعل، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما دل على الثبوت، كـ: طاهر القلب، وشاحِطِ الدار: أي بعيدها، فصفة مشبهة أيضاً"(١).

ـ قال الشيخ خالد:

" وكان ينبغي أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب، لئلا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي لا يكون صفة مشبهة، وليس كذلك"(٢).

وقوله في محله، وإليه ذهب الصبان(٣) فاسم الفاعل من غير الثلاثي قد يكون صفة مشبهة إن قصد به الثبوت والدوام، نحو: معتدِل الرأي، وهذا مبني على أن هذه الصفة قد تجاري المضارع في تحركه وسكونه(٤)، أي في تقابل حركة بحركة، وسكون بسكون، لا تقابُل حركة بعينها، إذ لا يُشترط التوافق في أعيان الحركات(٥)، ولكن الغالب فيها عدم الموازنة.

أما ابن هشام فإنه عند حديثه عن اسم الفاعل من غير الثلاثي لم يتطرق إلى مجيئه صفة مشبهة إن دل على الثبوت(٦)، وهو مايوحي بأنه لا يكون كذلك إلا من الثلاثي فقط.
ولكنه عند تناوله لما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل قال بأنها: " تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه، كـ: طاهر القلب، وضامر البطن، ومستقيم الرأي، ومعتدل القامة"(٧).

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢١٩/٢ . ٢٢٠، وتبعه الأشموني في شرح الألفية ٢٤٣/٢.

(٢) انظر: التصريح ٣٣٣/٣.

(٣) انظر: حاشيته على الأشموني ٤٩٠/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٩/٣، ٧٠، وتوضيح المقاصد للمرادي ٨٧٧/٢.

(٥) انظر: التصريح ٣٤٦/٣، وأيضاً: شرح القطر لابن هشام ص٤٦١ وقال:

" فإن قلت: كيف تصنع بقائم ويقوم، فإن ثاني (قائم) ساكن، وثاني يقوم متحرك ؟ قلت: الحركة في ثاني (يقوم) منقولة من ثالثه، والأصل: يَقْوُم، كـ (يَدْخُل)، فنقلت الضمة لعلة تصريفية". وهذه العلة هي استثقال الضمة على الواو فنقلت إلى الحرف الساكن الصحيح.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٢٢٠/٣.

(٧) انظر: السابق ٢٢٢/٣.

وذكر ذلك أيضاً في: مغني اللبيب[1].

ولذا كان ينبغي عليه التمثيل للصفة المشبهة باسم الفاعل من غير الثلاثي كما مثل للثلاثي، وأن يؤخر التنبيه بعد استيفاء الكلام عنهما.

(١) انظر: ١٣٨/٢.

. ٣٠ .

الفصل بالمنادى بين فعل التعجب ومعموله

. قال ابن هشام:

" ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يُفصل بينهما بغير ظرف ومجرور، لا تقول: ما زيداً أحسن، ولا: بزيدٍ أحسن، وإن قيل: (بزيد) مفعول، وكذلك لا تقول: ما أحسن يا عبدالله زيداً...." [١].

. قال الشيخ خالد:

" بالفصل بالمنادى بين (أحسن) ومعموله ... وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه، كقول علي رضي الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولاً: ((أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً))، أي: مرمياً على الجَدالة – بفتح الجيم – وهي الأرض، قال ابن مالك: وهذا مصحح للفصل بالمنادى[٢]" [٣].

فالقول بجواز هذا الفصل منسوب إلى ابن مالك، وتبعه في ذلك عدد من النحاة كأبي حيان[٤]، والمرادي[٥]، وابن عقيل[٦]، والأشموني[٧].

والمصرح يجيز الفصل كما هو واضح من نصه.

أما ابن هشام فإنه لا يرى الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير الظرف أو المجرور المتعلقين بالفعل[٨].

قال ابن مالك: " وأما صحة هذا الفصل قياساً فمن قِبَل أن الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد، فاعتبار الفصل بهما بين فعلي التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد أحق وأولى"[٩].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٣٦/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٤١/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٥٠/٢.

(٣) انظر: التصريح ٣٨٢/٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٢٠٧١/٤.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٨٩٩/٢.

(٦) انظر: شرح الألفية ١٤٨/٢.

(٧) انظر: شرح الألفية ٢٧٣/٢.

(٨) انظر: أوضح المسالك ٢٣٦/٣.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٤١/٣.

وبناءً على هذا القياس فإنه قد جاز الفصل بالمنادى بين فعل التعجب والمتعجب منه قياساً على جواز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر :

كأنّ بِزْذَوْنَ أبا عصامِ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللجام[1]

وابن هشام يخصَ ذلك بالشعر دون النثر[2].

وما دام أنه قد أجاز الفصل بالنداء في باب الإضافة فلا أرى سبباً منطقياً لرفضه ذلك في التعجب، خاصة وأن من رُوي عنه ذلك هو علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه .

فالقول بجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله كما ذهب إليه الشيخ خالد هو الصحيح عندي .

(١) البيت من الرجز، بلا نسبة في: المقاصد النحوية للعيني ٥٨٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٧٣/٣.

. ٣١ .

التوابع :

. قال ابن هشام:

" الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والنسق، والبدل"[١].

. قال الشيخ خالد:

" ويشكل عليه نحو: قام قام زيدٌ، ونعم نعم، ولا لا؛ فإنها مشتملة على التوكيد، ولا تبعية في شيء منها"[٢].

وأجاب الشيخ ياسين عن هذا الإشكال بأن المراد: يتبع في الإعراب وجوداً وعدماً[٣].

وأضاف الصبان إشكالات أخرى ترد على تبعية الإعراب، فقال:

" وعطف النسق إذا لم يكن للمعطوف عليه إعراب كالجملة المستأنفة، والجواب: أن المراد في الإعراب وجوداً وعدماً، فيدخل ما ذُكر، ويرد أيضاً: يا زيدُ الفاضلُ، ويا سعيدُ كرزُ – بضم الفاضل وكرز – إتباعاً لضمة (زيد) و(سعيد)؛ فإن تبعية (الفاضل) و (كرز) لزيدٍ وسعيد – في الضم – ليست تبعية في الإعراب، والجواب: أن المراد الإعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الإعراب مع أنهما تابعان لـ(زيد وسعيد) في إعراب غير ظاهر[٤]، بل هو محلي في المتبوع، وتقديري في التابع ،منع من ظهوره حركة الإتباع، فعُلِم أن ضمة التابع ليست ضمة إعراب لعدم الرافع، ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه، هذا هو التحقيق، ثم المراد الإعراب لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً، فيدخل نحو: جحرُ ضبٍّ خربٍ فـ (خرب) تابع لـ (جحر) ورفعه مقدر، [٥]ونحو: رحم الله سيبويه الذي كان ماهراً في العربية، فـ (سيبويه) و(الذي) متوافقان في الإعراب محلاً "[٦].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٦٧/٣.

(٢) انظر: التصريح ٤٦١/٣.

(٣) انظر: حاشيته على التصريح ١٠٨/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٦/١، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٠٧٢/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣، الارتشاف لأبي حيان ١٩١٢/٤.

(٦) انظر: حاشيته على الأشموني ٨٨/٣.

ولا يمكن أن يكون ابن هشام بمنأى عن هذا المقصود.

وقد تناول عدد من النحاة قبله ومن بعده المسألة ضمن هذا الإطار تناولاً اعتيادياً، ولم يتطرقوا لما ذكره المصرح من إشكال؛ لأنه لا وجود له عندهم وفق ما سبق بيانه، كعبد القاهر الجرجاني[١]، وابن عصفور[٢]، وابن مالك[٣]، وأبي حيان[٤]، والمرادي[٥]، والسيوطي[٦].

ولذا فلا إشكال فيما قاله ابن هشام، بل الإشكال في أن يبقى ما أورده المصرح دون جواب عنه يفصح عن المراد.

(١) انظر : المقتصد ٨٩٦/٢.

(٢) انظر : شرح الجمل ١٩٢/١.

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٨٦/٣، وشرح الكافية ١١٤٦/٢.

(٤) انظر : الارتشاف ١٩٠٧/٤.

(٥) انظر : توضيح المقاصد ٩٤٥/٢.

(٦) انظر : همع الهوامع ١٦٥/٥.

. ٣٢ .

العطف بـ (حتى)

. قال ابن هشام في الشرط الرابع من شروط العطف بحتى:

" كونه غاية في زيادة حسية، نحو: (فلانٌ يهب الأعدادَ الكثيرة حتى الألوف)، أو معنوية، نحو: مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك، أو في نقص كذلك، نحو: المؤمن يُجزَى بالحسنات حتى مثقال ذرة، ونحو: غلبك الناس حتى الصبيان، أو النساء"(١).

. قال الشيخ خالد:

" والتحقيق . كما في المطوَّل(٢)ـ أن المعتبر في (حتى) ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى، أو بالعكس، ولا يُعتبر الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأُخر، نحو: مات كلُّ أبٍ حتى آدمُ، أو في أثنائها، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياء، أو في زمان واحد: جاءني القوم حتى زيدٌ، إذا جاؤوك معاً و(زيد) أضعفهم"(٣).

وهذا القول نص عليه الشمني (٤)، وأخذ به الصبان(٥).

وقد سبق الرضيُّ صاحب المطول إلى هذا الرأي فقال:

" واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد (حتى) العاطفة آخر أجزاء ما قبلها حساً، ولا آخرها دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك، وقد لا يكون، لكنه يجب فيها أن يكون آخر الأجزاء إذا رتبت الأجزاء: الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت لقصدك من الجانب الأضعف مصعداً كان آخر الأجزاء أقواها، نحو: مات الناسُ حتى محمدٌ صلى الله عليه وسلم – بالعطف –، وليس هو عليه الصلاة والسلام آخرهم حساً، ولا دخولاً في الموت، بل هو آخرهم قوة وشرفاً، وإذا: ابتدأت بعنايتك من الجانب الأقوى منحدراً كان آخر الأجزاء أضعفها، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة – عطفاً – ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركاب أو معهم"(٦).

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٢٦/٣.

(٢) هو شرح على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني لسعد الدين التفتازاني. انظر: ص١٠١.

(٣) انظر : التصريح ٥٧٩/٣ . ٥٨٠.

(٤) انظر: حاشيته على مغني اللبيب ٢٦١/١ .

(٥) انظر: حاشيته على الأشموني ٩٧/٣.

(٦) انظر: شرح الكافية ١٩/٦.

ورفض ابن مالك ذلك بقوله: "ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادَّعى مالا دليل عليه، وفي الحديث: (كلُّ شيء بقضاء وقدر حتى العجزُ والكيسُ[١])، وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات"[٢].

وهو يرى بأن المعطوف بـ (حتى) يكون غاية للمعطوف عليه في زيادة أو نقص. فيدخل في الزيادة: الأقوى، والأعظم، والأكثر، ويدخل فيما هو غاية في النقص: الأضعف، والأصغر، والأقل[٣].

وهذا رأي أغلب النحاة، كابن عصفور[٤]، وأبي حيان[٥]، والمرادي[٦]، وابن عقيل[٧]، والأشموني[٨].

والموضح يأخذ بذلك كما يوحي به كلامه، وقد صرح به في (شرح القطر[٩]) حيث قال:

" زعم بعضهم أن (حتى) تفيد الترتيب كما تفيده ثم والفاء، وليس كذلك، وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام:...، ولا ترتيب بين القضاء والقدر، إنما الترتيب ظهور المقْضِيَّات والمقدَّرات".

ويظهر لي أن هذا الرأي أجدر بالاختيار من سابقه.

---

(١) انظر: صحيح مسلم ٢١١/٤،الحديث رقم (١٨) باب القدر، ومسند الإمام أحمد ٤٧٩/٢ باب القدر، وموطأ الإمام مالك ص٥٦٥ الحديث رقم (٤).

(٢) انظر: شرح الكافية ١٢١١/٣ . ١٢١٢.

(٣) انظر: السابق ١٢٠٩/٣، وانظر: شرح التسهيل ٣٥٧/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢٢٨/١، والمقرب ٢٣٠/١.

(٥) انظر: الارتشاف ١٩٩٩/٤.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ١٠٠٢/٢.

(٧) انظر: المساعد ٤٥٢/٢ ، وشرح الألفية ٢١٠/٢.

(٨) انظر: شرح الألفية ٣٦٨/٢ . ٣٦٩.

(٩) انظر: ص٥٠٥.

. ٣٣ .

شروط الاسم المنصوب على الاختصاص

. قال ابن هشام فيما يفترق به الاسم المختص عن المنادى:

" والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه، والغالب كونه ضمير تكلم، وقد يكون ضمير خطاب، كقول بعضهم: بك . اللهَ . نرجو الفضل، والرابع والخامس: أنه يقل كونه علماً، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً كما في هذا المثال"[١].

. وقال الشيخ خالد :

" وفي هذا المثال شذوذان: كونه بعد ضمير خطاب، وكونه علماً، قاله في الشذور[٢]"[٣].

وقد بُني هذا الشذوذ على أن المقدم على الاسم المنصوب على الاختصاص لا يكون ضمير خطاب إلا قليلاً، وكذلك مجيء هذا الاسم علماً.

ولكن هذا خلاف ما ذهب إليه النحاة، قال سيبويه:

" وزعم الخليل أن قولهم: بك . اللهَ . نرجو الفضل، وسبحانك اللهَ العظيم، نصبه كنصب ما قبله – أي على الاختصاص – وفيه معنى التعظيم"[٤] ، وذكر أيضاً بأن الاسم المختص قد يكون علماً على معنى الافتخار[٥]، واستشهد لذلك بقول رؤبة:

* بنا تميماً يُكشَفُ الضبابْ[٦]*

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٦٩/٤ . ٧٠.

(٢) انظر: شرح الشذور ص٢٢٢.

(٣) انظر: التصريح ١٢٧/٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢٣٥/٢.

(٥) انظر: السابق ٢٣٤/٢.

(٦) عجز بيت من الرجز وصدره: * راحتْ وراح كعصا السَّبساب *

لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٩، والمقاصد النحوية للعيني ٢٨٣/٣، وخزانة الأدب للبغدادي ٤١٣/٢.

وتبعه في ذلك: ابن مالك[١]، والرضي[٢]، وأبو حيان[٣]، والمرادي[٤]، وابن عقيل[٥]، والأشموني[٦]، وغيرهم.

. وابن هشام حكم على ما سبق بالشذوذ في: شرح الشذور، والجامع الصغير[٧].
وسار في التوضيح على عكس ذلك كما هو ظاهر في نصه وهو الصحيح، فالحكم بالقلة لا يعني الشذوذ.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٤٣٤/٣.
(٢) انظر: شرح الكافية ٤٢٩/١ . ٤٣٠.
(٣) انظر: الارتشاف ٢٢٤٩/٥، والبحر المحيط ٢٩٠/١.
(٤) انظر: توضيح المقاصد ١١٥٠/٣. ١١٥١.
(٥) انظر: المساعد ٥٦٧/٢ . ٥٦٨.
(٦) انظر: شرح الألفية ٨٣/٣.
(٧) انظر: ص٥٤.

. ٣٤ .

تقديم معمول اسم الفعل عليه

. قال ابن هشام:

" ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافاً للكسائي[١]، وأما ↓ ✍✂♦☺■❁ ✂✎★ ↘♦■⓿↘▤↗☠⇗ ↑[٢]، وقوله:

* يأيها المائح دَلْوي دونكا[٣]* فمؤولان"[٤].

. قال الشيخ خالد:

"وتأويل البيت: أن (دلوي) مبتدأ، و (دونك) خبره، وفيه نظر؛ لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يُخبر عن الدلو بكونه دونه" [٥].

دفع الصبان هذا النظر بأن الخبر (دونك) بمعنى (قدامك)، ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو، كـ: أنا عطشان، كناية عن طلب سقي الماء[٦].

ذهب إلى ذلك جماعة من النحاة كالصيمري[٧]، وابن الأنباري[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن مالك[١٠].

وهناك رأي آخر في البيت كان على المصرح أن يورده ما دام أنه يرفض الرأي السابق، وهو أن يكون (دلوي) منصوباً بفعل محذوف يفسره (دونك)، تقديره: خذ، أو املأ، أو تناول[١١].

---

(١) وفي نقل أجازه الكوفيين إلا الفراء، قاله أبو حيان في الارتشاف ٢٣١١/٥.

(٢) النساء /٢٤.

(٣) صدر بيت من الرجز وعجزه: * إني رأيت الناس يحمدونكا *، لجارية من بني مازن في المقاصد النحوية للعيني ٢٩٢/٣.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٨١/٤ . ٨٢.

(٥) انظر: التصريح ١٦٢/٤.

(٦) انظر: حاشيته على الأشموني ٣١٩/٣.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ٢٥٠/١.

(٨) انظر: الإنصاف ٢٣٤/١.

(٩) انظر: شرح المفصل ٢٨٧/١.

(١٠) انظر: شرح عمدة الحافظ ٧٣٩/٢.

(١١) انظر: التبصرة للصيمري ٢٥١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢، والمقرب ١٣٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٢.

وقال ابن يعيش: "ويؤيد ذلك أنه لو قال: يا أيها المائح دلوي، ولم يزد عليه لجاز؛ لدليل الحال عليه"[1].

أما ابن هشام فلم يزد في التوضيح على أن قال بالتأويل في البيت، ولكنه في المغني[2] فصل القول فيه، فذكر كلا الاحتمالين، إلا أنه بدأ باحتمال النصب بفعل محذوف، مما يوحي بأنه قد يكون مقدماً في نفسه على الاحتمال الآخر.

وما أراه أن ما ذهب إليه المصرح من رأي ليس صحيحاً ؛ لأن جانب المعنى القائم عليه تأويل البيت ظاهر،هذا مع أنه إنما اعترض على تأويل هو أتى به ولم يأتِ به ابن هشام، بل ترك التصريح بوجه التأويل، فليس في كلام الشيخ خالد إلا اعتراضه على ما أتى به من تأويل .

(١) انظر: شرح المفصل ٢٨٨/١.

(٢) انظر: ٣٦٧/٢.

. ٣٥ .

ما لا ينصرف

. قال ابن هشام في النوع الخامس مما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة – وهو العلم الموازن للفعل – :

" ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى، ولا وزن هو فيهما على السواء، وقال عيسى[١]: إلا أن يكونا منقولين من الفعل، كالأمر من: ضاربَ، وتضاربَ، ودحرج أعلاماً ، واحتج بقوله:

* أنا ابنُ جلا وطلاَّعُ الثنايا[٢]*

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمي بـ (جلا) من قولك (زيد جلا)، ففيه ضمير، وهو من باب المحكيات، كقوله: * نُبِّئتُ أخوالي بني يزيدُ[٣]*

وأن يكون ليس بعلم، بل صفة لمحذوف، أي: ابن رجلٍ جلا الأمور"[٤].

. قال الشيخ خالد:

" وفي كلا الاحتمالين نظر:

أما الأول؛ فلأن الأصل عدم استتار الضمير.

وأما الثاني؛ فلأنه لا يُحذف الموصوف بالجملة إلا إذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بـ (مِنْ) أو (في) كما تقدم في باب النعت[٥]"[٦].

أول هذين الاحتمالين لا أرى أن هناك سبيلاً لإيراده؛ فلا يصح أن يُتكأ عليه في تنظير، أو يعتمد عليه في رد أو إقامة حجة، ولم أجد من النحاة الذين قرأت لهم من ذكر ذلك، بل يتفقون على ما أورده الموضح من رأي بدءاً بسيبويه[٧]، ومروراً بالزجاجي[٨]، وابن

---

(١) انظر رأيه في: الكتاب لسيبويه ٢٠٦/٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٤٦٧/٣.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه: * متى أضعِ العمامةَ تعرفوني *

لسحيم بن وثيل في الأصمعيات ص١٧، وجمهرة اللغة لابن دريد ص٤٩٥، ١٠٤٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٥٩/١.

(٣) صدر بيت من الرجز، وعجزه: * ظُلماً علينا لهُمُ فديدُ *

لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٧٣، والمقاصد النحوية للعيني ٣٣٥/٣.

(٤) انظر: أوضح المسالك ١١٨.١١٧/٤.

(٥) انظر: التصريح ٤٩٩/٣.

(٦) انظر: السابق ٢٥٣/٤.

(٧) انظر: الكتاب ٢٠٧/٣.

(٨) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٢٠.

يعيش[١]، وابن عصفور[٢]، وابن مالك[٣]، والرضي[٤] وأبي حيان[٥]، والمرادي[٦]، والعيني[٧]، والأشموني[٨].
فكلهم مجمعون على أنه من باب الجمل المحكية التي يسمى بها، نحو: برقَ نحرُه، وشابَ قرناها.

وأما الثاني فقد ذكره الرضي قائلاً:
" وإن لم يكن علماً فهو صفة موصوف مقدر، أي: أنا ابن رجلٍ جلا أمرُه، أي: انكشف، أو: جلا الأمور أي: كشفها، وفيه ضعف؛ لأن الموصوف لا يقدر إلا بشرط".

وهذا الشرط ذكره في موطن آخر بقوله:
" وإنما يكثر حذف موصوفها بشرط أن يكون بعض ما قبله المجرور بـ (من) أو (في) ... فإن لم يكن كذا لم تقع الجملة والظرف مقامه إلا في الشعر، قال: أنا ابن جلا.." [٩].

ففي المسألة استثناء لم يتطرق إليه المصرح هنا ولا في باب النعت وقد ذكره ابن عصفور[١٠]، وابن مالك[١١]، والمرادي[١٢]، والسيوطي[١٣].
وابن هشام ذكر ذلك في المغني[١٤] قائلاً: " فإن قيل فيه حذف موصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع، قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه كقوله . ثم ذكر البيت . ".
وبذلك يسقط الاحتمال الثاني كسابقه .

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٧٣/١، ٢٥٥/٢.
(٢) انظر: شرح الجمل ٢٠٦/٢ . ٢٠٧.
(٣) انظر: شرح الكافية ١٤٦٨/٣.
(٤) انظر: شرح الكافية ١٦٣/١ . ١٦٤.
(٥) انظر: الارتشاف ٩٠٦/٢.
(٦) انظر: توضيح المقاصد ١٢١٢/٣. ١٢١٣.
(٧)انظر: المقاصد النحوية ٣٢٤/٣.
(٨) انظر: شرح الألفية ١٦٠/٣.
(٩) انظر: شرح الكافية ٥٣/٣ . ٥٥.
(١٠) انظر: شرح الجمل ٢١٩/١.
(١١) انظر: شرح التسهيل ٣٢٢/٣ . ٣٢٣.
(١٢) انظر: توضيح المقاصد ٩٦٦/٢.
(١٣) انظر: الهمع ١٨٧/٥.
(١٤) انظر: ٣٢٠/١ . ٣٢١.

المبحث الثاني:

المسائل التي ذكر الأزهري مخالفته لها وهي في كتب ابن هشام الأخرى

. ١ .

العطف على الضمير المستتر من غير تأكيد:

ـ **قال ابن هشام** في شرح الشذور[١] في قوله تعالى: ﴿ ... ﴾[٢]:

" يحتمل أخي ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مرفوعاً وذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون عطفاً على الضمير في (أملك) [٣]، ذكره الزمخشري[٤]، وفيه نظر؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر، لا تقول: أقوم زيد، فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به فإن قلت: وأيضاً فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد، كما في قوله تعالى: ﴿ ... ﴾، قلت: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التأكيد.

الثاني: أن يكون عطفاً على محل إن واسمها، والتقدير: وأخي كذلك.

الثالث: أن يكون مبتدأ حُذف خبره، والتقدير: وأخي كذلك.

والفرق بين الوجهين: أن المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين كما تقول: إن زيداً منطلقٌ وعمرو ذاهب، وفي الوجه الثالث جملة على جملة، كما تقول: إن زيداً منطلقٌ، وعمرو ذاهبٌ.

الثاني: أن يكون منصوباً، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على اسم إنّ[٦].

والثاني: أن يكون معطوفاً على (نفسي) [١].

---

(١) انظر: ص ٤١ . ٤٢.

(٢) المائدة: ٢٥.

(٣) والتقدير: لا أملك أنا وأخي إلا أنفسنا، انظر: معاني القرآن للزجاج١٦٤/٢.

(٤) انظر: الكشاف ٦٠٥/١.

(٥) الأنبياء/٥٤.

(٦) والتقدير: إني وأخي لا نملك إلا أنفسنا، وإني لا أملك إلا نفسي، وإن أخي لا يملك إلا نفسه، انظر: معاني القرآن للزجاج ١٦٥/٢.

والثالث: أن يكون مخفوضاً، وذلك من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفاً على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين، لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ".

ومدار الخلاف في الوجه الأول من وجوه الرفع، فقد أخذ الشيخ خالد برأي الزمخشري فقال:

" وجوابه: أنه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع، والذي حسَّن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى"(٢).

وقد حسَّنه قبله: أبو البركات بن الأنباري(٣).

وممن أجازه أيضاً: الزجاج(٤)، وأبو جعفر النحاس(٥)، وهو الصواب؛ لأن العطف المذكور لا خلاف فيه، بل متفق عليه بين البصريين والكوفيين، أما إن انتفى الشرط المصحح للعطف على الضمير المستتر وهو: توكيده بضمير منفصل، أو فصله عن الظاهر بفاصل، فإن البصريين يرون أنه قبيح رغم جوازه، ولا يكون إلا في الضرورة الشعرية(٦)؛ لأن الضمير لا يخلو إما أن يكون مقدراً في الفعل، أو ملفوظاً به ، نحو: قمتُ وزيدٌ، فالتاء تنزل منزلة الجزء من الفعل، فلو جُوِّز العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز(٧).

أما الكوفيون فيُجيزونه اختياراً(٨)، ونقل الجواز عن أبي علي الفارسي(٩)، ووافقهم ابن مالك(١٠).

---

(١) والتقدير: لا أملك إلا نفسي، ولا أملك إلا أخي ؛ لأن أخاه إذا كان مطيعاً له فهو ملك طاعته. انظر:معاني القرآن للزجاج١٦٥/٢،ومعاني القرآن للنحاس٢٩٠/٢.

(٢) انظر: التصريح ٢١٧/١.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٨/١ . ٢٨٩.

(٤) انظر: معاني القرآن ١٦٤/١ . ١٦٥.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٢٦٤/١.

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه ٢٩٨،٢٧٨/١ ، ٢٧٨/٢ . ٢٧٩.

(٧) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٤٧٥/٢ (م٦٦).

(٨) انظر: السابق ٤٧٤/٢.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠١٣/٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٠٢٤/٢.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٣٧٣/٣ . ٣٧٤، وقد استدل بما رواه سيبويه عن بعض العرب وهو قولهم:((مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ))،ورأى أن أحسن مايستشهد به على هذا قول عمر رضي الله عنه:((وكنت وجارٌ لي من الأنصار))، وقول علي رضي الله عنه:((كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبوبكر وعمر، وانطلقت وأبوبكر وعمر)).

أما الفاصل المصحح للعطف المذكور فهو . كما ورد سابقاً . واحدٌ مما يلي :

١- الضمير المنفصل المؤكد[١]:

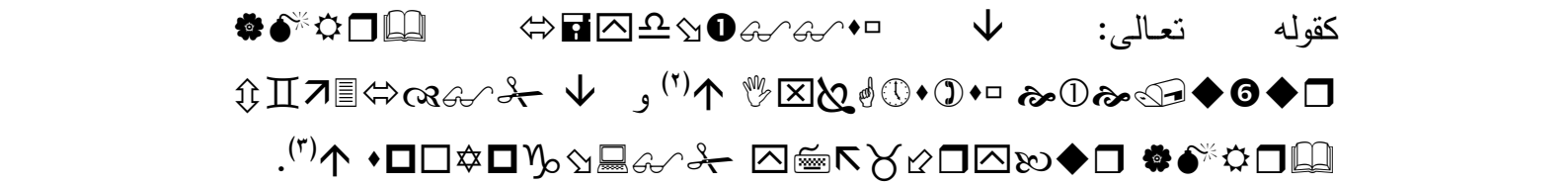

ذكر ابن الحاجب أن علة هذا الشرط تكمن في أن المعطوف عليه في حكم الجزء، وهم لا يعطفون على الجزء، فأتوا في الصورة بالمضمر المنفصل؛ ليكون العطف عليه لفظاً[٤].

٢- طول كلام يقوم مقام التأكيد بالضمير المنفصل:

ويكون ذلك عن طريق الفصل بمثل ما يأتي:

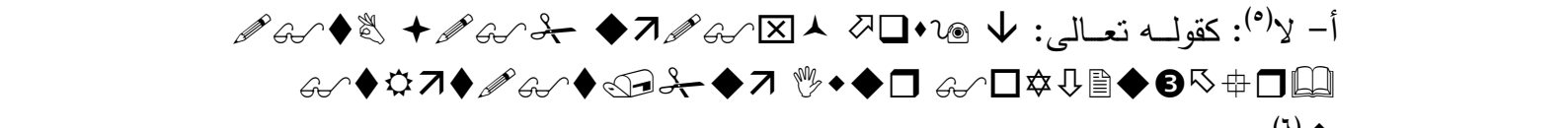

ب – معمول العامل في الضمير المعطوف عليه[٧]: كقوله تعالى:

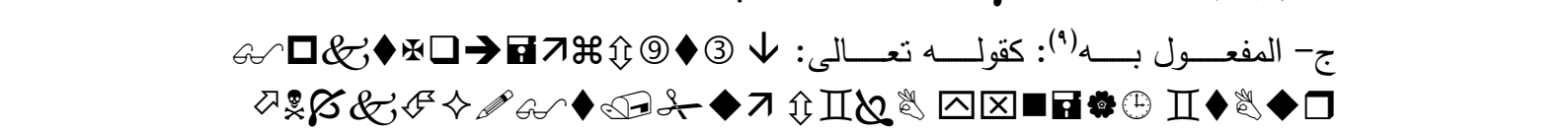

ج- المفعول به[٩]: كقوله تعالى:

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٢٧٨/١، ٢٩٨. ٣٧٨/٢، ٣٧٩، والمقتضب للمبرد ٢١٠/٣ .

(٢) المائدة /٢٤.

(٣) البقرة /٣٥.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٥/١.

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه ٣٧٩/٢ . والمقتضب للمبرد ٢١٠/٣.

(٦) الأنعام /١٤٨.

(٧) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤١/١.

(٨) الأحزاب /١٤٣.

(٩) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٤٨، وهمع الهوامع للسيوطي٢٦٧/٥.

(١٠) الرعد / ٢٣.

د- التمييز: كقول الشاعر:

ملئتَ رُعْباً وقومٌ كنتَ راجيهم لماّ دَهَمْتُكَ من قومي بآسادِ[1]

هـ- النداء: كقول الشاعر:

لقد نلتَ عبَدالله وابنُك غايةً من المجدِ مَنْ يظْفَرْ بها فاقَ سُؤدَدا[2]

ويضم إلى ذلك الفصل بأداة الاستثناء والمستثنى في قوله عز وجل:

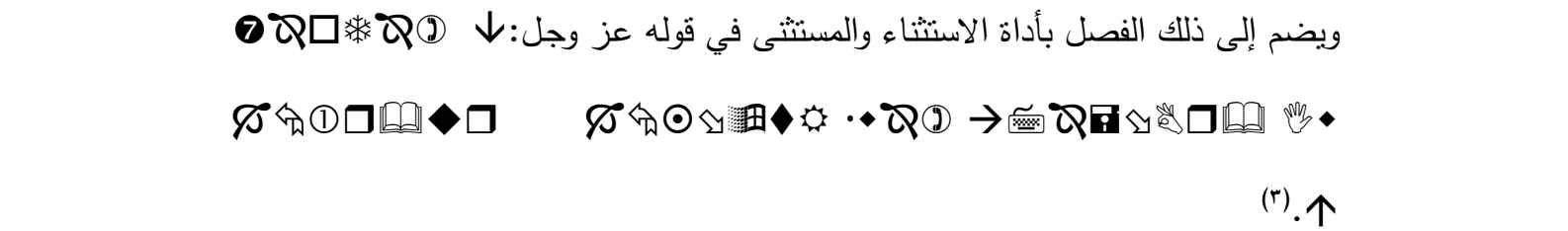

[3].

وقد جانب ابن هشام الصواب فيما قال، وناقض نفسه بما صرح به من جواز الفصل بأي فاصل غير الضمير المنفصل.

قال في أوضح المسالك[4]:

" ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل ... أو وجود فاصل أي فاصل كان بين المتبوع والتابع".

وقال في (شرح الشذور) [5]:

" ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد

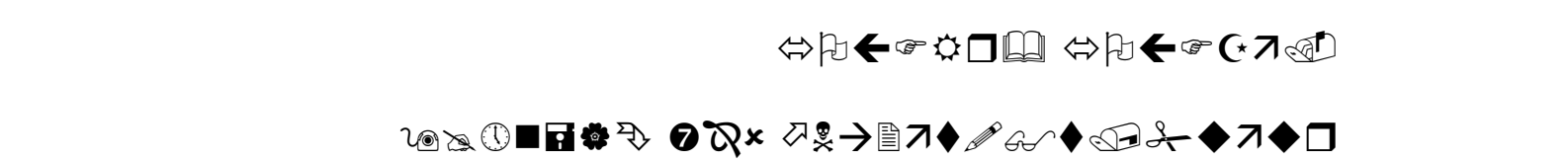

(١) البيت من البسيط، بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٣، وهمع الهوامع ٢/١٣٨.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في: المرجعين السابقين، نفس الجزء والصفحة في كل منهما .

(٣) الأنبياء/٥٤.

(٤) انظر: ٣/٣٤٦.

(٥) انظر: ص٤٤٧ . ٤٤٨.

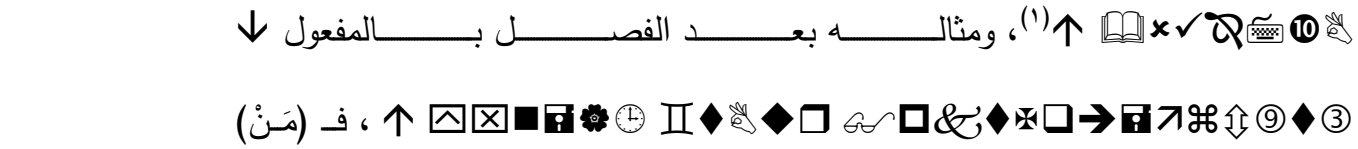
[1]، ومثاله بعد الفصل بالمفعول

، فـ (مَنْ) عطف على (الواو) من (يدخلونها)، وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول" .

وقال في (شرح اللمحة) [2] في القسم الأول من عطف المفرد على المفرد:

" عطف الاسم على الاسم كـ: جاء زيد وعمرو، وشرطه ألا يكون الاسم ضميراً مجروراً... ولا ضميراً مرفوعاً متصلاً غير مفصول من المعطوف بفاصل، فلا يجوز: زيدٌ قام وعمرو، على تقدير (عمرو) معطوفاً على الضمير في (قام)، ويجوز تقديره مبتدأ حذف خبره، فإن قلت: زيدٌ قام اليوم وعمرو، جاز لحصول الفصل".

---

(١) الرعد/٢٣.

(٢) انظر: ٢/٢٤٣ . ٢٤٤.

. ٢ .

تعريف العلم المنقول من الفعل

تحدث ابن هشام في المغني[١] عن نوع (أل) الداخلة على العلم فقال بأنها:

قد تكون زائدة غير لازمة في الشعر، كدخولها على (يزيد) في قول الشاعر:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً شديداً بأعْباءِ الخلافةِ كاهلُهْ[٢]

وقيل للتعريف، وأن (يزيد) نُكّر، ثم أدخلت عليه (أل) كما ينكر العلم إذا أضيف، كقول الشاعر:

علا زيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكُمْ بأبْيَضَ ماضي الشَّفْرَتَيْنِ يمانِ[٣]

. قال الشيخ خالد معترضاً على تعريف (يزيد):

" وعندي فيه نظر؛ لأنه وإن نكر لا يقبل (أل) نظراً إلى أصله وهو الفعل، والفعل لا يقبل (أل) بخلاف (زيد) إذا نكر"[٤].

. وهو رأي جماعة من النحويين ذهبت إلى أن ذلك ضرورة، منهم:

الأعلم الشنتمري[٥]، وابن الأنباري[٦]، وابن هشام في (التوضيح) [٧]: حيث رأى أن هذه الضرورة سهلها تقدم ذكر (الوليد)، وتبعه السيوطي[٨]، والأشموني[٩].

---

(١) انظر ١/١١٠ . ١١١.

(٢) البيت من الطويل لابن ميادة في ديوانه ص١٩٢، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٢/٤١٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/١٦٤.

(٣) والبيت من الطويل لرجل من طيئ في: شرح شواهد المغني للسيوطي ١/١٦٥، والمقاصد النحوية ٢/٥١٢.

(٤) انظر: التصريح ١/٤٩٧ ، ٤٩٨.

(٥) انظر: النكت ١/٤٩٠ . ٤٩١.

(٦) انظر: الإنصاف ١/٣١٧ (م ٤٣).

(٧) انظر: ١/١٦٥ . ١٦٦.

(٨) انظر: الأشباه والنظائر ١/٢٤.٢٣، ٨/٣٠٦.

(٩) انظر: شرح الألفية ١/١٧١.

. واختارت جماعة أخرى الرأي القائل بصحة تعريف العلم المنقول من الفعل بـ (أل) إذا نكر منهم:

ابن جني[١]، والزمخشري[٢]، وابن هشام اللخمي[٣]، وابن يعيش[٤]، والبغدادي[٥].

وابن هشام يورد في (شرح القطر) [٦] ما يثبت صحة هذا الرأي عنده، فقد قال: " يحتمل أن يكون قدر في (يزيد) الشياع فصار نكرة، ثم أدخل عليه (أل) للتعريف".

وما ذكره في المغني دون تعقب يؤكد تسليمه بذلك، وهو الصحيح؛ لأن نحو (يزيد) وإن كان أصله الفعل إلا أنه صار علماً ينطبق عليه ما ينطبق على بقية الأعلام من أحكام كالتنكير في حال الإضافة، فلا يمكن قياس منع تعريف الفعل بـ (أل) على العلم المنقول منه؛ لا فتراق كل منهما في الدلالة.

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٤٥٠/٢ . ٤٥١.

(٢) انظر: المفصل ص٣٩.

(٣) انظر رأيه في: خزانة الأدب للبغدادي ٤٤٢/٩.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٣٥/١.

(٥) انظر: خزانة الأدب ٢٢٦/٢.

(٦) انظر: ص١٠٦.

. ٣ .

مرفوع الوصف الواقع مبتدأ إذا كان معتمداً

ذكر ابن هشام في شرح الشذور[١]:

أن الوصف الواقع مبتدأ المعتمد على نفي أو استفهام قد يرفع الضمير المنفصل، كقول الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على منْ أُقاطِعُ[٢]

وفيه رد على الكوفيين، والزمخشري، وابن الحاجب، إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً، وأوجبوا في قوله تعالى: ↓ 🕮❐❻◆✂↘🖄↖🖬 🕮❐☼💣❁ ↑ [٣] أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير، وهو ما لا يمكن في البيت؛ إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد.

واعترض الشيخ خالد على ذلك مبيناً أن المراد بالظهور عند الزمخشري، وابن الحاجب ضد الاستتار[٤].

وهو مخطئ في ذلك ؛ لأن ما أورداه في كتبهما يثبت صحة ما ذكره ابن هشام. فالزمخشري يصرح في (الكشاف)[٥] عند تفسيره لقوله عز وجل: ↓ 🕮❐❻◆✂↘🖄↖🖬 🕮❐☼💣❁ ⇳Ⅱ♦↖
↑ ↖☹↗🖄♎🕓♦❷⇗🖃🖄✉❋🕓♦③ 🖄🖋☹🖂♍🖄➿✂◆↗

بتقدم الخبر (راغب) وتأخر المبتدأ (أنت).

وفي (المفصل)[٦] عند حديثه عن عمل اسم الفاعل إذا كان دالاً على الحال أو الاستقبال يصرح برفعه للظاهر دون ذكر للمضمر فيقول: " فإن قلت: بارعٌ أدبُه، من غير أن تعمده بشيء، وزعمت أنك رفعت به الظاهر كُذِّبتَ بامتناع: قائم أخواك".

أما ابن الحاجب فإنه يذكر في(إيضاحه)[٧] عند تطرقه لشرح حد المبتدأ عند الزمخشري أن الوصف المذكور لا يرفع إلا الظاهر.

---

(١) انظر: ص١٨٠ . ١٨٢.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١، وتخليص الشواهد لابن هشام ص١٨١.

(٣) مريم /٤٦.

(٤) انظر: التصريح ٥١٠/١.

(٥) انظر: الكشاف ٥١١/٢.

(٦) انظر: المفصل ص٢٢٤.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٧٩/١ . ١٨٠.

ويزيد الأمر وضوحاً ما أورده في (أماليه) [1] عن الزمخشري في هذه المسألة، وتأييده له فيما ذهب إليه حيث **قال:** " قال الشيخ رحمه الله إملاء بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة قوله في المقدمة في المبتدأ والخبر والصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام: رافعة لظاهر، احتراز من مثل قولهم: أقائم هو، فإنه لم يختلف في أن (أقائم) خبر مقدم، ولذلك وجب في التثنية: أقائمان هما، وفي الجمع: أقائمون هم، ولا يجوز: أقائم هم ، وكذلك جاء قوله عليه الصلاة والسلام: ((أو مخرجي هم)) [2] بتشديد الياء على ما ذكرناه، ولو كان على غير ذلك لكان: أو مخرجي هم، بتخفيف الياء؛ لأنه مفرد، ألا ترى أنك تقول: مخرج، ثم تضيفه فتقول: مخرجي، كما تقول: حصيري، وليس كذلك في التشديد، وإنما لم يجرِ المضمر في ذلك مجرى الظاهر لما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلاً؛ لأنه لابد أن يتقدم ذكر لما يعود عليه هذا الضمير، فلا يخلو إما أن يكون في اسم الفاعل مضمر غير هذا المنفصل أو لا، فإن كان الأول فهو المقصود، ويجب أن يكون غير رافع لما بعده، فوجب الاحتراز منه لوجوب الخبرية فيه، لذلك وإن لم يكن فيه ضمير فهو باطل لما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلاً، ألا ترى أنك إذا جعلته معرى عن الضمير المتصل جعلت الضمير المرفوع باسم الفاعل منفصلاً مع إمكان الاتصال، وذلك غير سائغ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول في مثل قولهم: يقوم هو، أنه فاعل لـ (يقوم)، وإن (يقوم) مجرد عن الضمير المتصل؛ لأدائه إلى ما ذكرناه، وكذلك: أقائم هو؛ لأنه فرعه ومحمول عليه، والله أعلم".

وهو بذلك يأخذ مع الزمخشري بالمذهب الكوفي القائل بوجوب خبرية الوصف المقدم، وابتدائية الضمير المنفصل مع مطابقته للوصف تثنية وجمعاً.

أما ابن هشام فإنه يأخذ بمذهب البصريين الذي يجيز في حال إفراد الضمير الوجه السابق، ويجيز أن يكون الضمير فاعلاً سد مسد الخبر، أما إذا طابق الوصف تثنية وجمعاً فلا يجوز فيه إلا الوجه الأول[3].

وقد ذكر أيضاً أن ابن الحاجب قد وهم إذ نقل الإجماع على ذلك في النص السابق، وبين أن حجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه – كما قال ابن الحاجب – أن المضمر المرتفع لا يجاوره منفصلاً عنه فلا يقال: قام أنا، والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه؛ لأنه

---

(١) انظر: الأمالي النحوية ٢٥/٣ . ٢٦(الأملية السابعة).

(٢) صحيح مسلم ١٢٨/١كتاب الإيمان . باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) انظر: ائتلاف النصرة للزَّبيدي ص١٠٠، المسألة (١١٧)، و ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٠٨٠/٣ . ١٠٨١، وهمع الهوامع للسيوطي ٥/٢ . ٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/١، والمساعد لابن عقيل ٢٠٤/١ . ٢٠٥.

يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كـ: قمتُ، أو: قمتَ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل؛ فلذلك احتمل معه الفصل، ولأن المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل.

ثم استدل على بطلان مذهب الكوفيين بقوله تعالى: ﴿ ↓ 🕮❐❻◆✂↘🔗🖬↖ 🕮❐☼💣❁ ↖ ♊⇳◆↗ ☹🖂♍🔗✂◆↖ ↑ ﴾، وبالبيت الوارد في أول المسألة أيضاً، فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدٍ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقول بذلك في البيت مؤدٍ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد[1].

وهذه الحجج تبين بوضوح صحة مذهب البصريين ، أما ما يتعلق باعتراض المصرح فقد تبين لنا أنه لم يكن مصيباً فيما قال ، بل الصواب ما قاله ابن هشام .

(١) انظر: مغني اللبيب ٢/٢٨٦ . ٢٨٧.

. ٤ .

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

. ذكر ابن هشام في باب المفعول أن الاسم بعد الواو يجب فيه النصب على المفعول معه وذلك في نحو: مالك وزيداً؛ لامتناع العطف من جهة الصناعة[١].

. قال الشيخ خالد:

" لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في (لك) إلا بعد إعادة الجار نحو:

↓ ❐◆↖◆🖬■❸🗆✍✂ ❐◆↖◆🖬■❼ ✍🗆🔗❸■🖬◆↖◆❐ ✍✂🖮▫🖬→🏙↘➿✍✂ ↑◆❑🔗🖬→❑◆♦✍

، وأجاز الكسائي[٣] فيه الجر. قال الموضح في الحواشي: وبه أقول، لا على العطف، بل على إضمار الجار لتقدم ذكره . انتهى .

وفيه نظر؛ لأن الجار في الأمر العام المطرد إذا حُذِف زال عمله"[٤].

وهذا مذهب جمهور البصريين[٥] الذي يشترط إعادة المجرور إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

فاليومَ قرَّبْتَ تهجونا وتشْتِمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ[٦]

واحتجوا لذلك بالأدلة الآتية[٧]:

الأول:

أن الجار مع المجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإن عطف على الضمير المجرور فكأنه قد عُطف الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢١٣/٢.

(٢) المؤمنون /٢٢.

(٣) انظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/٢، والارتشاف لأبي حيان ١٤٨٧/٣.

(٤) انظر: التصريح ٥٣٣/٢.

(٥) وهي مسألة خلافية بينهم وبين الكوفيين كما سيأتي، انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٤٦٣/٢- ٤٧٤، م (٦٥)، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٢ . ٦٣، م(٤٩)، و توضيح المقاصد للمرادي١٠٢٦/٢، والارتشاف لأبي حيان ٢٠١٣/٤، وشرح الكافية للرضي ٦٦/٣ .٦٧.

(٦) البيت من البسيط بلا نسبة في: الكتاب لسيبويه٣٨٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، والمقاصد النحوية للعيني ١٨٦/٣.

(٧) انظر: الإنصاف ٤٦٦/٢ . ٤٦٧، وانظر الدليلين الأول والثاني في: ائتلاف النصرة ص٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣، والثالث في: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨١/٢ . ٢٨٢.

الثاني[١]:

أن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون: (يا غلام)، فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد، وأنها يكملان الاسم، وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف، وليس كذلك الاسم الظاهر.

الثالث:

أنه لا يجوز أن يقال: (مررتُ بزيد وك)، فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور[٢].

قال ابن الأنباري :" والاعتماد من هذه الأدلة على الأول"[٣].

أما ابن هشام فقد صرح في (شرح الشذور) [٤] بمخالفته لهذا المذهب بقوله: " ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين... ".

وأخذ بمذهب الكوفيين[٥]، ويونس[٦]، والأخفش[٧]، وقطرب[٨]، الذي يجيز العطف على الضمير المجرور استدلالاً بما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب.

فمن ذلك قوله تعالى:﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾[٩] – بكسر الميم[١٠]– ،

وقولـــه عـــز وجـــل: ﴿ ↓ ❐◆④□○⇔☼❑🡐✌▥◆✌⇦○□④◆❐ ↓ ❐◆④□○⇔☼❑🡐✌▥◆✌⇦○□④◆❐ ❼×

✦🖉✂ 🖃✍➔🔔 ☎ ↗🖉✂✿○)(✡✂ ✦🖉✂ 🖃✍➔🔔 ☎ ↗🖉✂✿○)(✡✂

③◤▥✌⇘❶⌛➔⚷ ▫⑩)(○❐◆♦✂ ③◤▥✌⇘❶⌛➔⚷ ▫⑩)(○❐◆♦✂

🗐❻■🖬⇗☞◤③ ❐◆♦✂ 🗐❻■🖬⇗☞◤③ ❐◆♦✂

↑ ⚷➔⌛⇘❶■🖬♦◣[١١]﴾، والتقدير: وفيما يتلى عليه.

---

(١) قاله سيبويه في الكتاب ٣٨١/٢.

(٢) قاله أبو عثمان المازني. انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٩٧/١.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٦٧/٢.

(٤) انظر: ص٤٤٩.

(٥) انظر: الكتب الواردة في الصفحة السابقة ، هامش رقم (٥).

(٦) انظر: التسهيل لابن مالك ص١٧٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٠٢٦/٢، والارتشاف لأبي حيان ٢٠١٣/٤.

(٧) انظر: المراجع السابقة، ولم أجد في كتابه (معاني القرآن) ١٧١/١ و ٢٢٤ عند تطرقه للآية (٢١٧) من سورة البقرة، والآية الأولى من سورة النساء ما يدل على موافقته للكوفيين.

(٨) فقد حكى عن العرب قولهم: ((ما فيها غيره وفرسهِ)). انظر: شرح الكافية لابن مالك ١٢٥٠/٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٤٤٩، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٣، وشرح الأشموني ٣٩٦/٢.

(٩) سورة النساء /١٢٧

(١٠) وهي قراءة حمزة، والمطوعي، وإبراهيم النخعي، وقتادة، والأعمش. انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٦٦، والبحرالمحيط لأبي حيان ١٥٧/٣، ومعجم القراءات ٤٨٠/١.

(١١) النساء /٢٧.

وقوله: ﴿ ٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ والتقدير: وبالمسجد الحرام.[1]

ومما ورد في الشعر قول الشاعر:

..... فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجب

وقوله: أكرُّ على الكتيبةِ لا أبالي أفيها كانَ حَتْفي أم سواها[2]

فعطف (سواها) بـ (أم) على الضمير في (فيها)، والتقدير: أم في سواها.

. وممن أخذ بمذهب الكوفيين من النحاة:

أبو علي الشلوبين[3]، وابن مالك[4]، وأبو حيان[5]، والسمين الحلبي[6]، والزَّبيدي[7].

. ومن المفسرين: ابن عادل الحنبلي[8].

وقد رد البصريون ما استدل به أصحاب هذا المذهب من أدلة، فأما الآيات فقالوا إنه لا حجة لهم في الآية الأولى من وجهين:

الأول: أن قوله تعالى: ﴿ ٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وقوله تعالى: ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ جواب القسم[9][10].

وأما الآية الثانية:

فلا حجة لهم فيها من وجهين أيضاً:

---

(١) البقرة /٢١٧.

(٢) البيت من الوافر لعباس بن مرداس في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣.

(٣) انظر: الارتشاف لأبي حيان ٢٠١٣/٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣ . ٣٧٦، وشرح الكافية ١٢٤٦/٣ . ١٢٥٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٠٣/١ . ٤٠٨.

(٥) انظر: الارتشاف ٢٠١٤/٤.

(٦) انظر: الدر المصون ٥٢٩/١، ٢٩٦/٢ . ٢٩٧.

(٧) انظر: ائتلاف النصرة ص٦٣.

(٨) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١١/٤، وقد نقل ما قاله السمين بالنص.

(٩) تمام الآية الأولى من سورة النساء.

(١٠) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٤٦٧/٢.

الأول: أن (مـــا) فـــي قولـــه تعـــالى: ↓ ❐◆✍◆♦ ③↖☞⬀⛾■❻ ⛾♦↘ ❶■⛾⬀⧖→☠⬀ ↑ في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة (الله)، والتقدير: الله يفتيكم فيهن، ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم، وهو القرآن.

وأمـــا الثـــاني: أنـــه معطـــوف علـــى (النســـاء) مـــن قولـــه ↓ ❐◆④□○⇔☝♦⛾⌧☼❑🡐☝♦⌧🖮 ❼⌦× ✂☙✿○⌦⧺✡☙✎↗⌦ ↑ لا على الضمير المجرور في (فيهن) [1].

وأما الثالثة: فلا حجة لهم فيها؛ لأن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به)، والتقدير: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفربه، فيقال: (صددته عن المسجد)، ولا يكاد يقال: (كفرت بالمسجد)" [2].

أما البيتان المذكوران سابقاً وما جاء على شاكلتهما فتخرج على الضرورة الشعرية، وقد ذكر ابن الأنباري أن (والأيام) في البيت الأول مجرور على القسم، لا بالعطف بالكاف على (بك).
و(سواها) في البيت الثاني في موضع نصب على الظرف، وليس مجروراً على العطف[3].

. وقد رد ابن مالك بدوره على البصريين بأن ما احتجوا به من شبه ضمير الجر بالتنوين فيه من الضعف ما لا يخفى؛ لأنه لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع معه من الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، ولأنه لو منع العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما.

وكذلك ما احتجوا به من أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار.

---

(١) انظر: السابق ٤٦٧/٢ . ٤٦٨.

(٢) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٤٧١/٢ . ٤٧٢.

(٣) انظر: السابق ٤٧٢/٢، وقد أورد شواهد أخرى للكوفيين، وذكر الرد عليها .

ويدل على ضعف هذه الحجة أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز: ربَّ رجل وأخيه، ولا:

* أَيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارَها[1]*

ولا: كل شاةٍ وسخلتِها بدرهم، ولا:

* الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها[2]*

فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيدٍ، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعاً، وجب الاعتراف بصحة الجواز.

ثم ذكر أن من مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ على قراءة حمزة، ومثلها ما روى البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم: ((إنما مثلكم واليهودِ والنصارى))[3] – بالجر –، وقول بعض العرب: ((ما فيها غيره وفرسِهِ)).

. ثم أتبع ذلك بتسعة شواهد شعرية في هذه المسألة تدل على صحة الجواز. [4]

. وقد نبه المرادي على تقييد العطف على الضمير المجرور بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير، احترازاً من المجرور بـ (لولا) على مذهب سيبويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه.[5].

. وفي المسألة مذهب ثالث:

وهو أنه إذا أكد الضمير جاز، نحو: (مررتُ بكَ أنت وزيدٍ)، وهو مذهب الجرمي، والزيادي، وهو أيضاً كلام الفراء – كما نقل عنه – ، فقد أجاز: (مررت به نفسِه وزيدٍ ، ومررتُ بهم كلِّهم وزيد) [6].

---

(١) الشطر من الطويل، وهو بلا نسبة، في: الكتاب لسيبويه ١٨٧/٢، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٤٨٨/١ ، ٢/ ٦٦٦.

(٢) صدر بيت من الكامل وعجزه: * عوذاً تُزَجّي بينها أطفالَها *

للأعشى في ديوانه ص٧٩، والكتاب لسيبويه ١٨٣/١، والمقتضب للمبرد ١٦٣/٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٥٦/٤، ٢٦٠، ١٣١/٥، ٤٩٨/٦.

(٣) انظر: صحيح البخاري ٦٦٨/٢ (كتاب الشعب).

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣ . ٣٧٨.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ١٠٢٧/٢.

(٦) انظر: السابق ١٠٢٧/٢، والارتشاف لأبي حيان ٢٠١٣/٤، وشرح الأشموني ٣٩٦/٢.

وفي كتاب (معاني القرآن)[1] ما يدل دلالة واضحة على أخذ الفراء بمذهب البصريين، فقال بأن الخفض في قوله تعالى: ﴿ والأرحام ﴾ – على قراءة حمزة – فيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِّيَ به.

والباحث يأخذ بالمذهب البصري؛ لأن الآيات الكريمات المستشهد بها تخرج على وجه صحيح يريحنا من العطف على الضمير المجرور، ولأنه لم يرد من نثر العرب إلا ما حكاه قطرب، وأما الشعر فهو محل الضرورة.

(١) انظر: ١٤١/١ (آية رقم ٢١٧ من سورة البقرة)، وص٢٥٢ . ٢٥٣ من نفس الجزء (آية رقم ١من سورة النساء).

. ٥ .

حذف الخبر بعد (لولا)

. قال ابن هشام في المغني[١]: " ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعريَّ في قوله في وصف سيف:

يذيب الرعب منه كل عضب فولا الغمد يمسكه لسالا[٢]

وليس بجيد؛ لاحتمال تقدير (يمسكه) بدل اشتمال على أن الأصل: أن يمسكه، ثم حذفت (أن) وارتفع الفعل، أو تقدير (يمسكه) جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها؛ لأنه خبر في المعنى".

. قال الشيخ خالد :

" وفي الاحتمال الأول نظر؛ فقد قال الموضح نفسه في (شرح شواهد ابن الناظم) في (من لدُ شولاً)[٣] قدره سيبويه (من لدُ أَنْ كانت) واعترض عليه في تقديره (أَنْ) أنه يلزم منه حذف بعض الاسم و بقاء بعضه، هذا كلامه، ومن خطه نقلت"[٤].

ولي على هذا النص ثلاثة مآخذ :

أحدها: أن ابن هشام لم يعترض شخصياً على ما ذكره سيبويه، بل أورد رد مذهبه وجواب هذا الرد فقال: " واعلم أن سيبويه قدر (من لد أن كانت) ورُدَّ بأن فيه حذف الموصول وصلته وبقاء معمولها من غير ضرورة، وأجيب بأنه تقدير معنى لا إعراب"[٥].

ثانيها: أن في بيت المعري تقدير حذف (أن) دون الفعل، أما في (من لد شولا) فحذف للحرف وصلته، فضلاً عن تخريجات أخرى في البيت[٦] لم يرد فيها حذف لـ (أَنْ) وحدها

---

(١) انظر : ٥٢١/١ . ٥٢٢.

(٢) البيت من الوافر، في ديوانه سقط الزند ص١٤، وفي تخليص الشواهد لابن هشام ص٢٠٩، والمقاصد النحوية للعيني ٣٤٩/١.

(٣) جزء من رجز مشطور، وتمامه: * من لَدُ شولاً فإلى إتلائها *

بلا نسبة في: تخليص الشواهد لابن هشام ص ٢٦٠ . ٢٦٣، والمقاصد النحوية ٤٢٥/١ . ٤٢٧.

(٤) انظر: التصريح ٥٧٢/١.

(٥) انظر: شرح شواهد ابن الناظم لابن هشام ص ٢٦٣ (نقلاً عن محقق كتاب التصريح).

(٦)انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٩١/٣، وحاشيته الصبان على شرح الأشموني ٣٥٩/١ . ٣٦٠ .

وتخليص الشواهد لابن هشام ٢٦٠ . ٢٦٣، والمقاصد النحوية للعيني ٤٢٦/١.

دون صلتها، أضف إلى ذلك أن الفعل المقدر بعدها فعل ماض ناقص لا يرتفع بحذفها، ولهذا كان اختياره للنص المتضمن لهذا البيت على سبيل الاستدلال في غير محله.

وثالثها:

أن الجمهور قد ذهب إلى تلحين المعري في البيت على اعتبار أن الخبر بعد (لولا) كون مطلق[١] (عام) واجب الحذف[٢]، ولكن بعضهم تأوله على الوجوه الإعرابية التي ذكرها ابن هشام، منها ما وقع فيه النظر، فكان الأولى بالشيخ خالد ذكر رأي هؤلاء البعض، ثم رده، وبيان خطأ ابن هشام في تبعيته لهم؛ لأنه لم يأت به من تلقاء نفسه.

وفي المسألة تفصيل آخر للرماني، وابن الشجري، وأبي علي الشلوبين، فقد قالوا[٣]: بأن الخبر إن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه[٤]، كما هو رأي الجمهور، وإن كان كوناً (خاصاً) وجب إثباته إن لم يدل على حذفه دليل، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم[٥]، فـ (زيد) مبتدأ، وجملة (سالمنا) خبره، وهو كون مقيد بالمسالمة، ولا دليل يدل على خصوصيتها؛ فلذلك وجب ذكره، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم:

((لولا قومُك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم)) [٦]. فـ (قومك) مبتدأ، و(حديثو) خبره، وهو كون مقيد بالحداثة.

---

(١) المراد بـ (الكون) الوجود، وبـ (الإطلاق) عدم التقييد بأمر زائد على الوجود، وإيضاح ذلك أن يقال: إن كان امتناع الجواب لمجرد وجوب المبتدأ فالخبر كون نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، فالإكرام ممتنع لوجود زيد، فـ (زيد) مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وهو كون مطلق، أي: لولا زيد موجود، وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد.

انظر: التصريح ٥٦٧/١. ٥٦٨

(٢) سبب حذف الخبر أنه معلوم بمقتضى (لولا)، إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمراً، لم يشك أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلوله محله.

انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشافية٣٥٤/١ . ٣٥٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٠٨٩/٣ـ ١٠٩٠ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٥٢١/١، وتوضيح المقاصد للمرادي ٤٨٧/١، والمساعد لابن عقيل ٢١٢/١ . ٢١٣، وهمع الهوامع للسيوطي ٤١/٢ . ٤٣.

(٤) سبق بيانه في هامش رقم (١).

(٥) على مذهب الجمهور تقديره: لولا مسالمة زيد إيانا، أي: موجودة.

(٦)انظر: صحيح البخاري ٦٧/١(كتاب العلم . باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه) مع اختلاف في بعض الألفاظ، وبداية الحديث: ((يا عائشة...)). وأورد مسلم في صحيحه٢٩٣/٢ . ٢٩٦: في كتاب الحج، (باب نقض الكعبة وبناؤها) روايات متعددة لم تتفق ألفاظها مع ما استشهد به النحويون.

أما إن وجد الدليل فيجوز حذفه وإثباته، نحو: لولا أنصار زيد حَمَوْه ما سلم[١]، فـ (حموه) خبر أنصار، وهو كون مقيد بالحماية، والمبتدأ دال عليها، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره، ومنه بيت المعري، فـ (يمسكه) خبر الغمد، وهو كون مقيد بالإمساك، والمبتدأ دال عليه، إذ من شأن غمد السيف إمساكه[٢].

وقد أخذ ابن مالك بهذا المذهب، وذكر أن أكثر الناس قد غفلوا عنه[٣]، ورأى الصبان أنه الحق[٤].

وهو الصحيح عندي، ويدل عليه ما يأتي:

١- انطلاقاً من القاعدة النحوية التي تقول: ((إن ما لايحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير)) فإن الأخذ به أولى من تقدير (الوجود) في المسألة عموماً، ومن إشكال حذف (أن) وارتفاع الفعل بعدها في البيت على وجه الخصوص.

٢- أن بيت المعري إن كان قد ورد للتمثيل به لا للاستشهاد، فإن هناك أبياتاً جاءت على شاكلته لمن يحتج بشعرهم ذُكِر فيها الخبر، الأمر الذي يثبت خطأ تقدير ((الوجود)) في كل الأحوال، كقول أبي عطاء السندي[٥]:

لولا أبوك ولولا قبلَه عمرُ أَلقتْ إليكَ مَعَدٌّ بالمقاليدِ[٦]

وكقول الزبير بن العوام في أسماء بنت أبي بكر:

ولولا بنوها حولَها لخَبَطْتُها كخبْطَةِ عصفورٍ ولم أتلَعْثَمِ [٧]

---

(١) تقديره على مذهب الجمهور: لولا حماية أنصار زيد إياه، أي: موجودة.

(٢) انظر هذه الأمثلة المبسوطة في: التصريح ٥٦٩/١ . ٥٧١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٧٦/١.

(٤) انظر: حاشيته على شرح الأشموني ٣١٧/١.

(٥) اسمه مرزوق، وقيل: أفلح بن يسار، وهو الأصح، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية.

(٦) البيت من البسيط، في: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ١٧/ ٣٣٤،والمقاصد النحوية للعيني ٣٧٠/١.

(٧)البيت من الطويل، في: تخليص الشواهد لابن هشام /٢٠٨ . ٢٠٩، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤١/٢، والمقاصد النحوية للعيني ٣٨٢/١.

. ٦ .

إعراب (غير)

. قال الشيخ خالد:

" وفي الصحاح[١]: قال الفراء[٢] : بعض بني أسد، وقضاعة ينصبون (غيراً) إذا كانت في معنى (إلا) تم الكلام قبلها أم لم يتم، يقولون ما جاءني غيرَك، وما جاءني أحدٌ غيرَك. انتهى بلفظه.

وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب، فكيف يسوغ منعه، قاله الموضح في الحواشي.

وأقول: لا شاهد في تمثيله؛ لجواز أن تكون الفتحة في (غيرَك) فتحة بناء؛ لإضافتها إلى مبني"[٣].

وما قاله الشيخ خالد هو مذهب البصريين الذين يجيز بناء (غير) إذا أضيفت إلى اسم مبني؛ لأن الإضافة إلى المبني تجوز في المضاف البناء[٤]، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ وهمْ مِنْ فَزَعٍ يومَئذٍ آمنون ﴾[٥] ، في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح[٦]؛ لأنه أضيف إلى (إذ). وبقول الشاعر:

رَدَدْنا لشَعْثاءَ الرسولَ ولا أرى كيومَئذٍ شيئاً تُرَدُّ رسائلُه[٧]

أما الإضافة إلى المعرب فلا تجوِّز في المضاف البناء.

والكوفيون يجيزون بناءها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيفت إلى مبني أو معرب[٨]، نحو قولهم: ما نفعني غيرَ قيامِ زيدٍ، وما نفعني غيرَ أن قام زيدٌ.

واحتجوا بأن (غير) قامت مقام حرف الاستثناء (إلا)، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب بناؤها، وهذا لا يختلف باختلاف المضاف إليه سواء كان معرباً نحو: ما نفعني غيرَ قيامك، أو كان مبيناً كقول الشاعر:

---

(١) للجوهري ٧٧٦/٢ . ٧٧٧.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٨٢/١.

(٣) انظر: التصريح ٥٧٨/٢.

(٤) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٢٨٧/١ (م ٣٨).

(٥) النمل /٨٩.

(٦) وهي قراءة نافع، وأبي جعفر، وورش. انظر: السبعة لابن مجاهد ص٤٨٧، والبحر المحيط ١٠٢/٧، ومعجم القراءات ٤٩٤/٣.

(٧) البيت من الطويل، بلا نسبة في: الإنصاف ٢٨٩/١.

(٨) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٢٨٧/١.

لم يمنع الشَّرْبَ منها غيرَ أن نطقتْ حمامةُ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ[1]

ورد البصريون بأن بناءها لأنها في معنى (إلا) فاسد؛ لأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: (زيدٌ مثلَ عمرٍو) فيبنى (مثل) على الفتح؛ لقيامه مقام الكاف، وهو خلاف المجمع عليه، أما الشاهد الشعري فإن (غير) أضيفِت فيه إلى مبني ولذا جاز بناؤها، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله وكلام العرب، قال تعالى: ﴿ ↓ ◐ ⓘ ➔ ❍ ❋ ☼ ◔ ◑ ⓘ ◉ ◆◆ ▱ ▭ ✌ ♦ ♌ ❑ → ◑ ◌ ➲ ☪ ✦ ✍ ⇗ ☠ ↗ ▤ ❋ ☼ ❒ 🕮 ✎ ✍ ♦ 👌 • ✍ ⬀ ⌖ ◌) ⌘ 👌 ♦ ♌ ❑ → ◑ ◌ ➲ ☪ ✦ ✍ ⇗ ☠ ↗ ▤ ❋ ☼ ❒ 🕮 ✎ ✍ ♦ 👌 • ✍ ⬀ ⌖ ◌) ⌘ 👌 ↑[2]﴾، وقال عز وجل: ﴿ ومِنْ خِزْيِ يومَئذٍ ﴾[3] . بفتح الميم[4]. وقال الشاعر:

على حينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذنوبُه يَجِدْ فقدَها وفي المقامِ تَدابُرُ[5]

فبني (حين) لإضافته إلى مبني، وهو (مَنْ) [6].

وذكر ابن يعيش أنه قد يقال إنّ (أنْ) والفعل، وأنَّ . المشددة . مع معموليها في تأويل مصدر، والمصدر اسم متمكن، فحينئذ (غير) . في البيت . و (مثل) . في الآية . قد أضيفتا إلى متمكن، فلِمَ وجب البناء ؟

والجواب: كون (أَنْ) مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري، والاسم غير ملفوظ به، وإنما الملفوظ به فعل وحرف[7].

والشيء نفسه يقال في (أَنَّ) وما بعدها.

وقد ناقش ابن مالك في (شرح التسهيل)[8] قول الفراء، وبَيَّن أنه عندما أجاز بناء (غير) على الفتح سواء المضاف إليه معرباً أو مبنياً لم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني، وحامله على العموم جعل سبب البناء تضمن (غير) معنى (إلا).

---

(١) البيت من البسيط لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص٨٥، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٠٦/٣ . ٤٠٧، ولأبي قيس بن رفاعة في: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٨٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٧/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٥٨/١.

(٢) الذاريات /٢٣.

(٣) هود /٦٦.

(٤) وهي قراءة: نافع، والكسائي، وعاصم، والشنبوذي، وشعبة، وأبي جعفر، وورش، وقالون. انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٣٣٦، والبحر المحيط لأبي حيان ٢٤٠/٥، ومعجم القراءات ٣٩٦/٢.

(٥) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص٢١٧، والكتاب لسيبويه ٧٥/٣، وخزانة الأدب للبغدادي ٦١/٩ . ٦٥.

(٦) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٢٨٩/١، وانظرالمسألة في: التبيين للعكبري ص٤١٦ـ ٤١٧ (م ٧٠)، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٩ . ٤٠ (م ١٦)، وشرح الكافية للرضي ١٨١/٢ . ١٨٢.

(٧) انظر: شرح المفصل ٢٨٧/٢ . ٢٨٨.

(٨) انظر: ٣١٢/٢ . ٣١٣.

وعقب عليه بأن ذلك عارض فلا يجعل وحده سبباً، بل إذا أضيف (غير) إلى مبني جاز بناؤها، صلح موضعها لـ (إلا) أو لم يصلح، لكن بناءها إذا أضيفت إلى مبني وصلح موضعها لـ (إلا) أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبني ولم يصلح موضعها لـ (إلا)، فمثال الأول ما مر في قول الشاعر: (...غير أن نطقت)، ومثال الثاني قوله:

لُذْ بقيسٍ حينَ يَأْبَى غيرَهُ تُلْفِهِ بحْراً مُفيضاً خيرَه[1]

ولكن الفراء استدل ببيت من الشعر وردت فيه (غير) مضافة إلى معرب[2] وهو قول الشاعر:

لا عيبَ فيها غيرَ شُهْلَةِ عيْنِها كذاكَ عِتاقُ الطيرِ شُهْلاً عيونُها[3]

أما ابن هشام فنجده بخلاف ما نقل عنه المصرح في الحواشي، حيث تتضح نزعته البصرية في:

(مغني اللبيب)[4]، فقد ذكر جواز فتح (غير) عند الإضافة إلى مبني، واستدل بالبيتين اللذين أوردهما ابن مالك واتفق معه في الرأي المتعلق بقوة بنائه في البيت الأول؛ لأنه انضم فيه إلى الإبهام، والإضافة لمبني تضمن (غير) معنى (إلا).

وما قاله البصريون هو عين الصواب في نظري .

---

(١) البيت من الرمل، بلا نسبة في: توضيح المقاصد للمرادي ٦٨٠/٢، ومغني اللبيب لابن هشام ٣١٩/١، والمقاصد النحوية للعيني ٣٥٩/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٥٨/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٠٧/٤.

(٢) معاني القرآن ٣٨٣/١.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعثر عليه.

(٤) انظر: ٣١٨/١ . ٣١٩.

. ٧ .

معنى التعدية باللام:

. ذكر ابن هشام معاني (اللام)، ومثل للتعدية بـ (ما أَضربَ زيداً لعمرو) [١].

. قال الشيخ خالد:

" لأن (ضَرب) متعد في الأصل، ولكنه لما بني فعل التعجب نُقِل إلى (فَعُلَ) – بضم العين – فصار قاصراً، فعُدِّي بالهمزة إلى (زيد) وباللام إلى (عمرو)، وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باقٍ على تعديته، ولم ينقل، وأن اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب.

وهذا الخلاف مبني على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد، هل يبقى على تعديته أولا ؟ ذهب الكوفيون إلى الأول، والبصريون إلى الثاني. ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية[٢] بقوله :↓ ▫♦♍⓪✍♦❐◆⧉✍→☼①✍✎ ✍⓿✍ ⇦⧉⍓♍♦▫ ↑[٣]، وتبعه ابنه[٤]. **<u>قال الموضح في المغني</u>**[٥]: والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: ما أضربَ زيداً لعمرو – كما مثل هنا– ووجه الأولية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه الملك في (شرح التسهيل) [٦]، فصار المثال محتملاً، وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقاً عليه، فكيف يكون أولى؟ ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن، فالأولى إسقاطه، كما أسقطه في التسهيل وشرحه"[٧].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٧/٣.

(٢) انظر: ٨٠٢/٢.

(٣) مريم /٥.

(٤) انظر: شرح الألفية ص٢٦٢.

(٥) انظر: ٤٢٤/١.

(٦) سيأتي بيان ذلك.

(٧) انظر: التصريح ٣١/٣ . ٣٢.

وفي كلامه أمور:

أولاً: لم أجد في الكتب التي اعتمدت عليها في هذا البحث من ذكر قبله أن هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين في قصور الفعل المتعدي لواحد إذا صيغ للتعجب، أو بقائه متعدياً، وهذا الرأي الأخير ذهب إليه بعض النحاة كابن عصفور[١]، وابن مالك[٢].
وقد نقل الصبان ما نص عليه المصرح من خلاف[٣].

ثانياً: أنه وقع فيما وقع فيه ابن هشام من عدم تثبت في النقل عن ابن مالك، حيث قال: "بل في شرحه أن اللام في الآية لشبه الملك"[٤].
والصحيح أن ابن مالك مثل لشبه الملك بـ: أدوم لك ما تدوم لي[٥]. وأما الآية فمثل بها للتعدية في شرح الكافية[٦].

ثالثاً: حذا المصرح حذو بعض النحاة الذين لم يتطرقوا في معاني اللام إلى أنها قد تكون للتعدية، ولكنهم ذكروا أنها تأتي لذلك في (باب التعجب)، عندما يصاغ التعجب من فعل متعد لواحد، حيث يصبح قاصراً على وزن (فَعُل) – بضم العين – ويُعَدَّى باللام إلى متعلقه المجرور إذا كان هذا الفعل مفهماً لعلم أو جهل، والمتعلق ليس فاعلاً في المعنى، ومثلوا بالمثال الوارد في المسألة أو نحوه كـ: ما أضربني لعمرٍو، ومن هؤلاء: الرضي[٧]، وابن مالك في (شرح التسهيل)[٨] ، وأبو حيان[٩]، ويفسر هذا الصنيع ما قاله الرضي الشاطبي[١٠]: " ولم يذكر أحد من المتقدمين هذا المعنى[١١] للام فيما أعلم، وأيضاً فالتعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنما ذلك أمر لفظي مقصوده إيصال الفعل

---

(١) انظر: شرح الجمل ٥٨١/١.
(٢) انظر: شرح الكافية١٠٩٤/٢.
(٣) انظر: حاشيته على الأشموني ٣٣٦/٢.
(٤) انظر: مغني اللبيب ٤٢٤/١.
(٥) انظر: شرح التسهيل ١٤٤/٣.
(٦) انظر: ٨٠٢/٢.
(٧) انظر: شرح الكافية ٢٤٩/٥.
(٨) انظر: ٤٣/٣.
(٩) انظر: الارتشاف ٢٠٧٥/٤.
(١٠) هو محمد بن على بن يوسف رضي الدين أبو عبدالله الأنصاري الشاطبي اللغوي، توفي سنه ٦٨٤هـ. انظر: بغية الوعاة للسيوطي ١٩٤/١.
(١١) أي: التعدية، و يدل عليه ما بعده.

الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم، فيتعدى إليه بواسطته، وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف؛ لأنها وضعت لتوصيل الأفعال إلى الأسماء"[١].

ورأى الصبان أنه يُقال في: ما أحبَّ زيداً لعمرو، ما قيل في: ما أضرب زيداً لعمروٍ؛ لأن (زيداً) فاعل الحب، و(عمرو) مفعوله[٢].
ولكن ابن مالك[٣]، وأبا حيان[٤]، ذهبا إلى أن اللام بعد (حب) في تعجب أو تفضيل تكون للتبيين، أي أنها تُبَيِّن مفعولية مصحوبها.

وقد أورد الصبان في حاشيته[٥] ما يفيد جواز الجمع بين المعنيين، فنقل عن الحفيد[٦] قوله: بأن اللام تأتي للتعدية المجردة – كما في الآية – فلا ينافي أنها في بقية المواضع للتعدية لكن مع إفادة شيء آخر –.

أما ابن هشام فقد ذكر أن ابن مالك هو من ذكر التعدية باللام[٧]، ولكنه لم يتثبت مما نقله عنه كما مر بنا، وهو ما جعله يبني أولوية التمثيل للتعدية بـ: ما أضرب زيداً لعمروٍ.

وقد نقل قوله في المغني كل من: السيوطي[٨]، والأشموني[٩]، دون اعتراض عليه، غير أن الأول قد أقر بتعدية اللام ومثل لها بالمثال السابق في (المطالع السعيدة) [١٠].

وما آخذ به أن اللام قد تكون للتعدية المجردة، وقد تتضمن بالإضافة إلى ذلك معنى آخر كالبيان؛ لأن فيه توفيقاً بين الرأيين، فكلاهما صحيح لا يمكن رده.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٠٤/٤.
(٢) انظر: حاشيته على الأشموني ٣٩/٣.
(٣) انظر: شرح التسهيل ١٤٦/٣.
(٤) انظر: الارتشاف ١٧٠٧/٤.
(٥) انظر: ٣٣٥/٢.
(٦) هو العلامة شهاب الدين أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن هشام، والده عبدالرحمن بن العلامة جمال الدين عبدالله بن هشام.
انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٣٢٢/١.
(٧) انظر: المغني ٤٢٤/١.
(٨) انظر: همع الهوامع ٢٠٤/٤.
(٩) انظر: شرح الألفية ٧٧/٢.
(١٠) انظر: ص٤٠٦.

. ٨ .

اللام المعترضة بين المتضايفين

. قال الشيخ خالد:

"...المعترضة بين المتضايفين كقولهم: يا بؤسَ للحربِ[١]، والأصل: يا بؤسَ الحرب، فأقحمت اللام تقوية للاختصاص، وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان:

قال في المغني[٢]: أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجار لا يُعَلَّق، انتهى. وهو مشكل؛ لأن من شأن المضاف أن يجر المضاف إليه، وإلا فلا إضافة"[٣].

فاللام عنده زيدت لتوكيد معنى الإضافة، وهو مذهب سيبويه[٤]، والمبرد[٥]، وابن السراج[٦]، واختاره الزجاجي[٧]، وأبوالحسن الهروي الذي دلل على صحة ذلك بقوله:

" ولم تفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولم يغير حكم الإضافة، والدليل على أن التقدير فيه الإضافة أنهم نصبوه بغير تنوين، فقال: يا بؤسَ لزيدٍ، ويا بؤس للحرب، ولو لم يكن مضافاً لكان منصوباً منوناً، فقيل: يا بؤساً لزيد، يجعل نداء نكرة على معنى الدعاء عليه، كما قال تعالى: ↓ ③♦🕐🖂♦❺⇳❸♦□🕐 ↖♦✍■❼ ✂🖎◉🖎⬅🔻⑩🖎♦⌛🔻 ↑🗐[٨]، ومثل ذلك قول الشاعر: *يابؤس للحرب التي*

أراد: يابؤس الحربِ، بالإضافة فأدخل اللام توكيداً"[٩].

وأخذ به: ابن يعيش[١٠]، والمالقي[١١].

---

(١) جزء بيت من مجزوء الكامل ، وتمامه :

يابؤسَ للحربِ التي وَضَعَتْ أراهطَ فاستراحوا

وهو لسعد بن مالك في شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٠/٢، وذيل الأمالي للقالي ص٢٦، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٦٨/١، ٤٧٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٥٧/٢، ٥٨٢.

(٢) انظر : ٤٢٦/١ . ٤٢٧.

(٣) انظر: التصريح ٣٤/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢٠٦/٢ . ٢٠٧.

(٥) انظر: المقتضب ٣٧٣/٤ . ٣٧٤.

(٦) انظر: الأصول ٣٨٩/١.

(٧) انظر: اللامات ص ١٠٨ ، والجمل ص١٧٢.

(٨) يس /٣٠.

(٩) انظر: اللامات ص٦٣.

(١٠) انظر: شرح المفصل ٣٤٧/١.

(١١) انظر: رصف المباني ص٣١٩.

أما ابن هشام فقد أخذ باختيار ابن جني الذي قال:

"... الجر في هذا ونحوه إنما هو للام الداخلة عليه وإن كانت زائدة، وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائداً فإنه لا بد عامل؛ ألا ترى إلى قوله:

بحسبِكَ في القومِ أنْ يعلموا بأنَّكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ[1]

فالباء زائدة وهي مع ذا عاملة. وكذلك قولهم: قد كان من مطر، وقد كان من حديثٍ فخَلِّ عني؛ فـ (من) زائدة وهي جارة، ولا يجوز أن تكون (الحرب) من قوله: (يا بؤسَ للحرب) مجرورة بإضافة (بؤس) إليها، واللام معلِّقة؛ من قِبَل أن تعليق اسم المضاف والتأول له أسهل من تعليق حرف الجر والتأول له؛ لقوة الاسم وضعف الحرف"[2].

واختاره من النحاة أيضاً: المرادي[3]، و السيوطي[4].

والصحيح في نظري هو مذهب سيبويه ومن تبعه.

---

(١) البيت من المتقارب، للأشعر الرقبان في: النوادر لأبي زيد ص٧٣، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص ٤٤٤.

(٢) انظر: الخصائص ٣٣٦/٢، وفي المحتسب ٩٣/٢: أن الغرض من زيادتها تمكين معنى الإضافة.

(٣) انظر: الجنى الداني ص١٥١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٠٥/٤.

. ٩ .

دخول (لا) على (غير)

. قال ابن هشام:

" ...(غير) وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وإذا وقع بعد (ليس) وعُلم المضاف إليه جاز ذكره"[١].

. قال الشيخ خالد:

" وقيد حذف ما يضاف إليه (غير) بقوله: (بعد ليس) بناءً على أنه لا يجوز بعد (لا) النافية كما صرح به في (المغني)[٢] وقال: (إنه لحن)، وبالغ في الإنكار على مرتكبه في (شرح الشذور)[٣] ، ورُدَّ بأن أبا العباس كان يقول: (لا غيرُ) [٤] بالبناء على الضم كـ: قبلُ وبعدُ، وكذا قال الزمخشري[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن مالك وأنشد عليه في (باب القسم) من شرح التسهيل[٧]:

جواباً به تنجو اعتمد فوَرَبِّ ِنا لَعَنْ عَمَلٍ أسْلفْتَ لا غيرُ تُسأَلُ[٨]

وتبعهم صاحب القاموس[٩]"[١٠].

وابن مالك لم يستدل بالبيت على جواز (لا غيرُ)، بل على امتناع توكيد المضارع المثبت المراد به الاستقبال بالنون إذا قرن المعمول المتقدم باللام.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٣٦/٣.

(٢) انظر: ٣١٧/١.

(٣) انظر: ص١٠٦ وقال:

" ولا يجوز حذف ما أضيف إليه (غير) إلا بعد (ليس) فقط، كما مثلنا، وأما ما يقع من عبارات العلماء من قولهم: (لا غير) فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا (لا) على (ليس)، أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة".

(٤) انظر:٤ المقتضب ٣٤/٤،١٤.

(٥) انظر: المفصل ص١٥٧، فصل (ظروف الغايات).

(٦) انظر: الكافية ص ١٦٢، والإيضاح في شرح المفصل ٥٠٨/١.

(٧) انظر: ٢٠٩/٣.

(٨) البيت من الطويل، بلا نسبة في: همع الهوامع للسيوطي ١٩٧/٣، وشرح الاشموني ١٦٥/٢.

(٩) انظر: القاموس المحيط ١٧٨/٢.

(١٠) التصريح ١٩١/٣ . ١٩٢ ، وقد تطرق لذلك في باب المفعول فيه ٥١٤/٢ ، وأحال الحديث عنه إلى هذا الباب .

وقد ذكر في الكتاب نفسه أن العرب لم تستعمل (غير) إلا بعد (ليس) [١].

وممن أخذ بجواز (لا غيرُ): الرضي[٢]، والسيوطي[٣]، والأشموني[٤].

تفصيل القول في (غير):

ألحق النحاة حكمها بحكم (قبلُ وبعدُ)، وهما من ظروف الغايات[٥] التي إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه؛ لأن به يتم الكلام، وهو نهايته، فإذا قطعت عن الإضافة، وأريد معنى الإضافة، صارت هي غايات ذلك الكلام، فكذلك من المعنى قيل لها غايات[٦].

والظرفان الملحق بهما حكم (غير) يعربان في ثلاث صور[٧]:

الأولى: أن يصرح بالمضاف إليه، نحو جئتك بعدَ الظهر، وقبل العصر، ومن قبلِه، ومن بعدِه.

الثانية: أن يحذف المضاف إليه، ويُنوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب، ويحذف التنوين، كما لو ذكر المضاف إليه، كقول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كلُّ مولى قرابةً فما عطفتْ مولًى عليه العواطف[٨]

الثالثة: أن يحذف ولا يُنوى شيء، فيبقى الإعراب، ويرجع التنوين لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير، كقراءة بعضهم[٩]: ﴿ لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾[١٠] – بالجر والتنوين – وكقول الشاعر:

فساغَ لِيَ الشرابُ وكنتُ قبلاً أكادُ أغَصُّ بالماءِ الحميمِ[١١]

ويبنيان إذا نُوِي معنى المضاف إليه دون لفظه، والبناء على الضم، نحو قوله تعالى:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣١٧/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية ١١٠/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٩٧/٣.

(٤) انظر: شرح الألفية ١٦٥/٢.

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ١٨١٦/٤:

"وهما في الحقيقة ليسا بظرفين، بل هما صفتان في الأصل للظرف، فإذا قلت: جاء زيدٌ قبَل عمرٍو، فأصله: جاء زيدٌ زماناً قبل زمان مجيء عمرو، وكذلك: جاء بعد عمرٍو، أي: زماناً بعد زمان مجيء عمرو، ثم حُذف ذلك اتساعاً".

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٣.

(٧) انظر: أوضح المسالك لابن هشام ١٣٨/٣ . ١٤٣.

(٨) البيت من الطويل، بلا نسبة في: المقاصد النحوية للعيني ٥٥٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٣.

(٩) وهي قراءة أبي السمال، والجحدري، وعون، والعقيلي. انظر: البحر المحيط لأبي حيان ١٦٢/٧، ومعجم القراءات ٣٠/٤.

(١٠) الروم /٤.

(١١) البيت من الوافر، لعبد الله بن يعرب في:المقاصد النحوية ٥٥٤/٢، وليزيد بن الصعق في خزانة الأدب للبغدادي٤٢٦/١ . ٤٢٩.

في قراءة الجماعة. والأصل: لله الأمر من قبل الأشياء ومن بعدها[1]، أو: من قبل الحوادث ومن بعدها[2]، أو: من قبل كل شيء ومن بعده[3]، أو: من قبل الغلب ومن بعده[4].

وعلة البناء: أن المضاف إليه من تمام المضاف، فإذا قُطع عنه فكأنه قد بقي بعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب، فقام البناء فيه مقام العوض، إذ لو عُوِّض بالنون كما في: يومئذٍ، وحينئذٍ ونظائرها، لم يُؤمن التباسه بالمنكور المعرب[5].

ومن النحاة من يوجز هذه الصور بقوله: فيعربان إذا نكرا وأضيفا، ويبنيان إذا أفردا معرفتين[6]؛ لأنهما تعرفا بحذف ما أضيفا إليهما، وصارا متضمنين ما حُذِف، فخالفا تعريف الأسماء، وأشبها الحروف في التضمين فبنيا، وخُصا بالضم لشبههما بالمنادى المفرد في أنه إذا نُكِّر وأضيف زال بناؤه، وكذلك هما فضُمَّا[7].

وشبهت (غير) بالظروف والغايات لشدة إبهامها، ولذا لا تتعرف بالإضافة[8]، وتبنى بعد (ليس) و(غير)، نحو:

قبضت عشرة ليس غيرُ، بالضم من غير تنوين، **فقال الجرمي**[9]، **والمبرد**[10]: إنها ضمة بناء لا إعراب؛ لشبهها بـ (قبلُ وبعدُ)، وقد تكون (غير) اسم ليس، والخبر محذوف، والتقدير: ليس غير ذلك مقبوضاً، أو (غير) الخبر، والاسم محذوف، والتقدير: ليس المقبوضُ غير ذلك[11].

وقال الأخفش[12]: ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كـ(قبل وبعد)، ولا مكان كـ(فوق وتحت)، وإنما هو بمنزلة (كل وبعض)، وعلى هذا فهي الاسم، والخبر محذوف.

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٤/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٣/٣.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٣، وتفسير القرطبي ٦/١٤.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ٦/١٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٣٩٢/٢.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٤/٢، وانظر أيضاً: شرح الكافية لابن مالك ٩٦٤/٢.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٣، وشرح الكافية للرضي١١٠/٤.

(٧) انظر: تفسير القرطبي ٦/١٤.

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي ١١٠/٤.

(٩) انظر: الارتشاف لأبي حيان ١٥٤٩/٣.

(١٠) انظر: المقتضب ٤٢٩/٤.

(١١) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص١٠٦.

(١٢) انظر: شرح الأشموني ١٦٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/٢، ومغني اللبيب٣١٧/١.

وجوَّز ابن خروف الوجهين[١].

وتبنى على الفتح بغير تنوين على إضمار الاسم، وحذف المضاف إليه، والتقدير: ليس المقبوضُ غيرَ ذلك.
وهي عند الأخفش معربة أيضاً كسابقتها؛ لأن التنوين فيهما نزع للإضافة، لأن المضاف إليه ثابت في التقدير[٢].

وقد ترد بالضم والتنوين، وبالفتح والتنوين، والحركة فيهما إعرابية لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور[٣].

ومن أجاز (لا غيرُ) ألحق (لا) بـ (ليس) في العمل، وهو جائز، وقد ذكره سيبويه فقال:
" وإن شئت قلت: لا أحدٌ أفضلَ منك، في قول من جعلها كـ (ليس) ويجريها مجراها في المواضع، وفيما يجوز أن يُحْمل عليها"[٤].
وتبعه المبرد بقوله: " وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة فتقول: لا أحدٌ أفضل منك"[٥].
وقد نقل عنه أبو حيان أنه أجاز العمل على قلة كالأخفش[٦]، وتبعه المرادي[٧]، وكلامه في المقتضب خلاف ما ذكر عنه.
وممن أخذ بقول الأخفش: أبو حيان[٨]، وابن هشام[٩].
وهناك شروط وضعت لهذا الإعمال، ومذاهب أخرى ليس المقام مقامَ تفصيل لها[١٠]، ولعل أَخْذ الموضح بقلة عمل (لا) الإعمال المذكور سالفاً، وبأن العرب لم تستخدم (لا غير) – بعْض النظر عن البيت الوحيد الذي أورده ابن مالك – هو الذي جعله يقف موقف المانع،

---

(١) انظر: المراجع السابقة.
(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١، وهمع الهوامع للسيوطي ١٩٧/٣.
(٣) انظر: مغني اللبيب لابن هشام ١/ ٣١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/٢.
(٤) انظر: الكتاب ٣٠٠/٢.
(٥) انظر: المقتضب ٣٨٢/٤.
(٦) انظر: الارتشاف ١٢٠٨/٣.
(٧) انظر: الجنى الداني ص٣٠١.
(٨) انظر: الارتشاف ١٢٠٨/٣، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤: وقد ذكر في هذا الكتاب أن من قال بعدم الجواز قد ذهب مذهباً حسناً.
(٩) انظر: أوضح المسالك ٢٥٥/٢، ومغني اللبيب ٤٦٤/١.
(١٠) انظرها مبسوطة في: ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣ . ١٢٠٩، والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤ . ٢٨٧.

ولكن مع هذا فإنا نجده يورد خلاف ما صرح به، فقد قال في (التوضيح)[1] عند حديثه عن أحد استعمالي (حسب):

" أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى".

وقال في المغني[2]: " وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوَحْدة لا غير".

والصحيح هو جواز (لا غيرُ) قياساً على (ليس غيرُ)، قال الصبان: " لا يبعد جواز كونها عند ضم (غير) عاملة عمل (ليس)، وضمة (غير) حينئذ إعراب إذا نُوَّنت وقطعت عن الإضافة بالكلية، أو لم تنون ونُوِي لفظ المضاف إليه، وبناءٌ إذا لم تنون ونُوِي معنى المضاف إليه"[3].

---

(١) انظر: ١٤٦/٣.

(٢) انظر: ٤٦٧/١.

(٣) انظر: حاشيته على الأشموني ٤١٦/٢.

. ١٠ .

رفع (أفعل) التفضيل الاسم الظاهر بعد النهي والاستفهام

. قال ابن هشام:

" يرفع (أفعل) التفضيل... الاسم الظاهر في لغة قليلة كـ: مررتُ برجلٍ أفضل منه أبوه، ويطّرد ذلك إذا حل محل الفعل، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو:

ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد"(١).

. قال الشيخ خالد:

" وشرطوا تقدم النفي عليه، وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل(٢) النهي والاستفهام، وتبعه الموضح في شرح القطر(٣)، ولم يرد به سماع، فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب"(٤).

. ورده الشيخ ياسين بقوله:

" وأجيب بأنه قد استقر أن النهي والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في مواضع كثيرة"(٥).

أما الأولوية المذكورة فإنها راجعة إلى أن رفع (أفعل) التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ(٦).

ولكن هذا لم يمنع أبا حيان من الأخذ بصحة قياس الاستفهام والنهي على النفي، فقال:

" على أن إلحاق ما ذُكر ظاهر فيه القياس، وأفعل هذا"(٧).

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٦٦/٣.

(٢) انظر: ٦٨/٣ حيث قال: " ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي، أو استفهام فيه معنى النفي، كقولك: لا يكن غيرك أحبُّ إليه الخيرُ منه إليك، وهل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ لله منه بمحسن لا يمُنُّ بمَنِّه".

(٣) انظر: ص٣٩٩، فقد قال: " وكذلك لو كان مكان النفي استفهام، كقولك: هل رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد؟، أو نهي، نحو: لا يكن أحد أحب إليه الخيرُ منه إليك".

(٤) انظر: التصريح ٤٥٩/٣ . ٤٦٠.

(٥) انظر: حاشيته على التصريح ١٠٧/٢.

(٦) انظر: الارتشاف لأبي حيان ٢٣٣٧/٣.

(٧) انظر: السابق٢٣٣٧/٣.

وقد سار عليه الموضح، ولم يبد غيره من النحويين الذين عرضوا لقول ابن مالك أي اعتراض عليه مما يدل على صحته عندهم و أخذهم به، كالمرادي[1]، والسيوطي[2]، والأشموني[3].

وبه يأخذ الباحث أيضاً .

(١) انظر: توضيح المقاصد ٢/٩٤٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٥/١٠٨.

(٣) انظر: شرح الألفية ٢/٣١٢.

. ١١ .

حذف النعت:

. قال ابن هشام:

" ويجـــوز حـــذف النعـــت إنْ عُلـــم، كقولـــه تعـــالى ↓ ③♦▫❁➔❶↗ ↗□ ☜⊠▩⑩☪◆□❶ ↘☒🕐⇔✍✡ ↑[1] ، أي: كل سفينةٍ صالحةٍ، وقول الشاعر:

* فلم أُعْطَ شيئاً ولم أُمْنَع[2]*

أي: شيئاً طائلاً "[3].

. وقال الشيخ خالد:

" والذي أحوج إلى تقدير هذا النعت تحري الصدق، فإن الواقع أنه أعطي شيئاً؛ بدليل قوله: (ولم أمنع)، ولكنه يمنعه، فيحتاج إلى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق، ويتحلى بزينة الحق وعلله في المغني[4] بدفع التناقض، واعترض بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع"[5].

والكلام الذي علق عليه الشيخ خالد هو كلام الدماميني في شرحه على المغني[6].

وأورد ذلك الصبان فقال: " وناقشه الدماميني بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع، فتقدير الصفة لتحري الصدق، قال الشمني: وقد يقال: هو وإن لم يناقضه عقلاً يناقضه عرفاً [7] "[8] .

---

(١) الكهف /٧٩.

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره: * وقد كنتُ في الحرب ذا تُدْرَأ *

للعباس بن مرداس في ديوانه ص٨٤، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص٥٠٥، والمقاصد النحوية للعيني ١٢٤/٣.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٨٧/٣ .٢٩٠.

(٤) انظر: ٢٩٨/٢ . ٤٠٠ (حذف الصفة).

(٥) انظر: التصريح ٥٠٢/٣ . ٥٠٣.

(٦) انظر: حاشية الشمني على المغني ٢٥٨/٢.

(٧) انظر: السابق ٢٥٨/٢.

(٨) انظر: حاشيته على الأشموني١١٠/٣.

وأجاب الشهاب القاسمي بأن مراد ابن هشام: أن عدم المنع المرادُ به: أنه أُعطي شيئاً قليلاً كما هو الواقع، فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الإعطاء مطلقاً[1].

وما قاله الموضح من تعليل في المغني ذهب إليه العيني[2]، والدسوقي[3].

وهو . في نظري . تعليل سليم ، واعتراض المصرح عليه ليس صحيحاً .

(١) انظر: حاشية يس على التصريح ١١٩/١.

(٢) انظر: المقاصد النحوية ١٢٥/٣.

(٣) انظر: حاشيته على المغني ٤٠٣/٣.

. ١٢ .

أسماء الأفعال:

. قال ابن هشام:

" وورود بمعنى الأمر كثير، كـ (صَهْ) و (مَهْ) و (آمين) بمعنى: اسكت، وانكفف، واستجب"(١).

. قال الشيخ خالد:

" و(مه) بمعنى (انكفف) لا بمعنى (اكفف)؛ لأن (اكفف) يتعدى و (مه) لا يتعدى، قاله في شذورالذهب تبعاً لغيره، ورُدَّ بأن ذلك غير مطرد، فإن (آمين) لا يتعدى، و(استجب) يتعدى"(٢).

والتحقيق أن ابن هشام لم يذكر ما نسبه إليه المصرح من قول، ونص كلامه في (الشذور):

" اسم الفعل، نحو: (بله زيداً) بمعنى: دعه، و(عليكه وبهِ) بمعنى: الزمه، والصق، و(دونكه) بمعنى: خذه، و(رُوَيْده وتَيْدَه) بمعنى: أمهله ... " .

وقال في الشرح: " اسم الفعل وهو على ثلاثة أنواع: ما سمي به الأمر، وهو الغالب؛ فلهذا بدأت به، ومثلته بخمسة أمثلة وهي: بله بمعنى دَعْ ..، وعليكه بمعنى الزمه..، ودونكه بمعنى خذه..، ورويده وتيده بمعنى أمهله"(٣). ولم يزد على ذلك.

ومعنى (اكفف) ذكره: المبرد(٤)، وابن السراج(٥)، وابن جني(٦)، والزمخشري(٧)، وابن يعيش(٨).

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٤/٧٧.

(٢) انظر: التصريح ٤/١٤٥ . ١٤٦، وانظر: الرد الذي ذكره في: الهمع للسيوطي ٥/١٢٠.

(٣) انظر: ص٣٩٩ . ٤٠٢.

(٤) انظر: المقتضب ٣/٢٠٢.

(٥) انظر: الأصول ٢/١٣٠.

(٦) انظر: الخصائص ٢/٢٧٦.

(٧) انظر: المفصل ص١٤٥.

(٨) انظر: شرح المفصل ٣/١١.

وذكر معنى (انكفف) ابن مالك[١]، وأبو حيان[٢]، والمرادي[٣]، والأشموني[٤].

(١) انظر: شرح الكافية ١٣٨٥/٣.

(٢) انظر: الارتشاف ٢٢٩١/٥.

(٣) انظر: توضيح المقاصد: ١١٦١/٣.

(٤) انظر: شرح الألفية ٩١/٣.

المبحث الثالث:

المسائل التي ناقض فيها ابن هشام نفسه ونبه إليها الأزهري

. ١ .

فعل الأمر بين البناء والإعراب[١]

. قال ابن هشام :

" وبناؤه على ما يجزم به مضارعه، فنحو: (اضرِبْ) مبني على السكون، ونحو، (اضربا) مبني على حذف النون، ونحو: (اغزُ) مبني على حذف آخر الفعل"[٢].

. قال الشيخ خالد:

" وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، وإنها حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قُم، واقعد، والأصل: لِتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. قال الموضح في (المغني)[٣]: وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى فحقه أن يُؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي، وقد دل عليه بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصّل، وكونه أمراً، أو خبراً، خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله:

لِتقم أنتَ يابنَ خيرَ قريشٍ كي لتُقْضَى حوائجُ المسلمينا[٤]

وكقراءة بعضهم: ↓ فبذلك فلتفرحوا ↑[٥] – بالتاء الفوقية – [٦]، وفي الحديث: ((لتأخذوا مصافكم)) [٧]، ولأنك تقول: اغزُ، واخشَ، وارمِ، واضربا، واضربوا، واضربي، كما تقول في

---

(١) مسألة خلافية بين أهل البصرة والكوفة، انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٥٢٤/٢ . ٥٤٩، م (٧٢)، والتبيين للعكبري ص ١٧٦ . ١٨٠، م (١٥)، وائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٢٥ . ١٢٦، م (١١) .

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٦/١.

(٣) انظر: ٤٤٤/١ . ٤٤٥.

(٤) البيت من الخفيف، بلا نسبة في: الإنصاف ٥٢٥/٢، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٦٦٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠٢/٢.

(٥) يونس/٥٨.

(٦) وهي قراءة: ابن عامر، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأنس، وأبي رجاء، ابن هرمز، وابن سيرين، وأبي جعفر المدني، وأبي عبدالرحمن السلمي، وقتادة، وابن عباس، ويعقوب، ورويس، والمطوّعي، وزيد بن ثابت، والعباس بن فضل، والجدري، والأعمش، وهلال بن يساف، وعمرو بن فائد. انظر: البحرالمحيط لأبي حيان ١٧٢/٥، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري٢٨٥/٢، ومعجم القراءات ٣٥٦/٢ . ٣٥٧.

(٧) لم يرد بهذا اللفظ في كتب الحديث، بل: ((لتأخذوا مناسككم ...)). انظر: صحيح مسلم ٢٧٣/٢، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر.

الجزم، ولأن البناء لم يُعهد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، كـ: بعتُ، وأقسمت، وقبلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكن ادعاء ذلك في (قم)؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته ، وإذا ادّعي أن أصله (لتقم) كانت الدالة على الإنشاء (اللامُ) لا الفعل – انتهى كلامه في المغني – "[1].

وما ذكره ابن هشام في (التوضيح) نجده في: شرح القطر[2]، وشرح الشذور[3]، وعرج في (شرح اللمحة) [4]على رأي الكوفيين دون تعليق منه برفض أو تأييد، فقال: " وبناء الأمر على ما يجزم به مضارعه...، ولجريان الأمر مجرى المضارع المجزوم قال الكوفيون: إنه مضارع، وإنه مجزوم بلام مقدرة".

فعدم رده لرأيهم هنا يوحي بصحته عنده، أو تردده في قبوله.

ولكنه في المغني قطع الشك باليقين، فأخذ برأيهم، واستدل بحججهم.

أما البصريون فذهبوا إلى أنه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أُعرب ماأُعرب من الأفعال، أو بُني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولامشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله في البناء.

ومنهم من ذكر بأن سبب البناء هو الإجماع على أن ما كان على وزن (فعال) من أسماء الأفعال كـ:(نَزَالِ، وتَرَاكِ) مبني؛ لأنه ناب عن فعل الأمر، فالأول ناب عن (انزلْ)، والثاني ناب عن (اتركْ) [5].

---

(١) انظر: التصريح ٢٠٠/١ . ٢٠٠١.

(٢) انظر: ص٦٧.

(٣) انظر: ص٧٠.

(٤) انظر: ٢٥٩/٢.

(٥) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٥٣٤/٢ . ٥٣٥.

ومِمّا ردوا بـه علـى الكوفيـون: أن علـة وجـود الإعـراب فـي الفعـل المضـارع وجـود حـرف المضارعة، وما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلة ثابتة، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً؛ ولهذا كان قوله تعالى: ↓ فبذلك فلتفرحوا↑ معرباً، وقوله عليه الصلاة والسلام: ((لتأخذوا)) وما أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة وإذا حذف هذا الحرف – وهو علة وجود الإعراب في المضارع – فقد زالت العلة، وإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معرباً.

وأما ما يتعلق بحمل فعل الأمر على النهي في الإعراب، فقد رأى البصريون بأنه غير مناسب؛ لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل مشابهة الاسم، فاستحق الإعراب، فكان معرباُ، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الموجب للفعل المشابهة بالاسم، فلذا لم يستحق الإعراب، وظلّ باقياً على أصله في البناء، والذي يدل على ذلك أن لام التأكيد التي تدخل على الفعل المضارع في نحو:

(إن زيداً ليقوم) كما تقول:(إن زيداً لقائمٌ) لا يجوز دخولها على فعل الأمر، فدل على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم، فكان مبنياً على أصله.

وأما حذف الواو والياء والألف من نحو: اغزُ، وارمِ، واخشَ، فقالوا: إنه حذف للبناء، لا للإعراب والجزم، حملاً للفعل المعتل على الصحيح، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح – وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً – سُوّي بينهما في الفعل المعتل، فالحروف حذفت في الجزم لأنها جرت مجرى الحركات لشبهها بها، وهي مركبة منها في قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها في قول آخرين، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما، وكما أن الحركات تحذف للجزم فكذلك هذه الأحرف، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم فكذلك يجب حذفها في المعتل للبناء، حملاً للمعتل على الصحيح؛ لأن الصحيح هو الأصل، والمعتل فرع عليه، فحذفت حملاً للفرع على الأصل.

ودللّ البصريون على صحة ما ذكروه من أن الأمر ليس مجزوماً بلام الأمر أن حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى[١].

وممن أخذ برأيهم: الزمخشري[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن عقيل[٤].

وممن اختار مذهب الكوفيين: ابن خالويه[٥].

ومن النحاة من لزم الحياد عند عرضه للخلاف كالرضي[٦]، وأبي حيان[٧]، والمرادي[٨]، والأشموني[٩].

والباحث يختار مذهب أهل البصرة.

---

(١) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٢/٥٤٠ . ٥٤٣.

(٢) انظر: المفصل ص ٢٥٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٤/٢٩٤.

(٤) انظر: شرح الألفية ١/ ٤٠.

(٥) انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ١٢٧، ذكر رأيه في إعراب سورة الانشراح، فقد عرض لرأي المذهبيين في إعراب (فانصب) ثم قال بقول الكوفيين في إعراب (فارغب).

(٦) انظر: شرح الكافية ٥/١٣٦.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/٦٧٤.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ١/٣٠٥.

(٩) انظر: شرح الألفية ١/٤٥.

. ٢ .

تقسيم الضمير المستتر

تحدث ابن هشام عن الضمير فذكر أنه ينقسم إلى قسمين: بارز ومستتر ثم بيّن بأن المستتر ينقسم بدوره إلى قسمين: مستتر وجوباً: وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، ومستتر جوازاً: وهو ما يخلفه ذلك، نحو: زيد قام أبوه، أو: ما قام إلا هو.

ثم نبه إلى أن هذا التقسيم هو تقسيم ابن مالك[١]، وابن يعيش[٢]، وغيرهما[٣]، واعترض على ذلك بقوله:

" وفيه نظر؛ إذ الاستتار في نحو: (زيد قام) واجب، فإنه لا يقال: (قام هو) على الفاعلية. وأما: (زيد قام أبوه)، أو (ما قام إلا هو) فتركيب آخر[٤].

والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كـ: أقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كـ: قام "[٥].

بيَّن الشيخ خالد أن الموضح قد وافق ابن مالك وابن يعيش في (شرح القطر) [٦]، وخالفهم هنا[٧].

وقد أظهر ابن هشام – أيضاً – موافقته للتقسيم المذكور في (الجامع الصغير) [٨].

وأما ما ساقه من اعتراض في (التوضيح) فيتفق فيه مع أبي حيان، الذي ذكر أن ما جاء به ابن مالك من تقسيم اصطلاح غريب لم يُعرف إلا منه، وأما ما قال به النحاة[٩] في هذا

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/١٢٠ . ١٢١.

(٢) انظر: شرح المفصل ٢/٣٢٨.

(٣) كالمرادي في توضيح المقاصد ١/٣٦٤، وابن عقيل في شرح الألفية ١/٩٣ . ٩٥، والأشموني في شرحه ١/٨٩ . ٩٠.

(٤) أُسند فيه (القيام) إلى سببيّ زيد، أو إلى ضميره المحصور بـ (إلا). انظر: التصريح ١/٣٢٢.

(٥) انظر: أوضح المسالك ١/٨١ . ٨٢.

(٦) انظر: ص١٦٧ . ١٦٨.

(٧) انظر: التصريح ١/٣٢١.

(٨) انظر: ص ٦.

(٩) كابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٠٠ – ٢٠١.

الجانب هو أن الضمير المرفوع ينقسم إلى: مستكن وبارز، وإلى متصل ومنفصل، ويجعلون المستكن من المتصل[1].

فكلاهما يتفق على إلغاء تقييد الضمير المستتر بالوجوب والجواز.

وفي المسألة تحقيقان:

الأول: أن ابن مالك لم يكن أول من ذكر هذا التقسيم، بل سبقه إليه الزمخشري، فقال:

" والضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم، فاللازم في أربعة أفعال: (افْعَل)، و(تَفْعل) للمخاطب، (أَفْعَل)، و (تَفْعل).

وغير اللازم في فعل الواحد الغائب، وفي الصفات. ومعنى اللزوم فيه أن إسناد هذه الأفعال إليه خاصة لاتُسند البتة إلى مُظهر، ولا إلى مضمر بارز، ونحو: (فَعَل) و (يَفْعل) يسند إليه وإليهما في قولك: عمرو قام، وقام غلامُه، وما قام إلا هو.

ومن غير اللازم ما يستكن في الصفة، نحو قولك: زيدٌ ضاربٌ؛ لأنك تسنده إلى المظهر أيضاً في قولك: (زيد ضارب غلامَه)، وإلى المضمر البارز في قولك: (هند زيدٌ ضاربته هي)، والهندان الزيدان ضاربتُهما هي، ونحو ذلك مما أجريتها فيه على غير ما هي له"[2].

وتبعه ابن يعيش، وابن الحاجب[3].

الثاني:

أن ابن هشام – كما قال بعض النحاة – قد فهم المراد من كون الاسم الظاهر والضمير المنفصل قد يخلفان الضمير المستتر جوازاً أنهما قد يخلفاه في تأدية معناه، وليس الأمر كذلك. قال اللقاني:

" اعلم أن قول ابن مالك، ومن وافقه (ما يخلفه ذلك) ليس معناه أن ذلك يخلفه في تأدية معناه، بل في رفع عامله إياه، فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم: وجوب كون المرفوع

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٣٠/٢، والارتشاف ٩١١/٢ . ٩١٢.

(٢) انظر: المفصل ص١٣١ . ١٣٢.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٦/١ . ٤٦٧.

بالعامل ضميراً مستتراً، وجوازه لا يعني وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجباً وجائزاً؛ إذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره، فقول المصنف: (إذ الاستتار إلخ) إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع، وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح.

على أن التقسيم بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق، لا فرق بينهما، الاعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل، وفي تقسيمه عكسه".[1]

وهذا القول في نظري قول سليم؛ لأن ابن مالك لم يصرح بأن الاسم الظاهر والضمير المنفصل قد يخلفان الضمير المستتر في تأدية المعنى، وبما أنه لم يذكر هذا المعنى ولا ذاك، فالصحيح فهم قوله على الوجه الذي يتفق فيه مع النحاة، أضف إلى ذلك أن الباب باب الضمير، فلابد أن يبنى التقسيم عليه لا على العامل.

(١) انظر: حاشية يس على التصريح ١٠٢/١، وانظر القول نفسه في حاشية الصبان على الأشموني ١٦٣/١.

. ٣ .

الخلاف في كون المجذوف نون الرفع أو نون الوقاية

. قال ابن هشام :

" وأما نحو ↓ تأْمُرونِي ↑[١]، فالصحيح أن المحذوف نون الرفع "[٢].

. قال الشيخ خالد:

" واختاره ابن مالك[٣]؛ لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب، ولتوالي الأمثال في نحو: ↓ ☜♦☜➔☜⇗■❑↓♍٠ ↑[٤]، ولغير ذلك، نحو: * أبيتُ أَسْري وتبيتي تَدْلُكي *[٥]

ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة، والضمة تحذف تخفيفاً في قراءة أبي عمرو[٦]: ↓يأمُرْكُم ↑[٧]، فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل .

وقيل: المحذوف نون الوقاية، وجزم به الموضح في شذوره[٨] وأسقطه من شرحه، وهو مذهب الأخفش[٩]، والمبرد[١٠]، وأبي علي[١١]، وابن جني[١٢]، وأكثر المتأخرين[١٣]، واستدلوا له بأوجه:

---

(١) الزمر/٦٤، والقراءة بتخفيف النون، قرأ بها: نافع، وأبو جعفر، وابن ذكوان. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٦٣/٢، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص٥٦٣، ومعجم القراءات ٢٦٧/٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٠٠/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٥٢/١ ، ١٤٠، وشرح الكافية ٢٠٨/١ . ٢٠٩.

(٤) آل عمران /١٨٦.

(٥) صدر بيت من الرجز وعجزه: * وجهك بالعنبر والمسك الذّكي *

بلا نسبة، في الخصائص لابن جني ٣٨٣/١، ورصف المباني للجواليقي ص ٣٦١.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٩/١، ومعجم القراءات ٢١١/١.

(٧) البقرة /٦٧.

(٨) انظر: شرح الشذور ص٦١.

(٩) انظر: معاني القرآن ص٢٣٥، ونسب إليه ابن مالك حذف نون الرفع في شرح التسهيل ٥٢/١.

(١٠) انظر: المقتضب ٢٥٠/١.

(١١) انظر: المسائل الشيرازيات ٧٤/١، والحجة للقراء السبعة ١٧٥/١ . ١٧٦، ٣٤٤/٣.

(١٢) انظر رأيه في:التذييل والتكميل١٩٤/١، ومغني اللبيب٣٨٥/٢.

(١٣) كأبي حيان في:التذييل والتكميل ١٩٤/١.

أحدها: أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال، فكانت أولى بالحذف.

وثانيها: أن نون الرفع علامة الإعراب، فالمحافظة عليها أولى.

وثالثها: أن نون الرفع لعامل، فلو حُذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه"[١].

وذكر أبوحيان أنه يمكن أن يُستدل له بأن نون الوقاية يجوز حذفها لكثرة الأمثال في نحو: إنّني، وكأنّني، وهذه إنما لحقها نون الوقاية تشبيهاً بالفعل فلو لم يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الفعل لما جاز حذفها في (إنّ) و (كأن) وشبههما، ولكان يلزم من ذلك تفضيل الفرع على الأصل في ذلك[٢].

وقد تأرجح رأي الموضح في المحذوف منهما، ففي (الجامع الصغير)[٣] المحذوف عنده نون الرفع.

وفي (المغني) يرى أن المحذوف نون الوقاية في موضع، فقال: " و نحو ↓ ✍♦🕯▫✌↖❷↖❒⊞▩❄☐⃠❼☑ ↑ يجوز فيه الفك والإدغام، والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبعة، وعلى الأخيرة فقيل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح"[٤].

وفي موضع آخر رأى أن المحذوف نون الوقاية لا الرفع، فقال تحت عنوان (إذا دارَ الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى): " وفيه مسائل، أحدها نون الوقاية في نحو: ↓ أتحاجُّونِي ↑[٥]، و ↓ تأمرونِي ↑، فيمن قرأ بنون واحدة، وهو قول أبي العباس، وأبي سعيد[٦]، وأبي علي، وأكثر المتأخرين، وقال سيبويه – واختاره ابن مالك – : إن المحذوف الأولى[٧]"[١].

---

(١) انظر: التصريح ٣٥٣/١ . ٣٥٤.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٩٤/١.

(٣) انظر: ص ٧.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٦٤٨/١.

(٥) الأنعام /٨٠. والقراءة لابن عامر ،ونافع،وهشام،وابن ذكوان،وابن عبدان،والحلواني،والداجوني. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٨/٢،والنشر في القراءات العشر لابن الجزري٢٥٩/٢-٢٦٠،والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٦١،ومعجم القراءات١٠٢/٢.

(٦) انظر: شرح أبيات سيبويه ٣٠٣/٢.

(٧) انظر: الكتاب ٥١٩/٣.

والباحث مع من قال بأن المحذوف نون الوقاية.

. ٤ .

مراتب أسماء الإشارة

. تحدث ابن هشام عن المشار إليه فذكر له مرتبتين فقط، قريبة وأخرى بعيدة، تلحق فيه اسم الإشارة كاف حرفية، وقد يزاد قبلها اللام[٢].

. قال الشيخ خالد:

" وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم، وخالفه في(شرح اللمحة)[٣] فقال: والمشار إليه إما قريب المسافة، أو متوسطها، أو بعيدها، فللمفرد المذكور (ذا) للقريب، و (ذاك) للمتوسط، و (ذلك) للبعيد، ولمثناه (ذان) للقريب، و (ذانِك) – بتخفيف النون – للمتوسط، و(ذانّك) – بتشديدها – للبعيد.

ولجمعه (أولاء) للقريب – يمُد ويقصر – و (أولاك) – بالقصر – للمتوسط، و (أولئك) – بالمد – للبعيد.

وللمفرد (ذي) و (تي) للقريب، و (تيك) للمتوسط، و (تلك) للبعيد. ولمثناه (تان) للقريب، و(تانِك) – بالتخفيف – للمتوسط، و (تانّك) – بالتشديد – للبعيد.

ولجمعه (أولا) للقريب، و (أولاك) – للمتوسط، و (أولئك) للبعيد – انتهى –"[٤].

وخالف الموضح هذا التقسيم للمراتب، فرأى أن المشار إليه على مرتبتين قريبة وبعيدة في: شرح القطر[٥]، وشرح الشذور[٦]، والجامع الصغير[٧].

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٣٨٥/٢(باب بيان كيفية التقدير).

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٢٤/١ . ١٢٥.

(٣) انظر: ٣٠٦/١.

(٤) انظر: التصريح ٤٠٩/١ . ٤١٠.

(٥) انظر: ص ١٧٧.

(٦) انظر: ص ١٤٠.

(٧) انظر: ص ١١.

وهذا هو مذهب المتقدمين من النحاة كسيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣].

وقد تناول ابن مالك المسألة بالتفصيل فقال:

" للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان: أحدهما: أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة كالمنادى. والثاني: أن لها ثلاث مراتب قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور، وإن كان الأول أولى بالصواب"[٤].

وصحح المذهب الأول في موضع آخر، فقال[٥]:

" والأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين، ويدل على صحته أربعة أوجه:

الأول: أن النحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان، مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما هو في حكمه تستعمل فيها بقية الحروف.

والمشار إليه شبيه بالمنادى، فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقاً للنظير بالنظير.

والثاني: أن المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء[٦] أن بني تميم يقولون: ذاك، وتيك – بلا لام –، حيث يقول الحجازيون: ذلك، وتلك – باللام –، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان، أحدهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

الثالث: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معاً، أعني غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ↓ ❐◆☼♦❽◆☐◉↘☪◆

---

(١) انظر: الكتاب ٧٨/٢.

(٢) انظر: المقتضب ٢٧٧/٤ . ٢٧٨.

(٣) انظر: الأصول ١٢٧/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٣٩/١.

(٥) انظر: السابق ٢٤٢/١ . ٢٤٤.

(٦) انظر: معاني القرآن ١٠٩/١.

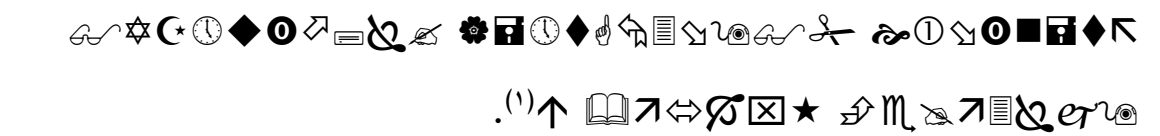

الرابع: أن التعبير بذلك عن مضمون الكلام على إثر انقضائه شائع في القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين، كقوله تعالى:

الخامس: أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يُكتف في باقي التثنية والجمع بلفظين؛ لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الإفراد، وفي اكتفائهم بـ (هذان وذانك) و (هؤلاء و أولئك) دليل على أن (ذاك و ذلك) مستويان، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان، ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد نون (ذانّك) دليل على البعد، وتخفيفها دليل على القرب؛ لأنه قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حُذف من الواحد؛ لأنه يُستعمل مع التجريد من الكاف كما يُستعمل مع التلبس بها.

وكذلك لا يُلتفت إلى قول من زعم أن (اولالك) للبعيد دون (أولئك): لقلة (أولالك)، وكثرة الحاجة إلى جمع (ذلك)؛ لأنه لا يلزم منه خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بعداء، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن، فثبت ما أردناه".

---

(١) النحل /٨٩.

(٢) الكهف/٦٤.

(٣) يوسف /٥٢.

(٤) الكهف /٨٢.

(٥) الممتحنة /١٠.

ونقض أبو حيان هذه الأدلة:

أمـا الأول: فـذكر أن المشـار إليـه لـيس شـبيهاً بالمنـادى، فالمشـار إليـه لـيس مُقـبلاً عليـه بالخطاب، بل المقبل بالخطاب غيره، وهو اسم غائب يُخبر عنه إخبار الغائب، وأما المنادى فهو المقبل عليه بالخطاب، فتقول: يا زيدُ قد صنعت كذا، ولو سُلم بوجود الشبه بينهما في شيء ما لم يلزم أن يشتركا في سائر الأحكام، فتكون رتبة المشار إليه مثل رتبة المنادى.

والثاني: لا يلزم فيه ما ذكر ابن مالك؛ لأنه قد يقتصر في بعض اللغات على معنىً ما، ولا يكون لهم لفظ يُعبر عن المعنى الآخر المقابل ولا يلزم من تعقل معنىً ما في الوجود أن يوضع له لفظ، وإن صح نقل الفراء فيكون بنو تميم لم يضعوا لفظاً يُعبر به عن المرتبة البعدى، بل اقتصروا على المرتبة الوسطى، وفعل الحجازيون العكس فاقتصروا على الرتبة البعدى، وحصل من مجموع اللغتين استعمال اللغة العربية للمرتبتين الوسطى والقصوى، إذ قد يكون معنىً ما وضعت له طائفة من العرب، ومعنىً آخر مقابله وضعت له طائفة من العرب.

والثالث: لا يلزم من كونه لم يرد في القرآن عدم وجوده في لسان العرب، فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت في القرآن، ولا يدّعي أحد أن القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، فـ (ربّ) – مثلاً – تجر الأسماء، و قد طفح بها لسان العرب نثراً ونظماً، ولم تجئ في القرآن جارة للأسماء.

وأمـا الاسـتدلال بقولـه تعـالى: فليس المعنى أنه مُبيّن لوجود الإشارة وجميع المعاني الكلامية، وإنما هذا عام مخصوص، والمعنى: تبياناً لأصل كل شيء من أصول الديانات، وأصول الأحكام التكليفية، وإلا فعدد ركعات الصلوات الخمس لم يبيّن في القرآن، وكذلك ما تجب فيه الزكاة، وما يجب، ومتى تجب، وعلى من تجب.

والرابع: بأن كون اللفظ الموضوع للبعد يستعمل في القرب لا يدل على أن المشار إليه له مرتبتان، فقد يُعبر بالبعيد عن القريب، وبالعكس.

وأما الأخير فقد ذكر أبو حيان أنه لا يُسلِّم أنه اكتفي في التثنية والجمع بلفظين. أما التثنية فإنهم قد قالوا في الوسطى: ذانِك، وفي البعد: ذانِّك – بالتشديد، و: ذانِيك – بالإبدال –، وقالوا في المؤنث: تانِك في الوسطى، وفي البعدى: تانِّك، وتانِيك[1].

وما آخذ به أن المشار إليه على ثلاث مراتب؛ فدخول الكاف للتوسط، واجتماع اللام معها للبعد ، قال ابن يعيش:" واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى"[2].

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٩١/٣ . ١٩٥.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣٦٥/٢.

. ٥ .

خبر أفعال المقاربة

. قال ابن هشام:

" ويعَمْلن عمل (كان)، إلا أن خبرهن يجب كونه جملة، وشذّ مجيئه مفرداً بعد (كاد) و (عسى)، كقوله: * فأُبْتُ إلى فهمٍ وما كِدتُ آيباً[١]*

وقولهم: عسى الغُوَيْر أبْؤُساً[٢]"[٣].

. قال الشيخ خالد:

" فـ (أبؤساً) جمع بؤس، ومعناه: العذاب أو الشدة، خبر (عسى) وهو مفرد؛ لأنه ليس جملة. هذا قول سيبويه[٤]، وأبي علي[٥] من البصريين، وقال الكوفيون: خبر (يكون) محذوفة، والتقدير: أن يكون أبؤساً[٦]. وقال الأصمعي: خبر (يصير) محذوفة[٧]. وقيل: مفعول به، والتقدير: عسى الغوير يأتي بأبؤس، فحذف الناصب والجار توسعاً[٨].

وتلخص: أن (أبؤساً) خبر لعسى، أو لكان، أو لصار، أو مفعولاً به.

قال الموضح في (تخليص الشواهد) [٩]:

والأفضل من ذلك كله أن يقدر: يبأس أبؤساً، فيكون مفعولاً مطلقاً على حد ↓ ▫♦➲▦♦♦⇔○♦♦ ☜♦⇦ ↑[١٠] أي: يمسح مسحاً. انتهى.

---

(١) صدر بيت من الطويل وعجزه: * وكم مثلها فارقتها وهي تُصفِر *

لتأبط شراً (ثابت بن جابر) في ديوانه ص ٩١، والأغاني لأبي الفرج ٢١ / ١٥٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣/١، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٦٢٩، والمقاصد النحوية للعيني ٥/٢.

(٢) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١٧/٢، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٤٥/٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٧١/١.

(٤) انظر: الكتاب ١٥٨/٣.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ص ٧٦، والمسائل العضديات ص ٦٥، والمسائل الحلبيات ص ٢٥٠.

(٦) انظر: تخليص الشواهد لابن هشام ص ٣١١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٤٣/٤.

(٧) نسبه ابن هشام في تخليص الشواهد ص ٣١١ لابن الأعرابي.

(٨) ذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث ٣٢١/٣ . ٣٢٢.

(٩) انظر: ص ٣١٣.

(١٠) ص/٣٣.

وقال في المغني[١]: الصواب: أنه مما حذف فيه (كان)، أي: يكون أبؤساً؛ لأن في ذلك إبقاء على الاستعمال الأصلي. انتهى"[٢].

وحكم بشذوذه في (الجامع الصغير)[٣]، وبندوره في (شرح اللمحة) [٤].

فلابن هشام في (أبؤساً) ثلاثة آراء:

الأول: أن يكون خبراً مفرداً على الشذوذ والندور، وهو مذهب سيبويه والبصريين[٥]، وأخذ به الجوهري في معجمه[٦]، وقال:

"وقد يأتي في الأمثال مالا يأتي في غيرها".

واختاره: ابن يعيش[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن مالك[٩]، وغيرهم.

والثاني: أن يكون منصوباً على المصدرية (مفعولاً مطلقاً)، وهو رأي ابن كيسان[١٠]، وحسَّنه مصعب بن أبي بكر الخشني[١١].

الثالث: انتهى في المغني إلى أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره (يكون)، وخالف الكوفيين في عدم تقدير (أن).

وكان قد اعترض على هذا الرأي في (تخليص الشواهد) [١٢]، فقال:

" وقيل: التقدير (يكون أبؤساً)، وفيه مجيء الفعل بعد (عسى) بغير (أَن)، وإضمار (كان) غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل".

---

(١) انظر: ٣٠٧/١، وفيه: "والصواب أنه مما حذف فيه الخبر، أي: يكون أبؤساً...".

(٢) انظر: التصريح ٦٧٩/١.

(٣) انظر: ص ٢٨.

(٤) انظر: ١٦/٢.

(٥) انظر: المقتضب للمبرد ٧٠/٣ . ٧٢، والأصول لابن السراج ٢٠٧/٢.

(٦) انظر: الصحاح (عسى) ٢٤٢٦/٦.

(٧) انظر: شرح المفصل ٢٢٣/٤، ٣٧٣، ٣٨٠، ٣٨٢.

(٨) انظر: ضرائر الشعر ص ٢٦٦.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣٩٣/١ .

(١٠) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣٤٣/٤.

(١١) انظر: السابق٣٤٣/٤.

(١٢) انظر: ص ٣١٢.

وما أختاره هو الرأي الأول؛ لأنه قد ورد مجيء الخبر مفرداً في البيت الذي استدل به الموضح، وكما في قول الشاعر:

أكثرْتَ في العذلِ مُلِحّاً دائماً لا تلْحني إني عسيتُ صائماً[1]

وقد حُكم عليهما بالشذوذ أو الندور أو القلة أو الضرورة عند النحاة، وليس هناك ما يمنع أن يكون المثل من هذا الباب .

(١) البيت من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٢٢/٩.

. ٦ .

الجر بـ (لعل)

. قال ابن هشام:

"وعقيل تجيز جر اسمها، وكسر لامها الأخيرة"[١].

. قال الشيخ خالد:

"وحذف لامها الأخيرة، قال شاعرهم:

* لعلَّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ[٢]*

وظاهر كلامه هنا أنها في حال الجر عاملة عمل (إن)، وأن اسمها في موضع نصب، وخالف ذلك في المغني[٣]، فقال مانصه: واعلم أن مجرور (لعل) في موضع رفع بالابتداء لتنزيل (لعل) منزلة الجار الزائد، نحو: بحسبك درهمٌ، بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقوله: (قريب) خبر ذلك المبتدأ – انتهى – "[٤].

وهذا الظاهر – كما قال الزرقاني[٥]– غير مراد، بل المراد أنها تجيز جر ما كان اسمها، وذلك حين النصب.

ويؤكد هذا القول أن ابن هشام لم يصرح أو حتى يلمح في كتبه الأخرى عند تطرقه للجر بـ (لعل) أن مجرورها قد يكون في محل نصب على الاسمية[٦]، بل لم أجد من النحويين من قال به.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٦/٢.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: * فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً *

لكعب بن سعد الغنوي في: أمالي ابن الشجري ٢٣٧/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٦٩/٢، والمقاصد النحوية للعيني ٤٣٠/٢، وقد ورد (دعوة) و (داعياً) محل (جهرة)، وفي الأصمعيات ص ٩٦ ورد البيت برواية: (لعل أبا المغوار)، فلا شاهد فيه.

(٣) انظر: ٥٤٩/١.

(٤) انظر: التصريح ١٦/٢.

(٥) انظر: حاشية يس على التصريح ٢١٣/١.

(٦) انظر: شرح القطر ص ٤١٤، وشرح اللمحة ١٩٤/٢، والإعراب عن قواعد الإعراب ص ٥٦.

ويبدو أن هذا الرأي قد ارتضاه المصرح، إذ لم يعترض عليه، بل أخذ يقابله بالرأي الآخر.

هذا وفي البيت خلاف بين النحاة:

أولاً: منهم من تأوله على حذف مضاف، والتقدير: لعل جواب أبي المغوار، فأقيم المضاف إليه على إعرابه[١]، كقوله تعالى: ﴿ والله يريدُ الآخرةِ ﴾[٢] – بكسر (الآخرة)[٣]–

ثانياً: ذهب الفارسي إلى أن (لعل) مخففة، واسمها ضمير الشأن أو القصة، كما أضمر في (إنّ) و (أنّ)، وهو محذوف، والتقدير: لعله لأبي المغوارِ منك جوابٌ قريبٌ، بإقامة الصفة (قريبٌ) مقام الموصوف المحذوف (جواب).

ولام الجر المتصلة بـ (لعل) قد تكون مكسورة، وقد تكون مفتوحة على لغة من يفتحها مع المظهر[٤]، نحو: المالُ لَزيدٍ. قال المرادي: "وهذا ضعيف من أوجه:

أحدها: أن تخفيف لعل لم يُسمع في غير هذا البيت.

والثاني: أنها لا تعمل في ضمير الشأن.

والثالث: أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ"[٥].

ورأى ابن هشام أن ما زعمه الفارسي فيه تكلف كثير، فلم يثبت تخفيف (لعل) أساساً، وأيضاً هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بها لغة قوم بأعيانهم[٦].

ثالثاً: تأوله البعض كابن عصفور على أن في (لعل) ضمير الشأن، و (أبي المغوار) مجرور بـ (لام) محذوفة أبقي عملها، و (قريبٌ) صفة للموصوف المحذوف (جواب) والتقدير: لعله – أي الأمر أو الشأن – لأبي المغوار منك جواب قريب[٧].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٨٢/٥.

(٢) الأنفال /٦٧.

(٣) قراءة سليمان بن جماز. انظر: المحتسب لابن جني ٢٨١/١، ومعجم القراءات ٢٨٠/٢.

وابن جني في المحتسب ٢٨١/١: قدر المضاف: عرضَ، و قدره الشيخ خالد في التصريح ٢١٨/٣: عملَ.

(٤) انظر: كتاب الشعر ٧٥/١.

(٥) انظر: الجنى الداني ص ٥٣١.

(٦) انظر:مغني اللبيب٥٤٩/١.

(٧) انظر: شرح الجمل ٤٢٧/١.

قال أبو حيان:

" ولا يخفى ما في هذه التخاريج من تكلف، وحكاية الأخفش[١]، وأبي زيد[٢]، وغيرهم، أنها لغة لبعض العرب مانع من هذه التأويلات ومرجح جواز الجر بها على مذهب من منع ذلك، وهم الجمهور.

وما أحسن قول الجزولي[٣]: وقد جروا بـ (لعل) مُنَبهَة على الأصل. يعني أن القياس كان يقتضي لهذه الحروف أن تجر الأسماء بها؛ لأنها مختصة بها، وقياس ما اختص بالاسم ولم يتنزل منزلة الجزء منه أن يعمل ما اختص بالاسم من الإعراب، وهو الجر"[٤].

---

(١) انظر: معاني القرآن ١٢٣/١ . ١٢٤.

(٢) انظر: النوادر ص ٣٧.

(٣) انظر: المقدمةالجزولية ص ١٢٠.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٨٣/٥.

. ٧ .

العطف على أسماء الأحرف الناسخة قبل تمام الخبر[١]

. قال ابن هشام:

" ويعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده...، ويعطف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل: إنّ، أو: أنّ، أو: لكنّ، نحو:

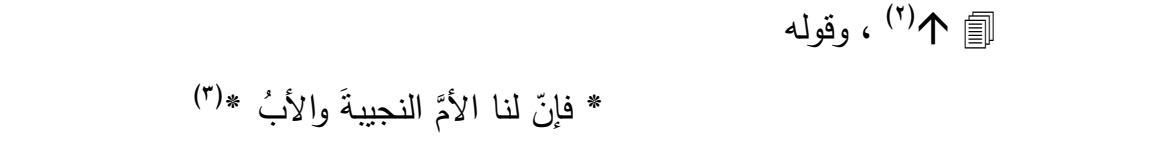

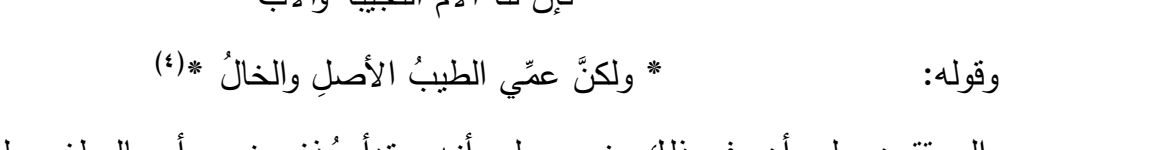

[٢] ، وقوله

* فإنّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ *[٣]

وقوله: * ولكنَّ عمِّي الطيبُ الأصلِ والخالُ *[٤]

والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم، مثل: ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ – بالرفع – ؛ لأن الرافع في مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ.

ولم يشترط الكسائي والفراء[٥]الشرط الأول تمسكاً بنحو:

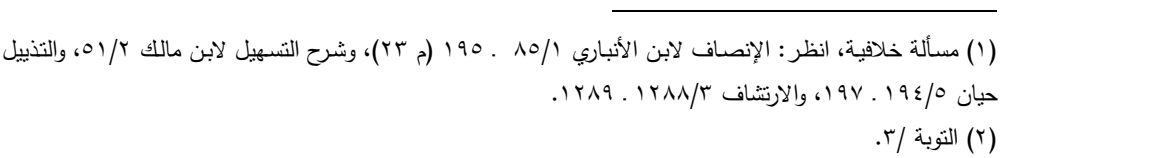

[٦]، وبقراءة بعضهم[١]: إن اللهَ

---

(١) مسألة خلافية، انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٨٥/١ . ١٩٥ (م ٢٣)، وشرح التسهيل لابن مالك ٥١/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٤/٥ . ١٩٧، والارتشاف ١٢٨٨/٣ . ١٢٨٩.

(٢) التوبة /٣.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: * فمن يكُ لم ينُجب أبوه وأُمُّه *

بلا نسبة، في شرح الكافية لابن مالك ٥١١/١، والمقاصد النحوية للعيني ٦٣/٢.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره: * وما قصَّرت بي في التسامي خؤولةٌ *

بلا نسبة، في شرح الكافية لابن مالك ٥١١/١، والمقاصد النحوية للعيني ٩٢/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن١/ ٣١٠ . ٣١١.

(٦) المائدة /٦٩.

وملائكتُه يصلون على النبيِّ ↑[٢] وخرجها المانعون على التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك، أو على الحذف من الأول "[٣].

. قال الشيخ خالد:

" وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعاً، نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، وأما نحو: إن زيداً وعمرٌو في الدار، فجائز باتفاق، قاله الموضح في (شرح بانت سعاد) وهو مخالف لما أطلقه هنا"[٤].

هذا الرأي لابن هشام ذكره عند تطرقه للبيت الآتي:

فلا يغُرَّنْكَ مامنّتْ وماوعدَتْ إنَّ الأمانيَّ والأحلامَ تضليلُ

فقال:" قوله: (والأحلام) عطف على اسم إن، ويجوز رفعه، فإن قلت: إنما يجيز ذلك الكسائي، وقد خالفه تلميذه الفراء، فاشترط خفاء إعراب الاسم، نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، وخالفهما جميع البصريين، فمنعوا ذلك مطلقاً، قلت: هذا موضع يكثر فيه الوهم، وإنما يكون الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعاً، نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، وأما نحو: إن زيداً وعمرٌو في الدار، فجائز باتفاق، ومنه قوله تعالى: ↓ ◑ □

♦✕⇦ ☎✂❑↖✡♦✌✂◆↗

❐◆✂ ☎✂❑←⑩ ♎

❐◆✂

❐◆✂ "[٥]↑ ★ ✓ ★

ومنع ذلك في (الجامع الصغير) [٦] فقال:

---

(١) وهم: أبوعمرو، وعبدالوارث، وابن عباس. انظر:البحر المحيط لأبي حيان ٢٤٨/٧، ومعجم القراءات ١٠٠/٤.

(٢) الأحزاب /٥٦.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣١٤/١ . ٣٢٣.

(٤) انظر: التصريح ٧٧/٢.

(٥) انظر: شرح بانت سعاد، ص ١٥٦-١٥٧.

(٦) انظر: ص ٣٥.

" ولا يشترط الكسائي والفراء مضيّ الخبر، ويعممه الفراء في الستة، ويشترط خفاء الإعراب، والحق المنع مطلقاً، ونحو (والصابئون) مبتدأ حُذف خبر".

ويؤيد ذلك أنه في (شرح الشذور) [1] رجح في الآية وجهين فقط لم يذكر غيرهما من بين عدة أوجه، ليس فيهما الوجه المذكور في (شرح بانت سعاد)، أما الوجهان الراجحان فهما:

١- أن يكون (الذين هادوا) مرتفعاً بالابتداء، و(الصابئون)عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نية التأخير عما في حيز (إن) من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا بألسنتهم مَنْ آمن منهم – أي: بقلبه – بالله، إلى آخر الآية، ثم قيل: والذين هادوا والصابئون كذلك.

٢- ارتفاع(الذين هادوا) بالابتداء، و(الصابئون) عطف عليه، والخبر المذكور يكون له، وخبر(إنّ) محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، كأنه قيل: إن الذين آمنوا من آمن منهم، ثم قيل: والذين هادوا إلخ[2].

وقد جوَّد الوجه الأول؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس.

ووقف في(تخليص الشواهد)[3] محايداً بين رأي البصريين والكوفيين.

أما في (المغني)[4] فقد عرض للمسألة من جانب البصريين، عند حديثه عن الشرط الأول من شروط الحذف وهو: وجود دليل حالي، فنبه إلى أن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، وقال: " فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿ ﴾ – في قراءة من رفع– وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني، أي: إن الله يصلي، وملائكته يصلون، وليس عطفاً على الموضع و(يصلون) خبراً عنهما؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى: الاستغفار، والمحذوفة بمعنى: الرحمة...، قلت: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى: الرحمة، وإلى الملائكة: الاستغفار، وإلى الآدميين: دعاء بعضهم لبعض".

---

(١) انظر: ص ٥٥.

(٢) قدره في (تخليص الشواهد) ص ٣٧٤: إن الذين آمنوا والذين هادوا آمنون، والصابئون من آمن إلى آخره.

(٣) انظر: ص ٣٧٣-٣٧٤.

(٤) انظر: ٢/ ٣٦٤-٣٦٥.

ولم يعرض لرأي الكوفيين؛ لأنهم لا يرون الحذف هنا، وأعتقد أنه لو كان في نفسه شيء من ذلك لعقب عليه بعد استيفاء الكلام عن الآية.

وقد تبين مما سبق أن علة منع العطف على الاسم قبل تمام الخبر عند البصريين هي أن لا يتوارد عاملان (إنّ والابتداء) على الخبر.

أما الكوفيون فعلة الجواز عندهم أن الحرف الناسخ(إن) لا يعمل في الخبر؛ لضعفه ، والخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الحرف عليه[1].

ولا أرى الصحة فيما ذهبوا إليه، بل مع البصريين.

(١) انظر: تخليص الشواهد لابن هشام ص ٣٧٣، والإنصاف لابن الأنباري ١٨٦/١، وانظر الخلاف في رافع الخبر بعد(إن) في المسألة (٢٢) من هذا الكتاب ١٧٦/١-١٨٥.

-٨-

نصب (رأى) الحُلمية لمفعولين.

. قال ابن هشام:

" ألحقوا (رأى) الحُلمية بـ (رأى) العلمية في التعدي لاثنين كقوله:

* أراهُم رُفْقَتي حتى إذا ما*[١]

ومصدرها الرؤيا، نحو: 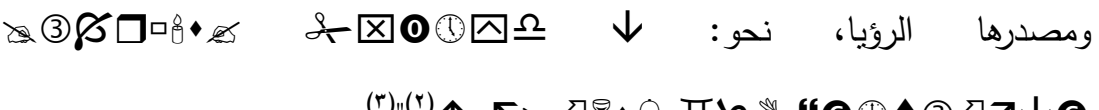

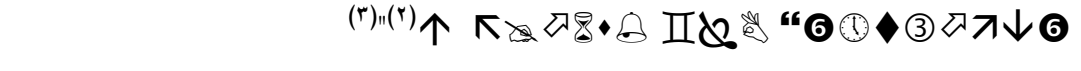 [٢][٣]

. قال الشيخ خالد:

" وذهب بعضهم إلى أن (رأى) الحلمية لا تنصب مفعولين، وأن ثاني المنصوبين حال، ورُدّ بوقوعه معرفة كما هنا.

واعترض بأن الرفقة: الرفقاء، وهم المخالطون والمرافقون، فهو بمعنى اسم الفاعل، فالإضافة فيه غير محضة، قاله الموضح في الحواشي. وفيه نوع مخالفة لما هنا"[٤].

ونوع المخالفة أنه ذكر أن(رفقتي) لا يكون حالاً؛ لأنه معرفة، وقد صرح بذلك في (تخليص الشواهد)[٥]، وفي الحواشي نقل الاعتراض الذي يسقط الاستدلال بالبيت.

وليس في نقله هذا ما يثبت أنه يأخذ به، بل هو رأي قيل في البيت، والأمرُ يستلزم ذكره.

وقد ذهب إليه أبو حيان في رده على ابن مالك، فقال:

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه: * تجافى الليلُ وانخزلَ انخزالا *

لعمرو بن أحمد الباهلي في ديوانه ص١٢٩، والكتاب لسيبويه ٢ /٢٧٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٨٧/١، والمقاصد النحوية للعيني ١٧٥/٢.

(٢) يوسف/١٠٠.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٤٥/٢-٤٦.

(٤) انظر: التصريح ١٧٠/٢.

(٥) انظر: ص ٤٥٥.

"ولا حجة فيما ذكره، أما (أراهم رفقتي) فإنه يحتمل أن تكون تعدت إلى واحد، وهو الضمير، و(رفقتي) في موضع الحال، وإن كان ظاهره التعريف، فهو نكرة من حيث المعنى، لأن معنى الرفقة: الرفقاء، وهم المخالطون، فـ (رفيق) بمعنى (مُرافق)، فهو بمعنى اسم الفاعل، فإضافته غير محضة كـ (جليس وخليط) [1]".

(١) انظر: التذييل والتكميل ٤٥/٦.

-٩-

ترجيح النصب بعد (حيث)

. قال ابن هشام :

" نحو: حيث زيداً تلقاه أكرمه، كذا قال الناظم[١]، وفيه نظر".[٢]

. قال الشيخ خالد:

" والعجب منه أنه وافق الناظم في المغني[٣]، فقال: وإضافة (حيث) إلى الفعلية أكثر، ومن ثم ترجح النصب في نحو: جلست حيث زيداً أراه – انتهى – ولعل وجه النظر في قوله: (فأكرمه) فإنه يوهم أنه جواب (حيث)، و(حيث) المجردة من (ما) لا جواب لها عند البصريين، ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها، فلا يكون راجحاً "[٤].

والمؤكد – عندي – أن الأمر كما وجهه المصرح لأمرين:

الأول: أن النظر في أمر ما قد لا يعني الرفض القاطع له، بل يدل على قبوله إجمالاً، مع وجود خلاف حول جزئية معينة فيه، وهذا الخلاف يكمن في الفعل (أكرمه) كما مر.

ويعضد ذلك أن ابن هشام في (شرح اللمحة)[٥] قد رجح النصب بعد (حيث)، بل ومثل بالمثال نفسه دون أن يقع منه نظرٌ فيه، وهذا يؤكد أن نزعته بصرية في المسألة.

الثاني: أنه في (المغني) قد مثل بمثال لا يوجد فيه ما يوهم أن (حيث) شرطية، وأن الفعل بعدها جواب لها، فيختلط الأمر بمذهب الكوفيين، وهو: جلستُ حيث زيداً أراه، فهي هنا ظرفية و(زيداً) منصوب بفعل مضمر يفسره المذكور.

ولكن يؤخذ على ابن هشام أنه نسب القول بالمثال لابن مالك مع أن سيبويه قد مثل به قائلاً:" ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٤٢/٢، وشرح الكافية ٦٢٠/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٤٩/٢.

(٣) انظر: ٢٦٠/١.

(٤) انظر: التصريح ٣٦٩/٢ . ٣٧٠.

(٥) انظر ٣٨٧/١.

سببه نصباً في القياس: إذا وحيث، تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيداً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة"[١].

فلا إشكال لديه في المثال؛ لأن روح المجازاة موجودة في (حيث)، ولأنها لا تجزم عنده إلا إذا كسعت بـ (ما)، قال: " ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذْ) حتى يضُم إلى كل واحد منهما(ما)" [٢].

فإن لم تضم إليها (ما) فهي ظرفية، قال:" وإنما منع (حيث) أن يجازى بها أنك تقول: حيث تكون أكون، فـ (تكون) وصل لها، كأن قلت: المكان الذي تكون فيه أكون"[٣].

وقال في موضع آخر:" وأما (حيث) فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد، وهذه الأسماء تكون ظروفاً"[٤].

وممن مثلوا بالمثال الذي وقع فيه النظر:

ابن يعيش[٥]، والإسفراييني[٦]، وأبو حيان[٧]، والمرادي[٨]، والسيوطي[٩].

ولم يورد أحد منهم إشكالاً فيه؛ لأن(حيث) ظرفية عندهم، فلا مجال للقول إن الفعل بعدها يوهم كونه جواباً لها، وهو الصحيح.

---

(١) انظر: الكتاب ١٠٦/١.

(٢) انظر: السابق ٥٦/٣.

(٣) انظر: السابق ٥٨/٣.

(٤) انظر: السابق ٢٣٣/٤.

(٥) انظر: شرح المفصل ٤١٠/١.

(٦) انظر: لباب الإعراب ص ٣٢٠.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ٣٢٣/٦.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٦١٥/٢.

(٩) انظر: الهمع ١٥٥/٥.

مما ينوب عن المصدر في الانتصاب

. قال ابن هشام :

" ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة، كـ" سرتُ أحسن السير، واشتمل الصماء[١]، وضربتُه ضربَ الأمير اللصَّ، إذ الأصل: ضرْباً مثل ضرْب الأمير اللص، فحذف الموصوف ثم المضاف"[٢].

. قال الشيخ خالد:

" وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في (شرح التسهيل)[٣]، وخالف ذلك في (شرح القطر) [٤]، فقال:وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو:↓ ❒◆🖒↗☒• ✍🖗♌🖄☪🖗🖂 ❻◆◣☒⑨✧✂ ↑[٥]، خلافاً للمعربين، زعموا أن الأصل: أكلاً رغداً، وأنه حُذف الموصوف، ونابت صفته منابه، وانتصبت انتصابه، ومذهب سيبويه[٦]: أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حال كون الأكل رغداً، ويدل على ذلك أنهم يقولون: سير عليه طويلاً، فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: طويلٌ – بالرفع . فدل على أنه حال لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل؛ لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق – انتهى –".[٧]

---

(١) قال ابن سيده في المحكم ٧٣/٨: "والشَّمْلَة الصماء التي ليس تحتها قميص ولاسراويل وكُرهت الصلاة فيها كما كُره أن يُصلى في ثوب واحد ويده في جوفه، قال أبو عبيد: اشتمال الصماء عند الفقهاء أن يُشتمل بالثوب حتى يُجلِّل به جسده، ولا يرفع منه جانباً، فتكون فيه فُرجة، وهو التلفُّع. والشَّمْلَة: كساءٌ دون القطيفة يُشتملُ به.

قال الجوهري في الصحاح ١٧٤١/٥: " اشتمال الصماء أن يجلِّل جسده كله بالكساء أو بالإزار". وانظر: لسان العرب ٣٦٨/١١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٨٧/٢.

(٣) انظر: ١٨١/٢.

(٤) انظر: ص ٣٧٣.

(٥) البقرة/ ٣٥.

(٦) لم يتعرض سيبويه لهذه الآية في كتابه.

(٧) انظر: التصريح ٤٥٦/٢-٤٥٧.

وكلامه في (الجامع الصغير) [1] يتفق مع هذا القول، ففي باب المفعول المطلق ذكر أن الآية الكريمة – المستدل بها في نصه السابق – ليست من هذا الباب.

وفي (شرح اللمحة)[2] أقر بما في (التوضيح) من صحة نيابة الوصف، واستقر في (مغنى اللبيب)[3] على هذا الرأي، بل نظّر فيما ذهب إليه سيبويه، فقال: في (باب التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها): " قولهم في نحو: ↓ ❐◆🖒↗☒• 🖐☪🖙♈🖙🖂✍ ❻◆◣☒⑨◈✂ ↑ إن (رغداً) نعت مصدر محذوف، ومثله: ↓ ❐◆✂✍❶↘🖒↗❷ ❻▪🖃✸⌨🖂 🖹•✥☪❸❷☪✂ ↑[4]، وقول ابن دريد:

واشتعل المُبْيضُّ في مسودِّه مثلَ اشتعالِ النارِ في جزْلِ الغضَا[5]

أي: أكلاَ رغداً، وذكراً كثيراً، واشتعالاً مثل اشتعال النار.

قيل: ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل، والأصل: فكلاه، واشتعله، أي:فكلا الأكل، واشتعل الاشتعال، ودليل ذلك قولهم: "سير عليه طويلاً"، ولا يقولون: طويلٌ، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يُحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه، تقول: رأيت كاتباً، ولا تقول: رأيت طويلاً؛ لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان دون الطول.

وعندي فيما احتجوا به نظر؛ أما الأول: فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين: حذف الموصوف، وتصيير الصفة مفعولاً على السعة، ولهذا يقولون: دخلتُ الدارَ، بحذف (في) توسعاً، ومنعوا: دخلت الأمر؛ لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه: أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: سير

---

(١) انظر: ص ٥٦.

(٢) انظر: ١٢٣/٢.

(٣) انظر: ٤٤٥/٢.

(٤) آل عمران /٤١.

(٥) البيت من الرجز في ديوانه ص ١١٥.

عليه زمنٌ طويلٌ، فإذا حذفوا الزمان قالوا: طويلاً – بالنصب – لما ذكرنا، وأما الثاني: فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل: ↓ ❐◆🕮❐۞✡♦۞☐✍ ۞♦❍🡐✂✍💻⬂◆❐🕮❐۞③۞⍰ *

🕮❐ஃ⬀✂✍◆🖗▫◩✍✂ ⬀✍ ☡🖮🕓♦⇔⍰🖮🕓⍓☡ ↑[1]، أي: دروعاً سابغات، ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم: اشتمل الصمّاء، أي: الشملة الصماء، والحالية متعذِّرة لتعريفه".

وأتفق معه في هذا القول، وأن (رغداً) صفة نابت عن المفعول المطلق.

---

(١) سبأ / ١٠-١١.

شروط المفعول لأجله

. قال ابن هشام:

" وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور: كونه مصدراً..، وكونه قلبياً...، وكونه علةً...،واتحاده بالمعلل به وقتاً.. واتحاده بالمعلل به فاعلاً..، وقد انتفى الاتحادان في: ↓ ↑[1] "[2] .

. قال الشيخ خالد:

" ففاعل القيام: المخاطب، وفاعل الدلوك هو: الشمس، وزمنهما مختلف، فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك؛ فلذلك جُر بلام التعليل، وقال في المغنى[3] : اللام في (لدلوك) بمعنى: بعد، فظاهره التخالف".[4]

وهذا المعنى الأخير في الآية ذهب إليه ابن هشام في التوضيح عند حديثه عن معاني حروف جر[5]، فيكون قد تناقض رأيه في نفس الكتاب، وقد نبه المصرح إلى ذلك[6]، وكان الأحرى به أن يعرض لما ورد من تخالف في هذا الكتاب، ثم تأييد الرأي الثاني بما ورد في المغني.

وكلا المعنيين ذكرهما أبو حيان في البحر المحيط[7] ، فقال: " اللام في (لدلوك) قالوا: بمعنى(بعد) أي: بعد دلوك الشمس، كما قالوا: ذلك في قول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكاً:

---

(١) الإسراء / ٧٨.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٩٨/٢-٢٠٠.

(٣) انظر: ٤١٨/١.

(٤) انظر: التصريح ٤٩٦/٢.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٣٢/٣.

(٦) انظر: التصريح ٣٨/٣.

(٧) انظر: ٧٠/٦.

فلما تفرَّقنا كأنِّي ومالكاً لطولِ اجتماعٍ لم نبتْ ليلةً معاً[١]

أي : بعد طول اجتماع. ومنه: " كتبتُه لثلاث خلون من شهر كذا".

وقال الواحدي: اللام للسبب؛ لأنها إنما تجب بزوال الشمس، فيجب على المصلي إقامتها لأجل دلوك الشمس".

وقد أخذ بالمعنى الأول: الهروي[٢] والسخاوي[٣]، وابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥]، والمرادي[٦].

أما (الدلوك) فقد اختلف فيه العلماء على قولين:

أحدهما: أنه زوال الشمس عن كبد السماء؛ قاله عمر، وابنه، وأبوهريرة، وابن عباس، وطائفة من علماء التابعين.

الثاني: أنه الغروب، قاله علي، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وروي عن ابن عباس[٧].

وما أراه في اللام هو أن تكون بمعنى (بعد)، وأستدل بما استدل به بعض القائلين بذلك، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: " صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته".[٨]

---

(١) البيت من الطويل في المفضليات للمفضل الضبي ص ٢٦٧، والأغاني لأبي الفرج ٢٣٨/١٥، والأزهية للهروي ص ٢٨٩.

(٢) انظر: اللامات ص ٤٥، والأزهية ص ٢٨٩.

(٣) انظر: المفضل في شرح المفصل (باب الحروف) ص ٣٧٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٤٧/٣.

(٥) انظر: الارتشاف ١٧٠٨/٤.

(٦) انظر: الجنى الداني ص ١٤٧.

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٦/١٠.

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ٥٦٧/٢.

-١٢-

دخول (ما) المصدرية على (خــلا وعدا)

. قال ابن هشام:

" وتدخل عليهما (ما) المصدرية فيتعين النصب؛ لتعين الفعلية حينئذ... وقد يَجُران على تقدير (ما) زائدة "[١].

. قال الشيخ خالد:

" وبه قال الجرمي، والربعي، والكسائي، والفارسي[٢]، وابن جني[٣]، وأشار إليه الناظم بقوله:

.... وانجرار قد يرد

قال في المغني[٤] فإن قالوا بالزيادة قياساً ففاسد؛ لأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، نحو: ↓ ↖♦☺O♦⌒✍ ♦⬧🖬O⃠✍☜ ↑[٥]، وإن قالوا ذلك سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه – انتهى – وهو مخالف لما هنا"[٦].

وصرح ابن هشام بهذا الشذوذ في شرح اللمحة[٧]، وشرح الشذور[٨]، وبين في الثاني منهما سبب وجوب النصب عند الجمهور، ووجه الجر عند من أجازه، فقال:

" أما وجوب النصب فلأن (ما) الداخلة عليهما مصدرية، و(ما) لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، وأما جواز الخفض فعلى تقدير (ما) زائدة لا مصدرية".

ومن النحاة من لزم الحياد عند عرض الرأيين، فلم يصوب أو يصحح رأي الجمهور، ولم يذكر شذوذاً في الرأي الآخر، كأبي حيان[٩]، والمرادي[١٠].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٥٣-٢٥٦.

(٢) انظر: كتاب الشعر ١/٢٥.

(٣) انظر رأيه في: مغني اللبيب لابن هشام ١/٢٦٤.

(٤) انظر: ١/٢٦٤.

(٥) المؤمنون / ٤٠.

(٦) انظر: التصريح ٢/٥٩٢.

(٧) انظر: ٢/١٨٢.

(٨) انظر: ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٩) انظر: الارتشاف ٣/١٥٣٥.

(١٠) انظر: توضيح المقاصد ٢/٦٨٦.

ومذهب الجمهور هو الصحيح.

وتجدر الإشارة إلى أن (ما) عندهم موصولة، وموضعها مع الصلة له ثلاثة أوجه من الإعراب. [1]

الأول: أنهما في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية على حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، فالتقدير في نحو: (قاموا ماعدا زيداً): قاموا وقت مجاوزتهم زيداً.

الثاني: أنهما في تأويل مصدر منصوب يراد به اسم الفاعل، وهو حال من المستثنى منه، والتقدير في المثال السابق: قاموا مجاوزين زيداً.

وهذا القول منسوب إلى: السيرافي[2].

الثالث: أنهما في تأويل مصدر منصوب على الاستثناء كانتصاب (غير) في: قاموا غير زيد. وإليه ذهب ابن خروف. [3]

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٣٤/٣، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٦٤/١، والتصريح ٥٩١/٢، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين ٢٥٦/٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

الكاف المتصلة باسم الفعل المنقول

. تحدث ابن هشام عن اسم الفعل المنقول من ظرف أو جار ومجرور، ومثل لذلك بقوله:" نحو (عليك) بمعنى: الزم، ومنه ↓◆■O◘▤↗☠⬀ ↑☠⬀▤↗✿○→▦☼❐🕮[1]، أي: الزموا شأن أنفسكم، و(دونك) زيداً: بمعنى: خذه..." [2].

. قال الشيخ خالد:

" واختلف في الكاف المتصلة بـ (عليك) وأخواته، فقال ابن بابشاذ: حرف خطاب، وقال الجمهور: ضمير المخاطب، ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب، فقال الكسائي: نصب على المفعولية، وقال الفراء: رفع على الفاعلية، وقال البصريون: جر، فقيل على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناءً على أنها أسماء للأفعال، وقيل: الجر بالإضافة بناءً على أنها أسماء للمصادر، واختاره الموضح في الحواشي، فقال: إن (على) مثلاً اسم للزوم، تقول: عليك، بمعنى: إلزامك، فللكاف موضع خفض وموضع رفع – انتهي –.

واستفيد منه أن اسم الفعل هو الجار فقط، والمجرور خارج عنه، وذلك خلاف ما صرح به هنا"[3].

وكذلك خلاف ما صرح به في (شرح الشذور)[4] حيث نص فيه على ما قاله في (التوضيح).

ويدل كلامه في (شرح القطر)[5] و (شرح اللمحة)[6] على الشيء نفسه، عند حديثه عن عدم تأخر اسم الفعل عن معموله.

وما أذهب إليه هو أن يكون (عليك) اسم فعل بمعنى: الزم.

---

(١) المائدة / ١٠٥.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٤/٧٩-٨٠.

(٣) انظر: التصريح ٤/١٥٤، وانظر الخلاف في (الكاف) في: شرح الكافية لابن مالك ٣/١٣٩٣، والارتشاف لأبي حيان ٥/٢٣١٠، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/١١٦٥.

(٤) انظر: ص ٤٠١.

(٥) انظر: ص ٤٢٨.

(٦) انظر: ٢/٨٤.

-١٤-

الدعاء بـ (لن)

. قال ابن هشام:

" ولا تقع (لن) دعائية خلافاً لابن السراج"[١] .

. قال الشيخ خالد:

" واختار في المغني[٢] غيره، فقال: وتأتي (لن) للدعاء كما كانت (لا) كذلك، وفاقاً لجماعة[٣] ، والحجة في قوله:

لن تزالوا كذلِكُم ثم لازلـ تُ لكم خالداً خلودَ الجبال[٤] "[٥].

وهذا الاختيار من قبل الموضح جاء مخالفاً لما ثبت عليه في كتبه الأخرى من عدم مجيئها للدعاء، كما في: الجامع الصغير[٦]، وشرح القطر[٧]، وشرح اللمحة[٨] .

أما ما نقله عن ابن السراج في (التوضيح) فيفتقد إلى الصحة، فقد نسب إليه القول بوقوع (لن) دعائية، والتحقيق أنه حكى ذلك عن جماعة من النحاة، ولم يأخذ به، فقال:

"وقال قوم: يجوز الدعاء بـ (لن)، مثل قوله: ↓ ▫♦🖬■🖬⇳♊ 🕮❐🖒🖒↗❑♍🖙 ←♦➊❷🖒♍☪✂ 🕾🖭🖬🖒✓♦×♦ ↑[٩]، وقول الشاعر: ثم ذكر البيت .

والدعاء بـ (لن) غير معروف، إنما الأصل ما ذكرنا أن يجيء علي لفظ الأمر والنهى"[١٠].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٣٦/٤.

(٢) انظر: ٥٤٣/١.

(٣) في المغني بعد هذه العبارة قوله: منهم ابن عصفور.

(٤) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٨٤/٢.

(٥) انظر: التصريح ٢٨٧/٤ .

(٦) انظر: ص ٨٤.

(٧) انظر: ص ١١٣.

(٨) انظر: ٢٧١/٢.

(٩) القصص / ١٧.

(١٠) انظر: الأصول ١٧١/٢.

وهذا الخطأ في النقل عن ابن السراج وقع فيه المرادي[١]، ولعل ابن هشام أخذه عنه، دون تثبت. وقد تبعهما في ذلك: الأشموني[٢].

أو يكون الأمر أن ابن السراج قد ذكر الدعاء بـ (لن) في أحد كتبه المفقودة، ولكن يبطل صحة هذا الافتراض أن من النحاة من لم ينقل عنه ذلك، بل نص على قوله في (الأصول)، كابن مالك[٣]، ومنهم من ذكر أنه حكاه عن جماعة، فلم ينسب إليه قولاً في ذلك كأبي حيان[٤].

أما حكاية الدعاء بـ (لن) فقد ذكرها أبو جعفر النحاس عن الكسائي[٥]، وقال بها الفراء في (معانيه) [٦].

واستدلا بقوله تعالى: ﴿ ﴾، والتقدير: اللهم لن أكون لهم ظهيراً.

وما أذهب إليه أن (لن) تكون للدعاء في قول الشاعر، وأستدل على ذلك بقول الصبان: " الدليل على أنه دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه، وهو: ثم لازلت.. إلخ".

أما في الآية الكريمة فأذهب مع من قال بأنها خبر لادعاء[٧].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٢٢٩/٣.

(٢) انظر: شرح الألفية ١٧٩/٣-١٨٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٤/٤- ١٥.

(٤) انظر: الارتشاف ١٦٤٤/٤، والبحر المحيط ١١٠/٧.

(٥) انظر: إعراب القرآن ١٥٨/٣.

(٦) انظر: ٣٠٤/٢.

(٧) كأبي حيان في البحر المحيط ١١٠/٧. وقد أنكر أن تكون كذلك في البيت أيضاً ،. والقرطبي في تفسيره ١٧٤/١٣.

منفي (لم)

. قال ابن هشام:

"وتنفرد (لم)...بجواز انقطاع نفي منفيها، ومن ثم جاز: لم يكن ثم كان"[١].

. قال الشيخ خالد ممثلاً لهذا الجواز:

" نحو: ↓ ⬀✍🖂♎ 🗐❼♦✌❐🕮 ❼■✍♦↖
⌘♊♌☤👌 ➴✖✓♌❍ ⬀♊🕓❁○♠💣"✍✂
✍ॐ★⍁⓿☒⅄ ♊↗▤♦③ ⬀☠♦🌀 ❎❷⬀♎⊙✍✎✍✂
✍☐⓿↖🖒❑❻🕓✂ ↑[٢] لأن المعنى: قد كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً. قاله الموضح في شرح القطر[٣] تبعاً لابن مالك[٤]، وقال في الحواشي: لا دليل في هذا؛ لأن قبله ↓ ⬀✍🖂♎ 🕮❐✌❼♦🗐 ↖♦✍■❼ ✂✍"💣♠○❁🕓⬀♊
❍♌✓✖➴ 👌☤♌♊⌘ ✂✍✎✍⊙♎⬀❷❎ ↑ فالنفي باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقاً – انتهى –"[٥]

وقد أخذ الموضح بالرأي الأول في: شرح اللمحة[٦]، ومغني اللبيب[٧]. واختاره من النحاة: أبو حيان[٨]، والمرادي[٩].

وقد نسب هذا الرأي إلى الفراء، وقطرب، وثعلب[١٠]، ومعناه: أنه كان جسداً مصوراً، تراباً وطيناً، لا يُذكر ولا يُعرف، ولا يُدرى ما اسمه ولا ما يُراد به، ثم نُفخ فيه الروح، فصار مذكوراً.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣١٣/٤.
(٢) الإنسان /١.
(٣) انظر: ص ١٥١.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٦٤/٤.
(٥) انظر: التصريح ٣٦٤/٤.
(٦) انظر: ٢٧٨/٢.
(٧) انظر: ٥٣٤/١.
(٨) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٥٩/٤.
(٩) انظر: توضيح المقاصد ١٢٧٠/٢.
(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٨/١٩.

أما الثاني: فمراده أن النفي يرجع إلى الشيء، أي: قد مضى مُدد من الدهر وآدم لم يكن شيئاً يُذكر في الخليقة، لأنه آخر ما خلقه من أصناف الخليقة، والمعدوم ليس بشيء حتى يأتي عليه حين. والمعنى: قد مضت عليه أزمنة وما كان آدم شيئاً، ولا مخلوقاً، ولا مذكوراً لأحد من الخليقة[1].

وقد وقع اختيار الباحث على الرأي الأول، فيكون الاستشهاد بالآية على جواز انقطاع نفي منفي (لم) صحيح.

(١) انظر: السابق١٨/٧٨.

.١٦.

الوقف بهاء السكت مع كلمة من حرفين

. قال ابن هشام في أول موضع من مواضعه:

" الفعل المعلُّ بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم، نحو: لم يغزُهْ، ولم يخشَهْ، ومنه:↓ ۞♦☠⇗ ③♦☞♦○❁○☪□❍⇙↑[1]، أو لأجل البناء، نحو: اغزُهْ، واخشَهْ، وارمِهْ، ومنه:↓ ▫♦⌛♑←☠⇖ ✂✍☜♦⑨🖂🗁♑←⑨♦☞■⇙↑[2] والهاء في ذلك كله جائزة لا واجبة إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد، كالأمر من: وعي يعي، فإنك تقول: عِهْ، قال الناظم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: يَعِهْ[3] اهـ، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ↓ ❒◆۞♦☠⇗ 🕮❒🖱→↑[4] ↓❒◆♦✌♊ ✍♦🖃🖊↑[5]، بترك الهاء".[6]

. قال الشيخ خالد:

" على أن الموضح وافق الناظم في (شرح القطر) [7]، وقال بمقالته، فصار مشترك الإلزام، فما كان جوابه هو فهو جواب الناظم"[8].

وقد قال ابن هشام ذلك عند حديثه عن حذف نون (كان) المجزوم في حال الوقف فقال: " نص على ذلك ابن خروف، وهو حسن؛ لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت، كقولك: عِهْ، ولم يَعِهْ، فـ (لم يكُ) بمنزلة (لم يعِ)، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب

---

(١) البقرة/ ٢٥٩.

(٢) الأنعام/ ٩٠.

(٣) انظر: شرح الكافية ١٩٩٩/٤ .

(٤) مريم/ ٢٠.

(٥) غافر/ ٩.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٣١٣/٤.

(٧) انظر: ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٨) انظر: التصريح ٢٦٥/٥-٢٦٦.

حرف لم يكن، ولا يقال مثله في (لم يع)؛ لأنه إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم، بخلاف (لم يكن) فإن الجازم اقتضى حذف الضمة، لا حذف النون".

وذهب للشيء نفسه في: الجامع الصغير[1] .

وما أراه أن القول بوجوب الوقف بالهاء على ماكان على حرفين غير صحيح، قال أبو حيان معقباً على رأي ابن مالك: " ولم نجد فيه قولاً لأحد من النحويين، والذي يقتضيه النظر أن يكون الوقف عليه بالهاء اختياراً، لا وجوباً".[2]

وأتفق مع أبي حيان في قوله هذا.

---

(١) انظر: ص ١١١.

(٢) انظر: الارتشاف ٨٢٠/٢.

الفصل الثاني

موقف الأزهري من ابن هشام استدراكاً

-١-

تنوين العوض عن مفرد

. قال الشيخ خالد:

" ولم يذكر العوض عن مفرد، وهو اللاحق لـ (كل وبعض) إذا قُطعاعن الإضافة، مع أنه ذكره في المغني[١]؛ لأن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها. ولا العوض عن ألف كـ (جندل)، أصله: جنادل – بغير تنوين – حذفت منه الألف وعُوِّض عنه التنوين، كذا قال ابن مالك، واختار في المغني[٢] أنه للصرف"[٣] .

وفي هذا القول أمران:

الأول: يتعلق بتنوين (كل وبعض)، وفيه خلاف ذكره ابن يعيش في شرح المفصل[٤]، فقد ذهب بعض النحاة إلى أن التنوين عوض عن المضاف إليه، كالذي في يومئذٍ، وحينئذٍ؛ لأن هذا لا يدخله تنوين التمكين من حيث كان في نية الإضافة، كما لا يدخله الألف واللام، فلما نُوِّن مع إرادة الإضافة عُلم أن التنوين عوض من المحذوف[٥].

ومذهب الجماعة أنه – أي التنوين – هو الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت المانعة من إدخال التنوين، فلما زال المانع – وهو الإضافة – عاد إليه ما كان له من التنوين، وتقدير الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين؛ لأن المعاملة مع اللفظ، وأما امتناع الألف واللام من الدخول عليه؛ فإنما كان لأجل أنه معرفة، والألف واللام لا يدخلان المعارف، وهو الأصل، وامتناع الألف واللام من الإضافة غير المحضة إنما كان بالحمل على المحضة المُعرفة، وليس كذلك التنوين، فإنه يكون مع المعرفة، نحو: زيد، وعمرو، ونحوهما.

---

(١) انظر: ٦٤٤/١.

(٢) انظر: ٦٤٣/١.

(٣) انظر: التصريح ١٤٦/١-١٤٧.

(٤) انظر: ٢٠٣/٢-٢٠٤.

(٥) أخذ بهذا الرأي: الرضي في شرح الكافية ٣٢/١، والمرادي في توضيح المقاصد ٢٧٧/١، وابن عقيل في شرح الألفية ٢٢/١.

الأمر الثاني: يتعلق بتنوين (جندل)، فاستدراك المصرح لهذا النوع من التنوين في غير محله؛ لأن ابن هشام لا يأخذ به، ولو أنه أثبته في أحد كتبه لكان الاستدراك مقبولاً، ولكنه قال – بعد أن ذكر رأي ابن مالك – : "والذي يظهر خلافه، وأنه تنوين الصرف، ولهذا يجر بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو: جوار، وغواش".

وهذا ما يختص بقول المصرح، أما عدم ذكر ابن هشام لتنوين العوض عن مفرد اللاحق لكل وبعض فيوحي بأنه يأخذ بكونه للتمكين، ولكنه في (مغني اللبيب) يعده ضمن أنواع تنوين العوض، ويعقب عليه بأنه قد قيل هو تنوين تمكين.

وهذا يدل على ترجيحه للأول، وتقدمه في نفسه على الثاني.

والباحث يختار الرأي الأول وهو كون التنوين للعوض.

-٢-

الشبه الإهمالي:

. قال الشيخ خالد:

" وأهمل الشبه الإهمالي، وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول، كأسماء الأصوات، والأعداد المسرودة قبل التركيب، وفواتح السور "[١].

وأقول: إن ابن هشام لم يذكره في هذا الموضع تبعاً للنظم. وعلل المرادي إخلال ابن مالك له بقوله: " قد أشار إليه بكاف التشبيه في قوله: (كالشبه الوضعي)، فإنها مشعرة بعدم الحصر "[٢].

وقد فات المصرح أن ابن هشام لم يهمله في (باب أسماء الأصوات)، فبعد أن قسمه إلى: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل، كقولهم في دعاء الإبل لتشرب: (جِئ جِئ) مهموزين، وفي دعاء الضأن (حاحا)، والمعز (عاعا) غير مهموزين، والفعل منهما: حاحيتُ وعاعيتُ، والمصدر: حَيْحاء وعَيْعاء. وإلى ما حُكِيَ به صوت كـ (غاق) لحكاية صوت الغراب، قال: " والنوعان مبنيان لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة "[٣].

ولكني أرى أنه كان يجب على الموضح أن يذكر الشبه الإهمالي ضمن أنواع الشبه الأخرى، كي تكون حاضرة كلها في موضع واحد تماماً كما فعل المرادي[٤]، أو ينبه إليه كما صنع الأشموني[٥].

---

(١) انظر: التصريح ١/١٩٤-١٩٥.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١/٣٠١ وأيضا شرح الأشموني ١/٤٤.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٤/٨٧.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ١/٣٠١.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١/٤٤.

-٣-

الإخبار بالنكرة غير المفيدة

. قال الشيخ خالد:

" ولم يذكر مسوغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعاً للنظم، ومن ذلك التسويغ بالنعت، نحو قوله تعالى: ﴿ ... ﴾ ذكره الموضح في (شرح بانت سعاد)[٢]" [٣].

. ذكر ابن هشام ذلك عند تطرقه لشرح البيت الآتي:

لكنها خُلَّةٌ قد سيط من دمها فجْعٌ و وَلْعٌ وإخْلافٌ وتبديلُ

فقال: " قوله (قد سيط إلخ) جملة في موضع الرفع صفة لـ (خُلَّةٌ)، ولولا هي لم تحصل الفائدة، ونظيرها الجملة التي بعد (قوم) من قوله تعالى: ﴿ ... ﴾[٤] ﴿ ... ﴾[٥]، وعلم بذلك أن الفائدة كما تحصل من الخبر كذلك تحصل من صفته".

ولا أرى أن ما استدركه المصرح ذو أهمية؛ لأنه قد عُلم أن النكرة لا يمكن أن يبتدأ بها إلا إذا أفادت، ولا يكون ذلك إلا بمسوغات، منها أن توصف هذه النكرة، والشيء نفسه يقال إذا وقعت خبراً[٦]، كما في الآية الكريمة.

ولذا لم يحفل النحاة بذكر ذلك في كتبهم، بل ذكروا أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة فالأول مبتدأ والثاني خبر، وهذا الأمر يندرج تحته مانص عليه الشيخ خالد.

---

(١) النمل / ٤٧.

(٢) انظر: ص ١٣٠- ١٣١.

(٣) انظر: التصريح ٥٤٧/١.

(٤) النمل / ٥٥.

(٥) الشعراء/ ١٦٦.

(٦) قال ابن مالك في التسهيل ص٤٦:" والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرّفان وينكران بشرط الفائدة " .

-٤-

تـأخير الخبر وجوباً:

ـ قـال الشـيخ خالـد: فـي ختـام المسـألة الرابعـة ممـا يجـب فيـه تـأخير الخبـر وهـو أن يكـون المبتدأ مستحقاً للتصدير.

" وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير، سبعة أضرب:

(ما) التعجبية، و(من) الاستفهامية والشرطية، وكم الخبرية، والموصول الذي في خبره الفاء، ولام الابتداء، والمضاف إلى ماله الصدر.

وبقي عليه: ضمير الشأن، فإنه يلزم صدر الكلام، والإخبار بالجمل"[١].

أمـا ضـمير الشـأن فقـد أصـاب المصـرح فـي اسـتدراكه علـى الموضـح، فهـو ممـا يسـتحق الصدارة، نحو: هو زيدٌ منطلق؛ لأنه لو قُدِّم خبره عليه فقيل: زيد منطلق هو ، لم يُعلم كونه ضمير الشأن، ولتوهم كونه مؤكداً للضمير المستكن في الظرف[٢].

وأمـا الإخبـار بالجمـل فـلا وجـه لـذكره هنـا؛ لأنـه يغنـي عنـه مـا قالـه ابـن هشـام فـي المسـألة الثانية مما يجب فيه تأخير الخبر:

" أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: زيدٌ قام، بخلاف: زيدٌ قائم، أو قام أبوه، وأخواك قاما"[٣].

---

(١) انظر: التصريح ٥٥٥/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٩/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٤٢/٣.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١٨٨/١.

-٥-

المستثنيات المكررة:

. قال ابن هشام في هذه المستثنيات:

" وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: مالا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر، وما يمكن، نحو: له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً.

ففي النوع الأول: إن كان المستثنى الأول داخلاً – وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب – فما بعده داخل، وإن كان خارجاً – وذلك إن كان مستثنى من موجب . فما بعده خارج.

وفي النوع الثاني: اختلفوا، فقيل: الحكم كذلك، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي[١]: كلٌّ من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح؛ لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد، وقيل: المذهبان محتملان.

وعلى هذا فالمُقَرُّ به في المثال ثلاثة على القول الأول، وسبعة على الثاني، ومحتمل لهما على الثالث.

ولك في معرفة المتحصل على القول الثاني طريقتان:

إحداهما: أن تسقط الأول، وتجبر الباقي بالثاني، وتسقط الثالث[٢]، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به، وهكذا إلى الأخير.

والثانية: أن تحط الآخر مما يليه، ثم باقيه مما يليه، وهكذا إلى الأول[٣] ".[٤]

. قال الشيخ خالد:

" و بقي طريق ثالثة، وهي أن تجعل كل وَتْر خارجاً، وكل شَفْع داخلاً، وما اجتمع فهو الحاصل، ففي المثال المتقدم أخرج أربعة وواحداً، وأدخل اثنين، يبقى سبعة.

---

(١) انظر مذهبهم في: الارتشاف لأبي حيان ١٥٢٤/٣.

(٢) فالمستثنى الأول أربعة، أُسقطت من العشرة فبقي ستة، وأُجبرت بالمستثنى الثاني وهو اثنان فيصير الحاصل ثمانية، ثم استُثنى منها العدد الثالث وهو واحد، فبقي سبعة. انظر: التصريح ٥٧٤/٢.

(٣) يُحط واحد من اثنين يبقى واحد، يُحط من الأربعة فيبقى ثلاثة، يُحط من العشرة فيبقى سبعة. انظر: المرجع السابق ٥٧٤/٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٤١.

وإيضاحه: أن تقول: " لـه عندي مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة"، أخرج المستثنى الأول، والثالث، وما أشبههما في الوترية، وأدخل الثاني والرابع، وما أشبههما من الشفعية، فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون، وذلك لأننا أخرجنا من المائة خمسين؛ لأنها أول المستثنيات، فهي إذن وتر، وأدخلنا عشرين لأنها ثانية المستثنيات فهي إذن شفع، وأخرجنا عشرة؛ لأنها ثالثة المستثنيات، فهي إذن وتر، فصار الباقي ستين، ثم أدخلنا خمسة؛ لأنها رابعة المستثنيات، فهي إذن شفع، فصار الباقي خمسة وستين، ومازاد في المستثنيات عومل بهذه المعاملة، قاله ابن مالك في شرح التسهيل[١]"[٢].

ولهذه المسألة أيضاً – تتمة، وهي:

١– أن يكون بعض المستثنيات أكثر من الذي قبله، نحو: لـه عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة:

مذهب الفراء استثناء الثلاثة، وزيادة الأربعة على السبعة الباقية فيكون العدد الحاصل أحد عشر. وقد صححه ابن مالك[٣].

وقال الرضى: " فيه نظر؛ لأن الاستثناء بعد المنفي إنما يكون موجباً إذا كان من ذلك المنفي، وقولك: (إلا أربعة) لا يمكن أن يكون من الثلاثة، فهو إما من العشرة كما أن (إلا ثلاثة) منها، أو من السبعة الباقية بعد الاستثناء الأول، وكلتاهما مثبتتان، فتكون الأربعة على التقديرين منفية، فيكون الإقرار بثلاثة على الوجهين".[٤]

ومذهب غير الفراء استثناء الأربعة من العشرة بعد استثناء الثلاثة فيكون المقر به ثلاثة كما مر على أحد الوجهين فيما سبق[٥].

---

(١) انظر: ٢٩٦/٢.

(٢) انظر: التصريح ٥٧٤/٢– ٥٧٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٩٧/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ١٧١/٢–١٧٢.

(٥) انظر: مذهب الفراء وغيره في المرجعين السابقين، وفي: الارتشاف لأبي حيان ١٥٢٥/٣.

٢- الاستثناء من العدد غير الموجب، نحو: ماله عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة إلا تسعة إلا ثمانية، قال الرضي: " فالقياس أن يكون كل وتر داخلاً، وكل شفع خارجاً، فتكون التسعة مثبتة داخلة، تسقط منها الثمانية يبقى واحد، تضم إليها سبعة تصير ثمانية، تسقط منها ستة يبقى اثنان تضم إليها خمسة تصير سبعة، تسقط منها أربعة يبقى ثلاثة، تضم إليها ثلاثة تصير ستة، تسقط مها اثنين يبقى أربعة، تضم إليها واحداً تصير خمسة "[١].

تبقّى أن نعرج على إعراب المستثنى من العدد الموجب، وإعراب المستثنى من العدد غير الموجب.

ففي الأول: يجب في كل وتر (الأول والثالث والخامس...) النصب على الاستثناء؛ لأنه عن موجب.

وفي كل شفع (الثاني والرابع والسادس...) الإبدال والنصب على الاستثناء؛ لأنه عن غير موجب، والمستثنى منه مذكور.

وفي الثاني: يجوز في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل؛ لأنه غير موجب، والمستثنى منه مذكور.

ويجب في الشفع النصب على الاستثناء؛ لأنه عن موجب[٢].

---

(١) انظر: شرح الكافية ١٧٠/٢.

(٢) انظر: السابق ١٦٩/٢-١٧٠.

.٦.

ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه

. قال ابن هشام:

" قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه وبالعكس، وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه، فمن الأول قولهم: قطعت بعض أصابعه، وقراءة بعضهم[١]:↓ تلتقطه بعضُ السيارةِ ↑[٢]، وقوله:

* طولُ الليالي أسرعتْ في نَقْضِي*[٣]" [٤].

. قال الشيخ خالد:

" وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع:

الأول: ما كان المضاف بعضاً، وهو مؤنث.

الثاني: ما كان بعضاً، وهو مذكر.

الثالث: ما كان وصفاً للمؤنث.

وبقي عليه: ما كان كلاً، كقوله تعالى:↓ ③♦❑♦⑨← 🗎→🖎❻ ♦✍♦🡕🡖❑♦🏳 ☼♦🖫▪🖫♦🗐🡘 ↓ ❑♦❑◤◤▫🡔❑♦❑ 🖎→🗎 ❻🖎 ☼♦🗐🡘▪🖫 ↑[٥] ↑[٦].وما لم يكن شيئاً من ذلك كقولهم: اجتمعت أهل اليمامة"[٧].

النوع الأول من النوعين اللذين استدركهما على الموضح نسب المرادي القول فيه إلى الفارسي[٨].

---

(١) وهم: مجاهد، وأبو رجاء، والحسن البصري، وقتادة. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٤/٢، ومعجم القراءات ٤٢٧/٢.

(٢) يوسف / ١٠.

(٣) وتمامه: * نقضْن كلي ونقضْن بعضي *

البيت من الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٥٩، والأغاني ٣٠/٢١، وخزانة الأدب ٢٢٤/٤-٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي٣٦٦/١، والمقاصد النحوية للعيني٢/ ٥٢٧، وله أو للعجاج في شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٨١/٢، وللعجاج في: الكتاب لسيبويه ٥٣/١، والمخصص لابن سيدة ٧٨/١٧، ولمعاوية بن أبي سفيان في البيان والتبيين للجاحظ ٦٠/٤.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٩١/٣-٩٣.

(٥) آل عمران / ٣٠.

(٦) السورة السابقة /٢٥، الزمر / ٧٠.

(٧) انظر: التصريح ١٢٨/٣.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٧٩٥/٢.

وقد ذكره: ابن عصفور[١]، وأبو حيان[٢]، والأشموني[٣].

أما الثاني: فقد حكاه سيبويه قائلاً:

" على أنهم ألحقوا التاء في (اجتمعت) وإن كان الفعل مسنداً إلى (أهل) وهو مذكر؛ لأنهم يقولون: اجتمعت اليمامة "[٤].

وذكره: ابن جني[٥]، وابن عصفور[٦]، وأبو حيان[٧]، والمرادي[٨].

ولم يحفل ابن هشام بذكر هذين النوعين في كتبه.

ولا أرى أن ما أورده الشيخ خالد يستحق الاستدراك؛ لأن الموضح مثل لما يكتسبه المضاف من المضاف من المضاف إليه من تذكير أو تأنيث، ولم يشر إلى كون المضاف بعضاً أو وصفاً في الحالين، فيؤخذ عليه مافاته من أنواع.

---

(١) انظر: شرح الجمل ٣٩٧/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٧٣٦/٢.

(٣) انظر: شرح الألفية ١٣٦/٢. وقد مثل بالآية دون عنونة.

(٤) انظر: الكتاب ٢٦/١.

(٥) انظر: الخصائص ٣١٣/١.

(٦) انظر: شرح الجمل ٣٩٧/٢-٣٩٨.

(٧) انظر: الارتشاف ٧٣٦/٢.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٧٩٥/٢.

-٧-

الفصل بين المتضايفين:

. تحدث ابن هشام عن مسائل الفصل وذكر أنها سبع كما في النظم، منها ثلاث جائزة في السعة، وأربع خاصة بالشعر، وهي مدار الحديث في هذه المسألة، فذكر الفصل بالأجنبي، وبفاعل المضاف، أو مفعوله، وبنعت المضاف وبالنداء[١].

واستدرك الشيخ خالد مسألتين أخريين، فقال:

" وبقيت خامسة، وهي الفصل بفعل ملغى، كقوله:

* بأيِّ تراهُم الأرضينَ حَلُّوا *[٢]

أي بأي الأرضين تراهم.

وسادسة: وهي الفصل بالمفعول لأجله، كقوله:

* مُعَاوِدُ جُرْأَةً وقتِ الهوادي *[٣]

أي: معاودُ وقتِ الهوادي جرأة ".[٤]

أما الفصل بالفعل الملغى فقد قال عنه الدنوشري:

" فيه نظر؛ فإن الفعل وهو (تراهم) ليس ملغى هنا، بل هو عامل في المفعول الأول وهو(هم)، وفي المفعول الثاني وهو(حلواً)، غاية الأمر أن متعلق الفعل وهو بـ (أي) تقدم عليه، وفصل بين (أي) وبين (الأرضين) بالفعل ومفعوله".[٥]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٥٨/٣-١٧٤.

(٢) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه: * أَأَلذَبَرَانِ أم عَسَفوا الكِفارا *

وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٣، والارتشاف لأبي حيان ١٨٤٥/٤، والمقاصد النحوية للعيني ٥٨٧/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر وصدره: * أَشَمُّ كأنّه رجلٌ عبوس *

بلا نسبة في: المقتضب للمبرد ٣٧٧/٤، والارتشاف ١٨٤٥/٤، والمقاصد النحوية ٥٨٨/٢، وبتقديم العجز على الصدر لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٩٨.

(٤) انظر: التصريح ٢٣٦/٣. ٢٣٧.

(٥) انظر: حاشية يس على التصريح ٦٠/٢.

ودفع الصبان هذا الاعتراض بأن المقصود بالفعل الملغى هو الذي يستقيم المعنى المراد بدونه، وليس المرادُ الملغى بالمعنى المصطلح؛ لأن (ترى) في البيت عامل في المفعولين، وهما الضمير و (حلو) [١].

وهذا النوع من الفصل زاده ابن مالك في (التسهيل)[٢]، قاله المرادي، وبأن غيره زاد الفصل بالمفعول لأجله[٣]، ونقله عنه الأشموني[٤].

والمبرد هو من أوائل من ذكروا ذلك وقد جعل المفعول لأجله مما يشبه الظرف، فقال: ".. لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها، ... ونظيرالظرف في ذلك المصدر، وما كان مثله من حشو الكلام – ثم استدل بالبيت – "[٥]

وممن ذكر هذين النوعين: أبو حيان[٦]، وابن عقيل[٧]، والسيوطي[٨].

أما ابن هشام فلم أجد في كتبه التي اعتمدت عليها ذكراً لهما، ولعله لم ير صحة الفصل بهما.

ولكن بما أنه قد ثبت الفصل بهما فإني مع الشيخ خالد فيما استدركه على الموضح.

---

(١) انظر: حاشيته على الأشموني ٤٣٦/٢.

(٢) انظر: ص ١٦١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٨٣٢/٢.

(٤) انظر: شرح الألفية ١٨٩/٢.

(٥) المقتضب ٣٧٦/٤-٣٧٧.

(٦) انظر: الارتشاف ١٨٤٤/٤- ١٨٤٥.

(٧) انظر: المساعد ٣٧٢/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع ٢٩٧/٤.

-٨-

شروط إعمال المصدر:

. قال ابن هشام:

" ويعمل المصدر عمل فعله إن كان يحل محله، إما مع (أَنْ)، كـ: عجبتُ من ضربك زيداً أمس، ويعجبني ضربي زيداً غداً، أي: أن ضربته، وأن تضربه، وإما مع (ما) كـ: يعجبني ضربك زيداً الآن، أي: ما تضربه، ولايجوز في نحو: (ضربت ضرباً زيداً) كون(زيداً) منصوباً بالمصدر؛ لانتفاء هذا الشرط".[١]

. قال الشيخ خالد:

" وبقي من شروط إعمال المصدر: أن لا يكون مصغراً، فلا يجوز: أعجبني ضُرَيْبُك زيداً، ولا مضمراً فلا يجوز: ضربي زيداً حسن، وهو عمراً قبيح، خلافاً للكوفيين، ولا محدوداً[٢] فلا يجوز: أعجبني ضَرْبَتُك زيداً، ولا موصوفاً قبل العمل،[٣] فلايجوز: أعجبني ضَرْبُك الشديدُ زيداً، ولا محذوفاً، فلا يقال: إن(باء) البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره: ابتدائي، خلافاً لقوم، ولا مفصولاً من معموله بأجنبي، فلا يقال: إن ↓ ③♦❑♦⇗⌲♦ ✍➔✍🖮⇗✍ ❼■ ✂◆❸➿❶๛✍✂ ↖❷✿★✐✂◆❸➿❶๛✍✂ ↑[٤] معمول ⌞ ↓ ❻◆♉⇳➔♌⃠○♌⃠🕘↑ ؛ لأنه قد فصل بينهما بالخبر، ولا مؤخراً عن معموله، فلا يجوز: أعجبني زيداً ضَرْبُك، قاله في (شرح القطر)[٥] أخذاً من التسهيل"[٦].[٧]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣/١٨٠-١٨١.

(٢) أي بالتاء.

(٣) لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما بالنعت. انظر: توضيح المقاصد للمرادي ٢/٨٤٣.

(٤) الطارق/٩.

(٥) انظر: ص ٤٣٢ – ٤٤١.

(٦) انظر: ص١٤٢.

(٧) انظر: التصريح ٣/٢٥٤ – ٢٥٦.

وقد ذكر الموضح هذه الشروط الثمانية في (الجامع الصغير)[1] ولكن دون تمثيل وأورد خمسة منها في (شرح اللمحة)[2] وأهمل ثلاثة وهي: عدم كونه مضمراً، ولا محذوفاً، ولا مؤخراً.

ولم يذكر في التوضيح ما تبقى من شروط تبعاً للناظم، وكان عليه أن يتطرق لها أو لبعضها؛ لأهميتها. فنجد من شراح الألفية من لم يقتصر على شرط الناظم، كالمرادي[3] والأشموني. [4]

(١) انظر: ص٧٧.

(٢) انظر: ٧٢/٢.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٨٤٢/٢ – ٨٤٣.

(٤) انظر: شرح الألفية ٢٠٢/٢-٢٠٣.

-٩-

أبنية مصادر الثلاثي

. قال ابن هشام:

" وأما (فَعِل) القاصر فقياس مصدره (الفَعَل) كالفَرَح، والأَشر[١]، والجَوى، والشَّلَل، إلا إن دل على حرفة أو ولاية فقياسه (الفِعالة) كـ(وَلِيَ عليهم ولاية) "[٢].

. قال الشيخ خالد:

" وبقي عليه أن يقول: وإلا إن دلَّ على لون فقياسه (فُعْلَة) كـ(الحُمْرَة)، و (السُّمْرة) و (الأُدْمة) [٣] "[٤].

وهذا الاستدراك في محله، وقد نبّه إليه المرادي، فذكر أن الناظم حينما قال:

*و(فَعِلَ) اللازمُ بابُه فَعَلْ *

أطلق في (فعل) اللازم، وكان ينبغي عليه أن يقيد بألا يكون لوناً؛لأن (فُعْلَة) هو الغالب فيه كالشُّهْلة[٥]، والسُّمْرة[٦].

والأشموني عند تناوله للوزن لم ينبه أو يستدرك كسابقيه، بل قال:" ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره (الفُعْلَة) نحو: سَمِر سُمْرة.." [٧].

ولم أجد ابن هشام تعرض لأبنية مصادر الثلاثي –عموماً– في سائر كتبه.

وما فاته التطرق إليه في (التوضيح) كما بيّن الشيخ خالد هو أمر صحيح.

---

(١) مصدر(أَشر)، أي مَرِح ونَشِط، وبَطِر، واستكبر. انظر: المعجم الوسيط ١٩/١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢١٢/٣.

(٣) السمرة الشديدة. انظر: المعجم الوسيط ١٠/١.

(٤) انظر: التصريح ٣٠٢/٣.

(٥) أقل من الزَّرَق في الحَدَقة، وأحسن منه، أو أن تُشْرَب الحَدَقة حمرةً. انظر: القاموس المحيط ٥٥٤/٣.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٨٦٣/٢.

(٧) انظر: شرح الألفية ٢٣٢/٢.

-١٠-

بناء فعلي التعجب

. قال ابن هشام:

" وإنما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون فعلاً.. الثاني: أن يكون ثلاثياً...، الثالث: أن يكون متصرفاً...، الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل...، الخامس: أن لا يكون مبنياً للمفعول..، السادس: أن يكون تاماً..، السابع: أن يكون مثبتاً...، الثامن: أن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء.." [١].

. قال الشيخ خالد:

" وبقي شرط تاسع لم يذكراه، وهو :أن يستغني عنه بالموضوع من غيره، نحو: قال – من القائلة –، فإنهم لا يقولون: ما أقيله، استغناءً بقولهم: ما أكثر قائلته، ذكره سيبويه[٢]، ونحو: سكر، وقعد، وجلس ضد (قام)[٣] –، فإنهم لا يقولون: ما أسكره، وأقعده، وأجلسه استغناء بقولهم: ما أشد سكره، وأكثر قعوده، وجلوسه، ذكره ابن برهان[٤]، وزاد ابن عصفور :قام، وغضب، ونام[٥]". [٦]

هذا الشرط المتبقي استدركه المرادي على ابن مالك[٧]، وتبعه الأشموني[٨]. وعلل الصبان عدم ذكره بأن الخارج به ألفاظ قليلة جداً.[٩]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٣٧/٣-٢٤١.

(٢) انظر: الكتاب ٩٩/٤، والأصول لابن السرَّاج ١٥٣/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٧/٣.

(٤) انظر: شرح اللمع ٤١٤/٢.

(٥) انظر: المقرب ٧٤/١.

(٦) انظر: التصريح ٣٩٦/٣.

(٧) انظر: توضيح المقاصد ٨٩٧/٢.

(٨) انظر: شرح الألفية ٢٦٩/٢-٢٧٠.

(٩) انظر: حاشيته على الأشموني ٣٤/٣.

وكان قد ذكره أيضاً: ابن السراج[1]، وابن مالك في (شرح التسهيل).[2]

ولم يتطرق له ابن هشام في كتبه، بل لم يحفل به أغلب النحاة. ويبدو أن الأمر كما وجهه الصبان.

وما أراه هو توفيق بين الأمرين، فإن ذُكر الشرط فهو إتمامٌ للمسألة، وإن لم يذكر فلا يخل بها، بل يغني عنه بقية الشروط.

(١) انظر: ١٥٣/٣.

(٢) انظر: ٤٧/٣-٤٨.

-١١-

العطف بـ (حتى)

. قال ابن هشام:

" وأما (حتى) فالعطف بها قليل، والكوفيون ينكرونه، وشروطه أربعة أمور:

أحدها: كون المعطوف اسماً.

والثاني: كونه ظاهراً، فلا يجوز: قامَ الناسُ حتى أنا، ذكره الخضراوي.

والثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق، نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها، أو بالتأويل، كقوله:

أبقى الصحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَه والزادَ حتى نَعْلَه ألقاها[١]

فيمن نصب (نعله)؛ فإن ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله، أو شبيها بالبعض، كقولك: أعجبتني الجاريةُ حتى كلامُها، ويمتنع (حتى ولدُها)، وضابط ذلك أنّه إن حَسُن الاستثناء حَسُن دخول (حتى).

والرابع: كونه غاية في زيادة حسية، نحو: فلانٌ يهبُ الأعدادَ الكثيرةَ حتى الألوفَ، أو معنوية: ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ أو الملوكُ، أو في نقص كذلك، نحو: المؤمنُ يُجْزَى بالحسناتِ حتى مثقالِ الذرةِ، ونحو: غلبك الناسُ حتى الصبيانُ أو النساءُ "[٢].

. قال الشيخ خالد:

" وبقي عليهما شرط آخر. وهو أن يكون شريكاً في العامل، فلايجوز: صمتُ الأيامَ حتى يومَ الفطرِ – بالنصب –، قاله الموضح في الحواشي"[٣].

هذا الشرط لم يذكره ابن هشام في بقية كتبه.

---

(١) البيت من الكامل للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٧٠/١، ولأبي (أو ابن) مروان النحوي في المقاصد النحوية للعيني ١٦٦/٣، والكتاب لسيبويه ٩٧/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٢/٣، ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء للحموي ٢٦٩٨/٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٢٤/٣.

(٣) انظر: التصريح ٥٨١/٣، ونقله عنه الصبان في حاشيته على الأشموني ١٤٩/٣-١٥٠.

وقد تطرق له أبو حيان، فقال:" وإذا استوفت (حتى) ماشُرِط في كونها عاطفة، فإن اقترن بالكلام قرينة تدل على أن الاسم بعدها غير شريك لما قبلها في الحكم فلا يجوز فيه العطف، نحو: صمتُ الأيام حتى يوم الفطر، أو شريك لم يجز إلا العطف، نحو: ضربتُ القوم حتى زيداً أيضاً. (١)

ولم يتعرض له أغلب النحاة، بل اكتفوا بما ذكر من شروط.

وما أراه أن ذكره يعتبر فضلة ،لا يلزم إيراده؛ لأن الأمر في المسألة متوقف على معنى العطف ، فإن تحقق هذا المعنى بعد استيفاء الشروط كان العطف صحيحاً، وإن لم يتحقق فليس كذلك ، كما في المثال: صمتُ الأيام حتى يوم الفطر، فتكون (حتى) بمعنى (إلى)، والمعنى: صمت الأيام إلى يوم الفطر، قال ابن السراج: " فانتهت(حتى) بصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز أن تنصب (يوم الفطر) لأنه لم يصمه، فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله"(٢).

---

(١) انظر: الارتشاف ٢٠٠١/٤.

(٢) انظر: الأصول ٤٢٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦٦/٤.

ما لا ينصرف

– **تحدث ابن هشام** عن النوع السادس مما يمتنع صرفه معرفة، وينصرف نكرة قائلاً:

" السادس:العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة كـ :علقى[١] ، وأرطى[٢] – علمين –"[٣].

. قال الشيخ خالد:

" وبقي عليه ألف التكثير، كـ (قبعثرى)[٤]، ومن أدخلها في ألف الإلحاق فقد سها؛ إذ ليس في أصول الأسماء سداسي فيلحق به"[٥].

وهذا القول نبّه إليه المرادي فقال:

" حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو: قبعثرى"[٦]

وتبعه الأشموني في ذلك[٧].

وألف التكثير هذه يؤتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة[٨]

والرضي أدرج ألف الإلحاق المقصورة وألف التكثير تحت قسم واحد في معرض حديثه عما ألحق بالأسباب المانعة من الصرف، فقال: " ما شابه ألف التأنيث المقصورة، وهو كل ألف زائدة في آخر الاسم العلم، سواء كانت للإلحاق كما في: أرطى، وذفرى[٩]، وحبنطي[١٠]، أو لا، كـ (قبعثرى)؛ لأنها بالعملية تمتنع من التاء كألف التأنيث فإذ عُدَّ الألف والنون سبباً

---

(١) شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف، وهو من الفصيلة الصَنْدَلية. انظر: المعجم الوسيط ٦٢٢/٢.

(٢) نبات شُجيري من الفصيلة البطاطية، ينبت في الرمل، ويخرج من أصل واحد كالعصي، ورقه دقيق، وثمره كالعُنَّاب. انظر: المعجم الوسيط ١٤/١.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١١٨/٤.

(٤) الجمل العظيم، والفصيل المهزول، ودابة تكون في البحر، والعظيم الشديد. انظر: القاموس المحيط ١٩٧/٢.

(٥) انظر: التصريح ٢٥٥/٤.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ١٢١٥/٣.

(٧) انظر: شرح الألفية ١٦٢/٣.

(٨) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣٩٧/٣.

(٩) الذفرى من الحيوان والإنسان: العظم الشاخص خلف الأذن. انظر: المعجم الوسيط ٣١٢/١.

(١٠) الحبنطى: الغليظ القصير البطين، أو الممتلئ غيظاً أو بِطْنة. انظر: لسان العرب ٢٧١/٧، والقاموس المحيط ٥٤٠/٢.

لمشابهة ألف التأنيث بالامتناع من التاء فعد الألف المقصورة الممتنعة من التاء أولى؛ لمشابهتها لها لفظاً، وامتناعاً من التاء"[1].

وبين في (شرح الشافية)[2] أن الألف في(قبعثرى) لتكثير البناء فقط. أما ابن هشام فلم يتعرض لهذه الألف في كتبه.

واستدراك الشيخ خالد استدراك صحيح؛ لأنه من تمام المسألة.

(١) انظر: شرح الكافية ٩٢/١.

(٢) انظر: ٣٦/٢.

الأعداد المضافة للمعدود عشرة

تحدث ابن هشام عن النوع الأول من هذه الأعداد وهو: الثلاثة والعشرة وما بينهما،فقال:

" ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين:

إحداهما: أن يهمل تكسير الكلمة، نحو: [١]، و (خمس صلوات)، و 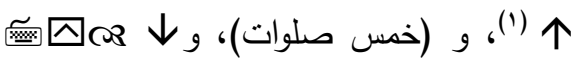 [٢].

والثاني: أن يجاور ما أهمل تكسيره، نحو: [٣]، فإنه مجاور في التنزيل لـ 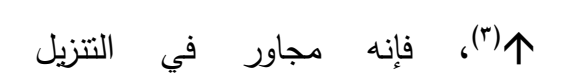 [٤]."

- قال الشيخ خالد:

" وبقي مسألتان: **إحداهما:** أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس، نحو: ثلاث سعادات، فإن جمع (سعاد) على (سعائد) خلاف القياس، كذا قال ابن مالك، [٥] وهو مبني على أن (فعائل) إنما يطرد في المؤنث بالعلامة، نحو: رسالة ورسائل، وأن نحو: (عجائز) يحفظ ولا يقاس عليه.

والثانية: أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال، نحو:

[٦] قال الموضح: كذا ظهر لي، فإن تكسير آية على (آي) جائز، لكنه ليس بالفاشي، وجعلها ابن مالك[١] مما أهمل تكسيره، وفيه نظر".[٢]

---

(١) البقرة/ ٢٩.

(٢) يوسف/٤٣.

(٣) يوسف/٤٣.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٤/٢٢٧-٢٢٩.

(٥) سيأتي بيانه.

(٦) النمل/١٢.

فالاستدراك الأول بناه المصرح على ما نقله عن ابن مالك، والتحقيق: أنه لم يقل بمخالفة (سعائد) – جمع سعاد – بل هو المفهوم من قوله في (التسهيل) [٣]:" (فعايل) لـ(فَعِيلة) لا بمعنى (مَفْعولة)، ولنحو: شَمْأَل، وجُرايض، وقريثاء، وبراكاء، وجَلَوْلاء، وحُبارى، وحُزابية، إن حُذف ما زيد بعد لامَيْهما، ولـ (فَعُولة) و(فَعالة) و(فِعالة) و(فُعالة) أسماء، وإن خلون من التاء مع انتفاء التذكير حُفظ فيهن، وأحقهن به (فَعول)، وقد يثبت له ولـ (فَعال) و(فَعيل) مذكرات، وقد يثبت لـ (فَعيل) و (فَعيلة) بمعنى (مفعول) و (مفعولة)، ولنحو: ضرّة، وظِنّة، وامرأة هِمة، وحرَّة ".

ومنه يتضح – أيضاً – تمثيل الشيخ خالد بـ (عجائز) لما يحفظ ولا يقاس عليه.

وسار ابن مالك في (شرح عمدة الحافظ) [٤] – أيضاً –: على أن (فعائل) لا يطرد إلا في كل اسم مؤنث بالتاء أو صفته، يأتي على أحد الأوزان المذكورة سابقاً.

ولكنه لم يتحفظ على ما جاء اسماً أو صفة على وزن (فَعُول) – بغير تاء – كما فعل في (التسهيل)، ومثاله: قُلَوص وقلائص، وعجوز وعجائز. وفي (شرح الكافية) [٥]:

زاد بأن (فعائل) يأتي جمعاً للمجرد من التاء، نحو: شَمائل – جمع شَمْأل وشِمال، ونحو: عجائز، وعقائب – جمع (عُقاب) –.

ثم ذكر أن (سعائد) بمقتضى القياس يأتي جمعاً لـ (سعيد) – علم امرأة –.

ومذهب سيبويه في ذلك كله أن (فعائل) يجمع عليه ما كان مؤنثاً بالتاء على أحد الأوزان الخمسة السالفة الذكر. [٦]

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٩٦/٢.

(٢) انظر: التصريح ٤٧٢/٤-٤٧٣.

(٣) انظر: ص ٢٧٧- ٢٧٨.

(٤) انظر: ٩٣٦/٢- ٩٣٧.

(٥) انظر: ١٨٦٦/٤ – ١٨٦٧.

(٦) انظر: الكتاب ٦١٠/٣ – ٦١١.

أما ما جاء عليها من الأسماء المؤنثة بلا علامة فذكر أنه يُجمع على (أَفْعُل) إن أُريد أدنى العدد، وورد تكسيره على (فعائل) إن كان المراد الكثرة، وحاصل ما مثل به على ذلك: شمائل – جمع (شِمال)–، وقلائص – جمع قَلُوص –.(١)

وقاس عليه ابن مالك (عقائب) – جمع (عقاب) – كما مر، وكذلك المرادي. (٢)

أما ما كان وصفاً لمؤنث على (فَعُول) كـ (عجوز) فذكر سيبويه جمعه على (عجائز)، ولم يقل بأنه مما يحفظ ولا يقاس عليه. (٣)

وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي في (التكملة). (٤)

ومما سبق يتضح أن الجمع على (فعائل) للمؤنث معنىً قليلُ الاستعمال لا أنه خارج عن القياس، وما يقال في (عُقاب) قياساً على (شِمال) يقال أيضاً في (سُعاد) فيجمع على (سعائد) كما جُمع عليه (سعيد) – علم امرأة –، فلا فرق بين (فُعَال) و (فَعيل) سوى اختلاف حرف المد.

وابن هشام ذهب إلى أن (فعائل) يطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالمعنى.

وهذا يدل على أنه لايرى قلة استعمال في جمع المؤنث غيرالمختوم بالتاء على الوزن السابق،ولذا يُردّ مااستُدرك عليه. (٥)

والشيخ خالد عندما تطرق لذلك في باب جمع التكسير تابع ابن هشام في أن (سعائد) و(عجائز) جمعان لـ (سعيد) و(عجوز)، ولم يذكر أن هذا غير مقيس. (٦)

---

(١) انظر: السابق ٣/٦٠٥ – ٦٠٨.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٣/١٤٠٢.

(٣) انظر: السابق ٣/٦٣٧.

(٤) انظر: ص ١٦٧ – ١٦٩.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٤/٢٨٩.

(٦) انظر: التصريح ٥/١٢٥ – ١٢٦.

وعد أبو حيان الجمع الأول بأنه مما قلَّ استعماله؛ لأن (سعاد) يجمع على (سعادات). [1] وتبعه: المرادي، [2] والأشموني. [3]

أما الاستدراك الثاني فقد اعتمد فيه المصرح على ما نقله عن ابن هشام، مع أنه لم يؤثر عنه ذلك في كتبه، ولعله قاله في (الحواشي) وفات الشيخ خالد التصريح به، ولكنه – على أي حال – رأي شخصي بدليل قول الموضح: " وكذا ظهر لي "، فلا يصح أن تُبنى عليه المسألة، وحتى عندما نظّر الشيخ خالد فيما قال ابن مالك لم يبيّن وجه النّظر فيه كي يكون الأمر واضحاً مستنداً إلى دليل أو تعليل.

وإن كان من استدراك في هذا الموضوع فيكون بحذف المسألة الأولى، والتمثيل للثانية بـ(سعائد) كما ذهب أبو حيان.

(١) انظر: الارتشاف ٢/٧٤٩.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٣/١٤٠٢.

(٣) انظر: شرح الألفية ٣/٣١٩.

الفصل الثالث

موقف الأزهري من ابن هشام تأييداً

بعد استعراض موقف الشيخ خالد المخالف لابن هشام وما ضُم إليه من مسائل تبيّن فيها تناقض آرائه في الفصل الأول، وما وقف فيه مستدركاً ومتمماً على ابن هشام في الفصل الثاني، والتعرف على منهجه وأسلوبه في كل منها، بقي التطرق لموقفه المؤيد له، وهو موضوع هذا الفصل، وسيتم فيه عرض المسائل دون دراسة لها؛ لأن الهدف من إضافة هذا الفصل تجلية الموقف بعامة؛ كي ينتظم عقده، وتكتمل صورته، والوقوف على أهمية مسائل التأييد، وبيان منهج الشيخ خالد وأسلوبه فيها، وتوثيق ما نقله عن ابن هشام أو غيره من النحاة – قدر المستطاع- .

وفي خطة البحث وضعت مسائل هذا الفصل تحت عناوين ثلاثة، هي:

. التأييد بالدليل.

. التأييد بالتعليل.

. التأييد المجرد.

ولكن رأيت بعد ذلك ترتيب المسائل وفق الأبواب النحوية دون اعتبار لما سبق؛ لأنه سيتم بيان ذلك في فصل مستقل يتعلق بدراسة مسائل البحث دراسة تحليلية.

- ١ -

حد الكلم

- قال ابن هشام:

" والكلم: اسم جنس جمعي، واحده كلمة، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة، وإذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل: "كلمة" نقص معناه، وصار دالاً على الواحد، ونظيره: لَبِنٌ ولَبِنَةٌ، ونَبْقٌ ونَبْقَة "[١].

- قال الشيخ خالد:

" وليس نظيره نحو: (كمْء ، وكمأة) مما يدل على الجمع بالتاء، وعلى الواحد بتركها، ولا نحو: (زنج، وزنجيّ) مما يدل على الواحد بياء النسب، وعلى الجمع بتركها. فتبين أن الضابط المذكور للقسم الأول فقط.

فسقط ما قيل: إن هذا الضابط غير جامع؛ لخروج نحو: (كمء وكمأة)، وغير مانع لدخول نحو: (تُخَم وتُخَمة) من الجموع الغالب عليها التأنيث "[٢].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٣/١.

(٢) انظر: التصريح ١٢٧/١.

– ٢ –

فعلية (ليس) و(عسى):

– قال ابن هشام عند تطرقه لعلامات الفعل:

" إحداها: تاء الفاعل، متكلماً كان كـ (قمتُ) أو مخاطباً نحو: (تباركْتَ). الثانية: تاء التأنيث الساكنة، كـ(قامتْ) و(قعدتْ)، فأما المتحركة فتختص بالاسم.
وبهاتين العلامتين رُدَّ على من زعم حرفية (ليس) [١] و (عسى) [٢] " . [٣]

– قال الشيخ خالد:

" والصحيح أن (ليس) و (عسى) فعلان، لقبولهما التاءين المذكورتين، تقول: لستُ وليستْ، وعسيتُ، وعستْ ".[٤]

---

(١) ممن ذهب إلى ذلك: أبو علي الفارسي في: كتاب الشعر ٩/١، والمسائل الحلبيات ص٢٢٢، والمسائل المنثورة ص ٢٠٧–٢٠٨. وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧٩/١: أن أبا علي قد اضطرب رأيه حيث رجح حرفيتها مع ظهور عملها في بعض تصانيفه، والتزم فعليتها مواضع أخرى.
وانظر ذلك مفصلاً في: الارتشاف لأبي حيان ١١٤٦/٣، والجنى الداني للمرادي ص ٤٥٩ – ٤٦٠، والمغني لابن هشام ٥٦٤/١، ورصف المباني للمالقي ص ٣٦٨ – ٣٦٩.

(٢) نسب ذلك لابن السراج وثعلب. انظر: الارتشاف ١٢٢٢/٣،، والجنى الداني ص٤٣٤، والمغني ٣٠٤/١.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٣/١.

(٤) انظر: التصريح ١٦٥/١.

-٣-

من علامات الفعل

. قال ابن هشام :

"ياء المخاطبة :كـ (قومي)، وبهذه رُدَّ على من قال: إن(هات) و(تعال) اسما فعلين "[١].

. قال الشيخ خالد:

" فـ (هات) بمعنى: ناول، و(تعال) بمعنى: أقبل، والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر؛ لدلالتهما على الطلب، وقبولهما ياء المخاطبة، تقول: هاتي – بكسر التاء – ، وتعالَيْ – بفتح اللام –، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما، فالمحذوف من (هات) : الياء، ومن (تعال): الألف ، كما في (اخش) ".[٢]

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٤/١.

(٢) انظر: التصريح ١٦٦/١.

-٤-

الفعل: يشم

. قال ابن هشام:

" والأفصح فيه فتح الشين لاضمها، والأفصح في الماضي: شمِمْتُ – بكسر الميم – لا فتحها"[١].

. قال الشيخ خالد:

" والحاصل أنه جاء من بابَيْ: فَرِح يفرَح، ونصَر ينصُر، والأول أفصح من الثاني. وفيه ردَّ على ابن درستويه، حيث أنكر مجيئه من باب نصَر ينصُر، وقال إنه خطأ – انتهى– . والصواب وروده ، وممن حكاه: الفراء، وابن الأعرابي، وغيرهما – كما قال المرادي[٢] – "[٣].

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٧/١.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٢٩٣/١.

(٣) انظر: التصريح ١٧٣/١.

-٥-

الشبه الاستعمالي

. قال ابن هشام:

" وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف، كأن ينوب عن الفعل، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه... واحترز بانتقاء التأثر[١] من المصدر النائب عن فعله، نحو: ضرباً، في قولك: ضرباً زيدًا، فإنه نائب عن (اضربْ) وهو مع هذا معرب؛ وذلك لأنه لا تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه، تقول:أعجبني ضربُ زيدٍ، وكرهت ضربَ عمرٍو، وعجبتُ من ضَرْبه "[٢] .

. قال الشيخ خالد:

" وبهذا التقدير يندفع ما قيل: إن التمثيل غير مطابق للحكم[٣] ".[٤]

---

(١) قال الناظم:

وكنيابةٍ عن الفعلِ بلا تأثرٍ .....

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٧/١.

(٣) قال محقق التصريح: " والقائل إن التمثيل غير مطابق، العلامةُ عبد القادر المكي في حاشيته على التوضيح، ورقة (٤) مخطوط، ونصه: أما قوله: (ضرباً زيداً) فإنه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل، وأما الأمثلة الثلاثة التي ذكرها المصدرُ فيها متأثر بالعامل، لكنه ليس بنائب عن الفعل، فذكرها وهم عجيب منه – رحمه الله – ".

(٤) انظر: التصريح ١٩١/١.

-٦-

(أيّ) الموصولة

- قال ابن هشام:

" وإنما أُعرب اللذان واللتان وأي الموصولة في نحو: اضرب أيَّهم أساءَ؛ لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة المثنى، ومن لزوم الإضافة ".[١]

- قال الشيخ خالد في المثال:

" بنصب (أي)؛ لأن جملة (أساءَ) صلة تامة ، فسقط القول بأن (أياً) . هنا . مبنية على الضمة؛ لإضافتها وحذف صدر صلتها، وهذا سهو عن شرط المسألة؛ لأن حذف الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفرداً ، ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه".[٢]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٣/١.

(٢) انظر: التصريح ١٩٤/١.

-٧-

الحـروف:

. **قال ابن هشام :** " الحروف كلها مبنية"[١] .

– قال الشيخ خالد:

" وهذه العبارة أحسن من قول الناظم:

وكلُّ حرفٍ مستحقٌ للبنا .....

إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به ".[٢]

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٧/١.

(٢) انظر: التصريح ٢٠٥/١.

-٨-

الضمير(نا)

. قال ابن هشام:

" وينقسم المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام: ما يختص بمحل الرفع...، وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط، وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو(نا) خاصة، نحو: 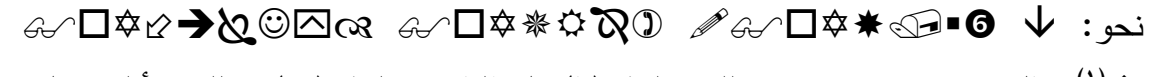 [1] وقال بعضهم: لايختص ذلك بكلمة (نا) بل الياء، وكلمة (هم) كذلك؛ لأنك تقول: قومي، وأكرمني، وغلامي، وهم فعلوا، وإنّهم، ولهم مالٌ، وهذا غير سديد؛ لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، والمنفصل غير المتصل".[٢]

. دلل الشيخ خالد على أن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم بدليلين، فقال: " أحدهما: أن ياء المخاطبة مُختلَف في اسميتها، وياء المتكلم لم يُختلف فيها، والمختلف فيه غير المتفق عليه.

والثاني: أن ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث، وياء المتكلم موضوعة للمذكر، وما للمؤنث غير ما للمذكر".[٣]

---

(١) آل عمران /١٩٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٧٩/١-٨٠.

(٣) انظر: التصريح ٣١٥/١.

-٩-

إضافة الاسم إلى اللقب في حال إفرادهما

. قال ابن هشام:

" إن كان اللقب وما قبله مضافين، كـ: عبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً، كـ: زيد زين العابدين، أو كانا بالعكس، كـ: عبد الله كرز، أتبعت الثاني للأول: إما بدلاً أو عطف بيان، أو قطعته عن التبعية: إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف، أو بنصبه لفعل محذوف، وإن كانا مفردين، كـ: سعيد كُرز، جاز ذلك ووجه آخر، وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه، ويرده النظر، وقولهم: هذا يحيى عينان".[١]

. قال الشيخ خالد في إضافة (سعيد) إلى (كرز):

" وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو الصحيح، والإتباع أقيس ، والإضافة أكثر".[٢]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/١٢٠-١٢١.

(٢) انظر: التصريح ١/٣٨٨.

-١٠-

المعرف بالأداة

. قال ابن هشام:

" من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض مَنْ يستحقه حتى التحق بالأعلام، فالأول: كابن عباس، وابن عمر بن الخطاب، وابن عمرو بن ا لعاص، وابن مسعود، غلبت على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم، والثاني: كالنجم للثريا، والعقبة، والبيت، والمدينة، والأعشى.

و(أل) هذه زائدة لازمة، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها، نحو: يا أعشى باهلة، وأعشى تغلب، وقد يحذف في غير ذلك، سمع: (هذا عيوقُ طالعاً)، و(هذا يوم اثنين مباركاً فيه)". (١)

. علق الشيخ خالد على المسموع الثاني بقوله:

" ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله (أل) في (الاثنين)، وسائر الأيام للتعريف(٢)، فإذا زالت صارت نكرات، والصحيح عند الجمهور أن أسماء الأيام أعلام، وتُوهمت فيها الصفة، فدخلت عليها(أل) كالحارث، ثم غلبت فصارت كالدَّبران ".(٣)

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٦٦/١.

(٢) هذا القول المنسوب إلى المبرد غير صحيح، بل ذهب إلى أن أسماء أيام الأسبوع أعلامٌ بدليل قوله: "وتقول فيما كان علماً في الأيام في تصغير(سبت): سُبَيْت ". وهو يخالف سيبويه في أنه يجيز تصغيرها، لا في علميتها. انظر: المقتضب ٢٧٦/٢.

(٣) انظر: التصريح ٥٠٢/١.

-١١-

حد المبتدأ

. قال ابن هشام:

" المبتدأ: اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو ووصف رافع لمكتفى به.

فالاسم نحو: الله ربنا، ... والوصف نحو: أقائم هذان، وخرج نحو: نزال، فإنه لا مخبر عنه ولا وصف..." [١]

. قال الشيخ خالد عن (نزال):

" فلا يكون مبتدأ بناء على أنّ اسم الفعل لا محل له من الإعراب، وهو الأصح ".[٢]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٦٧/١-١٧٠.

(٢) انظر: التصريح ٥٠٩/١.

الابتداء بالنكرة:

- **تحدث ابن هشام** عن المواضع التي تتحصل بها الفائدة المجيزة للابتداء بالنكرة وذكر منها: أن تتلو النكرة استفهاماً[١]، كقوله تعالى: 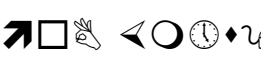 . [٢]

- **قال الشيخ خالد:**

" ومثَّله في النظم بقوله:

وهل فتىً فيكم..... .....

فـ(إله) و(فتى) مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام، وبذلك تحصل الفائدة؛ لأن الاستفهام سؤال عن غير معين، يطلب تعيينه في الجواب، فأشبه العموم الخاص .

وفيه رد على ابن الحاجب، حيث قال في شرح منظومته: إن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ (أم) نحو: أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ [٣] ".[٤]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/١٨٤.

(٢) النمل/ ٦٠.

(٣) انظر: شرح الوافية نظم الكافية ص ١٧٥ – ١٧٦.

(٤) انظر: التصريح ١/٥٤٢.

الابتداء بالنكرة:

- وقال ابن هشام – أيضاً - في إحدى المواضع التي تتحصل بها الفائدة:

"أو حذفت الصفة، نحو: السمنُ منوانِ بدرهم، ونحو: ↓ ⬀☠↙&⬀☺●☺⍓⍾❒🕮 ⇳⑨♦🔔 ➴◘☒▦ 🗷★🖉✍♦⊂◆❒ ⬀☠↙&←❍→▦☼❒🕮 ↑، [١] أي: منوان منه، وطائفة من غيركم ".[٢]

- قال الشيخ خالد:

" وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال – كما قاله في المغني –[٣] " [٤].

---

(١) آل عمران/ ١٥٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٨٤/١.

(٣) انظر: ١٦١/٢-١٦٢.

ولكن ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ٢٩٠/١ يتفق مع ما أورده ابن هشام في (التوضيح) و (المغني)، حيث قال:

" ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر قولهم: السمن منوان بدرهم، أي: منوان منه بدرهم، فمنوان: نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف مقدر، ومنه قوله تعالى: ↓ ③♦⇔⍓⍂⍁◈⍂⍓🗐⊂ ⍾◘☒▦🗷★🖉✍♦⊂ ⍾⍂⍁⌘✆ ☎ ⬀☠↗▤⍾⍁ ↑ ، فالواو: واو الحال، وطائفة: مبتدأ خبره ما بعده، وجاز الابتداء بها لأنها موصوفة بمقدر، كأنه قال: وطائفة من غيركم، وهم المنافقون".

ولم يستشهد ابن مالك بالآية في: شرح الكافية، وشرح عمدة الحافظ.

(٤) انظر: التصريح ٥٤٣/١.

من مواضع حذف الخبر وجوباً

. قال ابن هشام:

" أن يكون المبتدأ إما مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضميرٍ ذي حالٍ لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: ضربي زيداً قائماً، أو مضافاً للمصدر المذكور، نحو: أكثر شربي السويق ملتوتاً، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو: أخطب ما يكون الأميرُ قائماً وخبر ذلك مقدر بـ (إذْ كان) أو (إذْا كان) عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختاره الناظم، فيقدر في (ضربي زيداً قائماً): ضربُه قائماً"[١]

. قال الشيخ خالد:

" قال ابن عصفور: وإنما صح للحال أن تسد مسد الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى، ألا ترى أنه لا فرق بين:ضربي زيداً قائماً، وضربي زيداً وقت قيامه، فكل منهما على معنى (في)، والظرف يسد مسد الخبر، فكذا الحال[٢] – انتهى –.

وقيل: الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف.

وقيل : الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر.

والصحيح: أن الخبر محذوف وجوباً لسد الحال مسده، كما نبه عليه الناظم بقوله:

وقبلَ حالٍ لا يكونُ خبراً عن الذي خبرُه قد أُضمِرا ".[٣]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٠٤/١-٢٠٥

(٢) انظر: المقرب ٨٥/١، وشرح الجمل ٣٥٢/١، وليس الكلام فيهما كما نص المصرح، بل هو المفهومُ منه.

(٣) انظر: التصريح ٥٧٩/١.

-١٥-

تعدد الخبر:

. قال ابن هشام:

" والأصح جواز تعدد الخبر، نحو: زيد شاعرٌ كاتبٌ. والمانع يدَّعي تقدير(هو) للثاني، أو أنه جامع للصفتين، لا الإخبار بكل منهما.

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم[١] من قوله:

يداكَ يدٌ يُرتجَى خيرُها وأخرى لأعدائها غائظهْ[٢] ".[٣]

. قال الشيخ خالد:

" لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد، وقول أبيه في (التسهيل) [٤] : بعطف وغير عطف منتقد عليه ".[٥]

---

(١) انظر: شرح الألفية ص٨٩-٩٠.

(٢) البيت من المتقارب لطرفة بن العبد في ملحقات ديوانه ص ١٧٠، والمقاصد النحوية للعيني١/٣٨٤، وللخليل بن أحمد في المستقصي في أمثال العرب للزمخشري١/١٧١.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١/٢٠٦-٢٠٧.

(٤) انظر: ص ٥٠.

(٥) انظر: التصريح ١/٥٨٣.

-١٦-

الأفعال الداخلة على المبتدأ أو الخبر:

. قال ابن هشام:

" هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها"[١]

. قال الشيخ خالد:

" هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفراء، فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل، واتفقوا على نصبها الجزء الثاني، ثم اختلفوا في نصبه، فقال الفراء: تشبيهاً بالحال؛ لأنها شبيهة بـ (قام)، وقال بقية الكوفيين: منصوب على الحال[٢].

والصحيح مذهب البصريين؛ لوروده مضمراً، ومعرفة، وجامداً، ولكونه لا يُستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال.

وعورض بوقوعه جملة وشبهها، ولا يقع المفعول به كذلك.

وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به، كالمحكية بالقول، نحو: ↓ ♦✌♦🔔 ♦✌✍♦🔔 ①✆❄☐✆❼ ↖♦⌨⇗⑨← ✂✍✎★ ↑[٣]، وكذلك شبهها، كـ : مررت بزيد، ودخلت النار".[٤]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٠٩/١.

(٢) انظر: الخلاف في: الارتشاف لأبي حيان ١١٤٦/٣.

(٣) مريم /٣٠.

(٤) انظر: التصريح ٥٨٨/١

- ١٧ -

المنصوب بعد مصدر (كان)

- تحدث ابن هشام عن أقسام (كان) وأخواتها من حيث التصرف ثم قال عما يتصرف تصرفاً ناقصاً أو تاماً:

" وللتصاريف في هذين القسمين ما للماضي من العمل...، والمصدر كقوله:

* وكونك إياه عليك يسيرُ *[١] " [٢].

- قال الشيخ خالد:

" (كونك) مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه وهو كاف المخاطب، و(إياه) خبره من جهة نقصانه، والأصل: وكونُك فاعله، فحذف المضاف، وانفصل الضمير.

وفيه رد على أبي البقاء في زعمه أن المنصوب بعد مصدر (كان) حالٌ؛ لأن الضمير لا ينتصب على الحال ".[٣]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره: * ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى * بلا نسبة، في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٥٢/٣، وتخليص الشواهد لابن هشام ص ٢٣٣، والمقاصد النحوية للعيني ٤٠٤/١ – ٤٠٥.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢١٥/١-٢١٦.

(٣) انظر: التصريح ٥٩٩/١.

-١٨-

توسط خبر(كان) وأخواتها:

. قال ابن هشام:

" وتوسط أخبارهن جائز، خلافاً لابن درستويه في (ليس)، ولابن معط في (دام)" [١].

. قال الشيخ خالد: " والصحيح الجواز من غير استثناء".[٢]

(١) انظر: أوضح المسالك ٢١٨/١.

(٢) انظر: التصريح ٦٠٢/١.

مما تختص به (كان) عن أخواتها

- قال ابن هشام:

" أنها تحذف، ويقع ذلك في أربعة أوجه: أحدها – وهو الأكثر – : أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثر ذلك بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين، مثال (إنْ)..... (الناس مجزيون بأعمالهم: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر)، أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير.....

ومثال (لو): .... وقوله:

* لا يأْمن الدهرَ ذو بغْيٍ ولو ملكاً *[١] " [٢]

- قال الشيخ خالد عما مُثل للمحذوف بعد (إنْ):

" وفيه رد على (التسهيل) [٣] حيث قيد اسم (كان) بكونه ضميراً، وهو معدود من مفرداته".[٤]

- ومثل للمحذوف بعد (لو) أيضاً بـ (ألا حشفَ ولو تمراً)، ثم قال: " وفيهما رد على أبي حيان، حيث شرط ألا يكون ما بعد (لو) أعلى مما قبلها ولا أعم، فإن المالك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف".[٥]

---

(١) صدر بيت من البسيط وعجزه: * جنودُه ضاق عنها السهلُ والجبلُ * بلا نسبة، في شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٣/١، وتخليص الشواهد لابن هشام ص ٢٦٠.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٣٣/١-٢٣٥.

(٣) انظر: ص٥٥ حيث قال: "وتختص (كان) أيضاً بعد (إن) و(لو) بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضمير ما عُلِم من غائب أو حاضر ".

(٤) انظر: التصريح ٦٢٩/١.

(٥) انظر: السابق ٦٣١/١.

أفعال المقاربة:

– قال ابن هشام:

" ويعملْن عمل (كان) إلا أن خبرهن يجب كونه جملة، وشذ مجيئه مفرداً بعد (كاد) و(عسى)....، وأما ↓ ▫♦➲♦🖅🖄🖅♦ ✍♦○⇔♦☝↑ [1] فالخبر محذوف، أي: يمسح مسحاً ".[2]

– قال الشيخ خالد:

" وفيه رد على الناظم في قوله:

وحذفُ عاملِ المؤكدِ امتنعْ .....".[3]

(١) ص/٣٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١/٢٧١ – ٢٧٢.

(٣) انظر: التصريح ١/٦٨٠.

الجملة الفعلية الواقعة خبراً لأفعال المقاربة:

. قال ابن هشام:

" شرط الجملة أن تكون فعلية...، وشرط الفعل ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون رافعاً لضمير الاسم، فأما قوله:

وقد جعلتُ إذا ما قُمْتُ يُثقلني ثوبي [١] .....

وقوله:

وأسقيه حتى كاد مما أبُثُّه تُكَلِّمُني أحجارُه وملاعبُه[٢]

فـ (ثوبي) و (أحجاره) بدلان من اسم (جعل) و(كاد) ".[٣]

. قال الشيخ خالد:

" بدل اشتمال، لا فاعلان بـ (يثقلني)، و (تكلمني)، بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما، والتقدير: جعل ثوبي يثقلني، وكادت أحجارُه تكلمني، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه؛ لأنه المقصود بالحكم، والمعتمد عليه في الإخبار غالباً، وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه. فسقط ما قيل: إنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسمي (جعل) و(كاد) "[٤].

---

(١) البيت من البسيط، وتمامه: * فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثملِ *

لعمرو بن أحمد الباهلي في ديوانه ص ١٨٢، إلا أن القافية رائية، فقد وردت كلمة (السَّكِر) محل (الثمل)، وفي خزانة الأدب للبغدادي ٣٥٩/٩، ولأبي حية النميري في: شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٧٤، والمقاصد النحوية للعيني ١٠/٢.

(٢) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٨٢١/٢، والكتاب لسيبويه ٥٩/٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٥٨٣.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٧٢/١-٢٧٥.

(٤) انظر: التصريح ٦٨٢/١-٦٨٣.

-٢٢-

خـبر (عسى)

. قال ابن هشام:

" يجوز في (عسى) خاصة أن ترفع السببي[١]، كقوله:

* وماذا عسى الحجّاجُ يبلغُ جهدُه[٢]*

يُروى بنصب(جهده) ورفعه"[٣].

. قال الشيخ خالد عن حالة الرفع:

" على الفاعلية به، وهو محل الاستشهاد، فإنه متصل بضمير يعود على (الحجاج) الذي هو اسم (عسى)، وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان[٤] ".[٥]

---

(١) هو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها. انظر: التصريح ٢٨٤/١.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه: * إذا نحن جاوزنا حفيرَ زياد*

للفرزدق في ديوانه ٢٧٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٧٧/٢، ولمالك بن الريب في ملحق ديوانه ص ٥١، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢٢٨، وخزانة الأدب للبغدادي ٢١١/٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٧٦/١-٢٧٧.

(٤) لم يمنع ذلك في الكتاب المذكور ص ٧٢-٧٣، وإنما قال: "وخبرهن مضارع رافع ضمير الاسم إلا في (عسى) فقد ترفع السببي".

(٥) انظر: التصريح ٦٨٤/١.

-٢٣-

استكمال لشروط الجملة الواقعة خبراً:

. قال ابن هشام:

" أن يكون – أي الفعل – مضارعاً، وشذ في (جعل) قول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً"[١].

. قال الشيخ خالد:

" فـ (أرسل) خبر جعل، وهو فعل ماض، قال الموضح في (شرح الشواهد)[٢] وهذا لم أرَ من يُحسن تقريره، ووجهه أن (إذا) منصوبة بجوابها – على الصحيح – والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله، فأول الجملة في الحقيقة (أرسل)، فافهموه – انتهى –.

وفيه رد على ابن مالك حيث قال في (التسهيل)[٣] : أو فعلية مصدرة بـ(إذا). قال الموضح في الحواشي: الصواب أن يقال: جملة فعلية فعلها ماضٍ، فإن هذا هو محط الشذوذ، وأما نفس (إذا) فلا وجه لكونها مرجعاً للشذوذ؛ لهذا لم يقل أحد . فيما علمنا . إنّ قوله:

وقد جعلت إذا ما قمتُ يثقلني ثوبي .....

شاذ من جهة التصدير بـ (إذا)، وإنما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة، فافهمه – انتهى –"[٤] .

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٧٧/١.

(٢) ليس في هذا الكتاب ما نسبه له من قول.

(٣) انظر: ص ٥٩، وشرح التسهيل ٣٩٢/١.

(٤) انظر: التصريح ٦٨٥/١-٦٨٦.

معنى (أَمَا) المتلوة بـ (أَنَّ) – بفتح الهمزة –:

– **تحدث ابن هشام** عن المواضع التي يجوز فيها كسر همزة (إنّ) وفتحها فقال:

" أن تقع بعد (أَمَا) نحو: أما إنك فاضل، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة (ألا)، والفتح على أنها بمعنى: أحقاً "[١].

– قال الشيخ خالد:

" بتقديم الهمزة على (حقاً) على الصواب[٢]، لا بإسقاطها كما قال الموضح في الحواشي"[٣].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٠٧/١.

(٢) وهو ما ذهب إليه ابن هشام في (مغني اللبيب ١١٧/١ – ١١٨) عند حديثه عن (أَمَا)، فقال: "وقال بعضهم هي اسم بمعنى (حقاً)، وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام، و(ما) اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى: أحقاً، وهذا هو الصواب ".
والمعنى الأول ذكره سيبويه في الكتاب ١٢٢/٣، والمبرد في المقتضب ٣٥٣/٢، ٩/٣، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٣/٢-٢٤، والرضي في شرح الكافية ١٠٣/٦.
وذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ٨٦/٥: أن بعض أصحابه (الأندلسيين) شرحوا كلام سيبويه على أن الهمزة للاستفهام، و(ما) بمنزلة (حق) – على المعنى الثاني –، وهو ما ذهب إليه في الارتشاف ١٢٥٩/٣.

(٣) انظر: التصريح ٤١/٢.

-٢٥-

خبر (أنّ) المخففة

. قال ابن هشام:

" وتخفف (أنّ) المفتوحة فيبقى العمل، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً...، ويجب في خبرها أن يكون جملة، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد، أو دعاء، لم تحتج لفاصل، نحو:..... ↓ ♦والخامسةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عليها ↑[١]".[٢]

. قال الشيخ خالد عن الآية الكريمة:

" في قراءة من خفف (أنّ) وكسر الضاد في غير السبع[٣].

وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية – وهو الصحيح – ويجوز الفصل فيهن".[٤]

---

(١) النور / ٩.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١/٣٣٠-٣٣٢.

(٣) قرأ بها نافع. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٣٣٠، ومعجم القراءات ٣/٣٥٨. وهي من القراءات السبع بخلاف ما ذكر المصرح كما في كتاب: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٤٥٣.

(٤) انظر: التصريح ٢/٩١.

-٢٦-

(لا) العاملة عمل (إنّ)

. قال ابن هشام:

" وشرطها أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصاً، وأن يكون اسمها نكرة متصلاً بها، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة، نحو: لا غلامَ سفرٍ حاضراً، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أهملت، ووجب – عند غير المبرد[١] وابن كيسان[٢] – تكرارها، نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ونحو: ↓ •• ▫❸□ ↑[٣]، وإنما لم تكرر في قولهم: لا نَولُك أن تفعل، وقوله:

أشاءُ ما شئتَ حتى لا أزالُ لما لا أنتِ شائيةٌ من شأنِنا شاني[٤]

للضرورة في هذا، ولتأول (لا نولك) بـ: لا ينبغي "[٥].

. قال الشيخ خالد:

" فسقط بالتأويل في المثال، ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار (لا) إذا دخلت على معرفة"[٦].

---

(١) انظر: المقتضب ٣٦٠/٤-٣٦١.

(٢) انظر رأيه في: شرح التسهيل ٦٦/٢.

(٣) الصافات /٤٧.

(٤) البيت من البسيط، بلا نسبة، في: شرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٢، والمقاصد النحوية للعيني ٩٧/٢-٩٨.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٥/٢-١٠.

(٦) انظر: التصريح ١١٣/٢.

-٢٧-

اسم (لا) العاملة عمل (إنّ)

. قال ابن هشام:

" وإذا كان اسمها مفرداً – أي غير مضاف ولا شبيه به – بُني على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير، نحو: لا رجلَ، ولا رجالَ، وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء، كقوله: إنَّ الشبابَ الذي مجدٌ عواقبُه فيه نلذُّ ولا لذَّاتِ للشيبِ[١]

رُوي بهما".[٢]

. قال الشيخ خالد:

" وفي الجمع بالألف والتاء – إذا كان اسم "لا" – أربعة أقوال: أحدها:أنه يُجعل في البناء كما هو في الإعراب، فكما أن فتحته في الإعراب كسرةٌ فكذلك في البناء– قاله ابن عذرة[٣] – وهو قول الأكثرين. **(و)** قال أبو الفتح بن جنّى **(فى الخصائص)**[٤] ما حاصله **(أنه لا يُجيز فتحه بصري إلا أبو عثمان)** المازنى، وعبارة الخصائص: لم يُجز أصحابنا الفتح،إلا شيئا قاسه أبو عثمان، والصواب الكسر بغير تنوين –انتهى– .

الثاني : كالأول، إلا أنه ينوّن ؛لأن تنوينه كنون "مسلمين" لا كتنوين "زيد" فلا ينافى البناء،جزم به ابن مالك فى "سبك المنظوم"،ونقله ابن الدهان عن قوم،وتابعه ابن خروف.

الثالث:أنه يفتح؛لأن الحركة ليست له،بل لمجموع المركب،وهو "لا" والاسم،قاله المازني والفارسى،وهو حسن في القياس،ورجحه الموضح فى (المغني)[٥]، و(شرح الشواهد) [٦].

الرابع: أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين، وهو الصحيح، واقتصر عليه هنا".[٧]

---

(١) البيت من البسيط، لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٩١،وتخليص الشواهد لابن هشام ص ٤٠٠،والمقاصد النحوية للعيني ٩٨/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٠/٢-١١.

(٣) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري، كان نحوياً حاذقاً، أخذ عن ابن عصفور وغيره، له تصانيف منها: الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب. انظر: بغية الوعاة للسيوطي ٥١٠/١.

(٤) انظر: ٤٩٧/٢.

(٥) انظر: ٤٦٣/١.

(٦) انظر: ص٣٩٩ – ٤٠٠.

(٧) انظر: التصريح ٢/ ١١٥-١١٦، ومابين القوسين من كلام ابن هشام.

من أحكام (ظنّ) وأخواتها:

- قال ابن هشام:

" التعليق: وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، لمجيء ماله صدر الكلام بعده، وهو:... ولام القسم، كقوله:

* ولقد علمتُ لتأْتِيَنَّ مَنيَّتي *[١] " [٢].

- قال الشيخ خالد:

" فـ (اللام) في (لتأتين) لام القسم، وتسمى: لام جواب القسم، والقسم وجوابه في محل نصب معلَّق عنها العامل بلام القسم، لا جملة الجواب فقط.

فسقط ما قيل: إن جملة جواب القسم لا محل لها، وإن الجملة المعلَّق عنها العامل لها محل، فيتنافيان[٣] ؛ ولهذا قال أبو حيان[٤] : وأكثر أصحابنا لا يذكرون (لام القسم) في المعلقات" [٥].

---

(١) صدر بيت من الكامل وعجزه: * إنّ المنايا لا تطيشُ سهامُها * منسوب للبيد بن ربيعة في الكتاب لسيبويه ١١٠/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٢٩/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٣٩٦/٢، وللبيد بن عامر الجعفري في المقاصد النحوية للعيني١٦٠/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٥٦/٢.

(٣) ما أسقطه هو ما قاله أبو حيان في: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ص ٩٤ (نقلاً عن محقق التصريح)، ونص كلامه: "وأكثر أصحابنا لم يذكروا لام القسم في أسباب التعليق وهو الصحيح، وذلك أن الجملة المعلق عنها الفعل لها موضع من الإعراب، والجملة التي تقع جواباً للقسم لا موضع لها من الإعراب فتدافعا".

(٤) انظر: الارتشاف ٢١١٤/٤.

(٥) انظر: التصريح ١٨٠/٢.

ما ينصب ثلاثة مفاعيل:

- قال ابن هشام:

" وهي (أعلم) و (أرى) اللذان أصلهما (علم ورأى) المتعديان لاثنين، وما ضُمِّن معناهما من: نبَّأ، وأَنْبأَ، وخَبَّر، وأَخبر، وحدَّث، نحو: .[١] [٢] [٣]"

- قال الشيخ خالد:

" فالكاف فيهما مفعول أول، و(الهاء والميم) مفعول ثان، و(قليلاً) في الأول، و(كثيراً) في الثاني مفعول ثالث.

وفي هذه الأمثلة رد على ابن الخباز حيث قال: لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول ".[٤]

---

(١) البقرة/ ١٦٧.

(٢) الأنفال/ ٤٣.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢/٧٢.

(٤) انظر: التصريح ٢/٢١٧.

-٣٠-

تقدم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول

. قال ابن هشام :

" ولا يجيز أكثر النحويين نحو: زان نورُه الشجرَ، لا في النثر ولا في الشعر، وأجازه فيهما الأخفش[١]، وابن جني[٢]، والطُّوال[٣]، وابن مالك[٤]، احتجاجاً بنحو قوله:

* جزى ربُّه عنِّي عديَّ بنَ حاتم[٥]*

والصحيح جوازه في الشعر فقط " . [٦]

. قال الشيخ خالد:

" للضرورة، وهو الإنصاف؛ لأن ذلك إنما في الشعر، فلا يقاس عليه".[٧]

---

(١) انظر رأيه في: شرح الكافية للرضى ١٨٢/١.

(٢) انظر: الخصائص ٣٠٠/١.

(٣) انظر رأيه في: التذييل و التكميل لأبي حيان ٢٦٥/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦١/١.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه: *جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * لأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٤٠١، وتخليص الشواهد لابن هشام ص ٤٩٠، وللنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩٤ مع اختلاف الصدر، وهو* جزى الله عبساً عبسَ آل بغيض * وفي الخصائص لابن جني ٣٠٠/١، ولهما أو لعبد الله بن مهارق في المقاصد النحوية للعيني ٢٣٢/٢-٢٣٣.

(٦) انظر: أوضح المسالك ١١٢/٢-١١٥.

(٧) انظر: التصريح ٢٩٦/٢.

-٣١-

مما ينوب عن الفاعل

. قال ابن هشام:

" مصدر مختص، نحو: 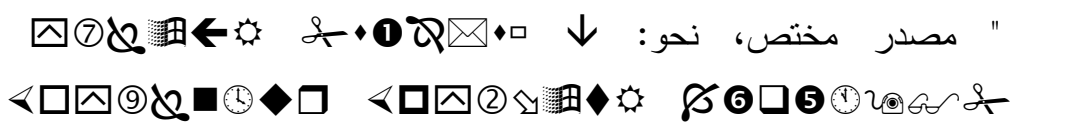 [1]، ويمتنع نحو: (سيرَ سيرٌ)؛ لعدم الفائدة، فامتناع (سير) على إضمار السير أحق، خلافاً لمن أجازه".[٢]

- قال الشيخ خالد:

" كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد أنهما أجازا (جُلس) بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول، قال ثعلب: أراد أن فيه ضمير المصدر[٣]. وتبعهما أبوحيان في (النكت الحسان)[٤]، فقال: "ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره، فيجوز أن تقول:(قيم وقُعِد) فتُضمر المصدر، كأنك قلت:قيمَ القيام، وقُعِدَ القعود". والصحيح المنع".[٥]

---

(١) الحاقة / ١٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١٢٦/٢-١٢٧.

(٣) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٩٦.

(٤) انظر: ص٥٣.

(٥) انظر: التصريح ٣١٨/٢.

-٣٢-

الاشتغال

. قال ابن هشام:

" إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحلِّ ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم، كـ: زيداً ضربته، أولمحله، كـ: هذا ضربته".[١]

. قال الشيخ خالد:

" وذهب جمهور الشارحين[٢] إلى أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للضمير المشتغل به العامل، مدعين أن العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينتصب لفظه، وإذا وصل إليه بحرف الجر ينتصب محله.

والتحقيق: أن نصب اللفظ والمحل إنما هو للاسم المتقدم، كما شرح الموضح، وأن الضمير لا يُنصب له لفظ ".[٣]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٤١/٢-١٤٢.

(٢) منهم ابن عقيل في شرح الألفية ٤٦٩/١.

(٣) انظر: التصريح ٣٤٩/٢ -٣٥٠.

-٣٣-

مما يجب فيه رفع الاسم المتقدم على الفعل

. قال ابن هشام:

"... أو وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء، كـ(إذا) الفجائية على الأصح، نحو: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو".[١]

. قال الشيخ خالد:

" وفي المسألة ثلاثة أقوال:أصحها هذا مطلقاً، والثاني: جواز دخولها على الفعلية مطلقاً، والثالث:التفرقة بين أن يقترن الفعل بـ (قد) فيجوز دخولها عليه، وألا يقترن فيمتنع – حكاها في المغني[٢] – ".[٣]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/ ١٥١.

(٢) انظر: ٣٢٩/٢، ولم ينص على ما قاله عنه المصرح.

(٣) انظر: التصريح ٣٧٥/٢.

أصل المشتقات

. قال ابن هشام في باب المفعول المطلق :

" وعامله إما مصدر مثله، نحو:↓ ♍·♎♓♦▫ ♉♓♍♓♎♓♑♓♌⌘
♉♓❽♦✂♦↗♎↗♎↗⇗ ♉♓❽♦✂♦↗✎☯
✂✡❻❑➔▫⇗❑❑☜ ↑[1]، أو ما اشتق منه من فعل، نحو:↓
❒◆♎♓☒❽☠⌘ ✂✎✍✦ ☜♓❑✍♓♎☠❒
✍♦⌛⇩❽⑩☺✞♎♓☜ ↑[2]، أو وصف، نحو:
↓ ❒◆✂✍♋♌♌✹♌♌⊙♌♎❁♌♌♎♓♎↑[3]".[4]

- قال الشيخ خالد:

" وما ذكره من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين".[5]

---

(١) الإسراء / ٦٣.

(٢) النساء /١٦٤.

(٣) الصافات /١.

(٤) انظر: أوضح المسالك ١٨٣/٢.

(٥) انظر: التصريح٤٥٥/٢.

-٣٥-

المفعول له

. قال ابن هشام :

" ويجوز جر المستوفي للشروط: بكثرة إن كان بـ (أل)، وبقلة إن كان مجرداً، وشاهد القليل فيهما... قوله:

* مَنْ أمَّكُم لرغبةٍ فيكم جُبِر[١]* ".[٢]

. قال الشيخ خالد:

" فـ (رغبة) مفعول لـه، وهو مجرد من(أل)، وجاء مجروراً، وفيه رد على الجزولي[٣] في منعه الجر، والأكثر فيه أن يكون منصوباً".[٤]

---

(١) صدر بيت من الرجز، وعجزه: * ومن تكونوا ناصريه ينتصر *

بلا نسبة، في: شرح عمدة الحافظ لا بن مالك ٣٩٩/١، والمقاصد النحوية للعيني ٣١٦/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٠٠/٢-٢٠١.

(٣) انظر: المقدمة الجزولية ص ٢٦٢.

(٤) انظر: التصريح ٤٩٨/٢.

الحال الجامدة:

- تحدث ابن هشام عن المسائل التي تقع فيها الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق، وفي إحداها وهي: أن تكون الحال أصلاً لصاحبها[١] استشهد بقوله تعالى: ↓ ❁💣⬊☽■🖬🖂⌘ ⇳Ⅱ🖂☺🌜🌜 ←⑨←➢⇔🌜❐🕮◆↗ ↑[٢] .

- وعقب الشيخ خالد على ذلك بقوله:

" ف (طيناً) حال، إما من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناءً على جواز حذف صاحب الحال، أو من الموصوف المجرور باللام، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق، وهذا أحسن من جعل (طيناً) منصوباً بنزع الخافض، فإنه موقوف على السماع في: أَنَّ، وأَنْ، وكي".[٣]

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٦٢/٢.

(٢) الإسراء/٦١.

(٣) انظر: التصريح ٦١٢/٢.

-٣٧-

أوصاف الحال

. قال ابن هشام:

" ... أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم، فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة، قالوا: جاء وحده، أي: منفرداً، ورجع عوده على بدئه، أي عائداً، وادخلوا الأول فالأول، أي: مترتبين، وجاؤوا الجماءَ الغفيرَ، أي جميعاً، وأرسلها العراك، أي: معتركة".[١]

. قال الشيخ خالد:

" وخرجها[٢] والتي قبلها[٣] في (شرح الشذور) [٤] على زيادة (أل) وماهنا أولى؛ ليكون التأويل في الجميع على نسق واحد".[٥]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٦٤-٢٦٦.

(٢) أي: أرسلها العراك.

(٣) ادخلوا الأول فالأول، وجاؤوا الجماء الغفير.

(٤) انظر: ص ٢٥٠-٢٥١.

(٥) انظر: التصريح ٢/٦١٦

-٣٨-

حالات الحال مع عاملها

. قال ابن هشام:

" ... ويستثنى من أفعل التفضيل ما كان عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفين، وأحدهما مفضل على الآخر؛ فإنه يجب تقديم حال الفاضل، كـ:هذا بسراً أطيب منه رُطباً، وقولك: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مُعاناً".(١)

. قال الشيخ خالد في المثال الثاني:

" فـ(مفرداً) حال من الضمير المستتر في(أنفع) الراجع إلى (زيد)، و(معاناً) حال من (عمرو)، والعامل في الحالين (أنفع) أو (كان) المحذوفة على القولين السابقين.

في هذا المثال رد على من زعم أن العامل في المثال الأول إما(ها) التنبيه، أو اسم الإشارة؛ لتخلفه هنا".(٢)

---

(١) انظر: أوضح المسالك٢/٢٨٩-٢٩٠.

(٢) انظر: التصريح ٢/٦٥٢.

الحال المؤكدة:

- **قسم ابن هشام** الحال إلى ضربين: مؤسسة ومؤكدة[١]. **ووافقه الشيخ خالد** في هذا التقسيم مبيناً أن من النحاة من أنكر الضرب الثاني، فقال:

" وذهب الفراء، والمبرد، والسهيلي إلى إنكار المؤكدة[٢]، وما ورد من ذلك ردوه إلى المبيِّنة. والصحيح الأول، وهو قول الجمهور "[٣].

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٩٩.

(٢) ذكر ذلك أبو حيان في الارتشاف ٣/١٦٠٠. ولكن المبرد لم ينكر الحال المؤكدة بأنواعها، بل قصر حديثه في المقتضب ٤/٣١٠: على المؤكدة لمضمون الجملة، فقال: "هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها، وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفعل، تقول: زيد أبوك حقاً، وهو زيدُ معروفاً...."، وكذلك السهيلي في نتائج الفكر ص ٣٩٧ حيث قال: " ومعنى الحال المؤكدة: أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: قم قائماً، ومشيت ماشياً، وأنا زيدٌ معروفاً، هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة".

(٣) انظر: التصريح ٢/٦٦٣-٦٦٤.

-٤٠-

التمييز

. قال ابن هشام:

" والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه، كـ"طاب زيدٌ نفساً، وهو طيبٌ أبوَّةً، وعلم بذلك بطلان عموم قوله:

* يُنصَبُ تمييزاً بما قد فسَّره*"[١].

. قال الشيخ خالد:

" فإنه يقتضي أن التمييز ينصب بما قد فسره، سواء كان مفسراً لإبهام اسم أو نسبة، وليس كذلك".[٢]

(١) انظر: أوضح المسالك ٣١٨/٢-٣١٩.

(٢) انظر: التصريح ٦٩٢/٢.

-٤١-

من معاني (عَنْ):

- قال ابن هشام:

" أحدها: المجاوزة[١]، نحو: سرتُ عن البلدِ، ورميت عن القوس"[٢].

- قال الشيخ خالد:

" والمثال الأول متفق عليه، والثاني مختلف فيه، فقال ابن مالك: هي فيه للاستعانة بمعنى (الباء)؛ لأنهم يقولون: رميت بالقوس وعن القوس، حكاهما الفراء. [٣]

وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية "[٤].

---

(١) فسر الرضي المجاوزة في شرحه على الكافية ٧٣/٦ بقوله: "أي: لبعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدّى بها، نحو: رميتُ عن القوس، أي: بَعُد السهم عن القوس بسبب الرمي ".

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٩/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٦٠/٣.

(٤) انظر: التصريح ٥٥/٣.

حروف الجر

. قال ابن هشام:

" تزاد كلمة (ما) بعد (من) و(عن) و(الباء)، فلا تكفهن عن عمل الجر، نحو: ↓ ✌☺✪ ⌘✉➲✍☺🕓♦★▦⓿ ↗☠ ✍☺✪ ↑"[1][2]

. قال الشيخ خالد:

" وهو أظهر في الاستشهاد؛ لظهور الإعراب فيه".[3]

ويقصد أن قراءة السبعة في الآية أظهر من الاستشهاد بقراءة: ﴿خطاياهم﴾[4] .

---

(١) نوح / ٢٥.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣/٥٨-٥٩.

(٣) انظر: التصريح ٣/٨٣.

(٤) هي قراءة: أبي عمرو، وعيسى، والحسن، والأعرج. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٣٩١، والبحر المحيط لأبي حيان ٨/٣٤٣، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص٦٥٣، ومعجم القراءات ٥/٢٠٩.

-٤٣-

إضافة الصفة لمعمولها

. قال ابن هشام:

" والـدليل علـى أنهـا لا تفيـد تخصيصـاً أن أصـل قولـك: ضـاربُ زيـدٍ: ضـاربٌ زيـداً، فالاختصاص موجود قبل الإضافة".[١]

. قال الشيخ خالد:

" فلم تُحدث الإضافةُ تخصيصاً. وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله: ولا تفيد تخفيفاً[٢]، فقال: بل تفيد أيضاً التخصيص، فإن (ضارب زيد) أخص من: ضارب. [٣]

قال في المغني: وهذا سهو؛ فإن (ضارب زيدٍ) أصله: ضاربٌ زيداً – بالنصب – وليس أصله (ضارباً) فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي بالإضافة – انتهى–[٤] ".[٥]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٨٣/٣.

(٢) انظر: الكافية ص ١٢٣.

(٣) ذكر ابن هشام في المغني ٢٢٠/٢: أن هذا الرد لابن مالك في كتابه (التحفة).

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٢٠/٢.

(٥) انظر: التصريح ١١٤/٣–١١٥.

-٤٤-

ما يختص بالإضافة لضمير المخاطب

. قال ابن هشام:

" وهو مصادر مثناه لفظاً، ومعناها التكرار، وهي... (دواليك) بمعنى تداولاً بعد تدوال".[١]

. قال الشيخ خالد:

" وهذا أنسب من قول ابن الناظم: إدالةً بعد إدالة[٢]؛ لأن (الإدالة) الغلبةُ يقال: اللهم أدلني على فلان، وانصرني عليه".[٣]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٠٥/٣.

(٢) انظر: شرح الألفية ص٢٧٨.

(٣) انظر: التصريح ١٤٣/٣.

الفصل بين المتضايفين

. قال ابن هشام:

" زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، والحق أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة، إحداها: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله،والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر[١] :↓ قتْلُ أولادَهم شركائِهم ↑[٢] ".[٣]

. قال الشيخ خالد:

" فـ (قتل) مصدر مضاف، و(شركائهم) مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، و(أولادهم) مفعوله، وفصل بين المضاف والمضاف إليه. وحسّن ذلك ثلاثة أمور: كون الفاصل فضلة؛ فإن ذلك مسوّغ لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدّر التأخير؛ من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية. فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف[٤] : وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته".[٥]

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٣/٢، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٦٣/٢، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٧٠، ومعجم القراءات ١٣٨/٢.

(٢) الأنعام /١٣٧.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١٥٨/٣-١٦١.

(٤) انظر:٧٠/٢.

(٥) انظر: التصريح ٢٢٣/٣-٢٢٤.

أحكام المضاف للياء

. تحدث ابن هشام عن كسر ياء المتكلم فقال:

" وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة.." [١] :↓ بِمُصْرِخِيِّ إنِّي ↑[٢] ".[٣]

. قال الشيخ خالد:

" بكسر الياء في الوصل، ولذا عقبه بـ (إني)، وهذه اللغة حكاها الفراء، وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، قاله الشاطبي[٤].

وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته[٥] :أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة ..." [٦].

---

(١) والأعمش، ويحيى بن وثاب، وحمران بن أعين. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٣١/٢، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٩٨/٢-٢٩٩، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص٣٦٢، ومعجم القراءات ٥١٠/٢.

(٢) إبراهيم / ٢٢.

(٣) انظر: أوضح المسلك ١٧٥/٣.

(٤) انظر: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٣٠٢.

(٥) انظر: رسالة الغفران ص ١٨٤.

(٦) انظر: التصريح٢٤٢/٣. ٢٤٣.

باب إعمال المصدر وإعمال اسمه:

- قال ابن هشام:

" الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علماً كـ: (فَجارِ وحمادِ) للفَجْرَة والمَحْمَدة، أو كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المُفاعلة كـ: (مَضْرَب ومَقْتل)، أو متجاوزاً فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي، كـ: (غُسْل) و(وُضوء) في قولك: (اغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءاً)، فإنهمابزنة (القرب) و(الدخول) في: (قَرُب قُرْباً) و (دَخَل دُخولاً) فهو اسم مصدر"[١].

- قال الشيخ خالد عن جملة (فهو اسم مصدر):

"جواب الشرط، وهو: (إن كان)، والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله أولاً: الاسم الدال. والأجود في مثل هذا التركيب – كما قال الموضح في الحواشي – حذف الفاء، وجعل ما بعدها خبر المبتدأ، والشرط معترض بينهما، وجوابه محذوف على حد قول الناظم:

والأمر إن لم يكُ للنون محل فيه هو اسم....." [٢].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٧٩/٣.

(٢) انظر: التصريح ٢٥١/٣ – ٢٥٢.

حذف المنعوت:

- قال ابن هشام:

" ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم، وكان النعت إما صالحاً لمباشرة العامل....، أو بعض اسم مقدَّم مخفوض بـ(من) أو (في)، فالأول كقولهم: (منّا ظَعَنَ) و (منّا أقام)، أي: منّا فريقٌ ظعنَ ومنّا فريقٌ أقامَ "[1].

- قال الشيخ خالد:

" هذا تقدير البصريين، وقدَّر الكوفيون المحذوف موصولاً، أي: الذي ظعنَ، والذي أقام. وما قدَّره البصريون أقيس؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما[2]".[3]

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٨٤/٣ – ٢٨٥.

(٢) ذكر هذا القول ابن هشام في مغني اللبيب ٣٩٨/٢.

(٣) انظر: التصريح ٤٩٩/٣.

-٤٩ -

ما لا ينصرف

. قال ابن هشام عن أول أنواع المعرفة المعدولة:

" فَعُل في التوكيد، وهي: جُمَع، وكُتَع، وبُضَع، وبُتع، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، ومعدولة عن فعلاوات، فإن مفرداتها: جمعاء، وكتعاء، وبصعاء، وبتعاء، وإنما قياس (فَعْلاء) إذا كان اسماً أن يجمع على (فعلاوات) كـ: صحراء وصحراوات".[١]

. قال الشيخ خالد:

" واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل، فقالا: لأن جمعاء مؤنث أجمع، فكما جُمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، فلما جاؤوا به على (فَعُل) عُلم أنه معدول عما هو القياس فيه وهو (جمعاوات). [٢]

وقال الأخفش[٣]، والفارسي[٤]، وابن عصفور[٥] : معدولة عن(فُعْل) – بضم الفاء وسكون العين – من جهة أن مفردها(فَعلاء ، أفعل) كحمراء وأحمر فإنهما يجمعان على(حُمْر)

وقال آخرون: معدولة عن (فعالى) من جهة أن مفردها اسم على (فعلاء) كصحراء.

والصحيح ما قاله الموضح؛ لأن جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه إما العلمية، أو الوصفية، وكلاهما ممتنع فيه، أما العلمية فلأن الناظم وابنه منعاها، وأما الوصفية فلأنها مغايرة للتوكيد اتفاقاً، وإذا بطل الشرط بطل المشروط، فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما، فكيف يقاس عليه الجمع بالألف والتاء ؟!.." [٦]

-٥٠-

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١١٨/٤.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣، وشرح ابن الناظم : ص٤٦٦.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن مالك ١٤٧٥/٣، والارتشاف لأبي حيان ٨٦٨/٢.

(٤) لم ينسب له هذا القول في المرجعين السابقين.

(٥) لم يقل بذلك في المقرب ولا في شرح الجمل، وقد نسبه له المرادي في توضيح المقاصد ١٢١٦/٣.

(٦) انظر: التصريح ٢٥٧/٤-٢٥٨.

التصغيـر

. قال ابن هشام :

" وإن كـان ثـاني المصـغر ليناً منقلباً عن لـين رددتـه إلـى أصـله فترد ثـاني نحـو: (قيمـة، وديمـة، وميـزان، وبـاب) إلـى الـواو، ويُـرد ثـاني نحـو: (موقن،وموسـر، ونـاب) إلـى اليـاء، بخـلاف ثـاني نحو(مُتَّعـد) فإنـه غيـر لـين ، فيقـال: مُتَيْعِـد، لا: مُوَيْعـد) خلافـاً للزجـاج[١] والفارسي[٢] ".[٣]

– قال الشيخ خالد:

" فإنهما يردانـه إلـى أصـله؛ لزوال موجب قلبها، وهو تـاء الأفعال. والصـحيح الأول، وهو مـذهب سـيبويه[٤]، وعللـوه بأنـه إذا قيل فيـه (مُوَيْعد) أوهم أن مكبَّره: مَوْعِد، أو مُوعِد، أو مُوعَد، و (مُتَيْعِد) لا إيهام فيه، مع أن سيبويه لم يلتفت للإلباس في مواضع كثيرة ".[٥]

---

(١) انظر: شرح الكافية لابن مالك ١٩٠٩/٤، والمساعد لابن عقيل ٥١١/٣.

(٢) انظر: التكملة ص ١٩٧–١٩٨.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٩٥/٤.

(٤) انظر: الكتاب ٤٦٥/٣.

(٥) انظر: التصريح ١٦٢/٥.

-٥١-

كيفية الوزن

. قال ابن هشام :

" تقابل الأصول بالفاء، فالعين، فاللام، معطاة ما لموزونها من تحرك سكون فيقال في (فلس): فَعْل، وفي (ضربَ): فَعَل، وكذلك في (قام وشد) لأن أصلهما: قَوَمَ، وشدَدَ، وفي (عَلِم): فَعِل، وكذلك في (هابَ) و(مَنَّ) وفي (ظَرُف): فَعُل، وكذلك في: طالَ وحبَّ".[١]

. قال الشيخ خالد:

" وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه، وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين: أحدهما: ما ذكر، وهو قول البصريين بناء على أن الجميع أصول، وهو الصحيح. والثاني: أن مازاد على الثلاثة زائد، قاله الكوفيين بناء على قولهم: إن منتهى الأصول ثلاثة".[٢]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٢٤.

(٢) انظر: التصريح ٥/٣٢٣.

-٥٢-

الإبـــدال

. قال ابن هشام: " الأحرف التي تُبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تسعة، يجمعها (هدأتُ موطِياً) وخرج بقولنا (شائعاً) نحو قولهم في (أُصَيْلان) تصغير (أَصيل) على غير قياس".[١]

. قال الشيخ خالد:

" وقال ابن السيد: كأنه تصغير (أَصْلان)، وهو عكس قياس المصغر؛ لأن حكم الجمع إذا صُغِّر أن يصغر على لفظ واحده، وهذا جاء مصغراً على لفظ جمعه. [٢]

وفي الصحاح: الأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه: أصُل، وآصال، ويُجمع أيضاً على (أُصْلان)، مثل: بعير وبُعران، ثم صغروا الجمع فقالوا: أُصَيْلان، ثم أبدلوا من النون لاماً، فقالوا: أُصَيلال – انتهى –[٣]

فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح، وصنيعه أولى من وجه؛ لكثرته كـ (مغَيْربان) تصغير: مَغْرب، و(عُشَيْشيان) تصغير (عشيَّةَ) ونحوها وصنيعهما أولى من وجه آخر؛ لسلامته من دعوى الزيادة التي الأصل عدمها ".[٤]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٣٠/٤.

(٢) انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣١٨.

(٣) انظر: الصحاح ١٦٢٣/٤.

(٤) انظر: التصريح ٣٦٢/٥-٣٦٣.

إبدال الهمزة من الواو والياء

. قال ابن هشام في المسألة الرابعة من هذا الإبدال:

" أن تقع إحداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف (مفاعل)، سواء كان اللينان ياءين،كـ (نيائف) جمع (نيف)، أو واوين، كـ (أوائل) جمع أول، أو مختلفين كـ(سيائد) جمع (سيّد) إذ اصله (سَيْوِد)". [١]

. قال الشيخ خالد:

" وماذكره من أنه لا فرق في اللينين بين الياءين، والواوين، والواو والياء، هو مذهب سيبويه والخليل[٢] ومن وافقهما.

وذهب الأخفش[٣] إلى أن الهمزة في الواوين فقط، ولا همزة في الياءين، ولا في الواو مع الياء، فتقول: نيايف، وسياود، وصوايد – على الأصل –، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما، ولأن لذلك نظيراً، وهو اجتماع الواوين في أول الكلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان، أو الياء والواو فلا إبدال، فإنه إذا التقت الياءان، أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة نحو: (يَيْن) اسم موضع، ونحو: يوم.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من الإبدال مطلقاً؛ للقياس والسماع، أما القياس: فلأن الإبدال في (أوائل) إنما هو بالحمل على (كساء) و(رداء)؛ لشبهه به من جهة قربه من الطرف، وفي (كساء ورداء) لا فرق بين الياء والواو، فكذا هنا.

وأما السماع: فحكى أبوزيد في(سَيِّقَه): سيائق – بالهمز – وهي(فعلية) من ساق.

وحكى الجوهري في (تاج اللغة) [٤] : جَيِّد وجيائد – بالهمز – ".[٥]

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٣٤/٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣٦٩/٤.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي١٣١/٣.

(٤) انظر: الصحاح ٤٦١/٢.

(٥) انظر: التصريح ٣٧٦/٥-٣٧٧.

إبدال الياء من الواو

. قال ابن هشام في المسألة السادسة من هذا الإبدال:

" أن تكون لاماً لـ(فُعْلى) - بالضم - صفة -، نحو: [1]، وقولك: للمتقين الدرجة العليا...". [2]

. قال الشيخ خالد:

" والدليل على صحة كونها صفة؛ جريانها على موصوفها كما مُثّل، هذا هو الأصل، واستعمالهم لها غير جارية على موصوف مُزال عن الأصل، ومعامل معاملته".[3]

---

(١) الصافات /٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٤٥/٤.

(٣) انظر: التصريح ٤١١/٥.

وبعد عرض المسائل في هذا الفصل عرضاً مستقصياً تبين لي الآتي:

أولاً: أن منها ما وقع فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين كما في المسائل (٩-١٦-٣٤-٤٨-٥١) ، وأخرى دار فيها الخلاف بين النحاة كما في المسائل:(٢-٤-١٢-١٤-١٦-١٧-١٨-٢٢-٢٦-٢٧-٢٩-٣١-٣٢-٣٣-٣٥-٣٩-٤١-٤٣- ٤٥-٤٩-٥٠-٥٣) .

ثانياً: وظف الشيخ خالد كلام ابن هشام للرد على ابن مالك في بعض المسائل كما في:(١٣-١٥-١٩-٢٠-٢٣-٤٣)، ورأى في مسائل أخرى أن قول الموضح أحسن من قوله أو أنسب كما في المسألتين:(٧-٤٤) .

ثالثاً: في بعض المواضع لا يعزو الشيخ خالد الآراء المخالفة لرأي ابن هشام بل يكتفي بعبارة:(قيل) كما في المسائل:(١-٥-٦-٢١-٢٨-٣٦)، واستخدم (زعم) في مسألة واحدة هي:(٣٨)، وقد يكون بدون ذلك كما في المسائل:(٣-١١-٢٥) .

رابعاً: هناك مسائل لا خلاف فيها ولكن رأى المصرّح أن ما قاله ابن هشام هو الإنصاف في المسألة أو الأحسن أو الأولى أو الأظهر أو الأجود كما في المسائل: (٣٠-٣٦-٣٧-٤٢-٤٧-٥٢) .

خامساً: قد يؤيد الشيخ خالد رأياً لابن هشام في(التوضيح) وهو مخالف لما ذكره في كتاب آخر أو العكس كما في المسائل : (٢٤-٢٧-٣٧).

سادساً: في بعض المواطن يقتصر تأييده على ذكر الأدلة التي تثبت صحة ما قاله ابن هشام أو ذهب إليه دون استخدام الألفاظ الصريحة الدالة على موقفه المؤيد له كما في المسائل :(٢-٨-٥٤).

سابعاً: عزا في مواطن أخرى آراء لابن هشام وآخرين لم تثبت عنهم في كتبهم، كما في المسائل الآتية: (١٠-١٣-٢٢-٢٣-٣٩).

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية التقويمية

منهج الأزهري في المخالفة والاستدراك والتأييد:

أ- منهج الأزهري في المخالفة:

١- عندما يسوق اعتراضه فإنه في الأعم الأغلب يعتمد على آراء النحاة، ويصرح بذلك، كما في المسائل ذات الأرقام: (١-٢-١٠-١٩-٢٣) من المبحث الأول، و (٦-٩) من المبحث الثاني، وقد لا يصرح فيكتفى – مثلاً – بعبارة: (قيل)، كما في المسألتين: (١٣-٢٠) من المبحث الأول.

وكثيراً ما يعترض على ابن هشام بما أورده في كتب أخرى ويحيل إليها، كما في المسائل: (٣-٤-٦-٩-١١-٢٨-٣٣) من المبحث الأول.

وقد يورد له رأياً في أحد مصنفاته يخالف ما ذكره في (التوضيح) فيعترض عليه وهو مدار المبحث الثاني.

وأحياناً يحمل الكلام على التناقض، ثم يختار ما يرى فيه الصواب، وهو محور الحديث في المبحث الثالث.

٢- الاعتراض قد يكون حتى على صياغة عبارة يرى أنها أجود أو أبْين كما في المسائل (١-٢-١٢) من المبحث الأول.

٣- تعددت عباراته في المخالفة، وهي كالتالي:

- **وفيه نظر،أو وفي كذا نظر،أو منظور فيه:** كما في المسائل: (١٢-١٣-١٦-١٨-١٩-٢٠-٢٦-٢٧-٣٤-٣٥) من المبحث الأول، والمسائل: (٢-٤-٥) من المبحث الثاني.
- **والتحقيق:** كما في المسائل: (٣-٨-٩-٣٢) من المبحث الأول.
- **وهو الأصح، أو والصحيح:** كما في المسألتين: (٥-٢١) من المبحث الأول.
- **الأولى:** كما في المسألة: (٤) من المبحث الأول، والمسألتين (٧-١٠) من المبحث الثاني.

- **ويشكل عليه كذا، أو وهو مشكل، ونحوهما** : كما في المسائل: (٧-١٠-٢٤-٣١) من المبحث الأول، و (٨) من المبحث الثاني.
- **وفي هذه التخريجات ضعف** : كما في المسألة (١٤) من المبحث الأول.

وقد يأخذ أشكالاً أخرى، كأن يأخذ ابن هشام برأي ما فيعقب عليه بقوله: " وهو معارض بكذا، أو ((وجوابه كذا))، أو ((ويدفع بكذا))...إلخ، كما في المسائل: (١٥-١٧-٢٢-٢٥) من المبحث الأول.

ب- منهجه في الاستدراك:

لا يختلف عن سابقه في بنائه على آراء النحاة، كما في المسائل ذات الأرقام: (٥-١٠-١٣)، أو على رأي ابن هشام في مصنف آخر، كما في المسائل: (٣-١١)، وقد يذكر استدراكه دون أن يعزوه لأحد.

أما عباراته التي استخدمها في ذلك فهي:

- (وبقي): أوردها في عشر مسائل هي: (٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣).
- (ولم يذكر): في المسألتين الأولى والثالثة.

واستخدم عبارة: (وأهمل) في مسألة واحدة، وهي: الثانية.

ج- منهجه في التأييد:

يأخذ أشكالاً متعددة، فقد يؤيد قول ابن هشام دون أن يفصل، وقد يؤيده بعد توضيح القول في المسألة، فإن كان محل خلاف بيّن ذلك، وإن كان القول لمذهب من المذاهب أو لأحد من النحاة عزاه إليه، وإن كان لابن هشام آراء أخرى في المسألة عرض لها، بل ويؤيده فيها على ما جاء في التوضيح، وقد يكون التأييد في صوغ عبارة أيضاً.

وأحياناً نجد تأييده مجرداً، وأحياناً أخرى مشفوعاً بتعليل أو دليل.

وله عبارات يصوغ بها موافقته، فقد يرى أنه الصحيح، أو الصواب، أو الأحسن، أو الأولى، أو التحقيق...، وقد يأخذ شكلاً آخر بأن يردّ به قولاً، أو يسقط به آخر.

أساليب الأزهري مع ابن هشام مخالفة أو موافقة:

أولاً: أساليبه في المخالفة:

١- قد يذكر مخالفته لابن هشام دون مقدمة أو تمهيد، كما في المسائل ذات الأرقام: (٢-١٢-١٣-١٦-٢٠-٢٤-٣٠-٣٥) من المبحث الأول، و (٢-٤-١١-١٢) من المبحث الثاني.

وقد يتخلل ذلك استدلال بما ذهب إليه هذا المذهب أو ذاك، وبأقوال النحاة، كما في المسائل ذات الأرقام: (١٠-١١-١٤-١٩-٢٢-٢٣-٢٦) من المبحث الأول.

٢- قد يلجأ إلى مقدمة يتكئ عليها، وقد يدعمها غالباً برؤية مذهب أو رأي نحوي، كما في المسائل: (١٨-٢١-٢٥) من المبحث الأول، والمسائل: (٤-٦-٧-٩) من المبحث الثاني.

٣- أحياناً يسوق اعتراضه أو مخالفته ثم يذكر بعد ذلك بأنه قد ذكره فلان من النحاة ومنهم ابن هشام، مثاله:

قال في المسألة الثامنة من المبحث الأول في المثال: (نطقي الله حسبي): "والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، قاله الدماميني والمرادي ".

وكما في المسائل: (٢٧-٢٨-٣٣) من المبحث نفسه.

٤- إذا جعل التحقيق فيما ذهب إليه فإنه يكون قد اعتمد فيه على أقوال النحاة، كما في المسألة الواردة في العنصر السابق، وكما في أقواله الآتية:

أ- " فـ(اسم) مجرور بالحرف، و (الله) مجرور بالإضافة، و (الرحمن) مجرور بالتبعية للموصوف، هذا هو الجاري على الألسنة، والتحقيق خلافه، قال الموضح:....." [المسألة الثالثة من المبحث الأول].

ب- " والتحقيق – كما في المطوّل – أن المعتبر في (حتى) ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس..." [المسألة الثانية والثلاثون من المبحث الأول].

ج- "وظاهر كلامه – أي ابن هشام – أن التقديم له دخل في التسويغ، والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يُخبر عنها بظرف مختص، والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة، وصرح به في المغني". [المسألة التاسعة من المبحث الثاني].

٥- يُنظّر في المسائل التي يكتفي فيها بالتعليل أو التدليل، كما في المسائل: (١٢-١٣-١٤-١٨-١٩-٢٠-٣٤-٣٥) من المبحث الأول، وفي المسألتين: (٢-٤) من المبحث الثاني.

وقد يتخلل ذلك عرض لآراء النحاة، كما في المسائل: (٢٦-٢٧) من الباب الأول، و (٥) من المبحث الثاني.

٦- يعلل ويدلل – أيضاً – عندما يذكر إشكالاً في كلام ابن هشام، كما في المسائل: (٢٤-٣١) من المبحث الأول، و (٨) من المبحث الثاني.

٧- قد يعترض بعبارة موجزة، وأحياناً يلمح إلى أن في المسألة خلافاً دون تفصيل، كما قال في (أل) الداخلة على الصفة المشبهة: "فإنها حرف تعريف – على الأصح – كما في (المغني) وغيره، لا موصولة ". [المسألة السادسة من المبحث الأول].

ثانياً: أساليبه في التأييد:

١- قد يكون التأييد مباشراً دون مقدمة أو تمهيد، كما في المسائل:(٢-٥-٦-٨-١١-١٥-١٨-١٩-٢٠-٢٦-٣٤-٥٤).

٢- وقد يمهد لذلك، كما في المسائل: (٣-١٢-١٧-٢١-٢٥-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٦-٤٥)، وإن كان تأييده قد قاله أحد النحاة فإنه يذكره، كما في المسألة الرابعة، وقد يمهد بذكر من أخذ ابن هشام برأيهم دون تصريح كما في المسألة التاسعة،

وقد يكون هذا الرأي مخالفاً لما ورد في المسألة فيرده ويختار ما ذهب إليه ابن هشام كما في المسألتين (١٠-٥٢)، وإن كان في المسألة خلاف أو تعدد آراء فإنه في الغالب يوردها ثم يؤيد ما وافق منها رأي ابن هشام، كما في المسائل: (١٤-١٦-٢٧-٣٢-٣٣-٣٩-٤٨-٤٩-٥١-٥٣).

٣- يدلل لما ذهب إليه من تأييد كما في المسائل:(٢-٣-٨-١٦-٢٥-٣٠-٣٢-٣٦-٤٤-٤٨-٤٩-٥٣-٥١-٥٤)، وأحياناً أخرى يذكر العلل كما في المسائل:(١٤-٣٧-٤٠-٤٢-٥٠-٥٢) ، وقد يكون التأييد مجرداً من الدليل أو التعليل كما في المسائل: (٩-١١-١٨-٢٤-٢٧-٣١-٣٣-٣٤-٣٩-٤٧).

٤- قد لا يؤيد صراحةً باستخدام الألفاظ المشعرة بذلك، ولكنه يدلل على ما ذهب إليه ابن هشام أو اختاره، كما في المسائل: (٨-٤٥-٥٤).

٥- قد يأخذ تأييده منحى آخر، فيجعل فيما قاله ابن هشام رداً على هذا النحوي أو ذاك، كما في المسائل: (١٢-١٣-١٦-١٧-١٩-٢٠-٢٢-٢٣-٢٩-٣٥-٤١)، أو يدفع به رأياً أو يسقط به آخر، كما في المسائل: (١-٥-٦-٢١-٢٦-٢٨-٤٥-٤٦).

المآخذ والمزايا التي تحسب للأزهري في موقفه من ابن هشام:

أولاً: المآخذ:

وسأوجزها في النقاط الآتية:

١- قد يبني اعتراضه على خطأ بيّن وقع فيه، ومنه:

أ- ذكر أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف (إنّ)، والحق أن النقل قد اختلف عنهم فمنهم من يجيز ومنهم من يمنع. [المسألة الحادية عشرة من المبحث الأول].

ب- رأى أن الصحيح منع جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها، والمنقول عن سيبويه وكثير ممن وافقوه جواز ذلك. [المسألة الحادية والعشرون من المبحث الأول].

ج- تحدث ابن هشام عن (إذا) عند غير الأخفش والكوفيين، أي عند البصريين أنها تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية، ثم ذكر أن نحو قوله تعالى:

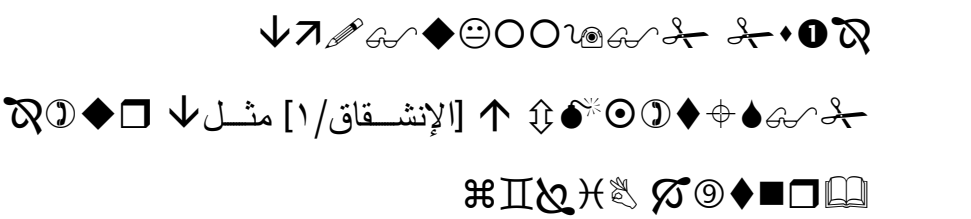

[الإنشقاق/١] مثل

[التوبة/٦]، وهو يقصر الحديث هنا على مذهب البصريين فقط، ونظّر الشيخ خالد في هذا القول بأن شرط المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه عند الخصمين، وليس هو كذلك في المسألة؛ لأن الأخفش والكوفيين يجيزون ابتدائية (أحد) في الآية، ففهم أن ابن هشام جعل الآية محل اتفاق بين المذهبين، وليس الأمر كما رأى. [المسألة السادسة والعشرون من المبحث الأول].

د- رد ابن هشام على الزمخشري وابن الحاجب في وجوب أن يكون المرفوع بالوصف المعتمد على نفي أو استفهام الواقع مبتدأ اسماً ظاهراً بقول الشاعر:

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما ....

فقد رفع الوصف ضميراً منفصلاً، واعترض الشيخ خالد على ذلك بأن المراد بالظهور عندهما ضد الاستتار. وهذا مخالف لما ذهبا إليه من أن المرفوع لابد أن يكون اسماً ظاهراً. [المسألة الثالثة من المبحث الثاني].

هـ- ذكر خلافاً بين البصريين والكوفيين في قصور الفعل المتعدي لواحد إذا صيغ للتعجب. ولم أقف على ذلك فيما وقع عليه ناظري من مصنفات، بل هو رأي ذهب إليه بعض النحاة. [المسألة السابعة من المبحث الثاني].

٢- لا يتثبت مما ينقل أحياناً، ومن أمثلة ذلك:

أ- نقل عن ابن هشام في (شرح شواهد ابن الناظم)، أنه اعترض على سيبويه عندما جعل التقدير في (من لدُ شولاً): من لدُ أن كانت. والصحيح أنه نقل الاعتراض أو الرد ولم يقله. [المسألة الخامسة من المبحث الثاني].

ب- تابع ابن هشام فيما وقع فيه من خطأ في النقل عن ابن مالك من أنه مثل للام الدالة على شبه الملك في (شرح التسهيل) بقوله تعالى: ↓ ▫♦♌⧈⧈⇔ 🖫❼ 𝕴 ✎ ✐ ✍ ✈ ✍ ☼ ➔ ✍ ① ✍

❐ ◆ ⑩ ✍ ♦ ✍ ↑ [مريم/٥]، والصحيح أن ابن مالك مثل لشبه الملك بـ: (أدوم لك ما تدوم لي)، أما الآية فقد مثل بها للتعدية في (شرح الكافية). [المسألة السابعة من المبحث الثاني].

ج- نسب إلى ابن مالك قوله بأن جمع (سعاد) على (سعائد) غير مقيس، وهو ما لم يقله كما اتضح في موضعه. [المسألة الرابعة عشرة من المبحث الثاني].

د- نقل عن المبرد أيضاً أنه يجعل (أل) في (الاثنين) وسائر الأيام للتعريف، وبيّن أن هذا القول فاسد، والحق أن المبرد لم يقل ذلك، بل ذهب في (المقتضب) إلى ما ذهب إليه الجمهور من أن أسماء أيام الأسبوع أعلام. [المسألة الثامنة من الفصل الثالث].

هـ- رد على ابن مالك في تمثيله بقوله تعالى:(وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) [آل عمران/١٥٤] للتسويغ بواوالحال، وأنها مثال للابتداء بالنكرة، نقل ذلك عن ابن هشام في (المغني)، والذي في (شرح التسهيل) خلاف ذلك إذ يتفق مع ما قيل في المسألة،ولم يمثل ابن مالك بالآية في (شرح الكافية) و(شرح العمدة). [المسألة الثالثة عشرة من الفصل الثالث].

و- ذكر أن أبا حيان منع في(النكت الحسان) رفع (عسى) للسببي كما في قول الفرزدق*وماذا عسى الحجاجُ يبلغُ جهدُه* برفع (جهده) على الفاعلية،ولكن ما قاله أبوحيان في الكتاب السالف خلاف مانُقل عنه،بل يتفق مع رأي ابن هشام والشيخ خالد. [المسألة الثانية والعشرون من الفصل الثالث].

ز- نسب لابن هشام قولاً في(تخليص الشواهد) وهو أنه لم يرَ في قول ابن عباس رضي الله عنهما:" فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً " من يُحسن جعْل (أرسل) خبراً لـ(جعل)، وهذا القول غير موجود في الكتاب المذكور. [المسألة الثالثة والعشرون من الفصل الثالث].

ح- نسب – أيضاً- للمبرد والسهيلي أنهما أنكرا الحال المؤكدة – كما فعل أبوحيان في الارتشاف- وما في (المقتضب) و(نتائج الفكر) خلاف ذلك، فقد أقرا بالحال المؤكدة لمضمون الجملة دون غيرها.[المسألة التاسعة والثلاثون من الفصل الثالث].

٣- **عندما يأخذ برأي ما فإنه لا يلتفت إلى ما قيل في المسألة من آراء أو استثناءات، ومنه:**

أ- حكم بوجوب اقتران خبر (عسى) بـ (أَنْ) في النثر لا أن يكون ذلك هو الغالب كما ذهب أكثر النحاة، وقد أورد سيبويه عن بعض العرب جواز الحذف. [المسألة العاشرة من المبحث الأول].

ب- رأى أنه يجب أن يكون عامل الحال وصاحبها واحداً، ولا يجوز أن يختلف، رغم أن سيبويه قد قال بالجواز وتبعه عدد من النحاة الكبار في ذلك [المسألة الحادية والعشرون من المبحث الأول].

ج- حكم أيضاً بشذوذ (حنانيه)، وضعف قول أبي حيان من أنه لا شذوذ فيه، رغم أن المنقول عن سيبويه وغيره خلاف ذلك. [المسألة الخامسة والعشرون من المبحث الأول]

د- ذكر بأن الموصوف لا يحذف والصفة غير مفردة إلا إذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بـ (من) أو (في)، وهو محل اتفاق، ولم يلتفت إلى أن ذلك جائز في ضرورة الشعر كما ذهب إليه النحاة، فاعترض على ابن هشام في تقديره: (أنا ابن رجل جلا الأمور) في قول الشاعر: أنا ابن جلا وطلاع الثنايا [المسألة الخامسة والثلاثون من المبحث الأول].

٤- **يؤخذ عليه أنه – أحياناً – لا يرى التحقيق إلا فيما يأخذ به حتى لو اعتمد فيه على رأي قلة من النحاة، ومن ذلك:**

أ- التمثيل بـ (نطقي الله حسبي) على الإخبار بالجملة، حيث أخذ الشيخ خالد بأنه من الإخبار بالمفرد واستند فيه على رأي المرادي والدماميني، وهو

خلاف ما أخذ به أكثر النحاة سواء منهم من تطرق للمثال نفسه أو بما شابهه. [المسألة الثامنة من المبحث الأول].

ب- رفض الجر بالتبعية، واستدل بقول ابن هشام بأن التبعية ليست العامل، بل العامل هو عامل المتبوع في غير البدل. والمسألة وقع فيها خلاف بين النحاة، ونسب الجر بالتبعية إلى الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي وغيرهم. [المسألة الثالثة من المبحث الأول].

ج- أن المعتبر في العطف بـ (حتى) ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو العكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي، وهو أن يكون المعطوف بـ(حتى) غاية للمعطوف عليه في زيادة أو نقص، ويدخل في الزيادة: الأقوى والأعظم والأكثر، ويدخل في النقص: الأضعف والأصغر والأقل. وهو رأي ابن هشام وأكثر النحاة. [المسألة الثانية والثلاثون من المبحث الأول].

وكان عليه في هذه المواطن بما أنه خالف رأي الكثرة أن يبتعد عن ذكر التحقيق، بل كان عليه أن يختار أو يرجح أو يصحح...إلى آخر ذلك من الألفاظ التي لا تدل على الجزم بصحة الشيء خاصة وأنه لا دليل أقيم في المسائل السابقة، بل اعتمد فيها على التعليل الذي يحتمل الصواب أو الخطأ.

٥- لا يصرح في بعض المسائل بمن يعتمد عليهم في اعتراضه رغم أنه قد نقل عنهم في مواطن متعددة، وأحال إلى مراجعهم، ومن أمثلة ذلك:

أ- أخذ عن الرضي مع بعض تصرف تنظيره في أن يكون فاعل (خلا وعدا) ضميراً مستتراً يعود على البعض. [المسألة العشرون من المبحث الأول].

ب- في العطف بـ (حتى) كان نص اعتراضه على ابن هشام مأخوذ عن الشمني في (حاشيته على مغني اللبيب). [المسألة الثانية والثلاثون من المبحث الأول].

ج- رد تعليل ابن هشام في (المغني) بأن يكون حذف النعت في قول الشاعر: ((فلم أُعط شيئاً ولم أمنع)) هو دفع التناقض، وعلق على ذلك بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع. وهذا الكلام للدماميني في شرحه على المغني. [المسألة الحادية عشرة من المبحث الثاني].

٦- قد تكون المسألة التي وقع فيها الاعتراض مسألة خلافية، فلا ينبه إلى ذلك، كما في بناء (غير) على الفتح، حيث أخذ بذلك بعد أن نقل عن ابن هشام أخذه بنصبها. والرأي الأول ذهب إليه البصريون، والثاني اختاره الكوفيون. [المسألة السادسة من المبحث الثاني].

٧- ناقض نفسه في كون (لله دره فارساً) من تمييز الجملة، فقد أورد اعتراض المرادي من أنه تمييز مفرد على ما قاله ابن هشام من كونه تمييز جملة، وهذا الصنيع يدل على أن الشيخ خالد يتفق مع المرادي، ولكنه قبل ذلك وافق ابن هشام، فبيّن أنه تمييز جملة إذا كان الضمير المضاف إليه (الدر) معلوم المرجع كما في المثال. [المسألة الثالثة والعشرون من المبحث الأول].

٨- استدرك على ابن هشام عدم إدراجه للشبه الإهمالي ضمن أنواع شبه الاسم بالحرف، ولكن ابن هشام ذكر هذا النوع في باب أسماء الأصوات، وكان على الشيخ خالد أن يشير هنا إلى ما استدركه هناك أو ينبه إليه. [المسألة الثالثة من الفصل الثالث].

ثانياً: المزايا:

المتصفح لكتاب التصريح يجد فيه من المزايا للشيخ خالد الشيء الكثير، أما مزاياه في المسائل التي وقفت عليها فمن أهمها:

١- كان الشيخ خالد مستوعباً لمؤلفات ابن هشام استيعاباً متميزاً، فنادراً ما نجده ينقل عنه خطأً، بل يذكر النص كما هو دون تغيير، وكذلك يبني معظم اعتراضاته وبعض استدراكاته على ما قاله ابن هشام في غير التوضيح.

٢- في أغلب المسائل يصرح بمن اعتمد عليه في رأي، أو نقل عنه آخر، ويبين آراء النحاة والمذاهب النحوية فيما يقع فيه الخلاف، وقد يكون ذلك قبل أن يسوق اعتراضاً أو تناقضاً أو استدراكاً أو تأييداً، أو بعده.

٣- قد يشمل اعتراضه صياغة عبارة على وجه سليم كما في المسألة الثانية عشرة من المبحث الأول، أو تأخير قول لئلا يوقع في وهم هو خلاف المراد كما في المسألة التاسعة والعشرين من نفس المبحث.

٤- عند عرضه لتناقض ابن هشام قد ينقل له رأيين مختلفين في غير التوضيح كما في المسألة الخامسة من المبحث الثالث.

٥- بعض استدراكاته كانت في محلها، فجاءت متممة لمسائلها.

نتائج البحث:

١_ النتائج العامة المستخلصة من الدراسة:

بعد استيفاء مواقف الشيخ خالد الأزهري من ابن هشام مخالفة واستدراكاً وتأييداً، والتعرف على منهجه وأسلوبه في كل واحد منها فقد خرج الباحث من ذلك بفوائد جمة، منها: أنها أبدت له جوانب النقص الواضحة فيه، وأثرت معلوماته، وبلورت أفكاره، ورسمت صورة واضحة لديه في طريقة تناول المسائل تناولاً علمياً من حيث عرضها، والإلمام بجوانبها وتفريعاتها، والتثبت من أقوال النحاة فيها وتوظيفها في رفض رأي أو تأييد آخر، ودعم ذلك كله بدليل أو تعليل يتفق مع هذا الرأي أو ذاك، أو يقوم على جانب التوفيق بينهما أو بين عدة آراء .

ولعل أهم هذه المسائل تلك التي تتعلق بقضايا الخلاف النحوي بين المذهبين البصري والكوفي، أو بين النحاة بعامة، والتي تفوق مستوى الباحث، ولكنه حاول جاهداً أن يكرس جهده ووقته لفهمها قبل الخوض في دراستها والخروج برأي فيها، فإن أصاب فمن الله وإن أخطأ فمن نفسه.

٢_ النتائج الخاصة المستقصاة من الدراسة وهي كالآتي:

أولاً: كان الشيخ خالد في الفصل الأول – بحسب وجهة نظر الباحث – محقاً في مواضع متعددة ظهر فيها مخالفاً لابن هشام أو معترضاً عليه كما في المسائل:(١-٣-٤-٥-٦-٩-١٦-١٧-٢٠-٢٢-٢٩-٣٠) من المبحث الأول،والمسائل:(١-٤-٦-٨-٩) من المبحث الثاني.

ومع ذلك فإن كفة ابن هشام قد عدلت كفته في هذا الجانب كما في المسائل: (٢-٧-٨-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٩-٢١-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥) من المبحث الأول، والمسائل:(٢-٣-٥-١٠-١١) من المبحث الثاني.

ثانياً: كان من نتائج دراسة الموقف أن وضع في المبحث الثالث أيدينا على مسائل تباينت فيها آراء ابن هشام تبايناً واضحاً،وهناك مسائل أخرى تضم إلى هذا الجانب وهي تلك التي اعترض فيها الشيخ خالد على الموضح معتمداً على ما قاله في كتبه الأخرى كما في المسائل: (٣-٤-٦-٩-١١-٣٣) من المبحث الأول.

ثالثاً: بعض استدراكات الشيخ خالد جاءت في محلها، كما في المسائل:(٢-٤-٥-٧-٨-٩-١٢)، وبعضها الآخر لم يكن كذلك.

رابعاً: معظم المسائل التي أيد فيها ابنَ هشام هي مسائل خلاف بين البصريين والكوفيين أو بين النحاة، فلم تكن مسائل ثانوية لا أهمية لذكرها.

خامساً: وقع الشيخ خالد في أخطاء في بعض المسائل أقام عليها اعتراضه وجعلها محور حديثه كما في المسائل: (١١-٢١-٢٦) من المبحث الأول، والمسألتين:(٣-٧) من المبحث الثاني .

ساساً: كان الشيخ خالد لا يتثبت في بعض المواضع مما ينقله عن النحاة من آراء تخالف ما عرف عنهم في بعض مصنفاتهم فيبني عليها اعتراضه على ابن هشام أو تأييده له كما في المسائل: (٥-٧-٩-١٤) من المبحث الثاني في الفصل الأول، والمسائل:(١٠-١٣-٢٢-٢٣-٣٩) من الفصل الثالث.

الفهارس الفنية

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس القراءات القرآنية.

٣- فهرس الأحاديث النبوية.

٤- فهرس الأمثال.

٥- فهرس الآثار وأقوال العرب.

٦- فهرس القوافي.

٧- فهرس أشطار وأنصاف الأبيات.

٨- فهرس المصادر والمراجع.

١- فهرس الآيـات القرآنية:

الآيــة	السورة	الرقم	الصفحة
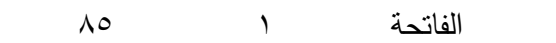	الفاتحة	١	٨٥
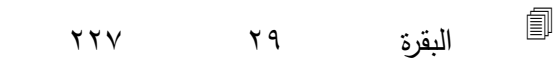	البقرة	٢٩	٢٢٧
	البقرة	٣٥	١٢٦-٧٤
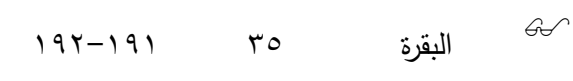	البقرة	٣٥	١٩٢-١٩١
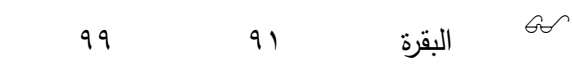	البقرة	٩١	٩٩
	البقرة	١٤٣	٥١
	البقرة	١٦٧	٢٦١
	البقرة	١٨٧	٤٠
	البقرة	٢١٧	١٣٧-١٣٦
	البقرة	٢٥٩	٢٠٣
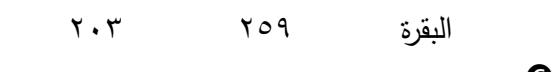	آل عمران	٢٥	٢١٤
	آل عمران	٣٠	٢١٤
	آل عمران	٤١	٢٢
	آل عمران	٤١	١٩٢
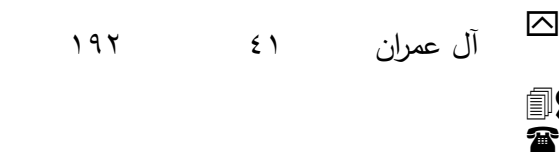	آل عمران	١٥٤	٢٤٥
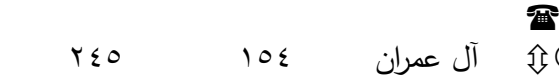	آل عمران	١٨٦	١٧٠
	آل عمران	١٩٣	٢٤٠
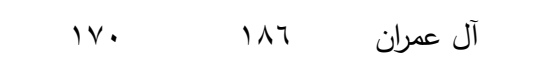	النساء	١	١٣٦

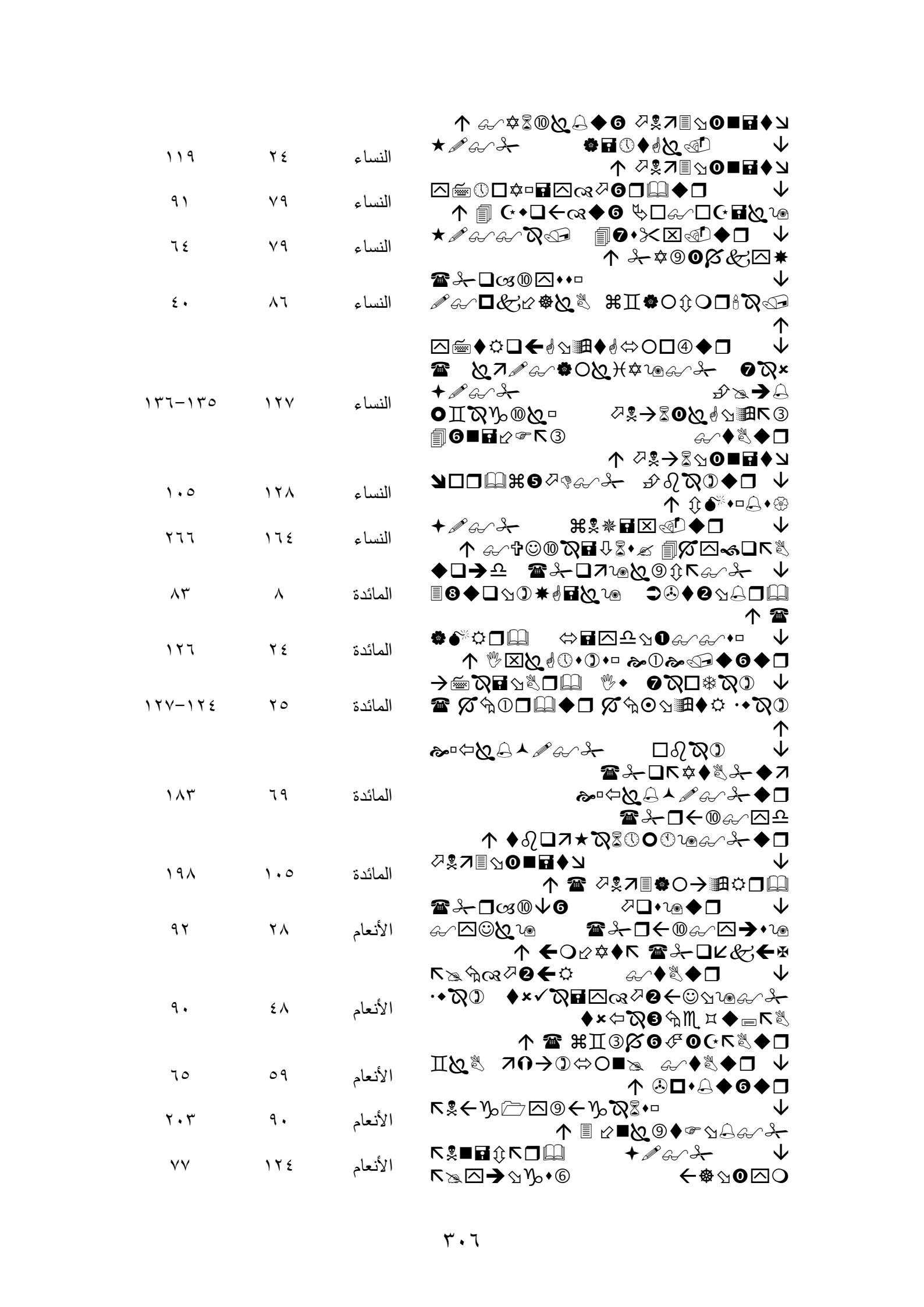

النساء	٢٤	١١٩
النساء	٧٩	٩١
النساء	٧٩	٦٤
النساء	٨٦	٤٠
النساء	١٢٧	١٣٥–١٣٦
النساء	١٢٨	١٠٥
النساء	١٦٤	٢٦٦
المائدة	٨	٨٣
المائدة	٢٤	١٢٦
المائدة	٢٥	١٢٤–١٢٧
المائدة	٦٩	١٨٣
المائدة	١٠٥	١٩٨
الأنعام	٢٨	٩٢
الأنعام	٤٨	٩٠
الأنعام	٥٩	٦٥
الأنعام	٩٠	٢٠٣
الأنعام	١٢٤	٧٧

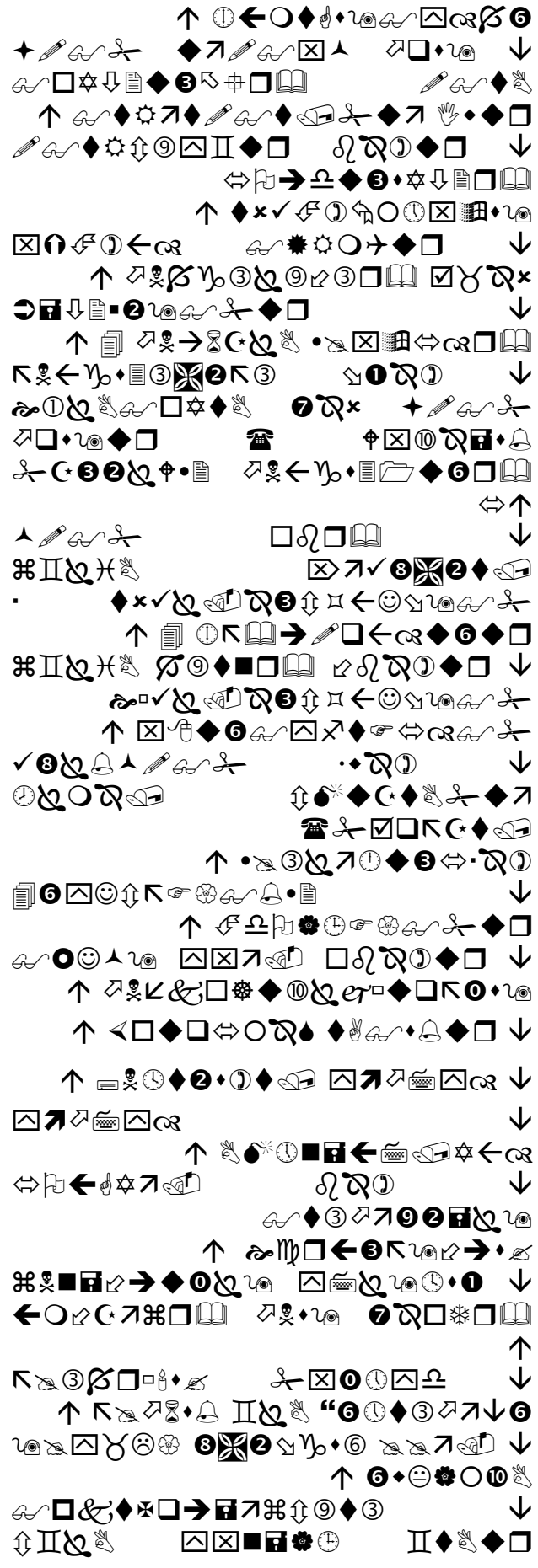

الأنعام	١٤٨	١٢٦
الأعراف	١٠٢	٥١
الأعراف	١٤٩	٦٤
الأنفال	٤٢	٨٥
الأنفال	٤٣	٢٦١
التوبة	٣	١٨٣
التوبة	٦	١٠٤–١٠٥
يونس	٩٠	٥٩
هود	٢٤	٤٠
هود	١١١	٥١
يوسف	٣٠	٦٠
يوسف	٤٣	٢٢٧
يوسف	٤٣	٢٢٧
يوسف	٤٣	٩٩
يوسف	٥٢	١٧٤
يوسف	١٠٠	١٨٧
الرعد	٢	٩٢
الرعد	٢٣	١٢٦

إبراهيم	٣١	٧٥
النحل	٨٩	١٧٣–١٧٥
الإسراء	٣٦	٦٦–٦٧
الإسراء	٣٦	٦٤
الإسراء	٦١	٢٦٨
الإسراء	٦٣	٢٦٦
الإسراء	٧٨	١٩٤
الكهف	٥٦	٩٠
الكهف	٦٤	١٧٤
الكهف	٧٩	١٥٨
الكهف	٨٢	١٧٤
مريم	٥	١٤٦
مريم	٢٠	٢٠٣
مريم	٣٠	٢٤٨
مريم	٤٦	١٣١–١٣٣

مريم	٧٤	٤٣
الأنبياء	٥٤	١٢٤–١٢٧
الأنبياء	٩٧	٤٥
المؤمنون	١	٢٦–٢٧–٢٨
المؤمنون	٢٢	١٣٤
المؤمنون	٤٠	١٩٦
المؤمنون	٥٢	٨٨
الشعراء	١٦٦	٢٠٩
الشعراء	١٨٦	٥١
النمل	١٢	٢٢٧
النمل	٤٧	٢٠٩
النمل	٥٥	٢٠٩
النمل	٦٠	٢٤٤
القصص	١٧	١٩٩–٢٠٠
القصص	٢٧	٣٨
القصص	٣٢	٣٨
الروم	٤	١٥٣
الأحزاب	٢١	٢١
الأحزاب	٤٣	١٢٦

سبأ	١٠-١١	١٩٣
سبأ	٢٨	٩٠
فاطر	١١	٦٥
يس	٣٠	١٤٩
يس	٣٢	٥١
الصافات	١	٢٦٦
الصافات	٦	٢٨٦
الصافات	٤٧	٢٥٨
الصافات	٥٦	٥١
ص	٣٣	٢٥٢
ص	٦٠	٧٥
الزمر	٦٤	١٧١
الزمر	٧٠	٢١٤
غافر	٩	٢٠٣
فصلت	١١	٢٢
فصلت	٢٩	٣٨
فصلت	٤٧	٦٥
فصلت	٤٧	٦٥
الدخان	٤-٥	٨٧-٨٨
الذاريات	٢٣	١٤٤

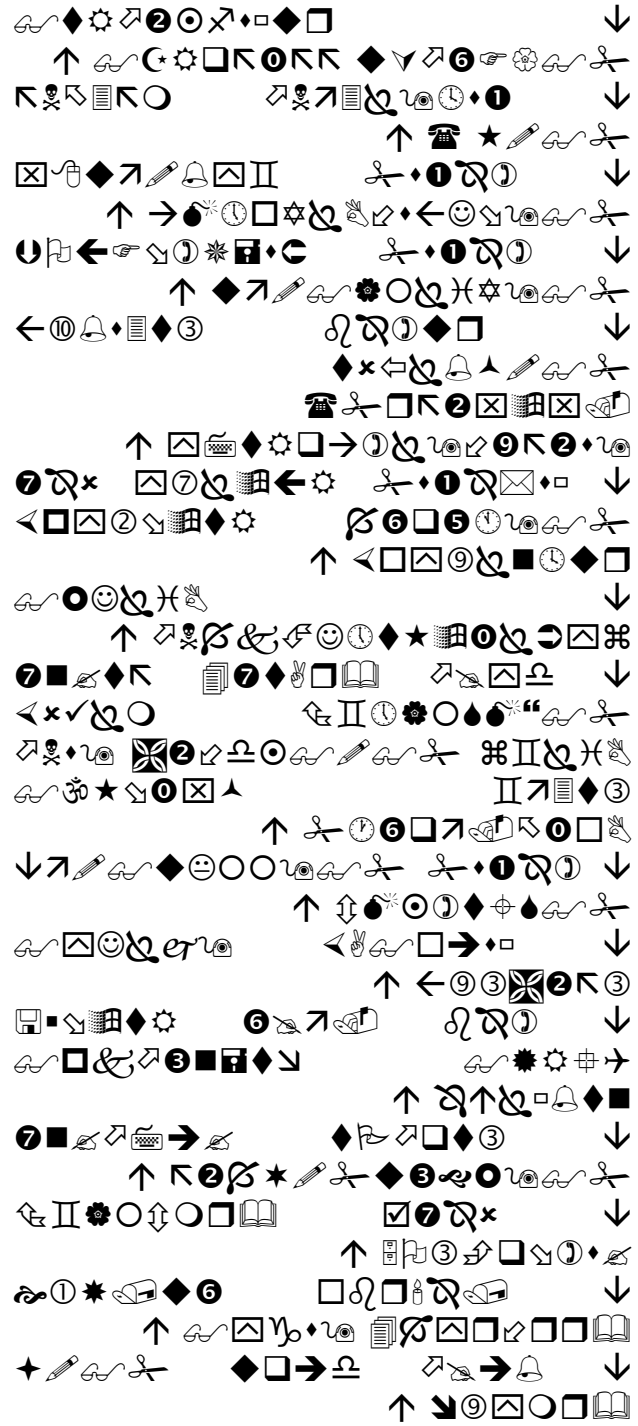

القمر	١٢	٩٥
الممتحنة	١٠	١٧٤
الممتحنة	١٢	٦٠-٥٩
الطلاق	١	١٠٤
القلم	٥١	٥١
الحاقة	١٣	٢٦٣
نوح	٢٥	٢٧٤
الإنسان	١	٢٠١
الانشقاق	١	١٠٥-١٠٤
البروج	١٦	٩٩
الطارق	٤	٥٥
الطارق	٩	٢١٨
التين	٤	٤٠
الزلزلة	٥	٩٢
الإخلاص	١	٤٥

٢- فهرس القراءات القرآنية:

الآيــة	السورة	الرقم	الصفحة
↓ يأْمُرْكم ↑	البقرة	٦٧	١٧١-١٧٠
↓ولمَّا جاءَهم كتابٌ من عندِ اللهِ مصدقاً ↑	البقرة	٨٩	٨٩-٨٥
↓ واتقوا الله الذي تساءلون بهِ والأرحامِ ↑	النساء	١٢٧	١٣٥
↓ أَتُحاجونِي ↑	الأنعام	٨٠	١٧١

↓ اللهُ أعلمُ حيث يجعلُ رسالاتِه ↑	الأنعام	١٢٤	٧٧–٧٩
↓ قَتْلُ أولادَهم شركائهم ↑	الأنعام	١٣٧	٢٧٧
↓ واللهُ يريُد الآخرةِ ↑	الأنفال	٦٧	١٨١
↓ فبذلك فَلْتَفرحوا ↑	يونس	٥٨	١٦٣–١٦٥
↓ ومِنْ خِزْيِ يومئذٍ ↑	هود	٦٦	١٤٤
↓ وإنْ كلاً لَمَا ليوفينَّهم ربُّك أعمالهم ↑	هود	١١١	٥٤
↓ تلتقطه بعضُ السيارةِ ↑	يوسف	١٠	٢١٤
↓ بمُصْرِخِيِّ إنِّي ↑	إبراهيم	٢٢	٢٧٨
↓ قال إن لبَثتم لقليلاً ↑	الإسراء المؤمنون	٥٢ ١١٤	٥٢
↓ والخامسةَ أنْ غَضِبَ الله عليها ↑	النور	٩	٢٥٧
↓ وهم مِنْ فزع يومَئذٍ آمنون ↑	النمل	٨٩	١٤٣
↓ للهِ الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ ↑	الروم	٤	١٥٢
↓ لقد كان لكم في رسولِ اللهِ إسوةٌ حسنةٌ ↑	الأحزاب	٢١	٢٣
↓ إن اللهَ وملائكَتُهُ يصلون على النبي ↑	الأحزاب	٥٦	١٨٣–١٨٥
↓ تأْمرونِي ↑	الزمر	٦٤	١٧٠
↓ فأصبحوا لا تُرَى إلا مساكنُهم ↑	الأحقاف	٢٥	٦٠
↓ خطاياهم ↑	نوح	٢٥	٢٧٤
↓ إنْ كلُّ نفسٍ لمَا عليها حافظ ↑	الطارق	٤	٥٥

٣- فهرس الأحاديث النبوية:

الحديث	الصفحة
((إنما مثلكم واليهودِ والنصارى))	١٣٨
((أو مخرجيَّ هم))	١٣٢
((كنت وأبو بكر وعمر، وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر))	١٢٥
((كلُّ شيءٍ بقضاءٍ وقدرٍ حتى العجزُ والكيسُ))	١١٦
((لتأخذوا مصافكم))	١٦٣–١٦٥
((لعنَ الله السارقَ يسرقُ البيضةَ فتُقْطَعُ يُده))	٢٣
((لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيم))	١٤١
((ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ))	٨٢

٤- فهرس الأمثال:

حكمك مسمطاً	٦٢
عسى الغويرُ أبؤساً	١٧٧

٥- فهرس الآثار وأقوال العرب:

النـص	الصفحة
اجتمعت أهل اليمامة	٢١٤-٢١٥
اشتمل الصماء	١٩١-١٩٣
أعزز عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً	١١١
أرسلها العراك	٢٦٩
ألا حشفَ ولو تمراً	٢٥١
برق نحرُه	١٢٢
بك – الله – نرجو الفضل	١١٧
جاءوا الجماء الغفيرَ = مررتُ بهم الجماء الغفير	٣٠-٢٦٩
حنانيه	١٠١-١٠٢
شاب قرناها	١٢٢
قطعت بعضُ أصابعه	٢١٤
القلم أحد اللسانين	٢٢
لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة	٤٦
لا نولُك أن تفعل	٢٥٨
لله درُّه فارساً	٩٥-٩٧-٩٨
له مائة بيضاً	٨٦
ما أكثر قائلته	٢٢١
ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عينِ زيدٍ	٤٤-١٥٦
ما فيها غيره وفرسِه	١٣٥-١٣٨
مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ	١٢٥
الناسُ مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ.	٢٥١
هذا عيوقُ طالعاً	٢٤٢
هذا يحيى عينان	٢٤١
هذا يوم اثنين مباركاً	٢٤٢
هذا بسراً أطيبُ منه رطباً	٢٧٠
[هذا] جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ	١١٣
والذي يُحلف به إن جاء لخاطباً	٥٢
وكنتُ وجارٌ لي من الأنصار	١٢٥

٦- فهرس القوافي:

القافية	القائل	البحر	الصفحة
- ب -			
الضبابْ	رؤبة	الرجز	١١٧
الحقائبُ	نصيب	الطويل	٢٢
منك قريبُ	كعب الغنوي	الطويل	١٨٠
والأبُ	بلا نسبة	الطويل	١٨٣
وملاعبُه	ذي الرمة	الطويل	٢٥٣
بأثأبِ	امرؤ القيس	الطويل	٥٦
من عجبِ	بلا نسبة	البسيط	١٣٤
للشيبِ	سلامة بن جندل	البسيط	٢٥٩
- ح -			
فاستراحوا	سعد بن مالك	الكامل	١٤٩
- د -			
حديدا	الزباء أو الخنساء	الرجز	٦٢
سؤددا	بلا نسبة	الطويل	١٢٧
لها فديدُ	رؤبة	الرجز	١٢١
المتعمدِ	عاتكة أو أسماء بنت أبي بكر	الكامل	٥٢
كأنكم عندي	بلا نسبة	الطويل	٩٠
حفير زيادِ	الفرزدق	الطويل	٢٥٤
بآسادِ	بلا نسبة	البسيط	١٢٧
بالمقاليدِ	أفلح بن يسار	البسيط	١٤٢
الهوادِي	بلا نسبة ولأبي زبيد الطائي بتقديم عجز البيت	الوافر	٢١٦
- ر -			
مُضِرْ	الأشعر الرقبان	المتقارب	١٥٠
ينتصرْ	بلا نسبة	الرجز	٢٦٧
وأبرحت جارا	الأعشى	المتقارب	٩٥
خيرَه	بلا نسبة	الرمل	١٤٥
الكفارا	بلا نسبة	الوافر	٢١٦
تدابرُ	لبيد بن ربيعة	الطويل	١٤٤

تَصفِرُ	تأبط شرًّاً	الطويل	١٧٧
عليك يسيرُ	بلا نسبة	الطويل	٢٤٩
بالهجرِ	الحطيئة	الطويل	٥٦

- ز -

النواحزُ	الشماخ	الطويل	٧٨

- ض -

بعضا	رؤبة بن العجاج	الرجز	٨٣
الغضا	ابن دريد	الرجز	١٩٢
بعضي	الأغلب العجلي	الرجز	٢١٤

- ظ -

غائظهْ	طرفة بن العبد	المتقارب	٢٤٧

- ع -

لا معا	بلا نسبة	الرجز	٨٠
ليلةً معا	متمم بن نويرة	الطويل	١٩٥
تصدعوا	عبدة بن الطبيب	الكامل	٥٩
مصرعُ	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	١٠٦
من أقاطعُ	بلا نسبة	الطويل	١٣١
ولم أمنعِ	العباس بن مرداس	المتقارب	١٥٨

- ف -

العواطفُ	بلا نسبة	الطويل	١٥٢

- ق -

حققاً نقا	بلا نسبة	الرجز	٨٠

- ك -

يحمدونكا	جارية من بني مازن	الرجز	١١٩

- ل -

وقد فعلْ	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	٢٦٢
انخزالا	عمرو الباهلي	الوافر	١٨٧
أطفالها	الأعشى	الكامل	١٣٨
كأنه خِلَلُ	كثير عزة	الوافر	٨٥
كاهلُهْ	ابن ميادة	الطويل	١٢٩
رسائلُهْ	بلا نسبة	الطويل	١٤٣
تُسألُ	بلا نسبة	الطويل	١٥١
والخالُ	بلا نسبة	الطويل	١٨٣
والجبلُ	بلا نسبة	البسيط	٢٥١
مجهلِ	مزاحم العقيلي	الطويل	٨٠
الجبالِ	الأعشى	الخفيف	١٩٩
الثملِ	عمرو الباهلي	البسيط	٢٥٣
			٢٥٥
أوقالِ	أبو قيس بن الأسلت	البسيط	١٤٤

- م -

صائما	رؤبة	الرجز	١٧٩
يدومُ	المرار الفقعسي	الطويل	٦٣
صميمُها	الفرزدق	الطويل	٧٠
مابي كلامُها	مجنون ليلى	الطويل	٩١
سهامُها	لبيد بن ربيعة أو لبيد بن عامر	الكامل	٢٦٠
بناتُ العمِّ	بلا نسبة	الرجز	٦٠
باللجامِ	بلا نسبة	الرجز	١١٢
وغرامِ	رجل من طيِّء	الخفيف	٧٥
أم قشعمِ	زهير بن أبي سلمى	الطويل	٧٩
أتلعثمِ	الزبير بن العوام	الطويل	١٤٢
تهامي	للأسود بن شعوب أو لأبي بكر بن الأسود أو لبجير بن عبدالله	الوافر	٩٥
الحميمِ	عبد الله بن يعرب	الوافر	١٥٢

- ن -

تجمعنا	عمر بن أبي ربيعة	الكامل	٥٦
مشحونا	بلا نسبة	البسيط	٨٨
والهوانا	بلا نسبة	الوافر	١٠٧
المسلمينا	بلا نسبة	الخفيف	١٦٣
وأمانُ	بلا نسبة	الخفيف	٧٨
عيونُها	بلا نسبة	الطويل	١٤٥
المعادنِ	الطرماح	الطويل	٥١
يمانِ	رجل من طيِّء	الطويل	١٢٩
من شأننا شاني	بلا نسبة	البسيط	٢٥٨
تعرفوني	سحيم بن وثيل	الوافر	١٢١

- هـ -

سواها	العباس بن مرداس	الوافر	١٣٦
ألقاها	المتلمس	الكامل	٢٢٣

- ي -

الذكي	بلا نسبة	الرجز	١٧٠

٧- أشطار وأجزاء الأبيات

البيت	القائل	البحر	الصفحة
من عين يمين الخط أو سماهيجْ	لرجل من بني سعد	السريع	٨٠
من لدُ شولاً فإلى إتلائها	بلا نسبة	الرجز	١٤٠

٨- فهرس المراجع والمصادر:

- أ -

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ، تحقيق: د/ طارق الجنابي، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢- أدب الكاتب: لابن قتيبة الدينوري، حققه: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لِأبي حيان الأندلسي. تحقيق وشرح ودراسة: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب: لشمس الدين الكيشي، تحقيق: د/ عبد الله البركاتي، ود/محسن العميري، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٥- الأزهية في علم الحروف: للهروي، تحقيق:عبد المعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٦- الأشباه والنظائر: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د/عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل: لابن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق د/ حمزة عبدالله النشرتي، الرياض: دار المريخ، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٨- الأصمعيات: لأبي سعيد عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، بيروت: بلا لناشر، الطبعة الخامسة.

٩- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٠- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لابن خالويه، بيروت: دار الكتب العلمية.

١١- الإعراب عن قواعد الإعراب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتقديم: د/ علي فوده نيل، جامعة الرياض ١٩٨١م.

١٢- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٣- الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، بيروت: الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، الطبعة السادسة، ١٩٨٣م.

١٤- الأمالي الشجرية: لابن الشجري، بيروت: دار المعرفة.

١٥- الأمالي النحوية: لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت: مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ.

١٨- الإيضاح العضُدي: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود، مصر: مطبعة دار التأليف، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

١٩- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحقيق: د/ موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني.

٢٠- الإيضاح في علل النحو: للزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢١- إيضاح المكنون: للبغدادي، بغداد: مطبعة مكتبة المثنى.

- ب -

٢٢- البحر المحيط: لأبي حيان، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٣- بدائع الزهور في وقائع الدهور: لمحمد بن أحمد بن إياس، تحقيق: محمد مصطفى، الطبعة الثانية، القاهرة: ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٢٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع: لمحمد علي الشوكاني، مطبعة السعادة، ١٣٤٨هـ.

٢٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: د/ عياد بن عيد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٢٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر: الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٧- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٨- البيان والتبيين: لأبي عثمان الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- ت -

٢٩- تاج العروس من جواهر القاموس: لمرتضى الزبيدي، دراسة وتحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٠- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى، مكة ا لمكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، وطبع في دمشق: دار الفكر.

٣١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمري، حققه: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.

٣٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٤- تذكرة النحاة: لأبي حيان، تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه: أ.د/ حسن هنداوي، وقد طبعت منه ستة أجزاء، خمسة منها عن دار القلم بدمشق في الأعوام: ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ - ١٤٢٠هـ - ١٤٢١هـ -١٤٢٢هـ، والجزء السادس عن دار كنوز إشبيليا بالرياض ١٤٢٦هـ.

٣٦- التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): لابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

٣٧- التصريح بمضمون التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق: د/عبدالفتاح بحيري إبراهيم. القاهرة: مطبعة الزهراء للإعلام العربي، طبع الجزء الأول منها عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، والبقية عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٨- توجيه اللمع: لأحمد بن حسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ.د/ فايز زكي محمد دياب، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٠- التوطئة: لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: د/ يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤١- الجامع الصغير في علم النحو: لابن هشام الأنصاري، حققه: محمد شريف سعيد الزيبق، دمشق: مكتبة الحلبوني، ١٣٨٨هـ.

٤٢- الجمل في النحو: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، إربد: دار الأمل، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٣- الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي، تحقيق: سالم مصطفى البدري، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤٤- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه: د/ أحمد عبد السلام، خرَّج أحاديثه: أبو هاجر محمد سعيد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٥- جمهرة اللغة: لابن دريد، حققه وقدم له: د/ رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٨م.

٤٦- الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي، تحقيق: طه محسن، جامعة الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- ح -

٤٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٨- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٩- حاشية الشمني على مغني اللبيب، الجزء الأول طبع بالمطبعة البهية بمصر، وبهامشه شرح الدماميني على المغني، والجزء الثاني طبع بمطبعة محمد أفندي مصطفى.

٥٠- حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، ترجم للمحشي والشارح والمؤلف: الشيخ محمد شمام، تونس: مطبعة النهضة، الطبعة الثانية، ١٣٧٣هـ.

٥١- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٥٢- حاشية يس على التصريح، بهامش كتاب: شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٣- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥٤- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية لعيسى الحلبي وشركاه، ١٣٨٧هـ.

٥٥- الحلل في شرح أبيات الجمل: لابن السيد البطليوسي،

- خ -

٥٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، والرياض: دار الرفاعي.

٥٧- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥٨- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة: لعلي مبارك، بولاق: المطبعة الأميرية، ١٣٠٦هـ.

- د -

٥٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، تحقيق وتعليق: الشيخ/ علي محمد معوض، والشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور/ جاد مخلوف جاد، والدكتور/ زكريا عبد المجيد النوتي، قدم له: أحمد محمد صيرة. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٦٠- ديوان أبي الأسود الدؤلي: صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: الشيخ/ محمد حسن آل ياسين، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٦١- ديوان الأعشى، تحقيق: كامل سليمان، بيروت: دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة.

٦٢- ديوان الأغلب العجلي ضمن كتاب (شعراء أمويون) للدكتور/ نوري حمودي القيسي، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٣- ديوان امرئ القيس، بيروت: دار بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٤- ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٥- ديوان الحطيئة: رواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د/ نعمان محمد أمين طه، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٦- ديوان ابن دريد، دراسة وتحقيق: عمر بن سالم، تونس: الدار التونسية، ١٩٧٣م.

٦٧- ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر الباهلي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه: د/ عبد القدوس أبو صالح، بيروت: مؤسسة الإيمان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٨- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، بيروت: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٦٩- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ/ علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٠- ديوان سقط الزند: للمعري، شرح وتعليق: د/ ن رضا، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥م.

٧١- ديوان سلامة بن جندل، صنعة: محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية،١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧٢- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، مصر: دار المعارف، ١٩٦٨م.

٧٣- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي السقال، البحرين: إدارة الثقافة والفنون، بيروت: المؤسسة العربية، ٢٠٠٠م.

٧٤- ديوان الطرماح، تحقيق: عزة حسن، دمشق: ١٩٦٨م.

٧٥- ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، بغداد: مديرية وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٦٨م.

٧٦- ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا حاوي، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٧٧- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت، دراسة وجمع وتحقيق: د/ حسن محمد باجودة، القاهرة: مكتبة دار التراث.

٧٨- ديوان كثير عزة، جمع وشرح: د/ إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٧٩- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: د/ إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧١م.

٨٠- ديوان مالك بن الريب ضمن كتاب (شعراء أمويون)، تحقيق: نوري حمودي القيسي، بيروت: عالم الكتب، بغداد: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م.

٨١- ديوان شعر المتلمس الضبعي، رواية: الأشرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، حققه وشرحه وعلق عليه: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية: معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٨٢- ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح)، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: مكتبة مصر.

٨٣- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي ضمن كتاب (شعراء أمويون)، القسم الثاني، دراسة وتحقيق: د/ نوري حمودي القيسي، جامعة بغداد، ١٣٩٦هـ.

٨٤- ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح: الشيخ/ محمد الطاهر ابن عاشور، تونس: الشركة التونسية، الجزائر: الشركة الوطنية، ١٩٧٦م.

- ذ -

٨٥- ذيل الأمالي: لأبي علي القالي، بيروت: دار الحديث، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- ر -

٨٦- رسالة الغفران: لأبي العلاء المعري، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب.

٨٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقيّ، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لأبي الفضل الألوسي، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٨٩- روضات الجنات في أخبار الملوك والسادات: لميرزا محمد باقر الموسوي الخونساري، مطبعة سيد سعيد الطباطباني، الطبعة الثانية ١٣٦٧هـ، منشورات دار الإفتاء السعودية.

- س -

٩٠- السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د/ شوقي ضيف، مصر: دار المعارف.

٩١- سر صناعة الإعراب: لابن جني، دراسة وتحقيق: د/ حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ش -

٩٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي، بيروت: المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع.

٩٣- شرح أبيات سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له: د/ محمد علي سلطاني، دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م.

٩٤- شرح أبيات مغني اللبيب: لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دمشق: دار المأمون، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٩٥- شرح أشعار الهذليين: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، بيروت: مكتبة خياط.

٩٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د/ إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٩٧- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون، مصر: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٩٨- شرح جمل الزجاجي: لابن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤١٩هـ.

٩٩- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح، العراق: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٠٠- شرح الحدود النحوية: لجمال الدين الفاكهي، دراسة وتحقيق: صالح بن حسين العايد، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٤١٩هـ.

١٠١- شرح ديوان الحماسة: للمرزوقي، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٧١هـ.

١٠٢- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: لمحمد محي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

١٠٣- شرح شافية ابن الحاجب: للرضي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: الأساتذة/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين، بيروت: دار الكتبة العلمية.

١٠٤- شرح شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري، مع كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٠٥- شرح شواهد الإيضاح: لابن بري، تقديم وتحقيق: عبيد مصطفى درويش، مراجعة: محمد مهدي علام، القاهرة: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥م.

١٠٦- شرح شواهد المغني: للسيوطي، ذُيِّل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركزي الشنقيطي، دار مكتبة الحياة.

١٠٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٠٨- شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط: لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٠٩- شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: لابن هشام الأنصاري، ضبط وتحقيق ومراجعة: د/ محمود حسين أبو ناجي، دمشق – بيروت: مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١١٠- شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محي الدين، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

١١١- شرح كافية ابن الحاجب: للرضي، شرح وتحقيق: أ.د/ عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١١٢- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث.

١١٣- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: لابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق: د/ هادي نهر، بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

١١٤- شرح اللمع: لابن برهان العكبري، حققه: فائز فارس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، قسم التراث العربي، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١١٥- شرح اللمع: لأبي الحسن الأصفهاني، حققه ودرسه: د/ إبراهيم محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١١٦- شرح المفصل للزمخشري: تأليف/ ابن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د/ إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١١٧- شرح المقدمة الأزهرية: للشيخ خالد الأزهري، مع حاشية عطار، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية على نفقة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١١٨- شرح المقدمة الجزولية: لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق: د/ تركي بن سهو العتيبي، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١١٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

١٢٠- شرح الوافية نظم الكافية: لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: موسى بناي علوان العليلي، ساعدت الجامعة المستنصرية ببغداد على نشره، النجف: مطبعة الآداب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٢١- شعر أبي زبيد الطائي، تحقيق: نوري حمودي القيسي، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٧م.

١٢٢- شعر عبدة بن الطبيب، تحقيق: يحيى الجبوري، ساعدت جامعة بغداد على نشره، دار التربية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٢٣- شعر عمرو بن أحمد الباهلي، جمعه وحققه: حسين عطوان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

١٢٤- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه: حنا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته: قدري الحكيم، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٢٥- شعر نصيب بن رباح، جمع وتحقيق: داود سلوم، بغداد: مكتبة الأندلس، ١٩٦٨م.

١٢٦- الشعر والشعراء: لابن قتيبة، قدم له: الشيخ/ حسن تميم، راجعه وأعد فهارسه: الشيخ/ محمد عبد المنعم العريان، بيروت: دار إحياء العلوم، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- ص -

١٢٧- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٢٨- صحيح البخاري، مراجعة وضبط وفهرسة: الشيخ/ محمد علي القطب، والشيخ/ هشام البخاري. بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٢٩- صحيح مسلم، قدم له وصححه وشرح غريبه وخرج حديثه: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- ض -

١٣٠- ضرائر الشعر: لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

١٣١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للسخاوي، بيروت: دار مكتبة الحياة.

١٣٢- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، تأليف: محمد عبد العزيز النجار، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- ع -

١٣٣- العقد الفريد: لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: د/ مفيد قميحة (الجزء الأول والثاني)، ود/ عبد المجيد الترحيني (بقية الأجزاء)، بيروت: دار الكتب العلمية.

- غ -

١٣٤- غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام، حيدر آباد الدكن، ١٩٦٤م.

- ف -

١٣٥- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، وضعته: أسماء الحمصي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٧م.

- ق -

١٣٦- القاموس المحيط: للفيروز ابادي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- ك -

١٣٧- الكامل: لأبي العباس المبرد، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، اشترك معه في الجزء الثاني: السيد شحاته، القاهرة: دار نهضة مصر.

١٣٨- الكافية في النحو: لابن الحاجب، تحقيق: طارق نجم عبد الله، جدة: مكتبة دار الوفاء، ١٤٠٧هـ.

١٣٩- الكتاب: لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل.

١٤٠- كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب): لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح: د/محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٤١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للزمخشري، بيروت:دار الفكر.

١٤٢- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: لمحمد علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د/ رفيق العجم، تحقيق: د/ علي دحروج، نقل النص إلى العربية: د/ عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د/جورج زيناتي، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.

١٤٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة، دار الفكر، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٤٤- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: للشيخ نجم الدين الغزي، حققه وضبط نصه: د/ سليمان جبور، بيروت: الناشر محمد أمين دمج وشركاه.

- ل -

١٤٥- اللامات: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، المطبعة الهاشمية، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

١٤٦- اللامات: لأبي الحسن الهروي، تحقيق وتعليق: يحيى علوان البلداوي، الكويت: مكتبة الفلاح، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٤٧- لباب الإعراب: لتاج الدين الإسفراييني، دراسة وتحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٤٨- اللباب في علوم الكتاب: لابن عادل الحنبلي، تحقيق وتعليق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية: د/ محمد سعد رمضان، ود/ محمد المتولي الدسوقي حرب، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.

١٤٩- لسان العرب: لابن منظور، بيروت: دار صادر.

١٥٠- اللمع في العربية: لابن جني، تحقيق/ فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية.

- م -

١٥١- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٥٢- مجمع الأمثال: للميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.

١٥٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني، حقق الجزء الأول منه: علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبدالحليم النجار، والدكتور/ عبدالفتاح شلبي، أما الثاني فحققه: علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الفتاح شلبي. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ١٣٨٦هـ (الجزء الأول)، ١٣٨٩هـ (الجزء الثاني).

١٥٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٥٥- المخصص: لابن سيده الأندلسي، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣٢١هـ.

١٥٦- المسائل الحلبيات: لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق: د/حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٥٧- المسائل الشيرازيات: لأبي علي الفارسي، حققه: أ.د/ حسن هنداوي، الرياض: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٥٨- المسائل العضديات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/علي جابر المنصوري، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٥٩- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦٠- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جدة: دار المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٦١- المستقصي في أمثال العرب: لأبي القاسم الزمخشري، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ.

١٦٢- مسند الإمام أحمد، حققه وضبط نصه: السيد أبو المعاطي النوري، وأحمد عبد الرزاق عيد، وأيمن إبراهيم الزاملي، وإبراهيم محمد النوري، ومحمد مهدي السلمي، ومحمود محمد خليل، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٦٣- المطالع السعيدة(شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة): لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: طاهر سليمان حمودة، الاسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٧٧م.

١٦٤- المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: لسعد الدين التفتازاني، وبهامشه حاشية: المير سيد شريف، المكتبة الأزهرية، ١٣٣٠هـ .

١٦٥- معاني القرآن: للأخفش الأوسط، حققه: فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٦٦- معاني القرآن: للفراء، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٦٧- معاني القرآن الكريم: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الشيخ/ محمد علي الصابوني، مكة المكرمة: دار إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٦٨- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، شرح وتحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٦٩- معجم الأدباء: لياقوت الحموي، تحقيق: د/ إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

١٧٠- معجم البلدان: لياقوت الحموي، مطبعة السعادة، ١٣٢٥هـ.

١٧١- المعجم الفلسفي: تأليف د/جميل صليبا، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٣م .

١٧٢- معجم القراءات القرآنية: إعداد: د/ أحمد مختار عمر، ود/ عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.

١٧٣- معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ليوسف أليان سركيس، مصر: مطبعة سركيس، ١٣٤٦هـ.

١٧٤- المعجم الوسيط: قام بإخراجه/ إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار. تركيا: المكتبة الإسلامية، الطبعة الثانية.

١٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، أشرف عليه وراجعه: د/ إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٧٦- المفصل في علم العربية: لأبي القاسم الزمخشري، دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح قدارة، عمّان: دار عمار، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٧٧- المفضليات: للمفصل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت: بلا ناشر: الطبعة السادسة.

١٧٨- المقاصد النحوية: لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٧٩- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، العراق: منشورات: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

١٨٠- المقتضب: للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

١٨١- المقدمة الجزولية: لأبي موسى الجزولي، تحقيق وشرح: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د/ حامد أحمد نيل، د/ فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى.

١٨٢- المقرّب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- ن -

١٨٣- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، الرياض: دار الرياض.

١٨٤- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الفكر.

١٨٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: لأبي حيان، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٨٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٨٧- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٨٨- النور السافر عن أخبار القرن العاشر: لعبد القادر بن شيخ العيدروس، بغداد: ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.

- هـ -

١٨٩- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي، استانبول: المطبعة البهية، ١٩٥١م.

١٩٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- و -

١٩١- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، تأليف: الشيخ عبد الفتاح القاضي، المدينة المنورة: الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

السيرة الذاتية:

- أحمد بن أبكر يوسف مباركي .

- من مواليد مدينة جدة في ١٣٩٥/١١/٢٥هـ .

- حصلت على البكالوريوس من قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب . جامعة الملك عبد العزيز عام ١٤١٨هـ بمعدل: ٤,٣٠ وتقدير: جيد جداً .

- أعمل معلماً بوزارة التربية والتعليم منذ عام ١٤١٩هـ، وقد باشرت العمل أولاً في إدارة تعليم جازان لمدة أربع سنوات، ثم انتقلت إلى إدارة تعليم جدة مع مطلع العام الدراسي ١٤٢٣هـ .

- سبق أن قبلت لدراسة الماجستير بقسم الدراسات العليا العربية فرع(اللغة والنحو) بكلية اللغة العربية . جامعة أم القرى . عام ١٤٢٠هـ، ولكن ظروفي العملية لم تسمح لي بمواصلة الدراسة، ثم رشحت للماجستير بقسم اللغة العربية . جامعة الملك عبد العزيز، وانتظمت في الدراسة عام ١٤٢٣هـ .

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى بيان موقف الشيخ خالد الأزهري من ابن هشام الأنصاري في كتابه (التصريح بمضمون التوضيح)، فقد خالفه وعرض لما تناقضت فيه آراؤه، واستدرك عليه مسائل، وأيده في أخرى. وتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، الفصل الأول: موقف الأزهري من ابن هشام مخالفة، وفيه ثلاثة مباحث، أولها: المسائل التي خالف فيها الأزهري ابن هشام وهي في (التوضيح)، وثانيها: المسائل التي ذكر الأزهري مخالفته لها وهي في كتب ابن هشام الأخرى، وثالثها: المسائل التي ناقض فيها ابن هشام نفسه ونبه إليها الأزهري، الفصل الثاني: موقف الأزهري من ابن هشام استدراكاً، والفصل الثالث: موقف الأزهري من ابن هشام تأييداً، والفصل الرابع: الدراسة التحليلية التقويمية للبحث، وقد قامت وفق الآتي: منهج الأزهري في المخالفة والاستدراك والتأييد، وأساليبه مع ابن هشام مخالفة أو موافقة، والمآخذ والمزايا التي تحسب للأزهري في موقفه من ابن هشام. أما منهج البحث فقام على التأكد من وجود الآراء في كتب ابن هشام – كما رواها الأزهري –، وقراءة كل رأي في السياق الذي ورد فيه فربما كان بعيداً عن سياقه، ومعرفة ما إذا كان الرأي لابن هشام أم أنه مسبوق إليه من نحوي آخر، ومناقشة كل رأي لمعرفة وجه الصواب فيه، وإتباع المنهج التحليلي لكل مسألة كان الأزهري فيها حاضراً برأي أو شارحاً أو مستدركاً أو موضحاً توضيحاً لم يفعله ابن هشام، وإقامة الدراسة على الاستقراء لكل الآراء المبثوثة في التصريح التي تشكل موقفاً لتوظيفها في تغطية فصول البحث، وترتيب المسائل بحسب أبوابها النحوية. وانتهت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الشيخ خالد كان محقاً في مواضع متعددة ظهر فيها مخالفاً لابن هشام ومع ذلك لم تترجح كفته في هذا الجانب، وأنه قد وضع أيدينا على مسائل تناقضت فيها آراء ابن هشام تناقضاً واضحاً، ومن هذه النتائج أيضاً أنه في بعض المواضع لا يتثبت مما ينقله عن النحاة من آراء تخالف ما عُرف عنهم في مصنفاتهم، بالإضافة إلى وقوعه في بعض المسائل في أخطاء أقام عليها اعتراضه وجعلها محور حديثه.

summary

This study aims at showing the attitude of sheikh Khaled Al-Azhary towards Ibn Hisham Al-Ansari in his book "Showing The Core of Clarification". He opposed Al-Ansari and exposed the contradiction in some of his opinions; yet he supported him in others. The search is divided into four chapters. The first chapter is about the attitude of Al-Azhary towards Ibn Hisham in which three topics are dealt with. The first topic is concerned with the cases in which Al-Azhari disagreed with Ibn Hisham, which are outlined in the "Clarification". The second addresses Al-Azhari's disagreement with Ibn Hisham with respect to a number of issues, which are found in other publications by Ibn Hisham. The third topic is about cases in which Ibn Hisham contradicted himself. The second chapter is about the attitude of Al- Azhary towards Ibn Hisham. The third chapter is about the support of Al-Azhary to Ibn Hisham. The fourth chapter is about analysis and evaluation in the search, which are based on the method of Al-Azhary in disapproval and support, his varied ways of dealing with Ibn Hisham regarding the latter's opinions and the advantages and disadvantages of Al-Azhary's attitude towards Ibn Hisham. As for the methodology of the current research, it is based on the reassurance that the opinions ascribed to Ibn Hisham are really existent in Ibn Hisham's "Clarification". It is also based on reading each opinion in its context, for a judgment cannot be made out of context. Furthermore, the methodology involves investigating whether the above opinions are Ibn Hisham's genuine ones. Each opinion is discussed, to stand at its properness, and an analytical method is employed to deal with all issues tackled by Al-Azhari. The study is also based on reviewing all the opinions that represent an attitude, in order to employ them in the chapters of the research and to arrange issues according to their grammatical relevance. The most important research findings are the following. First, Sheikh Khaled was right in several points in which he opposed Ibn Hisham, nevertheless, Ibn Hisham has precedence in this domain. Second, there is a clear contradiction in Ibn Hisham's opinions. Third, in some instances, Al-Azhari was not found to verify certain qoutations he took from previous grammarians. Finally, he made mistakes in some cases on which he based his opposition and made them the axis of his talk.

مستخلص

شرح الشيخ خالد الأزهري كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام الأنصاري، وأطلق على هذا الشرح مسمى (التصريح بمضمون التوضيح)، وكانت له مواقف واضحة من ابن هشام، فقد خالفه في مسائل، وعرض لمسائل تناقضت فيها آراؤه، بالإضافة إلى مسائل وقف فيها مستدركاً، وأخرى كان مؤيداً له فيما قال. ويستجلي البحث كل موقف من هذه المواقف، ويلقي الضوء عليها ليقدمها للدارس النحوي في صورة جلية، ويهدف إلى حصر مسائل المخالفة والاستدراك والتأييد، ومعرفة منهج وأساليب الأزهري فيها، ورسم صورة لجهود المتأخرين في تناول كتب المتقدمين. أما منهج هذا البحث فيكمن في التأكد من وجود الآراء – كما رواها الأزهري – في كتب ابن هشام، وعرض الرأي على ما سبق ابن هشام من مؤلفات لمعرفة ما إذا كان الرأي له أم أنه مسبوق إليه من نحوي آخر، ومناقشة كل رأي لمعرفة وجه الصواب فيه، واتباع المنهج التحليلي لكل مسألة كان الأزهري حاضراً فيها برأي، وإقامة الدراسة على الاستقراء لكل الآراء المبثوثة في (التصريح) التي تشكل موقفاً؛ لتوظيفها في تغطية فصول البحث، وترتيب المسائل بحسب أبوابها النحوية. وتضمنت خطة البحث تمهيداً وفيه مبحثان، الأول: الأزهري حياته وآثاره، الثاني: التصريح: اسمه – سبب تأليفه – طبعاته – منهجه، وأربعة فصول: الفصل الأول: موقف الأزهري من ابن هشام مخالفةً وفيه ثلاث مباحث أولها: المسائل التي خالف فيها الأزهري ابن هشام وهي في التوضيح، وثانيها: المسائل التي ذكر الأزهري مخالفته لها وهي في كتب ابن هشام الأخرى، وثالثها: المسائل التي ناقض فيها ابن هشام نفسه ونبه إليها الأزهري، والفصل الثاني: موقف الأزهري من ابن هشام استدراكاً، والفصل الثالث: موقف الأزهري من ابن هشام تأييداً، والفصل الرابع: الدراسة التحليلية التقويمية للبحث، وانتهت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الشيخ خالد – بحسب وجهة نظر الباحث – كان محقاً في مواضع متعددة ظهر فيها مخالفاً لابن هشام ومع ذلك فإن كفة ابن هشام قد عدلت كفته في هذا الجانب، بالإضافة إلى وقوعه في أخطاء أقام عليها اعتراضه في بعض المسائل، وعدم تثبته مما ينقله عن النحاة في مسائل أخرى.

Abstract

Sheikh Khaled Al- Azhary explained 'The Clearest Ways To Ibn Malek's Alfeya' by Ibn Hisham Al- Ansari in a book entitled 'Showing The Core of Clarification '. He had clear attitude towards Ibn Hisham that he opposed him in some cases. He also showed some cases in which Al-Ansari's opinions contradicted, although he supported him in many cases. The research deals with each of the above attitudes and highlights them to appear to the researchers of grammar in a clear way. It also aims at showing the cases of opposition and support as well as exposing the efforts the descendants made in dealing with the books of the ancestors. Concerning the method of the research, it is realized in the reassurance of the existence of these opinions in Ibn Hisham's books, and Matching them with those available in preceding publications, to find out whether those opinions were genuine or precedented in addition to discussing the right aspects in each opinion . The study also follows the analytical method in each case whereby Al-Azhary expressed his opinion. It is based on reviewing all the opinions in the 'Clarification', which forms an attitude to employing them in the study chapters, according to their grammatical order. The research plan includes a preface which deals with two things : the first deals with the life and works of Al- Azhary; and the second is about the 'Clarification', its title, the reason why it was written, its editions, its method and its four chapters which appear as follows. The first chapter is about the attitude of Al- Azhary towards Ibn Hisham, which comprises three case categories: the cases in which Al-Azhary disagreed with Ibn Hisham, the cases in which Al-Azhary expressed his disapproval and the cases in which Ibn Hisham contradicted himself. The second chapter is about the attitude of Al-Azhary towards Ibn Hisham as an opponent. The third chapter is about the support of Al-Azhary to Ibn Hisham in some cases. The fourth chapter is about the analytical evaluative nature of the study. The research has culminated in the following important findings. First, Sheikh Khaled, according to the researcher's point of view', was right in several points in which he disagreed with Ibn Hisham, however, Ibn Hisham out-weight him in this respect. He made mistakes on which he based his opposition in some cases . Second, he did not verify the quotations he took from other linguists before him, in other cases.

شكر وتقدير

لوالديَّ العزيزين أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى أن يكتب لهما الصحة والعافية، والسعادة الدائمة في الدنيا والآخرة، وأن يرزقني طاعتهما والبر بهما.

ولكل أساتذتي بقسم اللغة العربية في هذه الجامعة الذين تتلمذت على أيديهم، ونهلت من علمهم، واستنرت بآرائهم وتوجيهاتهم.

كما أتوجه بشكر خاص إلى المشرف على هذه الرسالة الدكتور/ عبد الله السلمي فقد وجدته أباً حانياً، وأستاذاً فاضلاً، غمرني بحسن خلقه، ورحابة صدره، وبمتابعته واهتمامه.

أدعو الله أن يرزقنا جميعاً محبته، ومحبة خلقه، وأن يهدينا إلى سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

تقديم

الحمد لله على منّه وفضله، وصلاته وسلامه على خير خلقه وخاتم رسله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علماً.. وبعد فقد وقع اختياري على دراسة (موقف الشيخ خالد الأزهري من ابن هشام في كتابه التصريح بمضمون التوضيح) ليكون موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير في اللغة والنحو.

ولم أعثر – من خلال البحث – على أي دراسة تناولت الموقف بالتفصيل مخالفة واستدراكاً وتأييداً، وإنما مست الموضوع على استحياء، واتصلت معه في العموم، ومنها:

١- شرح التصريح على التوضيح، تحقيق ودراسة تحليلية نقدية، جامعة القاهرة، ماجستير، ١٩٨٢م، توفيق عبدالكريم عودة.

٢- التصريح بمضمون التوضيح، القسم الأول دراسة وتحقيق:عمرمصطفى ١٩٩٤م، والقسم الثاني دراسة وتحقيق: سكينة محمود موعد ١٩٩٥م، والثالث دراسة وتحقيق: ليلى محمد بايزيد ١٩٩٥م، والخامس دراسة وتحقيق: هبة موفق برقوقي١٩٩٧م، والسادس دراسة وتحقيق: مظهر محمد لحام . وكلها رسائل ماجستير من جامعة دمشق .

٣- خالد الأزهري وجهوده اللغوية في التصريح على التوضيح، هدى طاهر محمد، ماجستير، جامعة الموصل ١٩٨٦م .

٤- الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م، دكتوراه، راشد أحمد جراري.

٥- خالد الأزهري وجهوده النحوية واللغوية، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ، ماجستير، أماني عبد الرحيم حلواني.

وأسأل الله أن يكتب لي التوفيق والسداد، وأن يعينني على إضافة بحث متمم للدراسات السابقة يبرز بوضوح موقف الشيخ خالد من ابن هشام، ويحصر مسائله من مخالفة واستدراك وتأييد، ويعرض لما تناقض فيه رأي ابن هشام كما نبه الأزهري، ويذكر ما توصل إليه من نتائج.

فهرس المحتويـات

الموضـوع	الصفحـة
- المقدمة	١-٦
- التمهيد:	
الأزهري حياته وآثاره	٧-١٥
كتاب (التصريح): اسمه – سبب تأليفه – طبعاته – منهجه	١٥-١٨
- الفصل الأول: موقف الأزهري من ابن هشام مخالفة	١٩
المبحث الأول: المسائل التي خالف فيها الأزهري ابن هشام وهي في (التوضيح):	٢٠
١- حد الكلام.	٢١
٢- الكلام والكلم.	٢٦
٣- من علامات الاسم: (الجر).	٢٩
٤- من علامات الاسم: (تنوين العوض).	٣٢
٥- (هذان وهاتان) بين الإعراب والبناء.	٣٥
٦- دخول(أل) على الصفة المشبهة.	٤٠
٧- ضابط الضمير المستتر.	٤٣
٨- الجملة التي تكون نفس المبتدأ في المعنى.	٤٥
٩- المسوغ للابتداء بالنكرة إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً.	٤٧
١٠- خبر عسى وأوشك.	٤٩
١١- هل يجيز الكوفيون عمل (إنْ) المخففة؟	٥١
١٢- إعمال القول إعمال (ظن).	٥٦
١٣- تذكير الفعل وتأنيثه.	٥٩
١٤- حكم تقدم الفعل على الفاعل.	٦٢
١٥- امتناع تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً مجروراً بحرف جر زائد.	٦٤

١٦- إيهام جواز إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم) نائباً للفاعل. ٦٩
١٧- التسوية بين (إنْ) و(حيثما) في وجوب نصب الاسم بعدهما على الاشتغال. ٧٣
١٨- مرجحات الرفع في باب الاشتغال. ٧٤
١٩- نصب (حيث) على المفعولية. ٧٧
٢٠- فاعل (خلا وعدا). ٨٢
٢١- اختلاف عامل الحال وصاحبها. ٨٥
٢٢- تأخير الحال عن صاحبها. ٩٠
٢٣- جر التمييز بـ (من). ٩٥
٢٤- من معاني اللام. ٩٩
٢٥- ما يختص بالإضافة لضمير المخاطب. ١٠١
٢٦- ما يختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية. ١٠٤
٢٧- أحكام المضاف للياء. ١٠٦
٢٨- باب أبنية أسماء الفاعلين. ١٠٨
٢٩- باب أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها. ١٠٩
٣٠- الفصل بالمنادى بين فعل التعجب ومعموله. ١١١
٣١- التوابع. ١١٣
٣٢- العطف بـ (حتى). ١١٥
٣٣- شروط الاسم المنصوب على الاختصاص. ١١٧
٣٤- تقديم معمول اسم الفعل عليه. ١١٩
٣٥- ما لا ينصرف. ١٢١
- المبحث الثاني: المسائل التي ذكر الأزهري مخالفته لها وهي في كتب ابن هشام الأخرى: ١٢٣
١- العطف على ضمير الرفع المستتر من غير تأكيد. ١٢٤

٢- تعريف العلم المنقول من الفعل. ١٢٩
٣- مرفوع الوصف الواقع مبتدأً إذا كان معتمداً. ١٣١
٤- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. ١٢٤
٥- حذف الخبر بعد (لولا). ١٤٠
٦- إعراب (غير). ١٤٣
٧- معنى التعدية بـ (اللام). ١٤٦
٨- اللام المعترضة بين المتضايفين. ١٤٩
٩- دخول (لا) على (غير). ١٥١
١٠- رفع (أفعل) التفضيل الاسم الظاهر بعد النهي والاستفهام. ١٥٦
١١- حذف النعت. ١٥٨
١٢- أسماء الأفعال. ١٦٠
- **المبحث الثالث: المسائل التي ناقض فيها ابن هشام نفسه ونبه إليها الأزهري:** ١٦٢
١- فعل الأمر بين البناء والإعراب. ١٦٣
٢- تقسيم الضمير المستتر. ١٦٧
٣- الخلاف في كون المحذوف نون الرفع أو نون الوقاية. ١٧٠
٤- مراتب أسماء الإشارة. ١٧٢
٥- خبر أفعال المقاربة. ١٧٧
٦- الجر بـ (لعل). ١٨٠
٧- العطف على أسماء الأحرف الناسخة قبل تمام الخبر. ١٨٣
٨- نصب (رأى) الحُلمية لمفعولين. ١٨٧
٩- ترجيح النصب بعد (حيث). ١٨٩
١٠- مما ينوب عن المصدر في الانتصاب. ١٩١
١١- شروط المفعول لأجله. ١٩٤

١٢- دخول (ما) المصدرية على (خلا وعدا). ١٩٦
١٣- الكاف المتصلة باسم الفعل المنقول. ١٩٨
١٤- الدعاء بـ(لن). ١٩٩
١٥- منفي (لم). ٢٠١
١٦- الوقف بهاء السكت مع كلمة من حرفين. ٢٠٣
- **الفصل الثاني: موقف الأزهري من ابن هشام استدراكاً:** ٢٠٥
١- تنوين العوض عن مفرد. ٢٠٦
٢- الشبه الإهمالي. ٢٠٨
٣- الإخبار بالنكرة غير المفيدة. ٢٠٩
٤- تأخير الخبر وجوباً. ٢١٠
٥- المستثنيات المكررة. ٢١١
٦- ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه. ٢١٤
٧- الفصل بين المتضايفين. ٢١٦
٨- شروط إعمال المصدر. ٢١٨
٩- أبنية مصادر الثلاثي. ٢٢٠
١٠- بناء فعلي التعجب. ٢٢١
١١- العطف بـ (حتى). ٢٢٣
١٢- ما لا ينصرف. ٢٢٥
١٣- الأعداد المضافة للمعدود عشرة. ٢٢٧
- **الفصل الثالث: موقف الأزهري من ابن هشام تأييداً.** ٢٣١-٢٨٧
- **الفصل الرابع: الدراسة التحليلية التقويمية:** ٢٨٨
١- منهج الأزهري في المخالفة والاستدراك والتأييد. ٢٨٩
٢- أساليب الأزهري مع ابن هشام مخالفة أو موافقة. ٢٩١

٣- المآخذ والمزايا التي تحسب للأزهري في موقفه من ابن هشام. ٢٩٤

- نتائج البحث. ٣٠١

- **الفهارس الفنية:**

١- فهرس الآيات القرآنية. ٣٠٤

٢- فهرس القراءات القرآنية. ٣١٠

٣- فهرس الأحاديث النبوية. ٣١١

٤- فهرس الأمثال. ٣١١

٥- فهرس الآثار وأقوال العرب. ٣١٢

٦- فهرس القوافي. ٣١٣

٧- فهرس أشطار وأجزاء الأبيات. ٣١٦

٨- فهرس المراجع والمصادر. ٣١٧

٩- ملخص البحث ٢٣٦

١٠- ملخص البحث باللغة الإنجليزية ٢٣٧

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى بيان موقف الشيخ خالد الأزهري من ابن هشام الأنصاري في كتابه (التصريح بمضمون التوضيح)، فقد خالفه وعرض لما تناقضت فيه آراؤه، واستدرك عليه مسائل، وأيده في أخرى. وتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، الفصل الأول: موقف الأزهري من ابن هشام مخالفة، وفيه ثلاثة مباحث، أولها: المسائل التي خالف فيها الأزهري ابن هشام وهي في (التوضيح)، وثانيها: المسائل التي ذكر الأزهري مخالفته لها وهي في كتب ابن هشام الأخرى، وثالثها: المسائل التي ناقض فيها ابن هشام نفسه ونبه إليها الأزهري، الفصل الثاني: موقف الأزهري من ابن هشام استدراكاً، والفصل الثالث: موقف الأزهري من ابن هشام تأييداً، والفصل الرابع: الدراسة التحليلية التقويمية للبحث، وقد قامت وفق الآتي: منهج الأزهري في المخالفة والاستدراك والتأييد، وأساليبه مع ابن هشام مخالفة أو موافقة، والمآخذ والمزايا التي تحسب للأزهري في موقفه من ابن هشام. أما منهج البحث فقام على التأكد من وجود الآراء في كتب ابن هشام – كما رواها الأزهري –، وقراءة كل رأي في السياق الذي ورد فيه فربما كان بعيداً عن سياقه، ومعرفة ما إذا كان الرأي لابن هشام أم أنه مسبوق إليه من نحوي آخر، ومناقشة كل رأي لمعرفة وجه الصواب فيه، وإتباع المنهج التحليلي لكل مسألة كان الأزهري فيها حاضراً برأي أو شارحاً أو مستدركاً أو موضحاً توضيحاً لم يفعله ابن هشام، وإقامة الدراسة على الاستقراء لكل الآراء المبثوثة في التصريح التي تشكل موقفاً لتوظيفها في تغطية فصول البحث، وترتيب المسائل بحسب أبوابها النحوية. وانتهت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الشيخ خالد كان محقاً في مواضع متعددة ظهر فيها مخالفاً لابن هشام ومع ذلك لم تترجح كفته في هذا الجانب، وأنه قد وضع أيدينا على مسائل تناقضت فيها آراء ابن هشام تناقضاً واضحاً، ومن هذه النتائج أيضاً أنه في بعض المواضع لا يتثبت مما ينقله عن النحاة من آراء تخالف ما عُرف عنهم في مصنفاتهم، بالإضافة إلى وقوعه في بعض المسائل في أخطاء أقام عليها اعتراضه وجعلها محور حديثه.

summary

This study aims at showing the attitude of sheikh Khaled Al-Azhary towards Ibn Hisham Al-Ansari in his book "Showing The Core of Clarification". He opposed Al-Ansari and exposed the contradiction in some of his opinions; yet he supported him in others. The search is divided into four chapters. The first chapter is about the attitude of Al-Azhary towards Ibn Hisham in which three topics are dealt with. The first topic is concerned with the cases in which Al-Azhari disagreed with Ibn Hisham, which are outlined in the "Clarification". The second addresses Al-Azhari's disagreement with Ibn Hisham with respect to a number of issues, which are found in other publications by Ibn Hisham. The third topic is about cases in which Ibn Hisham contradicted himself. The second chapter is about the attitude of Al- Azhary towards Ibn Hisham. The third chapter is about the support of Al-Azhary to Ibn Hisham. The fourth chapter is about analysis and evaluation in the search, which are based on the method of Al-Azhary in disapproval and support, his varied ways of dealing with Ibn Hisham regarding the latter's opinions and the advantages and disadvantages of Al-Azhary's attitude towards Ibn Hisham. As for the methodology of the current research, it is based on the reassurance that the opinions ascribed to Ibn Hisham are really existent in Ibn Hisham's "Clarification". It is also based on reading each opinion in its context, for a judgment cannot be made out of context. Furthermore, the methodology involves investigating whether the above opinions are Ibn Hisham's genuine ones. Each opinion is discussed, to stand at its properness, and an analytical method is employed to deal with all issues tackled by Al-Azhari. The study is also based on reviewing all the opinions that represent an attitude, in order to employ them in the chapters of the research and to arrange issues according to their grammatical relevance. The most important research findings are the following. First, Sheikh Khaled was right in several points in which he opposed Ibn Hisham, nevertheless, Ibn Hisham has precedence in this domain. Second, there is a clear contradiction in Ibn Hisham's opinions. Third, in some instances, Al-Azhari was not found to verify certain qoutations he took from previous grammarians. Finally, he made mistakes in some cases on which he based his opposition and made them the axis of his talk.